الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة فرحات عبّاس سطيف-1-

كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور الإستراتيجيات الجديدة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في القضاء على الفقر.

-دراسة حالة الدّول الإفريقية الفقيرة المُثقلة بالدّيون-

إعداد الطالبة: نوي سميحة

تحت إشراف: د. عباس وداد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غراب رزيقة	أستاذ	جامعة سطيف-1-	رئيسا
عباس وداد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1-	مشرفاً
عثماني أنيسة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1-	مناقشا
شنبي صورية	أستاذ	جامعة المسيلة	مناقشا
قطاف سهيلة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة برج بوعريرج	مناقشا
قوال زواوية إيمان	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية:2025-2026

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى: {فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ}

الحمد لله حمدا كثيرا على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الاستاذة الفاضلة الدكتورة"عباس وداد" على ما كل ما قدمته من نصائح وتوجيهات وإرشادات قيمة وتشجيع في إنجاز هذا العمل، كما لايفوتني أن اتقدّم أيضاً بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذة الفاضلة "غراب رزيقة" على كل ما قدّمته لي خلال إشرافها على هذا العمل في مراحله الأولى.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى السّيدات الأستاذات أعضاء لجنة المناقشة كلٌّ باسمها ومقامها على تفضلهن بقبول مناقشة وإثراء هذا العمل المتواضع وتقويمه وتقييمه.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما،

الى زوجـــــــــــــي وأولادي قدس، بلقيس، محمد، ريهام.

إلى كل أفراد عائلتي.

المقدّمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تزايدا ملحوظا في معدلات الفقر وتدهورا مستمرا في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان النامية، لا سيما تلك المصنفة ضمن فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خاصة الافريقية منها، وقد أفضت هذه الوضعية إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ «الفقر الهيكلي"، حيث تتداخل فيه عوامل داخلية، كضعف البنية الإنتاجية وسوء التسيير، مع عوامل خارجية، مثل تقلب أسعار السلع الأساسية، وشروط التبادل التجاري غير المتكافئة، وتراكم المديونية الخارجية بشروط مجحفة.

عرفت البلدان الافريقية الأشد فقرا أواخر السبعينيات أزمات ديون متتالية في ظل ضعف الموارد المحلية وانهيار أسعار السلع الأساسية، ارتفعت نسب الديون الى مستويات غير مقبولة، وزادت حدة الازمة مع ارتفاع العجز المالي وزيادة أسعار الفائدة وتقلص رؤوس الأموال. بالإضافة الى انعدام الحوكمة والشفافية في إدارة الديون الخارجية، حيث لم يوجه الاقتراض الى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، بل إن نسبة كبيرة من الأموال وقعت في أيدي بيروقراطيات وحكومات فاسدة، مما أسهم في ضعف النمو و تدهور الاقتصاد بشكل عام ، كما أثرت مستويات الديون المرتفعة على الإنفاق الاجتماعي الضروري للفئات الأشد فقرا.

وفي ظل هذه التحديات المركبة، برزت الحاجة إلى تدخل مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. كانت السياسات التي تبنتها المؤسستان الدوليتان خلال الثمانينات والتسعينات مستلهمة مما يعرف بـ "توافق واشنطن"، والذي ركز إيديولوجيا على الترويج لسياسات الخصخصة وتحرير التجارة ورفع الدعم، مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والتقليل من التضخم، وتجلى تنفيذ هذه السياسات فيما يعرف بـ "برامج التكيف الهيكلي(**SAPs**). التي تضمنت شروطا اقتصادية صارمة أدت إلى عجز كبير في الحساب الجاري، وارتفاع معدلات التضخم، وضعف العملة. ونتيجة لذلك، خلفت هذه البرامج عبئا مثقلا من الديون غير المستدامة على اقتصادات هذه البلدان، وعلى المستوى الاجتماعي زادت من نسب الفقر بشكل كبير. مما أدى الى جدل دولي حول ضرورة إدارة ديون البلدان الافريقية الفقيرة التي أصبحت قضية أخلاقية.

لقد تبلورت الاستجابات الدولية في شكل استراتيجيات ومبادرات متنوعة، استهدفت من جهة، معالجة اختلالات ميزان المدفوعات والمالية العامة، ومن جهة أخرى، تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر من خلال برنامج التسهيل الائتماني الموسع(**ECF**) ، سعى صندوق النقد الدولي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ا

لكلي لهذه الدول ضمن مقاربة تعتمد على الاستقرار المالي والانضباط النقدي والهيكلي. أمّا البنك العالمي، فركز عبر أجهزته التمويلية المتخصصة كـ "المؤسسة الدولية للتنمية **"(IDA)** على تمويل المشاريع التنموية وتقديم الدعم المؤسسي لتحسين مناخ الأعمال والخدمات الاجتماعية الأساسية.

من أبرز تجليات هذا التدخل، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** التي أُطلقت عام 1996، والمتعلقة أساسا بمشكلة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بأفريقيا، حيث يقع 33 من أصل 41 دولة فقيرة مثقلة بالديون في أفريقيا وفي عام 1999، تم تعزيز هذه المبادرة لتُصبح "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المُعززة"، بهدف تقديم إعفاء من الديون بشكل أسرع، وأوسع، وأعمق. وفي الوقت ذاته، تم استبدال مرفق التكيف الهيكلي المُعزز التابع لصندوق النقد الدولي **(ESAF)** بمرفق جديد يُعرف باسم "مرفق تقليص الفقر وتعزيز النمو **(PRGF)** "، والذي يهدف إلى جعل جهود الحد من الفقر محورا واضحا ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الموجهة نحو النمو، والمشروطة بإعداد ما يعرف بأوراق استراتيجيات الحد من الفقر **(PRSPs)**.

وذلك بهدف تخفيف عبء المديونية بطريقة مستدامة، وربط تخفيف الدين بتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة. وقد تم لاحقا تدعيم هذه المبادرة بـ"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون"**(MDRI)** ، بهدف إلغاء الديون بشكل كلي لبعض الدول المستوفية للشروط، بما يمكنها من توجيه الموارد نحو مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذه المبادرات، ورغم ما حققته من نتائج نسبية، لم تكن في منأى عن النقد الأكاديمي والاقتصادي، حيث أُثيرت تساؤلات جوهرية حول مدى واقعيتها ونجاعتها في إحداث تغيير جذري في مستويات الفقر، ومدى مراعاتها للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للدول المدينة، بل وذهب البعض إلى اعتبارها أدوات لإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية في ثوب جديد.

إشكالية البحث:

أمام هذا الواقع، يطرح هذا البحث الإشكالية المحورية الآتية:

إلى أي مدى كانت استراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فعالة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تؤدي الى الحد من الفقر في البلدان الافريقية الفقيرة المثقلة بالديون؟

الأسئلة الفرعية:

الإجابة عن الإشكالية أعلاه، تمر عبر الإجابة عن جملة الاسئلة الفرعية التالية:

- هل خصت الدول الافريقية المثقلة بالديون باستراتيجيات للحد من الفقر والمديونية تراعي اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية؟

- هل أفضت هذه الاستراتيجيات الى تحقيق معدلات نمو مستدامة ادت الى احداث تنمية شاملة؟

- ما انعكاسات هذه الاستراتيجيات على مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، في اطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- ما هي النقائص التي تشوب استراتيجيات صندوق النقد الدّولي والبنك العالمي المطبقة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؟

- هل تتوفر بدائل أكثر ملائمة وفاعلية لمعالجة أزمة المديونية والفقر في هذه البلدان ؟

- **فرضيات الدّراسة:**

للإجابة عن جملة الأسئلة السابقة انطلقنا من جملة الافتراضات التالية:

- لم تكن استراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فعّالة بالقدر الكافي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة حقيقية في المدى الطويل والحد من الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون.

- ركّزت الاستراتيجيات والمبادرات التي أطلقتها المؤسستان الماليتان الدّوليتان، مثل مبادرة **(HIPC)**و**(MDRI)**، على تخفيف الدّين دون معالجة الأسباب الهيكلية العميقة للفقر في الدّول المدينة، كما

لم تراعي خصوصية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية (استفحال الفقر فيها) في صياغة الاستراتيجيات الموجهة لهذه الدول.

- لم يؤدي تطبيق الاستراتيجيات والمبادرات الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحفيز الاستثمار العام والخاص مما يفضي الى تنمية مستدامة.

- تطبيق استراتيجيات المؤسستين فشل في خفض مؤشرات الفقر، بل في بعض الحالات فاقم الوضع الاجتماعي نتيجة ضعف الانفاق الاجتماعي والخدمات الأساسية.

- لم تراعي هذه الاستراتيجيات خصوصيات الدّول الفقيرة المثقلة بالديون، هذا ما يحتم على الدول النامية عموما البحث عن بدائل أكثر تكيفا مع واقع هذه البلدان، مثل تعزيز التعاون جنوب-جنوب و التعاون الافريقي، أو الاعتماد على نماذج تمويل تشاركية بين الدول الدائنة و المدينة و المؤسسات الدولية و الإقليمية لا تقوم على شروط تقشفية صارمة.

- أهداف البحث:

من جملة الأهداف التي نصبوا إلى بلوغها، من خلال هذا البحث، نذكر:

- تحليل المبادرات والسياسات التي أطلقها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تجاه البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون.

- دراسة مدى توافق هذه الاستراتيجيات مع الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

- تقييم أثر هذه الاستراتيجيات على مؤشرات الفقر والتنمية البشرية في الدّول المعنية.

- تسليط الضّوء على التحديات والانتقادات التي واجهت هذه الاستراتيجيات، ومدى قدرتها على تجاوز الأزمات البنيوية لهذه الدول.

- أهمية البحث:

تتجلّى أهمية هذا البحث في كونه يلامس واحدة من أكثر القضايا حساسية في الاقتصاد الدولي، وهي العلاقة بين التمويل الدولي والفقر الهيكلي. فالبحث لا يكتفي بتحليل السياسات من منظور اقتصادي كلي، بل يسعى إلى تفكيك الأبعاد الاجتماعية والمؤسساتية المرتبطة بها، ضمن مقاربة نقدية تضع في الاعتبار توازن القوى داخل النظام المالي العالمي. كما أن الدراسة تكتسي طابعا راهانيا في ظل التحديات الجديدة التي فرضتها الأزمات المتعاقبة، مثل جائحة كوفيد-19، وتغيّر أولويات التنمية في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030.

- دوافع إختيار الموضوع:

تقف وراء اختيار الموضوع جملة من الدوافع تتمثل في:

- الرغبة الشخصية في إثراء الرصيد النظري المتعلق بموضوع الديون التي أصبحت تثقل كاهل البلدان الافريقية الفقيرة، التي لم تستطع الخروج من الدائرة المفرغة للفقر.

- التساؤل حول مدى قدرة النظام المالي العالمي، الذي تأسس في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على تمثيل مصالح عالم اليوم المتعدد الأقطاب. مع ظهور قوى اقتصادية جديدة، والمكانة التي تتبوها البلدان الفقيرة خاصة منها الافريقية.

- القناعة الشخصية من ان قضية الديون ليست فقط مسألة مالية، بل مسألة عدالة تنموية وحقوق إنسان، ومسؤولية اخلاقية للمجتمع الدولي.

- تحديد إطار الدّراسة:

تشمل البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون التي سنقوم بتسليط الدراسة عليها البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون(**HIPC**) والمتمثلة في البلدان التالية:

الكامرون، تشاد، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، غينيا، سيراليون، زامبيا، بنين،جزر القمر، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، مدغشقر، موزامبيق، ساوتومي وبرانسيبي، تنزانيا، توغو، سنغال، بوكينافاسو، بوراندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، مالاوي، النيجر، رواندا، أوغندا ،موريتانيا، الصومال، ليبيريا،السودان ، إيريتيريا

أما الإطار الزماني للدراسة فهو الفترة الممتدة من انطلاق مبادرة (**HIPC**) العام 1996الى غاية 2024.

- منهج الدّراسة وأدوات البحث:

اعتمدنا في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي في كل من الجانب النظري والتطبيقي، وذلك لضمان تناول شامل ومتوازن لموضوع البحث. في الشق النظري، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم الأساسية والإطار النظري المتعلق باستراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ودورها في الحد من الفقر في البلدان المثقلة بالديون، مع تحليل نقدي للمرجعيات والنظريات ذات الصّلة. أما في الشق التطبيقي، فقد تم توظيف نفس المنهج لدراسة وتحليل البيانات والإحصائيات التي تقدّمها المؤسّسات والهيئات المالية الدولية، عن الدول المعنية بالدراسة.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة علمية من جملة من التحديات والصعوبات التي قد تؤثر بدرجات متفاوتة على سير عملية البحث وإنتاجه العلمي، وقد واجهنا خلال إعداد هذا البحث عددًا من العراقيل المنهجية والميدانية التي استوجبت بذل جهد مضاعف لتجاوزها. ومن أبرز هذه الصعوبات:

- اختلاف الأرقام والمعطيات المتعلقة بالفقر، سواء بين المصادر المحلية الرسمية أو بين تقارير المنظمات والهيئات الدولية المختصة. هذا التباين في البيانات شكل عائقا أمام تحقيق مستوى عالٍ من الدقة في التحليل والمقارنة، وأثار تساؤلات حول مدى موضوعية بعض المؤشرات المعتمدة.
- تشعب الموضوع وتداخل أبعاده، الأمر الذي جعل من عملية جمع المعلومات المتعلقة بجوانبه المختلفة مهمة صعبة، تطلبت التعامل مع كم كبير من الوثائق والدراسات والبيانات المتفرقة، واستغرق ذلك وقتا وجهدا كبيرين في سبيل الوصول إلى تغطية شاملة قدر الإمكان.

- الدّراسات السّابقة:

- باللغة العربية:

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة الصادر سنة **2010** بعنوان:" **Rethinking Poverty**" "**إعادة التفكير في الفقر**"

تناول التقرير بشكل معمّق تطوّر مفهوم الفقر عبر العقود، مسلطا الضوء على الفروق الدقيقة بينه وبين مجموعة من المفاهيم القريبة منه مثل الهشاشة، الحرمان، واللامساواة. وقد سعى التقرير إلى توضيح التحولات التي طرأت على تعريف الفقر، من كونه حالة اقتصادية بحتة إلى كونه ظاهرة متعددة الأبعاد ذات امتدادات اجتماعية وسياسية وثقافية.

2- جيهان عبد السلام عباس« الديون الخارجية و تأثيراتها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء،دراسة قياسية منذ العام 2006 » .

وهي مقال نشر في مجلة كلية السياسة والإقتصاد،بني سويف ،مصر، العدد السادس عشر- أكتوبر 2022،مكون من 37 صفحة.

تناولت الباحثة جيهان عبد السلام عباس في هذه الدراسة العلاقة القائمة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أشارت إلى بنية الديون في بلدان إفريقيا جنوب

الصحراء من خلال تحديد الجهات المقرضة سواء الدول أو المؤسسات الدولية والإقليمية أو الخواص مع الإشارة إلى تنامي دور الصين كمقرض رئيسي لدول المنطقة. بالإضافة إلى تحليل تطور حجم الدين الخارجي في هذه الدول كما أشارت الدراسة إلى دور الأزمات في التأثير على مديونية تلك الدول وبالأخص جائحة كوفيد-19، والتي أدت إلى زيادة الاقتراض من أجل مجابهتها، مما أدى إلى تصاعد الضغوط الاقتصادية على دول الإفريقية الفقيرة.

كما تطرقت الدراسة إلى الخلفيات الاقتصادية والهيكلية التي ساهمت في تفاقم مشكلة الديون، ومنها تفاقم العجز في الموازنات العامة، والتذبذب الحاد في أسعار السلع الأساسية والمواد الخام ومصادر الطاقة، إلى ارتفاع أسعار الفائدة والفساد، كلها عوامل تقوض قدرة هذه الدول على سداد ديونها.

توصلت الدراسة إلى أن الاتجاه التصاعدي المقلق في حجم الديون الخارجية، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية الحادة، كما أوضح النموذج القياسي المُعتمد في الدراسة وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الدين الخارجي ومعدلات النمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء مما يؤكد على أن الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي لم يُفضِ إلى تحقيق التنمية.

- باللغة الإنجليزية

3- International Monetary Fund [2004] : « Evaluation of the IMF's Role in Poverty Reduction Strategy Papers and the Poverty Reduction and Growth Facility », Evaluation Report 2004

هذا التقرير أعده الفريق المستقل لتقييم صندوق النقد الدولي سنة 2004 وهو مكون من 129 صفحة وست فصول.

يهدف هذا التقرير إلى تقييم دور صندوق النقد الدولي في تطبيق استراتيجيات الحد من الفقر (PRS) و المترابطة مع تطبيق برنامج الحد من الفقر وتعزيز النمو(PRGF) .

أشار التقرير إلى أن إستراتيجية الحد من الفقر (PRS) تقوم على تعزيز المشاركة الوطنية الواسعة في إعداد إستراتيجية وطنية طويلة الأجل للنمو وتخفيف الفقر، مع تركيز على ملكية الدولة لهذه الإستراتيجية، وتنسيق دعم المانحين من خلالها. رافق هذا التوجه تحول آلية الإقراض الميسر لصندوق النقد الدولي إلى آلية الحد من الفقر وتعزيز النمو(PRGF) .

أظهرت النتائج تعزيز المشاركة المجتمعية في إعداد الاستراتيجيات، إلا أنها كانت في أغلب الحالات خارج المؤسسات الوطنية. ورغم التحسن في الاستراتيجيات، بقيت معظمها تفتقر إلى رؤية شاملة للسياسات الكلية والإصلاحات الهيكلية، مع تركيز مفرط على الإنفاق الاجتماعي، وضعف في تقدير التكاليف والأولويات.

كما خلص التقرير إلى أن ضعف القدرات المؤسسية، خصوصا في إعداد الميزانيات وإدارة الإنفاق، كان عائقا رئيسيا أمام التنفيذ الفعّال. كما ظل دمج برنامج (PRGF) في الاستراتيجيات محدودا، رغم مرونة البرامج المالية في استيعاب المساعدات.

بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية في الدول منخفضة الدخل التي استفادت من برنامج(PRGF)

و طبقت (PRS) ،فقد شهدت تحسنا خاصة في مجالي التعليم والصحة مع قدرة نسبية أكبر على مقاومة التحديات الاقتصادية الخارجية مقارنة بنفس شريحة البلدان التي لم تستفد من برنامج صندوق النقد الدولي.، لكن هذا التحسن لم يكن ظاهريا بشكل واضح بالنسبة لمؤشرات الفقر الأساسية.

4- Maburuki Bahati Tembo Rachid [2006] : Politique De Reduction De La Pauvrete En Situation Post-Conflit Cas Du Rwanda, These Pour Le Doctorat En Sciences Economiques, Universite D'auvergne, Clermont-Ferrand I, France.

تناولت هذه الدراسة وهي أطروحة دكتوراه للعام 2006 لـ (Maburuki Bahati Tembo Rachid.) العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الاجتماعية في الدول الهشة، مع تركيز خاص على تجربة رواندا بعد الإبادة الجماعية. تحاول الأطروحة تحليل العلاقة بين بناء سياسة اقتصادية فعالة في دولة ما بعد النزاع تساهم فعليا في الحد من الفقر.

خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لا تحقق أهدافها التنموية ما لم يكن النمو الناتج عنها موزعا بعدالة بين فئات المجتمع. وثانيا، أن غياب الإرادة السياسية والاستقرار الاقتصادي يعوقان جهود التنمية مهما كانت الاستراتيجيات الموضوعة.

5- Bernhard G. Gunter, Jesmin Rahman, Haiyan Shi :Linking Social Development with the Capacity to Carry Debt: Towards an MDG-Consistent Debt-Sustainability Concept, *Development Policy Review* 2009.

أجرى كل من الباحثون Bernhard G. Gunter, Jesmin Rahman, Haiyan Shi (2009) تحليلا تجريبيا يهدف إلى تحليل العلاقة بين التنمية الاجتماعية ومدى قدرة الدول على تحمل أعباء الديون، خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة قدرة الدول منخفضة الدخل على إدارة ديونها بشكل أكثر استدامة. وقد ظل هذا الارتباط قائما وذو دلالة إحصائية حتى بعد أخذ تأثير نوعية السياسات العامة والمؤسسات في الحسبان.

وأشارت الدراسة إلى أن مفهوم "استدامة الدين المرتبطة بالتنمية" يواجه بعض الإشكاليات، من بينها أنه لا يشمل الدول التي لم تحصل على إعفاءات ضمن مبادرات تخفيف أعباء الديون، كما أنه لا يفيد كثيرا الدول التي تعاني من صعوبات في تحقيق تقدم ملموس نحو الأهداف الإنمائية. وفي هذه الحالات، فإن الاعتماد على القروض قد يؤدي إلى تفاقم أزمة المديونية، بدلا من المساهمة في حلها.

وأوصى الباحثون بنموذجا تمويليا بديلا يتمثل في ربط شروط التمويل بمستوى التقدم في أهداف التنمية، واختتمت الدراسة بالإشارة إلى أن هذا النموذج الجديد يجعل من أهداف التنمية مكونا أساسيا في معادلة استدامة الدين، بدلا من الاعتماد فقط على مؤشرات الحوكمة والسياسات الاقتصادية. ويُنظر إلى هذه المقاربة على أنها أكثر موضوعية وقياسية مقارنة بالنماذج التقليدية المعتمدة من قبل مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

6- Shakira Mustapha and Annalisa Prizzon, is debt sustainable in the post-HIPC era ?, a literature review, overseas development institute, February 2014**.**

هدفت الدراسة التي أجراها كل من (Shakira Mustaphaو Annalisa Prizzon) و الصادرة عن معهد التنمية الخارجية (ODI) العام 2014 إلى تقييم مدى قدرة الدول النامية التي استفادت من مبادرات تخفيف عبء الديون ضمن مبادرتي HIPC وMDRI على الحفاظ على استقرار أوضاعها المالية في الأجل الطويل، وركزت بشكل خاص على تحليل المخاطر الاقتصادية بعد انتهاء الدعم المباشر من تلك المبادرات، اعتمدت الدراسة على تحليل نقدي للأبحاث والتقارير الاقتصادية ذات الصلة، كما استعرضت الاتجاهات الحديثة في الديون الخارجية بعد تنفيذ برامج تخفيف الديون، مع تسليط الضوء على مصادر التمويل الجديدة والديناميكيات المالية التي ظهرت خلال العقد التالي لتلك المبادرات.

خلصت الدراسة إلى أن البلدان المعنية بالمبادرتين شهدت تحسنا ملموسا في مؤشرات الدين بعد حصولها على التخفيضات، مما سمح بزيادة الإنفاق التنموي الاجتماعي ،إلا أن هذا التحسن كان محدودا من حيث الاستدامة، حيث بدأت بعض الدول في اللجوء مجددا إلى الاقتراض الخارجي، بما في ذلك من جهات غير تقليدية مثل الصين والأسواق المالية الدولية ،أدى التنوع في مصادر التمويل وتراجع الشفافية إلى ظهور تحديات جديدة في مراقبة وإدارة الدين العام، مما أعاد إلى الواجهة خطر الدخول في أزمات مالية مشابهة لتلك التي أدت إلى إنشاء المبادرات في الأصل. كما وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز القدرة على التنبؤ باستدامة الديون واتخاذ القرارات المناسبة بحيث تمنع الوقوع في ضائقة الديون كل مرة .

- هيكل الدراسة:

تنتظم الدراسة في ثلاث فصول:

- الفصل الأول يحمل عنوان" الفقر والمديونية: دراسة في الأسباب والتأثيرات والمقاربات الأممية"،ومن خلاله نتناول بداية مفهوم الفقر على اعتباره مشكلة متعددة الأبعاد، حيث لا يقتصر فقط على النقص في الموارد المالية، بل يمتد ليشمل نقصا في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، إضافة إلى تدهور البيئة السكنية وغياب شبكات الأمان الاجتماعي. ويمضي هذا الفصل في إظهار العلاقة الجدلية بين الفقر والمديونية، حيث تتغذى كل ظاهرة من الأخرى؛ فالفقر يدفع إلى الاستدانة، والمديونية المفرطة تعمق الفقر من خلال تقليص الموارد المالية المخصصة للبرامج الإنمائية لاسيما منها الاجتماعية نرى كيف أن المديونية لا تؤثر فقط على الأوضاع الاقتصادية العامة، بل تؤثر بشكل غير مباشر على حياة الفقراء. وهذه الظاهرة تحتاج إلى حلول فعالة من خلال تحسين إدارة الديون وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي يمكن أن تساعد في تقليص الفقر.

كما تطرقنا الى ظهور الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة كفلسفة جديدة للتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر. وأن جهود إعمالهما على أرض الواقع في الدول الفقيرة، شكلت أهم مرتكزات استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية بشتى أنواعها، ومنها الموجهة للتخفيف من حدّة المديونية الخارجية.

- الفصل الثاني و المعنون "استراتيجيات ومبادرات صندوق النقد الدّولي والبنك العالمي لتخفيف الدّيون والقضاء على الفقر"، نحاول من خلاله التطرق الى أهم النظريات التي مر بها فكر

كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ليتوجه الى استراتيجيات ومبادرات تخفيف الديون من أجل القضاء على الفقر، ثم التفصيل في أهم تلك المبادرات و المتمثلة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (**HIPC**) ومبادرة الإعفاء المتعدد من الديون (**MDRI**) بوصفهما محورين أساسيين في الجهود الدولية لتقليص عبء الدين العام، بالاضافة إلى آلية التمويل الائتماني الموسع (**ECF**) وبرامج تسهيل النمو والحد من الفقر (**PRGF**)، باعتبارها أحد أذرع التمويل الميسر التي تتيح للدول منخفضة الدخل الحصول على دعم مالي بشروط ميسرة، و أخيرا الإطار المشترك لاستدامة تحمل الدين (**DSF**) باعتباره أداة تقييمية تعتمدها المؤسستان الماليتان لتحديد مستوى المخاطر المرتبطة بالمديونية، وفي ختام هذا الفصل، استعرضنا جملة من القيود أو بالأحرى أوجه القصور التي اعترت بعض أو جل هذه المبادرات الرامية إلى التخفيف من وطأة المديونية الخارجية، والتي من شأنها أن تحد من فعاليتها.

الفصل الثالث بعنوان " تقييم إستراتيجيات ومبادرات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تخفيف ديون البلدان الإفريقية الفقيرة والقضاء على الفقر"، **من خلال هذا الفصل نستعرض** واقع الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، إذ تعد موطنا لأفقر دول العالم، التي تتميز بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى استمرار تدني مستويات المعيشة ويرجع هذا الوضع الاقتصادي في المجمل، إلى عدم القدرة على تعبئة الموارد الداخلية والاعتماد شبه التام على الموارد الخارجية بالاضافة الى انتشار الفساد و كثرة الصراعات و أزمة الديون المتفاقمة التي اصبحت أبرز المشكلات التي تفاقم ظاهرة الفقر في هذه الدول.

قمنا بتقييم الاستراتيجيات والمبادرات التي قدمها كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل القضاء على الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون التي تطرقنا لها في الفصل الثاني من الدراسة، وخلصنا إلى أن مبادرات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كانت محدودة الأثر من حيث الزمن؛ فقد ساعدت في تقليل العبء مؤقتا، لكنها لم تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات المعنية، مثل الاعتماد الكبير على الموارد الأولية، وضعف قاعدة الإيرادات المحلية، والهشاشة أمام الصدمات الخارجية. ويعود ذلك إلى تركيز تلك البرامج على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي دون الربط العضوي بينها وبين الأهداف الاجتماعية، بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية الصارمة التي ترافق عمليات الإعفاء والقروض الميسرة،وفي نهاية الفصل حاولنا تقديم اقتراحات لبدائل تعالج النقص الموجود مثل التعاون بين الدول المقترضة والدائنين والجهات

المانحة، من خلال ترسيخ سياسات اقتراض مدروسة، وتوفير تمويل بشروط ميسرة، ودعم النمو الاقتصادي المتوازن، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين فرص دخول الأسواق العالمية، بالإضافة إلى إصلاح نظام الديون العالمي والمؤسسات المالية الدولية وضرورة التوجه الى إيجاد حل نابع من الدول الافريقية تراعي خصوصيتها.

الفصل الأوّل: الفقر والمديونية: دراسة في الأسباب والتأثيرات والمقاربات الأممية

تمهيد:

يُعد الفقر من أكثر الإشكالات تعقيدا في السياقين الوطني والدولي، لما له من انعكاسات مباشرة على استقرار المجتمعات وقدرتها على تحقيق التنمية الشاملة. فهو لا يقتصر على غياب الموارد المادية والمالية فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية وثقافية، تؤثر في قدرة الأفراد على الوصول إلى الحقوق الأساسية كالتعليم، والصحة، وفرص العمل اللائق. وفي كثير من الحالات، تُعد المديونية الخارجية، خاصة في الدول النامية والمتخلّفة، عاملاً مضاعفًا ومحفّزاً لتفاقم ظاهرة الفقر، إذ تقيّد القدرات المالية للدولة وتحد من إمكانياتها في تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية.

لقد باتت العلاقة بين الفقر والمديونية محط اهتمام متزايد من قِبل الباحثين وصناع السياسات، باعتبارها علاقة جدلية يُغذى بعضها البعض؛ فالفقر يولد الحاجة إلى الاقتراض، والمديونية المتراكمة تُعمق العجز المالي وتضعف القدرة على مواجهة متطلبات التنمية. وفي مواجهة هذا الواقع، بادرت المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، إلى صياغة أطر مرجعية لمكافحة الفقر، تمثلت في الأهداف الإنمائية للألفية (2000–2015)، ثم أهداف التنمية المستدامة (2015–2030)، التي تبنت مُقاربة أكثر شُمولا تقوم على القضاء التام على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، والتي بدورها شكلت إطارا مرجعيا لكل استراتيجيات ومُبادرات هيئات ومؤسسات الإقراض الدولية لا سيما منها صندوق النقد الدولي(**IMF**) والبنك العالمي(**WB**)، المتعلقة بجعل تخفيف عبء المديونية الخارجية واحدة من آليات مكافحة ظاهرة الفقر في الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

يندرج هذا الفصل في إطار تحليل هذه الظواهر المتداخلة، من خلال دراسة ظاهرة الفقر بمختلف أبعادها، والوقوف على معالم الإطار النظري للمديونية وأسبابها وآثارها، وتحليل العلاقة التبادلية بين الظاهرتين، ثم التطرق إلى الجهود الأممية في الحد من الفقر، ضمن رؤية تحليلية تستند إلى تشريح السّياقات الهيكلية التي تنتج هذه الأزمات وتعيد إنتاجها في الدول المثقلة بالديون.

المبحث الأول: ظاهرة الفقر، أسبابها وانعكاساتها:

الفقر انعكاس لعدم القُدرة على استغلال الإمكانيات المتاحة في عالم تتعدد فيه الفرص وتتسع فيه الخيارات. وغالبا ما يعجز الفقراء عن تحسين ظروفهم المعيشية بسبب افتقارهم للأدوات والوسائل اللازمة لذلك، ويعود هذا إلى مجموعة من العوامل مثل غياب الحريات السياسية، وتهميش دورهم في عمليات اتخاذ القرار، وغياب الحوكمة، وانعدام الأمان الفردي، بالإضافة إلى الإقصاء الاجتماعي، ووجود مهددات مستمرة للعدالة بين الأجيال.

1.1 ماهية الفقر:

ظل مفهوم الفقر محل نقاش واسع في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يُتوصل إلى تعريف موحد ومتكامل يعبر بدقة عن جميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. ويُعد الفقر مفهوما مرنا ومتغيرا، يتأثر بالظروف الزمنية والمكانية، ولا يُمكن حصره في تعريف ثابت يصلح للتطبيق في كل الدول أو الأزمنة التاريخية.

1.1.1 تعريفات الفقر:

تتعدد الرؤى حول تعريف الفقر تبعا للزاوية التي يُنظر إليه منها. فهناك من يحصره في الجانب المادي ويعرفه بفقر الدخل"، وهو العجز عن الحصول على الدخل الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية للحياة. بينما يتبنى آخرون مفهوم "فقر القدرات" والذي يُشير إلى ضعف الإمكانات التي تتيح للإنسان حياة كريمة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وهناك، من يتجاوز الإثنين من خلال تبني مفهوم "فقر الرفاه"، الذي يتجاوز الجوانب الاقتصادية ليشمل الحرمان من الحقوق السياسية وحرية التعبير والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

أ. الفقر من منظور الدخل (الفقر النقدي):

وجاء في "مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية **(كوبنهاغن، 1995)**" أنّ الفقر يتمثل في غياب الدخل الكافي والموارد الإنتاجية الضرورية لضمان وسائل العيش المستدام"[1]. وفي تعريف آخر، يُنظر إلى الفقر على أنه "حالة اقتصادية تتسم بانعدام مصادر ثابتة لتأمين الحاجات الأساسية، مما يعكس هشاشة في إمكانية

[1] يحي مسعودي[2009]:«**إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث– حالة الجزائر–**»، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، ص: 43.

البقاء"[1] . كذلك، يرى آخرون أنّ الفقر "هو عدم امتلاك الموارد الكفيلة بمواجهة الأزمات المفاجئة، كالكوارث أو الأوبئة، مما يترك الأفراد في حالة من العجز التام"[2].

ومن خلال هذه التعريفات، يُمكن القول إن الفقر النقدي يُحصر في ضعف أو انعدام الموارد المالية التي تُتيح للفرد أو الأسرة عيشا كريما، ومع ذلك فإن هذا المنظور لا يشمل كافة أبعاد الفقر، مما يدعو إلى اعتماد نظرة أوسع تشمل أوجها أخرى للحرمان.

ب. فقر القدرات:

يُعرف الفقر بمفهومه الحديث على أنّه أكثر من مجرد نقص في الدخل أو الموارد المالية. فهو يتجسد في غياب الفُرص الأساسية التي تضمن للفرد حياة كريمة. وفقا لتقرير البنك العالمي (2000)، فإنّ الفقراء يعانون من حرمان من الحريات الأساسية مثل حرية العمل والاختيار، وهي حقوق يعتبرها الأغنياء من المسلمات. ويجد الفقراء أنفسهم في ظروف صعبة، حيث يفتقرون إلى الغذاء الكافي، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بحياة طبيعية. علاوة على ذلك، يتعرضون للعديد من المخاطر مثل الأمراض والكوارث الطبيعية، وغالبًا ما يكونون في وضعية ضعف أمام مؤسسات الدولة والمجتمع، حيث لا يملكون القدرة على التأثير في القرارات التي تمس حياتهم[3].

كما يرى البعض، أنّ الفقر البشري يشمل أيضا غياب الفُرص الأساسية للتنمية البشرية، مثل القُدرة على العيش حياة طويلة وصحية، والاستمتاع بمستوى معيشي لائق، وكذلك الحصول على احترام الذات والآخرين، والتمتع بالحرية والكرامة[4].

ويعكس تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام (1997) هذا المعنى، حيث يعرف الفقر على أنّه "إنكار للفرص الأساسية التي تتيح للفرد حياة مبدعة وصحية، بما في ذلك التعليم والحرية والكرامة. وبذلك، يعتبر

---

[1] نحو مجتمع المعرفة[2006]:«**مكافحة الفقر**»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد13، ص:26.

[2] ديبا نارايان [2000]:«**الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير**»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،المجلد:37، العدد:4، ص:19.

[3] البنك الدولي [2000]: «**تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقر**»، الطبعة الأولى، واشنطن ، ص: 1.

[4] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي[2004]:«**مؤشرات التنمية البشرية المفهوم الأساسيات والحساب**"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، ص، ص: 42،41.

الفقر ليس فقط نتيجة لعدم توفر الموارد الأساسية، بل يشمل أيضا غياب الفرص التي تسمح للفرد بتحقيق إمكاناته وتطوير ذاته"[1].

وتشير أدبيات أخرى، إلى أن الفقر لا يمكن تحديده بمقاييس الدخل وحده، بل يجب أن يُفهم على أنه حالة من الحرمان المادي الشامل، تتجسد في انخفاض مستويات الغذاء، وتدني الرعاية الصحية والتعليم، وكذلك تدهور ظروف السكن وفقدان الأصول المادية التي تضمن للمواطن القدرة على مواجهة الأزمات[2].

ووفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)، يُعتبر الفقر مشكلة متعددة الأبعاد، حيث لا يقتصر فقط على النقص في الموارد المالية، بل يمتد ليشمل نقصا في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، إضافة إلى تدهور البيئة السكنية وغياب شبكات الأمان الاجتماعي.

ووفق رؤية "أمارتيا سين"، الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد العام 1998، يتمثل الفقر في محدودية الفرص الاقتصادية وغياب الحرية، كما أنّ الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بالحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة، حيث يؤدي ذلك إلى تدهور حالة الإنسان وانكماش خياراته وقدرته على التفاعل مع المجتمع[3].

من ناحية أخرى، ينظر إلى الفقر من منظور حقوق الإنسان، على أنه "حرمان مزمن من الموارد الأساسية، مثل الغذاء، والمأوى، والتعليم، وحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، مما يعيق قدرة الفرد على التمتع بحياة كريمة. في هذا السياق، يُعتبر الفقر عملية متواصلة تؤثر في جميع جوانب حياة الفرد"[4].

ت- الفقر مُتعدد الأبعاد:

[1] PNUD[1997]:«**Rapport mondial sur le développement humain**»,P.16, (site d'internet: http://unpd.org/fr/media/hdr1997 en pdf).consulte le: 01/07/2023.

[2] أنظر:

- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2003]: «**الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر**»، نيويورك، ص: 11.
- عبد الرزاق الفارس [2001]:« **الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي** "مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص: 21.

[3] Amart Ya Sen [2001] :«**Development As Freedom**», oxford university press, first published, p:87.

[4] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2001]:«**تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان**»، ص:22.

عرّف "تقرير التنمية البشرية لعام 2010" ، الفقر المتعدّد الأبعاد بأنه لا يقتصر على نُقص الدخل فقط، بل يمتد ليشمل العديد من الجوانب الأخرى مثل تدهور الحالة الصّحية، سوء التغذية، تدني مستوى التعليم والمهارات، وافتقار الأفراد إلى الموارد الأساسية للعيش، بالإضافة إلى غياب السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية[1].

ويمكن تعريف الفقر المتعدد الأبعاد أيضا بأنه، "الحرمان الشديد من حياة مُرضية، الذي يتجاوز النقص في الدخل ليشمل جوانب مثل الصحة والتعليم، مع المعاناة الناتجة عن التعرض لمخاطر مثل الأمراض، العنف، والجريمة، فضلا عن تعرض الأفراد لخطر الكوارث والحرمان من فرصة التعليم، وعدم القدرة على إبداء الرأي أو التعبير عن مواقفهم. كما يرتبط الفقر المتعدد الأبعاد أيضا بتهميش الأفراد، وغياب حرياتهم المدنية والسياسية"[2].

من جانبها، الأمم المتحدة، توضح أن الفقر هو "الحرمان من القُدرة على العيش بحرية وكرامة، مع فقدان الإمكانية لتحقيق الأهداف المنشودة في الحياة. ويتجلى الفقر في نقص الدخل والموارد الإنتاجية اللازمة لتوفير سُبل العيش المستدامة، ويشمل أيضا أشكالا متنوعة من الحرمان مثل انعدام الأمن الغذائي، نقص الرعاية الصّحية، التعليم، والخدمات الأساسية الأخرى. كما يشمل الفقر افتقار الأفراد إلى السكن اللائق أو غيابه، بالإضافة إلى غياب السلامة الشخصية، ووسائل الإنصاف، وعدم القدرة على إبداء الرأي أو المشاركة في العمليات الاجتماعية والسياسية"[3].

من خلال ما تقدم من تعريفات، نتبين أن مفهوم الفقر قد شهد تطورا ملحوظا؛ فقد أصبح لا يُختزل في الحد الأدنى من الدخل أو مستوى معين من الاستهلاك. بل أصبح الفقر يشير إلى حالة شاملة من الحرمان، تتجاوز القدرة على إشباع الحاجات الغذائية إلى جوانب أخرى تشمل الحاجات غير الغذائية مثل الملابس. كما يتضمن قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الاجتماعية الأساسية، مثل الحصول على تعليم مناسب وخدمات صحية أساسية. ومع ذلك، لا تكفي هذه الأبعاد وحدها للتعبير عن ظاهرة الفقر، لذا تم إضافة

---

[1] محمد حسين باقر [2007]:«**قياس الفقر في التطبيق**»، ص:2، متوفر على الموقع:
http://www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab،تم الاطلاع عليه بتاريخ:12 /05/2022.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة القاهرة[2012]:«**مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية – سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة**»، ص: 08.

[3] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2014]:«**إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان و التنمية بعد عام 2014**»، ص:31.

أبعاد أخرى مثل حجم الأصول المملوكة، كالمسكن أو التلفاز أو حتى وسائل النقل البسيطة مثل الدراجة الهوائية أو النارية.

ومع تزايد الاهتمام العالمي من قبل الباحثين والمنظمات الدّولية، أُضيفت أبعاد أخرى لمفهوم الفقر، مثل الكرامة والحرية. وهذه الأبعاد تندرج تحت ما يُعرف بالفقر المتعدد الأبعاد، والذي يشمل أيضًا امتلاك وظيفة مستقرة تسمح للأفراد بمواجهة المخاطر المستقبلية، إضافة إلى حرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم بشكل مصيري.

كل هذه الأبعاد تجعل مفهوم الفقر في حالة من الحركية الدائمة والتغيير المستمر، ويتأثر بحسب الزمان والمكان. غير أن جوهر الفقر لا يزال يمثل الحرمان من مجموعة من الحاجات الأساسية، والتي تشمل الغذاء السليم، اللباس، السكن اللائق، والتعليم الأساسي، وتوفير خدمات الرعاية الصحية. بالإضافة الى الحرمان من الحقوق والفرص التي تتيح للفرد تحسين وضعه الاجتماعي والإنساني.

وكتلخيص لكل ما سبق عرضه عن تطوّر مفهوم الفقر، نعرض الشكل أدناه:

الشكل (1-1): تطور مفهوم الفقر.

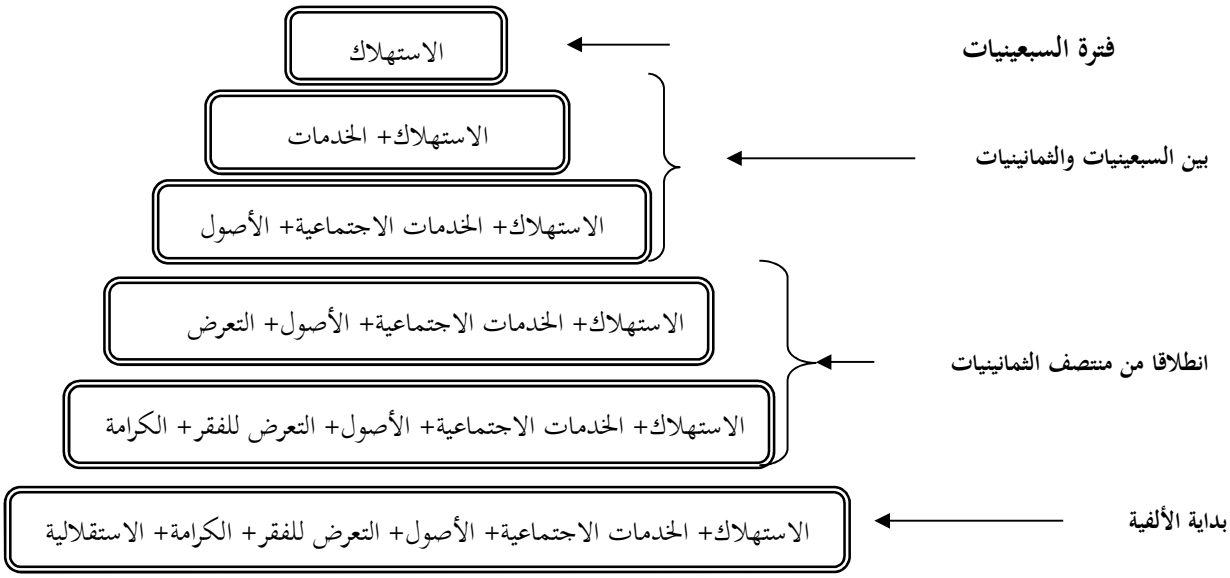

المصدر:

Source : JeanPierre Cling,Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba [2003]: « **Les Nouvelles Stratégies Internationales De Lutte Contre La Pauvreté** »,2e édition, economica ,paris, p :34.

ث- التعريف المقترح:

إذن ومن خلال جميع ما تمّ إيراده من تعريفات ومفاهيم مختلفة ومتعددة الجوانب، يمكن ان نقترح تعريفا للفقر ندرجه كالتالي:

الفقر هو حالة يعيشها الفرد أو المجتمع أو الدول متعددة الجوانب، جانب مادي يتمثل في غياب أو محدودية الدخل، مما يحول دون الحصول على الغذاء الكافي، السكن اللائق، انعدام الرعاية الصحية التعليم الجيد، الامن الاجتماعي خاصة للفئات الهشة والضعيفة. وهو أكثر أشكال الفقر قابلية للقياس الكمي رغم اختلافه مكانيا وزمانيا.

وجانب لامادي يشمل مظاهر غياب أو محدودية الحاجات اللامادية، مثل الحريات الفردية كحرية التعبير، عدم القدرة على اكتساب المهارات والقدرات نتيجة التهميش الاجتماعي، غياب القدرة على المشاركة في القرارت السياسية، فقدان الإحساس بالكرامة والحرية، عدم القدرة على اكتساب الحقوق المدنية والانسانية. هي حاجات غير قابلة في الغالب للقياس.

2.1.1 أنواع الفقر:

لقد سعى العديد من الباحثين لتقديم تصنيفات متنوعة لظاهرة الفقر، بهدف قياسها بشكل دقيق. من بين هذه التصنيفات، يمكن تحديد بعض الأنواع الرئيسية للفقر كما يلي:

أ. الفقر المطلق (Absolute Poverty):

يُعرَّف الفقر المطلق على أنّه الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء، المسكن، الملبس، التعليم، الصحّة، والنّقل، باستخدام دخل يقدر بين 50% إلى 60% من الدّخل المتاح له[1].

ب. الفقر النسبي (Relative Poverty):

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر [2009]:«**تعدد الفقر ومناهج دراسته** »، ص:6.

يعرف الفقر النسبي بأنّه الحالة التي يكون فيها مستوى معيشة الفرد أدنى من مستوى المعيشة السائد في مجتمعه أو المنطقة التي يعيش فيها. يتسم هذا النوّع من الفقر بمرونته، حيث يتغير مع مرور الزمن ومن منطقة إلى أخرى[1].

ت. الفقر المدقع (Extreme Poverty):

يُعبر الفقر المُدقع في حالة من الحرمان الشديد حيث لا يستطيع الفرد تأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للبقاء على قيد الحياة. هذا النوع من الفقر يسمى أحيانا بـ"الفاقة"[2] .

ث. فقر الرفاهية (Welfare Poverty):

ظهر هذا المصطلح، في المجتمعات الغربية، حيث يتمتع الأفراد بإنجازات حضارية حديثة كالأجهزة التكنولوجية ووسائل الترفيه المتنوعة. يعاني من هذا النوع من الفقر بعض الشرائح الاجتماعية التي تفتقر إلى هذه الامتيازات الحديثة[3].

ويصنف الفقر، أخذا بعين الاعتبار لعامل الزمن، إلى[4]:

أ. **الفقر الدائم:**

وهو الفقر الذي يلازم الفرد على مدار السنة، ويُعتبر فقراء المدن الأكثر تعرضًا لهذا النوع بسبب قلة الفرص المتاحة لهم للخروج من دائرة الفقر.

ب. الفقر الموسمي:

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] United Nation, Department of economic and social affairs [2010]:«**Report on the world social situation2010: Rethinking poverty**», pp: 01.

[3] عبد الرحمان سيف سردار[2015]:«**اقتصاد الفقر و توزيع الدخل**»،دار الراية، عمان، ص:32.

[4] الطيب لحيلح، محمد جحاص[2010]:«**الفقر التعريف و محاولات القياس**»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07:، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص ص:172-173.

يَظهر هذا النوع من الفقر في فترات مُعيّنة من السّنة، ويختفي في فترات أخرى. مثال على ذلك المزارعون الذين يعانون من الفقر خلال فترة الموسم الزراعي عندما لا يكون لديهم المحصول الذي يمكنهم من تحسين وضعهم المعيشي.

ت. فقر الصدمات:

يُشير هذا النوع من الفقر إلى تلك الحالات التي تحدث نتيجة لارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل، نتيجة لاضطرابات اقتصادية أو قرارات سياسية غير متوقعة. على سبيل المثال، الأزمة المالية العالمية في 2008 التي تسببت في فقدان ملايين الوظائف حول العالم، ما أضاف أعدادا كبيرة من الأفراد إلى فئة الفقراء.

ومن حيث العوامل المسببة له، يصنف الفقر إلى[1]:

أ. فقر التكوين:

ينجم هذا النوع من الفقر عن نقص في القدرات البشرية الفردية أو الجماعية. قد يكون هذا النقص ناتجا عن عوامل بيولوجية أو فيزيولوجية مثل الإعاقة البدنية أو العقلية، أو نتيجة لعوامل اجتماعية مثل التمييز بين الجنسين أو الأعمار أو المجموعات الاجتماعية.

ب. فقر التمكين:

يُعد هذا النوع من الفقر فقرا مؤسسيا، ويعبر عن نقص في قُدرة المؤسسات المجتمعية على تلبية احتياجات الأفراد وتفعيل إمكانياتهم. ويشمل ذلك، فشل المؤسسات في تشجيع الأفراد على استثمار قدراتهم المتاحة.

ويقسّم الفقر، أخذاً بعين الاعتبار الموقع الجغرافي إلى:

أ. الفقر الريفي:

[1] عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل مخلف الدعمي [2010]: «**قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**»، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، ص ،ص:26- 29.

يُعدُّ الفقر الريفي من أكثر أنواع الفقر انتشارًا في المناطق النائية، حيث تكون البنية التحتية ضعيفة وفرص العمل قليلة، وتقتصر معظم الوظائف على الزراعة والرعي، وهي أنشطة موسمية تعود بدخل ضعيف.

ب. الفقر الحضري:

ينتشر هذا النوع من الفقر في الأحياء الشعبية وغير النظامية في المدن، حيث تسود السكنات غير اللائقة والخدمات العامة المتدنية، مثل الصرف الصحي السيء، مما يجعل هذه المناطق بؤرا للفقر والتهميش الاجتماعي.

من خلال جميع ما تمّ إيراده من أنواع للفقر، نجد ان هذه الانواع والاختلافات ناتجة بالأساس عن قد تطور مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، حيث لم يعد يشمل الجوانب الاقتصادية المادية فقط، بل أيضا الحرمان من الحقوق والفرص التي تتيح للفرد تحسين وضعه الاجتماعي والإنساني.

2.1 مسببات الفقر:

تتولد ظاهرة الفقر وتتعاظم بفعل تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة والمتعددة الأبعاد، والتي تشمل جوانب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وبيئية. ويُعد فهم هذه الأسباب أمرا جوهريا لرسم السياسات الفعالة في مكافحته. ويمكن تصنيف هذه الأسباب على النحو التالي:

1.2.1 المسببات السياسية والأمنية:

تلعب الأوضاع السياسية والأمنية دورا رئيسيا في استفحال الفقر، ومن أبرز هذه الأسباب[1]:

أ. عدم الاستقرار السياسي والأمني:

[1] انظر:

- حاج قويدر قورين[2014]:«**ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**»، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:12، ص:18
- بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي[2008]: مرجع سابق، ص:96.
- شعبان فرج[2012]:«**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر2000–2010**»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03،ص،ص:146-147.

تؤدي الصراعات المُسلحة، سواء كانت داخلية أو إقليمية، إلى تدمير البنية التحتية والمؤسسات الحيوية، كما تُسهم في نزوح السكان وظهور أزمات إنسانية تشمل اللاجئين واليتامى والمعطوبين. يُعد هذا النوع من الاضطرابات عاملا منفرا للاستثمارات ويؤثر سلبا على مؤشرات التنمية مثل الصحة والتعليم والسكن.

ب. العقوبات الدولية:

مِثل الحصار الاقتصادي المفروض من قبل الهيئات الدولية، والذي يؤدي إلى شلل اقتصادي وانخفاض كبير في مستوى المعيشة، كما حدث في الصومال والسودان والعراق وسوريا وليبيا.....، حيث تدهورت الأوضاع الإنسانية بشكل حاد نتيجة هذه العقوبات.

ت. الفساد:

يُمثل الفساد أحد أبرز معوقات التنمية ومحاربة الفقر. فهو يضعف من كفاءة السياسات العمومية، ويحول الموارد عن مستحقيها، مما يفاقم من معاناة الفئات الفقيرة. كما يسهم في تراجع ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها، ويكرس التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

2.2.1 المسببات الاقتصادية:

تُشكِّل العوامل الاقتصادية أرضية خصبة لانتشار ظاهرة الفقر وتفاقمها، ومن أبرز هذه العوامل[1]:

أ. البطالة ونقص التشغيل:

[1] أنظر:

- Mohamed hamed [2010] :« **poverty in Egypt, human needs and institutional capacities**», boston, Lexington books, p:21.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]:«**تقريرالتنمية الإنسانية العربية خلق فرص للأجيال القادمة**»،ص،ص:89،90.
- يونس على أحمد[2010]:«**تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009**»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد:33،ص ص:283،284.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[2002]:«**أثار الفقر والبطالة عل التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا**»،ص:7.

يُعدّ غياب فرص العمل من الأسباب الجوهرية للفقر، خاصة في ظلِّ انتشار "البطالة المقنّعة"، حيث يعمل الأفراد في وظائف منخفضة الإنتاجية أو غير ملائمة لمهاراتهم، وبالتالي لا تُتيح لهم دخلاً كافيًا لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ب. سوء توزيع الدخل:

يؤدي التفاوت في توزيع الدّخل والأصول إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ويجد الفقراء أنفسهم عاجزين عن الحصول على التمويل أو القروض لبدء مشاريع صغيرة تُدر عليهم دخلا، بسبب غياب الضمانات الكافية.

ث. انخفاض إنتاجية العمال:

يُسهم تدّني المهارات وعدم توافر التدريب والتأهيل في ضعف إنتاجية العامل، مما يؤدي إلى تدني الأجور، ويزيد من حدة الفقر خاصة في الدول النامية حيث يُشكل العمل المصدر الأساسي للدخل.

ج. الديون الخارجية:

إستنزاف الموارد الوطنية في خدمة الديون الخارجية وفوائدها، خاصّة إذا كان الاقتراض يُستخدم لسداد دُيون سابقة، يُضعف من قدرة الدولة على الاستثمار في قطاعات تنموية تُسهم في الحد من الفقر.

ح. ضعف السياسات الاقتصادية:

تتسبّب السّياسات الاقتصادية غير الفعالة، خصوصًا تلك التي تؤدي إلى تقليص الإنفاق الاستثماري أو ارتفاع التضخم، في تدهور النّمو الاقتصادي، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلّي، مما يؤدّي إلى تفاقم الفقر.

خ. تدهور شروط التجارة الخارجية:

اعتماد الدول النّامية على صادرات المواد الأولية الخام، يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ما يضعف عوائدها ويحد من قدرتها على تمويل مشروعات تنموية. كما تؤثر المنافسة غير العادلة من الدُول المتقدمة سلبا على مؤسساتها.

3.2.1 المسببات الاجتماعية:

تُسهم العوامل الاجتماعية في تكريس الفقر وتعميق فجوات التفاوت، ومنها[1]:

أ. النمو السّكاني السريع :

يؤدي تزايد عدد السّكان بشكل سريع وغير مُنتظم، خاصة في صفوف الفقراء، إلى ضغط متزايد على الموارد والخدمات، دون أن يواكبه نمو اقتصادي أو زيادات في الدّخل، مما يزيد من عدد الفقراء.

ب. ضعف الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، التكوين):

نُقص الخدمات التعليمية والصحية يؤدي إلى عجز الأفراد عن تنمية قدراتهم، مما يحرمهم من فرص الحصول على عمل كريم ويزيد من هشاشتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ت. اللامساواة:

تكرس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، ظاهرة الفقر، خاصة عندما تكون هناك فجوات واسعة في فُرص الحصول على التعليم أو التمويل أو الرعاية الصحية، وهو ما يُضعف من قدرة الفقراء على تحسين أوضاعهم المعيشية.

4.2.1 مسببات أخرى متنوعة:

ونذكر منها[2]:

أ. التدهور البيئي:

---

[1] أنظر:

- حاج قويدر قورين[2014]، مرجع سبق ذكره، ص:18.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية[2001]:«**توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية**»،ص: 18.

[2] انظر:

- عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش[2013]:«**التنمية الاقتصادية ومشكلاتها:مشاكل الفقر–التلوث البيئي–التنمية المستديمة**»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص:52.
- كريمة كريم[2005]:«**دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية**»،المجلس الأعلى للتقافة، القاهرة، ص:413.

هناك علاقة تفاعلية بين الفقر وتدهور البيئة. فالمجتمعات الفقيرة غالبًا ما تلجأ إلى مُمارسات تُضر بالبيئة بسبب احتياجاتها الملحة، مثل الصيد الجائر أو إزالة الغابات، مما يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية والتصحر، ويزيد من هشاشة المجتمعات الفقيرة أمام الكوارث البيئية.

ب. ارتفاع معدل الإعالة:

يشير معدل الإعالة، إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل فرد عامل، وكلما ارتفع هذا المعدل انخفض متوسط الدخل الفردي، مما يُضعف من قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

ت. السياسات الحمائية للدول المتقدمة:

تمارس الدول الغنية سياسات دعم واسعة لقطاعها الزراعي، وهو ما يُعيق صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية، ويُقلل من فرصها في المنافسة العالمية. كما تؤدي القيود الجمركية وعرقلة التجارة البينية بين دول الجنوب إلى تقويض فُرص التنمية المستدامة.

ث. الموقع الجغرافي ونقص الموارد الطبيعية:

تعد العوامل الجغرافية، مثل البُعد عن الأسواق العالمية أو الفقر في الموارد الطبيعية، من العوامل التي تؤثر سلبا على مستويات المعيشة، وتحد من فرص التنمية الاقتصادية، وتُسهم بشكل فاعل في تفشي ظاهرة الفقر وتفاقمها.

من خلال التعمق في مسببات الفقر نجد انها نتيجة لمكون من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والدولية المحيطة بالفرد أو المجتمع او الدولة.

3.1 انعكاسات ظاهرة الفقر:

يعد الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل عميق في بنية المجتمعات، وتُسهم في خلق سلسلة من التداعيات المتشابكة التي تطال مختلف مناحي الحياة. وعند تفشى الفقر في منطقة معينة، فإنه لا يقتصر على كونه مجرد حالة مادية، بل يتجاوز ذلك ليحدث آثارا سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى بيئية. ويُسهم هذا التشابك في تعقيد الظاهرة ويجعل من الصعب معالجتها جذريا، إذ تتجذر في البنية المجتمعية وتتشعب في مختلف الاتجاهات.

يمكن تصنيف الآثار المترتبة على الفقر إلى ثلاث فئات رئيسية:

1.3.1 الانعكاسات الاقتصادية:

يخلّف الفقر مجموعة من النتائج السلبية على المستوى الاقتصادي، وتتجلّى هذه الآثار في عدة أوجه رئيسية[1]:

- **انخفاض الاستهلاك نتيجة تراجع الدخل:**

يُعد الدخل أحد المحددات الأساسية لمستوى الاستهلاك، وحينما تكون شريحة كبيرة من المجتمع تعاني من تدني مستوى الدخول، فإن ذلك ينعكس مباشرة على تراجع الطلب على السلع والخدمات، ما يؤثر على الدورة الاقتصادية العامة، ويُضعف من قدرة السوق المحلي على النمو.

- **تأثير سلبي على الادّخار والاستثمار:**

بسبب تدني مستوى الدخل، يجد الأفراد أنفسهم عاجزين عن الادخار، مما يُضعف قدرة النظام المالي على تعبئة الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات. كما يؤدي انخفاض المدخرات إلى تراجع الاستثمارات المحلية، ويجبر الحكومات أو المؤسسات الاقتصادية على اللجوء إلى القروض الخارجية والداخلية لتمويل مشروعاتها، وهو ما يزيد من عبء الديون ويهدد الاستقرار المالي.

- **تراجع الإنتاج والإنتاجية:**

يعاني الفقراء غالبًا من نقص الإمكانيات والموارد، سواء كانت مالية أو تكنولوجية أو تعليمية، مما يحد من قدرتهم على تحسين إنتاجيتهم، سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي. فغياب التقنيات الحديثة ووسائل الإنتاج المتطورة يُجبر الفقراء على استخدام أدوات بدائية، ما يؤدي إلى انخفاض في كمية وجودة الإنتاج.

- **العلاقة الطردية بين الفقر والتخلف الاقتصادي:**

---

[1] أنظر:

- إبراهيم علي أمال[2009]:«**سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر–نظرة اقتصادية**–»،مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب،البليدة، ص: 41.
- PNUD , disponible sur site d'internet : www.unep.org/.../UNEP%20Post%202015%20Note%206%20Alleviatin... , consulté le : 03/07/2022.

تُظهر التجارب العالمية أنّ الفقر، لا سيما الفقر المدقع، يساهم بشكل مباشر في ترسيخ التخلف الاقتصادي، حيث أن الفقير لا يستطيع المشاركة الفعالة في عملية التنمية إلا إذا تم تزويده بالوسائل التي تُمكنه من النهوض بنفسه ومجتمعه.

2.3.1 الانعكاسات الاجتماعية للفقر:

الفقر لا يُخلف فقط أزمات اقتصادية، بل يؤثر على النسيج الاجتماعي وينتج مشكلات اجتماعية عميقة تتداخل مع الأمن والاستقرار. من بين هذه الآثار ما يلي[1]:

- **الشعور بالحرمان والتهميش:**

يعاني الأفراد الفقراء، خصوصا النساء وسكان المناطق النائية، من الإقصاء الاجتماعي، ما يؤثر على ثقتهم بأنفسهم ويقلل من مشاركتهم في الحياة العامة ويعيق انخراطهم في المشاريع التنموية.

- **تفكك الأسرة وغياب التكافل الاجتماعي:**

يؤدي الوضع الاقتصادي الهش إلى خلافات داخل الأسرة، وقد ينتج عنه الطلاق، الانفصال أو حتى غياب أحد الأبوين نتيجة الهجرة، مما يترك آثارا سلبية على الأبناء والمجتمع ككل.

- **تفشي ظاهرة عمالة الأطفال:**

بسبب الحاجة الماسة للمال، يَضطر الأطفاال إلى الانخراط في سوق العمل في سن مبكرة، مما يحرمهم من حقهم في التعليم ويجعلهم عرضة للاستغلال والمخاطر الصحية والنفسية.

- **انتشار الجريمة والانحراف:**

الإقصاء الاجتماعي يولد مشاعر الغضب والسخط، مما يُمهد الطريق لانتشار الجريمة، والتطرف بأشكاله المختلفة، ويدفع البعض إلى الانحراف نتيجة الشعور بالعجز وغياب الفرص.

- **ضعف المستوى التعليمي والمهارات:**

[1] أنظر:

- حاج قويدر قورين[2014]، مرجع سبق ذكره، ص:22، 23.

رغم مجانية التعليم في كثير من الدول، إلا أنّ الفقراء غالبا ما يواجهون صعوبات في توفير مستلزمات الدراسة والنقل، خصوصا في المناطق النائية، مما يؤدي إلى عزوف أبنائهم عن الدراسة، ويساهم في إعادة إنتاج الجهل والتهميش.

- **سوء التغذية وانتشار الأمراض:**

يؤدي عدم توفر الغذاء الكافي والمتوازن إلى سوء تغذية، ما يُعرّض هذه الفئات إلى أمراض متعددة مرتبطة بالفقر مثل الكوليرا، السل، فقر الدم، وغيرها، والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة المبكرة.

- **الهجرة الداخلية والخارجية:**

يلجأ الكثير من الفُقراء إلى الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى أو حتى خارج الوطن بحثا عن فُرص أفضل، وغالبا ما تكون الهجرة غير شرعية، مما يجعلهم عرضة للاتجار بالبشر، الاستغلال، أو الموت في عرض البحر.

- **ظُهور الأحياء العشوائية:**

الفقر الحضري يُترجم بوجود مساكن غير لائقة، تفتقر إلى أدنى مقوّمات الحياة الكريمة كالماء، الكهرباء، الصرف الصحي، ما يُسهم في خلق بيئة عمرانية مشوّهة ومجتمعات هشة تعاني من الإقصاء.

3.3.1 الانعكاسات البيئية للفقر

تعرف البيئة(Environnement) على أنها إجمالي الأشياء التي تحيط بنا و تؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء و الهواء و التربة و المعادن و المناخ[1]، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد و هي تحدد بقاءنا في هذا العالم[2].

وتتسم العلاقة بين الفقر والبيئة بطابع دائري؛ إذ إن يؤدي إلى تدهور البيئة، وفي الوقت ذاته، يساهم هذا التدهور في تعميق الفقر[3]:

---

[1] فاطمة الزهراء زرواط [2006]: «**اشكالية تسيير النفايات و أثرها على التوازن الإقتصادي و البيئي**» ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،ص2.

[2] طارق أسامة صالح[2006]: «**الصحة و البيئة**»، مكتبة المجتمع العربي،عمان، ط1، ص:13 .

[3] أنظر:

- مليابي حكيم،حمادي موراد[2010]:«**واقع التلوث البيئي في الجزائر، سبل محاربته، و مدى ارتباطه بظاهرة الفقر**»، الملتقى الدولي الثالث، حول «**حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية–حالة الجزائر–**»، المنعقد يومي 3،4 ماي، المركز الجامعي خميس مليانة.

- **استنزاف الموارد الطبيعية:**

تدفع الحاجة المعيشية الملحّة الفقراء إلى استغلال الموارد البيئية بشكل مفرط ودون وعي، مما يؤدي إلى تدمير الغابات، الصيد الجائر، والإفراط في الرعي، وكلها ممارسات تضر بالتنوع البيولوجي وتهدد الأمن البيئي.

- **تدهور البيئة وتأثيره على النشاط الاقتصادي**

الكوارث البيئية سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان تؤثر بشكل مباشر على سبل عيش الفقراء، حيث تدمر المحاصيل، تلوث مصادر المياه، وتعيق الوصول إلى الأسواق، مما يعمق أزمتهم ويسهم في المزيد من الفقر.

- **الفقراء أول من يدفع ثمن التدهور البيئي:**

بحكم محدودية إمكانياتهم، لا يستطيع الفقراء التكيف مع الظروف البيئية القاسية أو التداوي من الأمراض الناتجة عن التلوث، مما يجعلهم أكثر هشاشة أمام الأزمات البيئية، كما أن الفقراء هم على الأرجح أكثر المعانين والأقل تحصينا في وجه المشاكل التي تشهدها البيئة في عصرنا بما فيها الزلازل، الفيضانات، الجفاف وغيرها من الأخطار البيئية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

من خلال تطرقنا لانعكاسات ظاهرة الفقر نجدها تمس الفرد و المجتمع و الدولة و البيئة على حد السواء.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية ودورها في تفاقم ظاهرة الفقر في الدول النامية

تعد المديونية الخارجية من بين القضايا الاقتصادية الأكثر إلحاحا في الدول النامية، نظرا لما تفرضه من تبعات مالية واجتماعية عميقة. فبينما يفترض أن تسهم القروض الخارجية في دعم جهود التنمية وسد فجوات التمويل، غالبا ما تتحول إلى عبء هيكلي مزمن يقيد حرية القرار الاقتصادي ويستنزف الموارد العمومية. وتزداد خطورة المديونية حين ترتبط بشروط مجحفة أو تستخدم في غير الأغراض الإنتاجية، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية، وعلى رأسها تفشي الفقر.

- مصابيح فوزية:«**مشكلة الفقر والبيئة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**»،متاح على الموقع:www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1785.

إن العلاقة بين المديونية الخارجية والفقر ليست علاقة عرضية أو مرحلية، بل علاقة بنيوية تتعمق مع مرور الزمن، خاصة في ظل ضعف القدرة التفاوضية للدول المدينة وغياب الحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد المقترضة. فخدمة الدين الخارجي تستحوذ على حصة معتبرة من ميزانيات الدول، ما يحد من الإنفاق الاجتماعي ويضعف القدرة على تمويل البرامج الأساسية في مجالات التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

في هذا الإطار، يسعى هذا المبحث إلى تحليل كيف تساهم المديونية الخارجية في إعادة إنتاج الفقر، بدل أن تكون أداة لتجاوزه، وذلك من خلال دراسة آليات تأثيرها، وانعكاساتها الاجتماعية.

1.2 الإطار النظري والمفاهيمي للمديونية الخارجية:

تُعتبر المديونية الخارجية إحدى القضايا الاقتصادية المعقدة التي تواجهها الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء منذ ستينيات القرن الماضي، اتجهت العديد من الدول نحو الاقتراض الخارجي كأداة أساسية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي السريع، وتحفيز التنمية الشاملة. يتزامن ذلك مع محاولات هذه الدول لتسريع وتيرة التطور الاقتصادي بعد مرحلة الاستقلال السياسي، مما جعل المديونية الخارجية تمثل جزءا أساسيا من استراتيجيات التنمية. ولكن مع مرور الوقت، ظهرت تداعيات خطيرة نتيجة للإفراط في الاقتراض، خاصة عندما تُوجه هذه القروض إلى مشروعات غير مدروسة أو لتمويل الاستهلاك المحلي، بدلا من الاستثمار في مشروعات تولد عوائد اقتصادية على المدى الطويل.

تختلف المديونية الخارجية عن الديون الداخلية، فهي تتعلق بالالتزامات المالية التي تترتب على الدول تجاه الدائنين الأجانب، سواء كانت دولا أخرى أو مؤسسات مالية دولية أو بنوك تجارية عالمية. وبسبب تنامي حجم القروض الخارجية، ظهرت أزمات اقتصادية متعددة نتيجة للعجز في القدرة على سداد تلك الديون، مما أدى إلى وقوع العديد من الدول في دوامة من المديونية التي تتفاقم عامًا بعد عام.

يستعرض هذا المطلب الإطار النظري للمديونية الخارجية، من خلال تحديد مفاهيمها الرئيسية، وأسباب نشوء الأزمة، وأشكال الدين الخارجي، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

1.1.2 ماهية الدّين الخارجي ومؤشراته:

يمثل الدين الخارجي أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني في العديد من الدول النامية، إذ يتم استخدامه لتمويل المشروعات التنموية، سد الفجوات المالية، وتحقيق استقرار مؤقت في الميزانية العامة. ومع ذلك، يصبح الدين الخارجي مشكلة عندما يتزايد حجم المديونية وتزداد تكاليف خدمة الدين بشكل يفوق القدرة الاقتصادية للدولة المقترضة. لذلك، يصبح من الضروري قياس المديونية بشكل دقيق من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على تقييم مدى تحمل الدولة لأعباء الدين الخارجي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

يُعد فهم الدين الخارجي ضرورة لفهم علاقته بالنمو الاقتصادي؛ ففي حال كانت القروض موجهة إلى مشروعات إنتاجية ذات عوائد مستقبلية مرتفعة، فإنها قد تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي على المدى الطويل. أما إذا كانت القروض موجهة إلى الاستهلاك أو مشروعات غير مدروسة، فقد تؤدي إلى تفاقم أزمات الدين بدلا من حلها.

1.1.1.2 تعريف الدين الخارجي:

يُعرف الدين الخارجي على أنّه" مبلغ الخصوم الجارية الفعلية لا الاحتمالية القائم على المقيمين في اقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين والتي تقتضي أداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة و/ أو المبلغ الأصلي عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل"[1].

وفقًا للبنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي، يُعد الدين الخارجي مجموعة من التزامات الدولة التي تتجاوز السنة المالية الواحدة والتي يجب سدادها لصالح المقرضين الأجانب، وقد يشمل هذا الدّين المدفوعات الأصلية والفوائد[2].

ويعتبر صندوق النقد الدولي الدين الخارجي كأداة لتمويل عجز الحساب الجاري أو دعم مشروعات التنمية، ولكن تزايد حجم الدين قد يؤدي إلى قضايا معقدة في ميزان المدفوعات.

2.1.1.2 أسباب أزمة المديونية الخارجية:

[1] https://www.unescwa.or, 2022-12-02 :تاريخ الإطّلاع

[2] International Monetary Fund [1988] : « **External Debt Definition, Statistical Coverage and Methodology**», The Bureau of Statistics International Monetary Fund Washington, DC 20431 United States, p: 19.

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية في العديد من البلدان، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. سنتناول هذه الأسباب بشكل موسّع على النحو التالي[1]:

أ. العوامل الداخلية:

ونذكرُ منها:

- **سوء إدارة الاقتصاد الكلي**: عند غياب الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية المدروسة، تُستخدم القروض بشكل عشوائي لتمويل مشروعات غير مجدية اقتصاديا، مما يفاقم مشكلة المديونية.

- **الاعتماد على القروض دون تحقيق نمو مستدام**: تُوجه بعض الدول معظم قروضها إلى مشروعات استهلاكية أو مشروعات قصيرة الأجل دون التفكير في العوائد المستقبلية التي قد تساعد في تغطية أعباء القروض. هذا يؤدي إلى زيادة حجم الديون دون تعويض اقتصادي مناسب.

- **الإدارة غير الفعالة للموارد المحلية**: في العديد من الحالات، يُسبب ضعف القطاع الإنتاجي المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد، دفع الدول إلى استدانة رأس المال الأجنبي بشكل متزايد لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

---

[1] أنظر:

- Will Kenton [2024]: « **External Debt: Definition, Types, vs. Internal Debt**», available on: https://www.investopedia.com/terms/e/external-debt.asp
- فحايرية أمال [2005]:« **أسباب نشأة المديونية الخارجية في الدول النامية**»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، عدد 03، ص ص 146-150.
- سلمان الحربي [2024]:« **أزمة الديون العالمية...الأسباب والعواق"ب والحلول السياسية** » ، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/، تاريخ الإطّلاع: 02-07-2022.
- https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending, تاريخ الإطّلاع: 02-07-2024.
- محمود زنبوعة وآخرون [2003]: «**الآثار الاقتصادية والإجتماعية للديون الخارجية على البلدان العربية غير النفطية**»، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 05، ص ،ص 127-131.
- ياسمين يوسف إبراهيم [2023]:« **أثر الديون الخارجية التنمية الاقتصادية في الدول العربية**»، مجلة جامعة البعث، المجلد 45، العدد05، ص ص 87-92.

- **العجز المزمن في الميزانية العامة:** نتيجة للإنفاق الحكومي الزائد على برامج غير منتجة، يتسبب ذلك في تراكم الديون من أجل تغطية العجز في الميزانية، مما يؤدي إلى عبء كبير على المستقبل المالي للدّولة.

ب. العوامل الخارجية:

- **تقلبات الاقتصاد العالمي:** تؤدي التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية مثل النفط أو المعادن إلى تدهور الإيرادات العامة، مما يزيد من الحاجة إلى تمويل خارجي.

- **ارتفاع أسعار الفائدة الدولية:** خلال فترات الرّكود الاقتصادي العالمي أو ارتفاع أسعار الفائدة، تصبح تكاليف خدمة الدين الخارجي أكثر ارتفاعا مما يضع ضغطًا إضافيًا على ميزانية الدول المقترضة.

- **الاعتماد على الأسواق المالية الدولية:** يساهم فتح أسواق التمويل الدولي أمام الدول النامية في زيادة الديون، خاصة عندما تقوم هذه الدول بالاقتراض من البنوك التجارية الدولية بأسعار فائدة مرتفعة وشروط قاسية.

-**التقلبات في المعونات الدولية:** عندما تتراجع المعونات الدولية أو تتوقف، تصبح الدول مجبرة على استبدال المعونات بالتمويل عبر القروض من مؤسسات دولية أو القطاع الخاص.

2.1.2 أنواع القروض الخارجية:

تقسّم القروض الخارجية إلى عدة أنواع بناءا على المعايير المختلفة التي يتم تبنيها من قِبل الدول المقترضة والدائنين. هناك عدة تصنيفات رئيسية على النحو التالي[1]:

أ. حسب الجهة المانحة:

- **القروض الثنائية:** وهي القروض التي تُمنح بين دولتين (دولة مانحة ودولة مدينة). تشمل هذه القروض تمويلًا لتنفيذ مشروعات تنموية أو مشروعات استراتيجية ذات طابع حكومي.

---

[1] أنظر:

- يحي السيد عمر [2018]: «**القروض الدولية وآثارها على إقتصادات الدول الإسلامية**» ، الطبعة الأولى، دار الأصول العلمية، أسطنبول، ص،ص 55-59.
- https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending, تاريخ الإطّلاع: 02-07-2024.
- https://almerja.com/more.php?idm=192665, تاريخ الإطّلاع: 02-07-2024.

- **القروض المتعددة الأطراف:** وتمنح من قبل منظمات دولية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. تُوجه هذه القروض عادة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية، دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتمويل المساعدات الطارئة.

- **القروض من القطاع الخاص:** تشمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير الحكومية. تكون هذه القروض غالبًا أعلى في الفائدة مقارنة بالقروض الرسمية، ولكنها تتميز بمرونة أعلى في شروط السداد.

ب. حسب الاستخدام:

- **القروض الإنتاجية**: تُستخدم لتمويل مشروعات إنتاجية يمكنها توليد عوائد مالية مستقبلية، مثل مشروعات البنية التحتية أو قطاع الصناعة.

-**القروض الاستهلاكية:** تُستخدم لتمويل الاستهلاك المحلي أو لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وهي النوع الأكثر خطورة من حيث عدم توليد عوائد مستقبلية تساعد على سداد القروض.

ت. حسب شروط القرض

- **القروض الميسرة:** تكون هذه القروض ذات فوائد منخفضة وفترات سداد طويلة، وتُمنح غالبا من المنظمات الدولية لمساعدة الدول النامية.

- **القروض غير الميسرة:** تميل هذه القروض إلى أن تكون ذات فوائد مرتفعة وفترات سداد قصيرة، وتُمنح في أغلب الأحيان من القطاع الخاص أو المؤسسات المالية الكبرى.

2.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية[1]

من خلال هذا العنصر، نستعرض أهم الآثار السلبية الاقتصادية بداية ثم الاجتماعية، المترتبة عن وقوع البلدان النامية في فخ المديونية الخارجية:

---

[1] أنظر:

- محمود زنبوعة وآخرون [2003]: مرجع سبق ذكره، ص ص 132-136.
- A. Ayoub, T.A. Wani and A. Sultan [2024]: « **External debt crisis & socio-economic fallout: Evidence from the BRICS nations**», Regional Science Policy and Practice journal, p,p 2-8.
- Sadia Shabbir , Hafiz M. Yasin [2015]: « **Implications of Public External Debt for Social Spending: A Case Study of Selected Asian Developing Countries**», The Lahore Journal of Economics, p,p 71-103.
- IMF [2003]: «**The impact of external indebtedness on poverty in low-Income countries**», IMF working paper, p,p 3-7.

1.2.2 الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية:

تُؤثر المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني في عدة مستويات، سواء كانت على مستوى السياسات الاقتصادية العامة أو على المستوى الفردي عبر تأثيراتها في أسعار السلع والخدمات، وفرص العمل، والنمو الاقتصادي بشكل عام. يمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية كما يلي:

أ. تأثير المديونية على النمو الاقتصادي:

أحد الآثار الاقتصادية الأكثر وضوحا للمديونية الخارجية هو تأثيرها على النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من أنّ القروض قد توفر تمويلا فوريا لتمويل مشاريع كبيرة في البنية التحتية أو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، فإنها قد تؤدي إلى تقليص النمو الاقتصادي على المدى البعيد إذا لم تتم إدارة الأموال المقترضة بشكل فعال.

- إعاقة النمو بسبب خدمة الدين

عندما ترتفع مستويات الدين، تصبح الأموال المستحقة على الحكومة عبارة عن التزامات يتم دفعها سنويا على شكل فوائد وأقساط. هذا الدفع المتكرر يمتص جزءا كبيرا من الميزانية العامة ويقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية أو المشاريع التنموية. وبالتالي، تصبح القدرة على خلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي محدودة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام.

- التمويل الموجه لاحتياجات سداد الديون بدلا من استثمارها في التنمية:

عندما تُخصص الأموال المأخوذة من القروض لتمويل خدمة الدين (دفع الفوائد والأقساط)، فإنه يتم تقليص حجم الأموال التي يمكن تخصيصها للاستثمارات الإنمائية. وبالتالي، تتقلص القدرة على تعزيز الإنتاجية أو تنمية القطاعات الحيوية مثل الصناعة، الزراعة، والتعليم، مما يعيق النمو الاقتصادي المستدام.

ب. تأثير المديونية على الميزان التجاري والعجز المالي:

المديونية الخارجية يمكن أن تؤثر سلبا على الميزان التجاري والعجز المالي، حيث إن زيادة الدين الخارجي قد تؤدي إلى:

- **زيادة العجز المالي:**

مع زيادة المديونية، تزداد أعباء الدين التي يجب سدادها، سواء كان ذلك في شكل فوائد أو مدفوعات رئيسية. هذه المدفوعات تتطلب تخصيص جزء أكبر من الميزانية، مما يعوق قدرة الحكومة على تمويل البرامج الاجتماعية أو المشروعات التنموية. في كثير من الحالات، قد يؤدي هذا إلى زيادة العجز المالي، الذي يُمول عادة من خلال الاقتراض الخارجي أو المحلي، مما يزيد من العبء المالي في المستقبل.

- **زيادة تكلفة خدمة الدين:**

على المدى القصير، يمكن أن يؤدي زيادة الدين الخارجي إلى تباطؤ الاقتصاد إذا كانت تكاليف خدمة الدين مرتفعة. على سبيل المثال، الدول التي تعتمد على العملة الأجنبية لسداد ديونها تواجه مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مما يزيد من تكلفة الدّين. إذا كانت الحكومة تتوقع تدهورا في سعر العملة المحلية، فقد تجد نفسها مضطرة لدفع المزيد من الأموال لسداد نفس قيمة الدين.

- **تدهور الميزان التجاري:**

في حالة زيادة المديونية الخارجية، قد يكون من الضروري زيادة الواردات لتلبية احتياجات الحكومة من السلع والخدمات الأساسية، خاصة إذا كان سداد الدين يعتمد على العملات الأجنبية. وبالتالي، قد يؤثر ذلك على الميزان التجاري، حيث تصبح الواردات أكبر من الصادرات، مما يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري.

ت. تأثير المديونية على الاستثمارات الأجنبية:

المديونية الخارجية يمكن أن تؤثر على جاذبية الدّولة للاستثمار الأجنبي المباشر بطرق مختلفة:

- **تأثير الثقة الاستثمارية**

تزداد المخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلد يعاني من مستويات عالية من الدين الخارجي. قد يرى المستثمرون أن هناك خطرا في استثمار أموالهم في هذا البلد بسبب الأعباء المالية التي قد تعيق استدامة السياسات الاقتصادية أو تخلق عدم استقرار اقتصادي. في حالات عديدة، قد يفضل المستثمرون تجنب البلدان التي لديها ديون عالية.

- **تقليص القدرة على جذب استثمارات طويلة الأجل**

الدول التي تزداد مديونيتها تصبح أقل قدرة على تقديم حوافز ضريبية أو توفير بيئة استثمارية مواتية، ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأموال التي تُخصص لخدمة الدين تقلل من قدرة الحكومة على استثمار الأموال في تحسين البيئة الاستثمارية.

ث. تأثير المديونية على التضخم وارتفاع الأسعار:

زيادة الدين الخارجي قد تؤدي إلى تفاقم مشاكل التضخم في بعض الدول، خصوصًا إذا قامت الحكومة بالاقتراض من الأسواق المالية الدولية أو طبعت المزيد من الأموال لسداد ديونها:

- **زيادة الأسعار بسبب الديون:**

من الممكن أن تضطر الحكومات إلى رفع الضرائب أو تقليص الدعم على السلع الأساسية (مثل الوقود أو الغذاء) لسداد الديون. هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار ويعزز معدلات التضخم، مما يضر بالقدرة الشرائية للمواطنين. في بعض الحالات، قد يؤدي الضغط على العملة المحلية (نتيجة لارتفاع الديون بالدولار أو اليورو) إلى خفض قيمتها، مما يزيد من تكلفة الاستيراد ويزيد التضخم.

- **ارتفاع تكلفة المعيشة:**

الارتفاع في الأسعار بسبب التضخم يؤدي إلى تقليص القدرة الشرائية للمواطنين، خاصةً في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الأساسية. مع انخفاض الدخل المتاح للأسر بسبب التضخم، تصبح تكاليف المعيشة غير محتملة للكثيرين، مما يؤثر على مستوى معيشة المواطنين.

ج. تأثير المديونية على سعر العملة الوطنية:

عندما ترتفع مستويات الدين الخارجي بشكل كبير، يمكن أن يؤثر ذلك على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وهذا له تأثيرات مباشرة على القدرة على التصدير والواردات:

- **تدهور قيمة العملة:**

في حالة تزايد الدين الخارجي، قد تتعرض العملة المحلية لضغوط كبيرة. قد يقلل المستثمرون من استثماراتهم في السوق المحلية بسبب المخاوف من تدهور العملة. نتيجة لذلك، قد تجد العملة المحلية نفسها عرضة لانخفاض قيمتها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد وبالتالي زيادة التضخم.

- **ارتفاع تكلفة الواردات:**

عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، فإن تكلفة شراء السلع والخدمات المستوردة ترتفع، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات المستوردة. يمكن أن يؤثر ذلك بشكل خاص على أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود، مما يزيد العبء على الأسر ذات الدخل المحدود.

2.2.2 الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية:

تُعد المديونية الخارجية من العوامل المؤثرة بشكل غير مباشر ولكن كبير في النسيج الاجتماعي للدول المدينة. فهي لا تؤثر فقط على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولكن لها أيضا تأثيرات اجتماعية تُعزى إلى تداعياتها على حياة المواطنين وتوفير احتياجاتهم الأساسية. تتعدد الآثار الاجتماعية التي تنجم عن زيادة حجم المديونية الخارجية، ويمكن تلخيص أبرز هذه الآثار في النقاط التالية:

أ. تقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية:

يعد تقليص الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية من أبرز الآثار المترتبة على المديونية الخارجية. عندما تزداد أعباء الدين الخارجي، تُجبر الحكومات على تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لخدمة الدين، سواء كان ذلك من خلال دفع فوائد الديون أو سداد القروض المستحقة. وفي كثير من الحالات، تُفرض إجراءات تقشفية على الميزانيات الحكومية، مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق على القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل:

- **الصحة**

يُمكن أن يُؤثر تقييد الإنفاق على الرعاية الصحية في الدول المدينة سلبًا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. قد يتعرض النظام الصحي للنقص في المعدات الطبية أو الكوادر الطبية المتخصصة، مما يؤدي إلى تدهور الخدمات الصحية وانخفاض قدرة المواطنين على الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

- **التعليم:**

في ظل تراكم الديون، تُصبح الحكومات في موقف صعب في تخصيص الأموال اللازمة لتمويل التعليم. قد يتسبب ذلك في انخفاض ميزانيات التعليم، مما يؤدي إلى زيادة عدد الطلاّب في الفصول الدّراسية، تدهور البنية التحتية للمدارس، وتقليص توفير المنح الدّراسية والبرامج التعليمية التي تهدف إلى رفع مستوى التعليم.

- **الخدمات الاجتماعية الأخرى:**

تشمل هذه الخدمات المساعدات الاجتماعية للفقراء، الدعم الاجتماعي للأسر الضعيفة، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة. عندما تزداد أعباء الدين، تصبح هذه الخدمات تحت تهديد تقليص الدعم أو حتى إلغائه، مما يزيد من معاناة الفئات الاجتماعية الهشة.

ب. زيادة معدلات الفقر والبطالة:

من بين الآثار الاجتماعية الأكثر خطورة التي يسببها تراكم الدين الخارجي هو تزايد معدلات الفقر والبطالة. هذا التأثير يرتبط بتأثيرات مباشرة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة:

- **الفقر**

تفرض السياسات الاقتصادية التي ترافق المديونية الخارجية غالبا إجراءات تقشفية، مثل خفض الدعم على السلع الأساسية أو رفع الضرائب، مما يزيد من تكلفة المعيشة. في حالة تزايد الديون وعدم القدرة على الوفاء بها، قد تضطر الحكومات إلى تطبيق برامج تقشفية صارمة لتقليص العجز في الميزانية، ما يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الأسر الفقيرة. كما أن العجز الحكومي في تمويل المشاريع التنموية والمساعدات الاجتماعية يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يُحرم الفقراء من الدعم الحكومي الضروري.

- **البطالة**

عندما تركز الحكومات على سداد الديون بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية أو تحسين بيئة الأعمال، تتراجع فرص النمو الاقتصادي وخلق الوظائف. في بعض الحالات، تؤدي المديونية إلى تقليص تمويل المشروعات التي يمكن أن تساهم في توليد وظائف جديدة، مما يزيد من معدلات البطالة. هذه البطالة المرتفعة تؤثر بشكل سلبي على الأسر، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة الاحتياج.

ت. تدهور نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية:

عندما يتم تحويل الأموال التي كانت مخصصة للخدمات العامة الأساسية لسداد الديون، تتدهور نوعية الحياة في المجتمع بشكل عام. وقد تساهم هذه الديناميكية في زيادة الاستياء الشعبي وارتفاع معدلات القلق الاجتماعي، حيث يرى المواطنون أن الموارد العامة التي كان يمكن استخدامها لتحسين حياتهم تُخصص بدلاً من ذلك لتلبية متطلبات الدائنين. هذا قد يؤدّي إلى:

ث. التأثير على الأجيال القادمة:

المديونية الخارجية لا تقتصر آثارها على الجيل الحالي، بل تمتد إلى الأجيال القادمة، الذين قد يتحملون عبء الدين بسبب السياسات غير المدروسة في الحاضر. إذا كانت الحكومات تركز على تسديد الديون دون الاستثمار في التعليم أو تدريب المهارات أو تحسين الإنتاجية، فإن ذلك يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي المستقبلي وقدرة الأجيال القادمة على تحسين نوعية حياتهم. وهذا التأثير يتمثل في:

- **تدهور الفرص الاقتصادية**

قد يواجه الشباب في هذه المجتمعات صعوبة في الحصول على فرص عمل جيدة أو فرص لتطوير مهاراتهم بسبب تراجع جودة التعليم وبرامج التدريب المهني. كما أن افتقار الحكومات إلى تمويل الاستثمارات في البحث والتطوير والتكنولوجيا قد يؤدي إلى تقليص القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

- **العواقب النفسية والاجتماعية على الأجيال القادمة**

ينجم عن العجز في توفير احتياجات الأجيال القادمة تقليل فرص التعليم والتدريب، مما يساهم في تكريس دائرة الفقر عبر الأجيال. بالإضافة إلى ذلك، قد يشعر الأفراد بأنهم مقيدون اقتصاديًا ولا يمكنهم تحقيق تطلعاتهم الشخصية أو الاجتماعية.

3.2 آليات الارتباط بين المديونية الخارجية والفقر:

استعرضنا فيما سبق الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية، وفي الآتي نسلّط الضوء على آليات الارتباط أو العلاقة المتبادلة بين الفقر كظاهرة متعدّدة الأبعاد والمديونية الخارجية:

1.3.2 تقليص الإنفاق على الخدمات الأساسية:

المديونية الخارجية تتسبب في ضغط مالي كبير على الحكومات في البلدان النامية، مما يدفعها إلى تقليص الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. يتم توجيه جزء كبير من الميزانية لسداد الديون بدلاً من الاستثمار في تطوير هذه القطاعات. هذا يساهم في تكريس الفقر، حيث يصبح المواطنون غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية التي يحتاجونها لتحسين حياتهم. في دراسة للبنك الدولي سنة (2014) أظهرت أن الدول التي تعاني من المديونية الثقيلة غالبا ما تخفض الإنفاق الاجتماعي بنسبة كبيرة[1].

[1] أنظر:

2.3.2 الاعتماد على القروض لسداد القروض (حلقة مفرغة من الديون)

إحدى الآليات التي تزيد من فخ المديونية الخارجية هي اعتمادية البلدان على القروض الجديدة لسداد القروض القديمة. في هذه الحالة، تصبح الديون متزايدة بسبب تراكم الفوائد والأعباء المالية، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الموارد المخصصة للاستثمار في التنمية. هذا الفخ يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد، حيث لا تتمكن الحكومات من استثمار الأموال في مشاريع تُسهم في تقليص الفقر أو خلق فرص عمل جديدة.

دراسة **((Reinhart & Rogoff (2010)** أبرزت كيف أن البلدان التي تمر بحالة مديونية عالية قد تجد نفسها مضطرة إلى الاقتراض لتسديد الديون القديمة، مما يفاقم من أزمة الديون[1].

3.2.2 سياسات التقشف وتأثيراتها الاجتماعية:

تتسبب المديونية في فرض سياسات تقشفية من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. تتضمن هذه السياسات خفض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، وتحرير الأسواق من القيود، وهي سياسات تُفرض على الدول المدينة مقابل الحصول على قروض أو تمويل دولي. ولكن، هذا النوع من السياسات غالبا ما يؤدي إلى تقليص البرامج الاجتماعية، مثل الدعم الغذائي، والتعليم والرعاية الصحية. هذه السياسات تؤدي إلى زيادة الفقر، حيث يعاني الفقراء بشكل خاص من تقليص الخدمات الحكومية الأساسية[2].

4.2.2 تقلبات أسعار الفائدة والعملات:

- **Debt and Development: The Impact of Debt on Social** «World Bank [2014]: ,Washington, D.C., p,p 45-47.

- **Globalization and Development: The Role of Debt** «UNCTAD [2019]: ,Geneva,p,p 72-75.

[1] أنظر:

This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly - Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S.[2010] : « , Princeton University Press, p,p 132-135.

Sovereign Debt and Growth: Causes and Consequences «International Monetary Fund (IF) [2011]: . Washington, D.C., p,p 67-70.

[2] أنظر:

Globalization and Its Discontents - Stiglitz, J. E.[2002] : «., W.W. Norton & Company, p,p 154-157

The IMF and the Global Financial Crisis: A Decade of Research «International Monetary Fund (IMF) [2012]: , Washington, D.C., p. 85-87.

تؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات على قدرة البلدان النامية في سداد ديونها الخارجية، خاصة إذا كانت الديون مقومة بعملات أجنبية. في هذه الحالة، إذا ارتفعت أسعار الفائدة أو انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار أو اليورو، فإن أعباء الديون تصبح أكبر مما كان متوقعا، مما يزيد من الفقر. دراسة **(Cline (2007)** أكدت أن ارتفاع تكلفة السداد يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية ويزيد من نسبة الفقر.

5.2.2 الاعتماد على صادرات المواد الأولية لتسديد الديون:

تسعى العديد من الدول النامية إلى تصدير المواد الخام والموارد الطبيعية لتوليد الإيرادات التي تستخدم لسداد الديون الخارجية. ومع ذلك، فإن الاعتماد على صادرات المواد الأولية يؤدي إلى تقلبات شديدة في الدخل القومي، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع العالمية. كما أن هذا الأمر يؤدي إلى تقليل التنوع الاقتصادي، وهو ما يجعل هذه الدّول عرضة للصّدمات الاقتصادية ويزيد من الفقر على المدى الطويل[1].

6.2.2 ضعف القدرة على الاستثمار في البنية التحتية:

عندما تلتزم الحكومات بسداد الديون الخارجية، فإن جزءًا كبيرًا من الميزانية يُخصَّص لسداد الفوائد والأقساط، مما يُؤثّر بشكل مباشر في قدرة الحكومة على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل الطرق، الكهرباء، والمياه. وهذا يؤثر سلبًا على الفئات الفقيرة، حيث لا تتوفر لهم خدمات أساسية مثل التعليم الجيد، الرعاية الصحية، والنقل العام. في دراسة **((Devarajan & Swaroop (2000))** تبيّن أنّ التقليل من استثمارات الحكومة في البنية التحتية يزيد من التفاوت الاجتماعي والفقر بشكل عام[2].

---

[1] أنظر:

- Ocampo, J. A., & Ros, J., [2012] : «**Globalization and Development: A Handbook of New Perspectives**», Oxford University Press, p. 221-225.
- United Nations, [2013];"**Commodity Dependence and Economic Vulnerability**», New York, p,p 111-115.

[2] أنظر:

. Washington, D.C.: World Bank, »- Devarajan, S., & Swaroop, V, [2000]: «**The Impact of Debt on Growth and Poverty** .p,p 90-95

.. Washington, D.C., p,p 72-75»World Bank: [2016] : «**Infrastructure and Poverty Reduction** -

مما تقدم نتبين أن المديونية الخارجية تُمثل تحديا كبيرا للعديد من البلدان النامية وتساهم بشكل مباشر في استمرار الفقر وتوسعه. من خلال الآليات المتعددة التي تم تسليط الضوء عليها، مثل تقليص الإنفاق الاجتماعي، الاعتماد على القروض الجديدة، فرض سياسات التقشف، وتقلبات أسعار الفائدة والعملات، نرى كيف أن المديونية لا تؤثر فقط على الأوضاع الاقتصادية العامة بل تؤثر بشكل غير مباشر على حياة الفقراء. تحتاج الدول إلى حلول مبتكرة للتعامل مع هذه القضايا من خلال تحسين إدارة الديون وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي يمكن أن تساعد في تقليص الفقر.

المبحث الثالث: المقاربات الأممية للحد من الفقر على الصعيد العالمي:

الأكيد أن ظاهرة الفقر بأنواعها المتعددة، ظاهرة عالمية الانتشار، فهي وإن كانت تختلف في شدتها وحجمها موجودة في الدول المتخلفة كما المتقدّمة، واستشعارا منها بخطورة هذه الظاهرة وعالميتها، سعت الأمم المتحدة بهيئاتها ومنظماتها الدّولية والإقليمية إلى تحفيز الجهود الدولية وتوحيدها حول أجندات عالمية هدفها الحد من هذه الظاهرة وعكس اتجّاهات تفاقمها، أو ربّما القضاء عليها نهائيا وفق أكثر السيناريوهات تفاؤلا، من خلال هذا المبحث، نستعرض إثنين من أهم خطط الأمم المتحدة للقضاء على ظاهرة الفقر على الصعيد العالمي، الأهداف الإنمائية للألفية بداية، ثمّ الأهداف التنمية المُستدامة التي تضمنتها خطة التنمية المستدامة 2030.

يجدر التنويه إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وجهود إعمالهما على أرض الواقع في الدول الفقيرة، شكلت أهم مرتكزات استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية بشتى أنواعها، ومنها الموجهة للتخفيف من حدّة المديونية الخارجية.

1.3 الأهداف الإنمائية للألفية:

أقر المجتمع الدولي في العديد من المحافل المنعقدة وعلى أعلى المستويات بأهمية مواجهة تلك التحديات التي تناولناه في المبحث السابق. وظهر هذا الإقرار في أبرز تجلياته مع بداية الألفية الثالثة، من خلال تبني الأمم المتحدة لإعلان الألفية، الذي تضمن "الأهداف الإنمائية للألفية" التي أقرت التزام المجتمع الدّولي الصارم بالتصدي للمشكلات المهمة التي ترهن جهود تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

1.1.3 إعلان الألفية:

توجت أعمال قمّة الألفية التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة بين 6 و8 سبتمبر من عام 2000، حيث التقى قادة الدول والحكومات وممثلو 189 دولة عضوة، مجددين التزامهم المشترك بالتحرك محليا وعالميا لمجابهة الفقر بأبعاده المتعددة، وتحسين جودة الخدمات الصحية، والنهوض بقطاع التعليم، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة وضمان استدامتها بتبني إعلان الألفية.

جاء الإعلان في سبعة محاور رئيسية، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتفصيلها في تقريره السنوي الذي صدر لاحقًا، مرفقا بخطة تنفيذية واضحة لكل محور، وجاءت أبرزها على النحو الآتي[1]:

- الالتزام بتحرير الشعوب من ويلات الحروب وتعزيز السلم العالمي، من خلال دعم جهود نزع السلاح ومنع انتشاره، وترسيخ احترام سيادة القانون داخليا ودوليا، مع تقوية دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي، وتطوير شراكاتها مع الهيئات الإقليمية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة؛
- تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وهو المحور الذي تضمن أغلب أهداف الإعلان بشيء من التفصيل؛
- حماية البيئة العالمية من التندهور المتسارع، عبر الإسراع في تنفيذ التعهدات الدولية التي تمخضت عن مؤتمرات الأمم المتحدة، لاسيما الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبروتوكول كيوتو الخاص بتغير المناخ؛
- ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وفق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعم مسارات التحول الديمقراطي وترقية الحكم الرشيد ومؤسساته؛
- توفير الحماية والدّعم للفئات الهشة، مثل الأطفال واللاجئين وضحايا النزاعات المسلحة، من خلال تمكينهم من وسائل الحياة الكريمة وضمان حقوقهم الأساسية.

2.1.3 التعريف بالأهداف الإنمائية للألفية:

[1] اعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية، متاح على موقع الانترنت: www.un.org.

في سنة 1995، بادرت لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)** بإجراء مراجعة شاملة لآليات تقديم المساعدات التنموية، حيث أعادت تقييم السياسات والاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول المانحة بهدف تفعيل دور هذه المساعدات في دعم جهود التنمية بالدول النامية، والتي كانت في كثير من الأحيان غير فعالة. واستغرقت عملية المراجعة سنة كاملة، توّجت بإصدار تقرير بعنوان: "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون التنموي"، والذي حدد سبعة أهداف محورية أطلق عليها "الأهداف الدولية للتنمية"، وقد استُمدت هذه الأهداف من مقررات المؤتمرات والقمم الأممية المنعقدة خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين[1].

وقد أصبحت هذه الأهداف السبعة الأساس الذي استند إليه تقرير "عالم أفضل للجميع: التقدم المُحرز نحو الأهداف الدولية للتنمية"، الذي أعدته كل من منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وقد تم عرضه خلال قمة مجموعة الثمانية المنعقدة بتاريخ 22 يوليو 2000 بمدينة أوكيناوا اليابانية. وقد أرفق التقرير بمجموعة من 21 مؤشرا لقياس مدى التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف.

وفي أعقاب قمة الألفية المنعقدة في سبتمبر من عام 2000، والتي شهدت مشاركة 189 دولة، صادقت الدول الأعضاء على "إعلان الألفية". وبناء على طلب الجمعية العامة، كُلف الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد خارطة طريق واضحة لترجمة مضامين الإعلان إلى التزامات عملية، ما أفضى إلى تبني الأهداف الدولية للتنمية مع إضافة هدف ثامن تمثل في "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية". وقد عُرفت هذه المجموعة من الأهداف بـ"الأهداف الإنمائية للألفية"، وهي تختلف عن الأهداف الدولية للتنمية بتركيزها على أن مسؤولية محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الدّول النامية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره، لا على هذه الدول فقط[2].

قام واضعو الأهداف الإنمائية للألفية بتحديد عام 2015 كموعد نهائي لتحقيق تلك الأهداف، استنادًا إلى فرضية مفادها أن وتيرة التقدّم المسجلة في مجالات التنمية البشرية خلال الفترة الممتدة لخمسة وعشرين

---

[1] علي عبد القادر علي [2003] : « **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية** » ، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، تونس ،ص:1

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2003]: « **تقرير التنمية البشرية2003 ، أهداف التنمية للألفية : تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية** »، واشنطن ، ص:29

عاما قبل عام 1990 – الذي اعتُمد كسنة مرجعية لقياس مدى التقدّم المحقق – ستستمر بنفس الزخم حتى بلوغ 2015. وبهذا المعنى، فإن الأهداف الإنمائية للألفية لا تُعد سوى إسقاطات مستقبلية للاتجاهات التنموية التي برزت خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهو ما يفسر التفاوت الملحوظ في طموح هذه الأهداف واختلافها من قطاع إلى آخر بحسب ما شهدته تلك العقود من مستويات تقدم متباينة[1].

تتفرع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية إلى مجموعة من الأهداف الفرعية بلغ عددها ثمانية عشر هدفًا، وقد صُممت بطريقة قابلة للقياس، حيث تم اعتماد منظومة مكونة من ثمانية وأربعين مؤشرا كميا ونوعيا لتقييم مستوى التقدّم في تحقيق تلك الأهداف. وتشمل هذه المؤشرات مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بالتنمية، مما يتيح إمكانية تتبع الأداء وتحديد مكامن النجاح أو القصور في السياسات التنموية المعتمدة[2]:

- **الهدف الأول**: القضاء على الفقر المدقع والجوع

يُعدّ القضاء على الفقر المدقع والجوع الهدف الأول والأساسي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه إمكانية تحقيق بقية الأهداف. فهو لا يمثل مجرد غاية في حد ذاته، بل يُعد أيضًا شرطا جوهريا لإرساء مجتمع متماسك يُعزز قيم العدالة الاجتماعية، ويضمن تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لكافة الأفراد على اختلاف فئاتهم، دون أي شكل من أشكال الإقصاء أو التمييز.

جرى اعتماد خط الفقر الدولي على أساس إنفاق الفرد دولارًا واحدًا يوميا وفق الأسعار العالمية لعام 1985، وهو ما يعادل دولارا واحدا وثمانية سنتات وفق الأسعار المعدلة لعام 1993، مع الأخذ بعين الاعتبار فروقات القدرة الشرائية بين الدول. ولاحقا، تمت مراجعة هذا الخط ورفعه إلى 1.25 دولار للفرد في اليوم، باستخدام الأسعار المرجعية لعام 2005 [3]، ثم2.5 دولار أمريكي هو خط الفقر المعتمد العام 2017.

- **الهدف الثاني**: ضمان التعليم الابتدائي للجميع

---

[1] أديب نعمه [2007]: «**توطين الأهداف الإنمائية للألفية في دول مجلس التعاون الخليجي** »، مرجع سابق، ص: 5.

[2] انظر :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2003]: «**الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية: نحو 2015 الانجازات والتطلعات** » ، نيويورك ، 10017NY ، الولايات المتحدة الأمريكية، ص ،ص:25-26.

- p200PNUD[, «**rapport mondiale sur le développement humaine**» : [17:2].

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2004]: " **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**: **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع** »مرجع سابق، ص، ص:135،136.

[3] مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدّولي، متاح على الموقع: http://data.albankaldawli.org،

نظرا لكون التعليم أحد الشروط الجوهرية للحد من الفقر وتقليص أوجه التفاوت بين أفراد المجتمع على أساس النوع الاجتماعي، إضافة إلى دوره في تحسين مستوى الرعاية الصحية وجودة التغذية، بما ينعكس إيجابا على إنتاجية الفرد، فقد تم التركيز عليه كعنصر محوري في تحقيق التنمية المستدامة. فالحرمان من التعليم لا يُقصي الفرد من فرص التطور فحسب، بل يحرمه أيضا من حياة مثمرة ومبدعة. وانطلاقا من هذه الأهمية، تمثل الهدف الإنمائي الثاني من أهداف الألفية في ضمان تمكين جميع الأطفال، ذكورا وإناثا، من استكمال مرحلة التعليم الابتدائي دون استثناء.

- **الهدف الثالث:** ترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ينص الهدف الإنمائي الثالث من أهداف الألفية على ضرورة القضاء على التفاوت القائم بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، إن أمكن، مع العمل على تحقيق المساواة الكاملة في جميع مستويات التعليم بحلول عام 2015. ولا يقتصر هذا الهدف على المجال التعليمي فحسب، بل يمتد أيضا إلى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، باعتبار هذا التمكين أداة فعالة لمعالجة مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في مختلف المجتمعات.

- **الهدف الرابع:** خفض معدلات وفيات الأطفال

يُسجل العالم سنويًا وفاة أكثر من عشرة ملايين طفل نتيجة لأمراض وأوبئة يمكن الوقاية منها. ففي البلدان النامية، بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عام 1990 نحو 101 حالة وفاة لكل ألف ولادة حية[1]. ومن هنا، يهدف الهدف الإنمائي الرابع إلى تقليل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015. ويعتمد تحقيق هذا الهدف بشكل رئيسي على توفير الرعاية الصحية الملائمة للأطفال، حيث يُعتبر التلقيح، وخاصة ضد مرض الحصبة، من الركائز الأساسية في تعزيز صحة الطفل وتقليل الوفيات في هذا الشريحة العمرية.

- **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأمهات

تتسبب وفيات الأمهات في فقدان حياة ما يقارب نصف مليون امرأة سنويا، فضلا عن معاناة ملايين النساء الأخريات من مضاعفات صحية متعلقة بفترة الحمل والولادة أو ما بعدها. وفي هذا السياق، جاء

[1] نفس المرجع،

الهدف الإنمائي الخامس من أهداف الألفية ليُركز على تحسين صحة الأمومة، من خلال السعي لتخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة تصل إلى ثلاثة أرباع خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2015.

- **الهدف السادس**: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والملا ريا وأمراض أخرى

يُقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) على مستوى العالم اليوم بحوالي اثنين وأربعين مليون شخص، منهم تسعة وثلاثون مليونًا يعيشون في الدول النامية. كما يسفر مرض الملاريا سنويًا عن وفاة نحو مليون شخص، ولا تزال أمراض قاتلة أخرى مثل السل تُسجل معدلات مرتفعة من الوفيات في البلدان النامية والأقل نمواً. استجابةً لهذه التحديات، تعهّدت 189 دولة خلال إعلان قمة الألفية بالعمل على كبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتحقيق التحكم في مرض الملاريا وغيره من الأمراض، مع الالتزام بعكس اتجاه تفشي هذه الأمراض بحلول عام 2015.

- **الهدف السابع**: ضمان استدامة الموارد البيئية

بعد الأضرار الجسيمة التي تسببت بها أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية للبيئة العالمية، برزت الحاجة الملحة لتبني نهج رشيد في إدارة الموارد الطبيعية، ينسجم مع مبادئ التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك دمج هذه المبادئ في السياسات الوطنية بهدف عكس مسار استنزاف الموارد البيئية وتحسين ظروف المعيشة، لا سيما من خلال تقليل عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الحصول المستدام على مياه الشرب النظيفة بنسبة تصل إلى النصف بحلول عام 2015. كما يسعى الهدف إلى تحقيق تحسينات نوعية في حياة ما يقرب من 100 مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020.

- **الهدف الثامن:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يرتبط تحقيق الأهداف الإنمائية السبعة السابقة بشكل وثيق بإرساء شراكة عالمية متينة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وذلك في إطار آلية جديدة تقوم على تقاسم المسؤوليات بشكل عادل. فمن غير المتوقع أن تتمكن البلدان الفقيرة من بلوغ هذه الأهداف دون تفعيل هذه الشراكة التي تتجلى من خلال عدة محاور رئيسية، تشمل:

- استمرار تطبيق نظام تجاري ومالي دولي متعدد الأطراف، يتميز بالانفتاح والشفافية، ويستند إلى قواعد واضحة ومستقرة وغير تمييزية؛
- التصدي الفاعل للاحتياجات الخاصة التي تواجهها الدول الأقل نموا؛

- معالجة شاملة ومستدامة لمشكلة ديون البلدان النامية عبر تبني إجراءات وطنية ودولية تهدف إلى جعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل؛
- بناء وتنفيذ استراتيجيات، بالتعاون مع الدول النامية، تهدف إلى توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب؛
- العمل بالتنسيق مع شركات الأدوية لضمان توافر الأدوية الأساسية وإتاحتها بأسعار مناسبة للدول النامية؛
- التعاون مع القطاع الخاص من أجل تعميم الاستفادة من التقنيات الحديثة، لا سيما تقنيات الإعلام والاتصال، لتسريع عملية التنمية.

في عام 2007، تم إدراج هدف جديد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية يركز على ضمان التشغيل الشامل وتوسيع فرص العمل اللائق والمنتج لكل من النساء والشباب، حيث تم اعتماده رسميًا اعتبارًا من 15 يناير 2008. ويُقاس التقدم نحو تحقيق هذا الهدف من خلال أربعة مؤشرات رئيسية، هي[1]:

- معدل نمو إنتاجية اليد العاملة، والذي يُعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل؛
- نسبة العمالة مقارنة بإجمالي السكان؛
- نسبة العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- وأخيرًا، نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين ضمن أسرهم بدون أجر.

3.1.3 الأهداف الإنمائية للألفية ...الطريق إلى التنمية المستدامة

عند التدقيق في مضامين الأهداف الإنمائية للألفية، يتبين أنها ليست وليدة العصر الحديث، بل كانت محورًا أساسيا في العديد من القمم والمؤتمرات الدولية، لا سيما خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين. هذا العقد شهد نشاطا عالميا غير مسبوق، يعكس الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية البشرية. ففي عام 1994، انعقد في القاهرة المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، حيث تمّ مناقشة قضايا السكان وتنظيم الأسرة، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والتعليم، وتمكين المرأة[2]. كما شهد عام 1995 عقد القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدنمارك، والتي أكدت على التزام الدول بخفض معدلات

[1] Bureau internationale du travail [2009] : « **guide sur les nouveaux indicateur d'emploi des objectifs du millénaire pour le développement** », première édition, p.12

[2] Nations Unis :[1995] : « **rapport de la conférence internationale sur la population et le développement** » , site d'internet http://www.unfpa.org/upload/lib_pub_file/571_filename_finalreport_icpd_fre.pdf.

الفقر وضمان التشغيل الكامل وتحقيق العدالة الاجتماعية. في ذات العام، استضافت الصين المؤتمر الرابع للأمم المتحدة المعني بالمرأة، الذي تناول مجموعة من القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية للمرأة، شملت عدة محاور رئيسية[1]:

- الحد من تفاقم الفقر بين النساء؛
- تحقيق تمكين المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مجالات التعليم والتدريب؛
- ضمان صحة المرأة ورفاهيتها؛
- مكافحة جميع أشكال العنف الموجه ضد النساء؛
- التصدي للآثار السلبية للنزاعات المسلحة التي تؤثر على النساء بشكل خاص؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين في الهياكل الاقتصادية والسياسات ذات الصلة؛
- تعزيز المشاركة المتساوية بين الجنسين في عمليات صنع القرار؛
- تطوير آليات مؤسسية فعالة لدعم وتعزيز مكانة المرأة؛
- احترام الحقوق الأساسية التي تكفلها للمرأة؛
- ضمان المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛
- صون وحماية الحقوق الأساسية للفتيات.

وفي عام 1996 انعقاد مؤتمر السكن في إسطنبول بتركيا، الذي أعاد صياغة الرؤية الاستراتيجية لتطوير مدن القرن الواحد والعشرين مع التركيز على أبعاد التنمية الحضرية المستدامة. وفي ذات العام، عُقدت القمة العالمية للتغذية في روما بإيطاليا، حيث تمحور جدول أعمالها حول تعزيز الإنتاج الغذائي العالمي والقضاء على الجوع. إلى جانب هذه القمم والمؤتمرات، شهد النصف الثاني من عقد التسعينات توقيع مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الهامة، من أبرزها بروتوكول كيوتو الخاص بالتغيرات المناخية، والذي يهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري

يتضح مما سبق أن المجتمع الدولي، عبر إعلان الألفية، أعاد تنظيم وتحديد عناصر التنمية البشرية من خلال صياغتها في شكل أهداف واضحة ومحددة، قابلة للقياس والمتابعة، وهو ما نوضّحه من خلال الجدول أدناه:

[1] Yvline Nicolas [2006] : « **développement durable et solidarité internationale : enjeux, bonnes pratique, proposition pour un développement durable du sud et du nord** », site d'internet : www.hcci.gouv.fr

الجدول (1-1): الارتباط بين أهداف التنمية البشرية و الأهداف الإنمائية للألفية

عناصر و متغيرات التنمية البشرية	الأهداف الإنمائية للألفية
العيش حياة صحية ومديدة	**الأهداف 4،5،6:** تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات ومكافحة أمراض السيدا و الملاريا
التعليم	**الهدفان 2،3:** تحقيق التعليم الابتدائي الشامل للأطفال في سن التمدرس، تحقيق المساواة بين الجنسين خلال مراحل التعليم.
المستوى المعيشي اللائق	**الهدف 01:** تخفيض الفقر المدقع والجوع الشديد
الحريات السياسية والمدنية للأفراد	ليس هدفا، ولكن غاية مهمة مدرجة ضمن إعلان الألفية
الشروط الأساسية للتنمية البشرية	
الاستدامة البيئية	**الهدف 07:** ضمان الاستدامة البيئية
الإنصاف، وخاصة الإنصاف بين الجنسين	**الهدف 03:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
توفير القدرات للبيئية الاقتصادية العامية	**الهدف 08:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2003 ،ص.28.

4.1.3 أهمية الأهداف الإنمائية للألفية

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية إطارًا متجددًا للتنمية، يجمع بين توافق سياسي دولي شامل يؤكد على ضرورة إعادة توجيه مسارات التنمية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الفقيرة في مختلف مناطق العالم، ويوفر آليات ووسائل فعالة للتواصل المباشر معها، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والأمن على الصعيدين المحلي والعالمي. ويمكن أن نستشفّ اهمّيتها من خلال مايلي:

1.4.1.3 الأهداف الإنمائية كنقطة ارتكاز للسياسة الإنمائية الدولية

على الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية تعكس اهتماما دوليا محدود النطاق جغرافيا، فإن تحقيقها مرتبط بشكل أساسي بإقامة شراكة عالمية تقوم على تقاسم المسؤوليات بين الدول الغنية والفقيرة. ترتكز هذه الشراكة على محاور رئيسية تشمل الحد من الفقر، وتحسين الصحة العامة، واحترام حقوق

الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان الاستدامة البيئية. ومن هذا المنطلق، تمتلك الدّول الفقيرة والدول النامية - مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية التي أثرت عليها - الحق في المطالبة بزيادة حجم المساعدات الإنمائية وتحسين شروط الحصول عليها، بالإضافة إلى إزالة العقبات التي تعيق وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية. كما يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه التدهور البيئي العالمي الذي نتج عن أنماط التنمية المعتمدة سابقا. وفي المقابل، يحق للدول المانحة والهيئات الدولية المطالبة من الدول المستفيدة بوضع آليات حوكمة رشيدة، والشفافية، والمساءلة، لضمان الاستخدام الأمثل والفعّال للموارد المقدمة في إطار المساعدات الإنمائية.

2.4.1.3 بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كسبيل للحياة المنتجة

ترتبط الأهداف الإنمائية للألفية ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية البشرية، حيث تمثل مكافحة الفقر، وتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، وتمكين المرأة، إلى جانب ضمان الاستدامة البيئية، عناصر متداخلة تساهم في توسيع قدرات الأفراد وتحسين جودة حياتهم. وبناءا عليه، تشكل هذه الأهداف مدخلا رئيسيا نحو حياة منتجة وخلاقة، إذ أن الأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة ومستوى تعليمي مرتفع يكونون أكثر قدرة على الإنتاج والعطاء. كما أن تمكين النساء وتعليمهن يحمل آثارا إيجابية متضاعفة، لا تقتصر فقط على تحسين ظروفهن المعيشية، بل تمتد لتشمل حياة أسرهن وأطفالهن، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الأطفال المولودين لأمهات أميات يكونون أكثر عرضة للوفاة قبل بلوغ عامهم الأول، مقارنة بأولئك الذين يولدون لأمهات واصلن تعليمهن[1].

3.4.1.3 الأهداف الإنمائية للألفية كدعامة للسّلم والأمن العالميين

يشكل اتساع رقعة الفقر وانخفاض مستويات المعيشة وتدهور الظروف الصحية عوامل تهيئ بيئة ملائمة لظهور التوترات، وتغذي النزاعات المسلحة والصراعات من أجل السيطرة على الموارد الحيوية مثل المياه، المراعي، والنفط. ويأتي الواقع الإفريقي كمثال عملي يدعم هذا التوجه، حيث تسببت لعنة الموارد خاصة في دول افريقيا جنوب الصحراء، في اندلاع حروب أهلية كانت نتيجة مباشرة لانتشار الفقر والمعاناة.

[1] Jacques Benoit [2005] : « **pédagogie de l'éthique, le cœur du développement durable et le développement durable du cœur** », op , cit , p : 197

وعليه، فإن تحقيق السلام والأمن العالميين يتطلب بالضرورة التزام مسار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر واللامساواة داخل الدول وبينها، وهو ما يتجسد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

3.2 جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 (خطة التنمية المستدامة 2030)

اختتم مؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي انعقد في الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2015 بتبني أكثر من 150 دولة لخطة التنمية المستدامة الجديدة التي عُرفت بـ "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وفي مؤتمر باريس للمناخ الذي عقد بتاريخ 21 سبتمبر 2015، صادق 187 طرفاً على هذه الخطة، مع تحديد انطلاقة تنفيذها في يناير 2016.

تضم خطة التنمية المستدامة 2030 سبعة عشر هدفا نهائيا، مدعومة بمئة وتسعة وستين هدفا وسيطا، و231 مؤشرا لقياس التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. وقد جاءت هذه الخطة لتكمل مسيرة التنمية التي انطلقت مع الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، لتشكل وفق رؤية الأمم المتحدة إطار عمل متكاملا وشاملا يهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده، وتقليل التفاوت بين الجنسين، ومواجهة التحديات الناجمة عن التغير المناخي.

وتدعو الخطة إلى اعتماد نموذج اقتصادي جديد يتسم بالاستدامة البيئية وحماية حقوق جميع فئات المجتمع، ويُشارك في إعداده وتنفيذه جميع الفاعلين المعنيين، من حكومات ومواطنين ومؤسسات تجارية ومنظمات المجتمع المدني.

1.2.3 الإختلافات بين أهداف التنمية المستدامة (2030) والأهداف الإنمائية للألفية (2015)

إنّ الإعلان عن إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 وتبني أهداف التنمية المستدامة مباشرة بعد انتهاء المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، يعكس بوضوح رغبة المجتمع الدولي في مواصلة مسيرة التنمية الدولية التي انطلقت مع مطلع الألفية الثالثة، والتي أرست أسسها إعلان قمة الأمم المتحدة للألفية. ومع ذلك، فإن هذا الاستمرارية لا تعني غياب الفروق الجوهرية بين أهداف التنمية المستدامة 2030 والأهداف الإنمائية للألفية 2015، حيث يمكن تلخيص هذه الاختلافات في النقاط التالية[1]:

[1] انظر:

- جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، ص1، متاح على الموقع https://www.unssc.org

- https://www.ohchr.org

1.1.2.3 العالمية

لقد تم اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة وصفة تنموية خاصة للدول الفقيرة، حيث ارتكزت بشكل أساسي على مكافحة الفقر بأبعاده المختلفة، وتحسين الرعاية الصحية، والارتقاء بمستويات التعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تعزيز الجهود الرامية لضمان الاستدامة البيئية. أما أهداف التنمية المستدامة، فتتجاوز هذا التصنيف التقليدي الذي يقسم الدول إلى متقدمة ونامية، لتُشكل إطارا تنمويًا عالميا شاملا، يُفعل في جميع دول العالم بغض النظر عن مستوى تقدمها أو طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دون أي استثناء. وعلاوة على ذلك، توحد هذه الأهداف الجهود الدولية لمواجهة التحديات التي تعترض طريق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

2.1.2.3 الرؤية

من بين الاختلافات الجوهرية بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، أن الأخيرة تمثل قطيعة نوعية مع نماذج التنمية التقليدية التي سادت في ظل العولمة، إذ تقدم نموذجا تنمويا جديدا يقوم على مواءمة السياسات الاقتصادية على المستويين العالمي والوطني مع أبعاد التنمية المستدامة. يهدف هذا النموذج إلى ضمان مستقبل أفضل وأكثر عدلا لجميع سكان المعمورة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وصونها للأجيال القادمة. وبذلك، تتجاوز أهداف التنمية المستدامة الرؤية المحدودة للأهداف الإنمائية للألفية، فتؤسس لإطار تنموي أشمل وأكثر تكاملا.

3.1.2.3 الشمول

شملت خطة التنمية المستدامة 2030 مجموعة واسعة من الأهداف والغايات الوسيطية التي طالت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتغطي بذلك مختلف القضايا المرتبطة بالحقوق الأساسية للإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فضلا عن الحق في التنمية. ومن منطلق الشمولية، تم تبني هذه الخطة لتشمل جميع سكان المعمورة دون استثناء أو تمييز من أي نوع كان، مع التركيز بشكل خاص على تقليص فجوات التفاوت في توزيع الثروات والدخول التي نتجت عن نماذج التنمية المتبعة في ظل العولمة.

2.2.3 أهداف التنمية المستدامة 2030، المتعلقة بمحاربة الفقر

تضمنت خطة التنمية المستدامة 2030، سبعة عشر (17) هدفا نهائيا يتعين بلوغه أفق العام 2030، مئة وتسعة وستون (169) غاية أو هدف وسيط و مئتين وواحد وثلاثين (231) مؤشر لقياس التقدم نحو بلوغ الأهداف النهائية، شملت أهداف التنمية المُستدامة مجموعة واسعة من المجالات، منها القضاء من الفقر والجوع، تحسين الرعاية الصحية وجودة التعليم، المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع وبين الدول، تطوير البنى التحتية، وحماية النُّظم البيئية الحيوانية والنباتية؛ فيما يلي إضاءة على أهداف التنمية المُستدامة 2030، المتعلقة بالفقر[1] :

- **الهدف الأول**: القضاء على الفقر بجميع أشكاله:

وفقا لتقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، فقد أحدث الالتزام العالمي بهذه الأهداف ديناميكية ملحوظة في الحد من الفقر في الدول الفقيرة، مما مكن من تحقيق نتائج إيجابية تشكل قاعدة للتفاؤل بشأن مستقبل مكافحة الفقر بكافة أبعاده في هذه البلدان. وأوضح التقرير أن معدلات الفقر المدقع، التي تُقاس بنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار يوميا، انخفضت بنحو 36 نقطة مئوية خلال الفترة ما بين 1990 و2015، حيث انتقلت من نحو 50% في عام 1990 إلى 14% في عام 2015. وعلى الصعيد العالمي، تراجع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 1.9 مليار إلى 836 مليون نسمة خلال نفس الفترة. ورغم هذه النتائج الإيجابية، إلا أنها لا تلغي الحاجة الملحة للاستمرار في العمل على دعم وتعزيز ما تحقق، لا سيما في ظل تعرض ملايين الأشخاص لخطر العودة إلى العيش تحت خط الفقر ذاته، بالإضافة إلى استمرار وجود نحو شخص واحد من كل خمسة في الدول النامية يعيشون تحت خط الفقر المدقع، مما يستدعي مواصلة الجهود المكثفة للقضاء على هذه الظاهرة بشكل شامل.

- **الهدف الثاني**: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المُحسّنة:

---

[1] أنظر:

- الأمم المتّحدة، «**أهداف التنمية المستدامة**»، متاح على الموقع : https://www.un.org

-الأمم المتّحدة [2015]: «**تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015**» ، نيويورك، ص: 4، متاح على الموقع https://www.un.org

- الجمعية العامة للأمم المتّحدة [2015] :« **تحويل عالمنا: خطة التنمية المُستدامة لعام 2030**»، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 27-36

- الأمم المتّحدة [2015]: «**إتفاق باريس حول المناخ**»، متاح على الموقع:

https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pd

- الأمم المتّحدة[2020]:«**تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020**» ، نيويورك، ص: 11، متاح على الموقع https://unstats.un.org

منذ عام 1990 وحتى عام 2016، شهدت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في الدول النامية تراجعًا ملحوظًا من 23.3% إلى 12.9%، وهو ما يشكل تطورًا إيجابيًا يعزز التفاؤل بخصوص الجهود المبذولة لمكافحة الجوع. غير أن الضغوط المتزايدة الناجمة عن الطلب العالمي المتنامي على الغذاء، في ظل النمو السكاني المستمر، تضع تحديات كبيرة أمام استدامة هذا التقدم، حيث تُلقي هذه الضغوط بثقلها على الموارد الغذائية الحيوية مثل المياه العذبة، الأراضي الزراعية، الغابات، والبحار والمحيطات. ومن هذا المنطلق، يهدف الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والإنتاج الغذائي الآمن، من خلال ترشيد استخدام الموارد المتاحة، وتقديم الدعم المالي والمادي والتكنولوجي اللازم لصغار المزارعين، لضمان استدامة الأمن الغذائي وتحقيق القضاء على الجوع بشكل نهائي.

- **الهدف الثالث**: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحّية وبالرّفاهية في جميع الأعمار:

تشكّل الصحّة الجيدة ورفاهية الحياة لجميع السكان، دون استثناء أو تمييز داخل الدول أو فيما بينها، المحور الثالث من أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال هذا الهدف، تلتزم الدول في جهد مشترك دولي بالقضاء على العديد من الأمراض والأوبئة أو عكس اتجاه انتشارها على الأقل، والتي أودت بحياة ملايين البشر، مثل الملاريا، والسل، وشلل الأطفال، والإيدز، وذلك بحلول عام 2030. ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضمان توفير اللقاحات الآمنة، والأدوية الضرورية، والرعاية الصحية الشاملة، لتكون متاحة وفي متناول جميع الناس بغض النظر عن مكان إقامتهم أو ظروفهم الاجتماعية.

- **الهدف الرّابع**: ضمان التّعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم للجميع مدى الحياة:

يُعتبر هدف ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع من أهم أهداف التنمية المستدامة على الإطلاق، إذ يشكل الركيزة الأساسية التي تُمكّن من تحقيق باقي الأهداف الإنمائية. ففي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015، تبين أن أكثر من 90% من الأطفال في سن التعليم الابتدائي في الدول النامية تمكنوا من الالتحاق بالمدارس، كما تراجع عدد الأطفال غير الملتحقين بمقاعد الدراسة إلى النصف تقريباً خلال الفترة بين عامي 2000 و2015. إضافة إلى ذلك، تم تحقيق تقدم ملحوظ في تقليص الفوارق بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية فيما يتعلق بفرص التعلم.

وفي سياق استمرار هذا التقدم، تبنّت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الهدف الرابع الذي يضمن إتمام جميع الأطفال والشباب من الجنسين لجميع مراحل التعليم الثلاثة، مع ضمان جودة التعليم. كما يهدف هذا الهدف إلى توفير فرص التكوين والتدريب المهني للجميع دون تمييز، ليكون التعليم شاملاً وعالي الجودة لجميع الراغبين في اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل.

- **الهدف الخامس**: تحقيق المُساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:

يُشكّل تمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جوهر الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية. ويُحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الآليات، أبرزها القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء، وإقرار سياسات وتشريعات تهدف إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين. كما يتضمن ضمان مشاركة المرأة بشكل كامل وفعّال في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على جميع المستويات، بما يضمن تمثيلها العادل وتمكينها من المساهمة الفعالة في التنمية المستدامة.

- **الهدف السّادس**: ضمان توافر المياه وخدمات الصّرف الصّحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة:

بحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنّه بحلول عام 2050، من المحتمل أن يعيش نحو ربع سكان العالم في مناطق أو بلدان تعاني نقصًا مزمنًا أو متكررًا في المياه العذبة. ويرجع ذلك ليس فقط إلى عوامل طبيعية، بل يعود بشكل كبير إلى عوامل بشرية مثل أنماط الاستهلاك غير الرشيدة، والتلوث، والتوسع غير المنظم في الزراعة المسقية. هذه الممارسات تساهم في تفاقم الضغوط على المخزون العالمي من المياه العذبة، مما يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لوضع أسس لإدارة شاملة ومتكاملة ورشيدة ومستدامة للموارد المائية، والتخلص من جميع الممارسات السلبية التي تضر باستهلاكها.

في جانب آخر، يهدف الهدف السادس إلى تمكين الجميع من الحصول على خدمات صرف صحي آمنة، باعتبارها من أهم متطلبات النظافة الصحية. ورغم التقدم المحرز، لا يزال أكثر من 4.3 مليار شخص — أي ما يعادل نحو 55% من سكان العالم، معظمهم في الدول النامية — محرومين من خدمات صرف صحي مُدارة بشكل آمن. كما أن واحدًا من بين كل خمسة مرافق لا يوفر خدمات نظافة صحية كافية، ما يشكل ضغطًا إضافيا على الصحة العامة والبيئة.

- **الهدف السابع**: ضمان حصول الجميع على خدمات الطّاقة الحديثة، الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة:

يمثل تمكين الجميع من الحصول على خدمات طاقوية آمنة، منخفضة التكلفة ومستدامة بيئيًا، تحديًا جوهريًا أمام المجتمع الدولي في سعيه لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فلا تزال مئات الملايين من البشر في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية للطاقة، سواء من حيث الكهرباء أو الوقود النظيف. وفي الوقت ذاته، تواجه الجهود العالمية الرامية إلى الاستعاضة عن مصادر الطاقة الأحفورية الناضبة بمصادر نظيفة ومتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة النووية، تحديات كبيرة تتمثل في ارتفاع تكلفة هذه المصادر الجديدة، مما يحد من قدرة الدول النامية على الاستفادة منها بشكل واسع.

لذا، يتطلب تحقيق هدف توفير طاقة نظيفة ومستدامة للجميع، دون استثناء أو تمييز، وبتكلفة معقولة، العمل على تحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة وترشيدها على المستوى العالمي، مع تعزيز نسبة مساهمة الطاقات المتجددة ذات التكلفة المعقولة في إجمالي استهلاك الطاقة. هذا التوجه يُعد شرطا ضروريًا لضمان استدامة الموارد الطاقوية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل الآثار البيئية السلبية المرتبطة بأنماط الطاقة التقليدية.

- **الهدف الثامن:** تعزيز النُّمو الاقتصادي المُطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكامِلة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع:

يمثّل القضاء على الفقر المدقع بكافة أبعاده أحد الركائز الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو هدف يتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة. ويُعد دفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات لا تقل عن 7% سنويًا في الدول المتخلفة، أحد المحركات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية الخاصة بالدول الأخرى التي قد تتطلب معدلات نمو مختلفة تتناسب مع قدراتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحقيق الازدهار تمكين كافة الأفراد من رجال ونساء وشباب وذوي الإعاقات من الحصول على فرص عمل لائقة ومنتجة تضمن لهم كرامة العيش والتمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتتحقق هذه الغاية من خلال تبني سياسات اقتصادية تراعي الاستدامة البيئية، وتشجع

الأنشطة المنتجة القائمة على الإبداع والابتكار والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. كما يجب أن تركز هذه السياسات على خلق فرص عمل كثيفة العمالة، تتيح لجميع فئات طالبي العمل فرصة الاندماج في سوق الشغل دون تمييز أو استثناء.

- **الهدف التاسع**: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمُستدام للجميع وتشجيع الإبتكار:

تُعتبر إقامة بُنى تحتية حديثة ومتطورة في مجالات النقل، والصناعة، والطاقة، والاتصالات، من الدعائم الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع، وضمان خلق فرص عمل منتجة وكاملة. تساهم هذه البُنى التحتية، سواء على المستوى الوطني أو عبر الحدود، في دعم التنمية الاقتصادية، وتحسين ظروف المعيشة، وتسريع وتيرة التحضر والتنمية الحضرية.

غير أن تطوير هذه البُنى التحتية يتطلب تعبئة موارد مالية ضخمة، وهو ما قد يمثل تحديًا كبيرًا للبلدان النامية والأقل نموًا، التي تعاني من محدودية قدراتها المالية والتقنية. لذا، يصبح من الضروري تعزيز آليات الدعم المالي والتقني والتكنولوجي لهذه الدول، من خلال تعاون فعال بين القطاعين الحكومي والخاص، مع التركيز على توفير هذا الدعم بتكاليف ميسورة ومستدامة، لضمان تنفيذ مشاريع البُنى التحتية الحيوية التي تسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة.

- **الهدف العاشر**: الحد من انعدام المساواة بين البلدان وفيما بينها:

يُعدّ اتساع فجوة التباين وانعدام المساواة بين فئات المجتمع الواحد داخل الدّولة الواحدة، وكذلك بين الدول المتخلّفة والدول المتقدّمة، من أبرز إفرازات استراتيجيات التنمية التي استمرت لعقود طويلة في ظل العولمة. وتتجلى مظاهر هذا التباين في عدة أبعاد، منها التفاوت في توزيع الثروات والدخول، والقدرة على الوصول إلى الأصول الإنتاجية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من مقومات العيش الكريم، سواء داخل الدول أو بينها. كما يمتد التفاوت ليشمل القدرة المحدودة للدول النامية والأقل نموًا على المشاركة الفاعلة والتأثير في صنع القرار على مستوى المؤسسات والهيئات الاقتصادية والمالية والسياسية الدولية.

لمواجهة هذه التحديات، يتعين اعتماد سياسات شاملة تركز على إزالة كافة أشكال انعدام المساواة، من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتعزيز إدماج الفئات الهشة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وتمكينها من مقومات العيش الكريم دون تمييز. وعلى الصعيد الدولي، يجب العمل على أكثر من محور، أبرزها تقليل فجوة التباين بين البلدان النامية والمتخلّفة، خاصة في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، والبلدان المتقدمة، وذلك عبر تعزيز حضور الدّول النامية في المنظمات والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية، وإقرار معاملات تمويلية وتجارية تفضيلية لصالحها، بالإضافة إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات التنموية من الجهات والهيئات المانحة.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا من خلال هذا الفصل إشكالية الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد، لا تقتصر على العوز المادي فقط، بل تمتد إلى مظاهر الإقصاء الاجتماعي والحرمان من الفرص الأساسية للحياة الكريمة. وقد تم التطرق إلى أنواعه المختلفة، من الفقر المطلق إلى الفقر النسبي، وتحليل أسبابه البنيوية والسياقية التي تتراوح بين اختلالات اقتصادية وهيكلية، إلى عوامل سياسية ومؤسساتية. وفي السياق العام لموضوع هذا

البحث، تم من خلال هذا الفصل أيضا، تناول "المديونية" باعتبارها إحدى الآليات المالية المعقدة التي باتت تشكل عبئا مستمرا على اقتصادات الدّول النامية والمتخلّفة، خاصة عندما تتحول إلى مديونية هيكلية مزمنة. وقد تم تحليل أنواع الديون، وأسباب تفاقمها، خاصة في ظل الشروط المجحفة لبعض القروض الخارجية، إلى جانب آثارها التي تمس بشكل مباشر قدرة الدول على الاستثمار في الخدمات الأساسية.

ويمضي هذا الفصل، في إظهار العلاقة التبادلية بين الفقر والمديونية، حيث تتغذى كل ظاهرة من الأخرى؛ فالفقر يدفع إلى الاستدانة، والمديونية المفرطة تعمق الفقر من خلال تقليص الموارد المالية المخصصة للبرامج الإنمائية لاسيما منها الاجتماعية. وفي ضوء هذا الترابط، تستعرض نهاية هذا الفصل المقاربات الأممية لمكافحة الفقر التي عادة ما تستند إليها الهيئات والمؤسّسات المالية الدّولية في إعداد استراتيجياتها المتعلّقة بمنح القروض ومحاربة ظاهرة الفقر، بدءًا بالأهداف الإنمائية للألفية (2000–2015)، التي ركزت على تقليص نسبة الفقر المدقع إلى النصف، وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة 2030، التي تبنّت رؤية أكثر شمولية ترتكز على القضاء التام على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني: استراتيجيات ومبادرات صندوق النقد الدّولي والبنك العالمي لتخفيف الدّيون والقضاء على الفقر

تمهيد

تُعد فترة السبعينيات نقطة الانطلاق الأولى للمجتمع الدولي نحو معالجة التحديات المرتبطة بمديونية الدول النامية، حيث بدأت تظهر بوادر أزمة ديون خارجية خانقة، دفعت بالدائنين الثنائيين، ولا سيما في إطار نادي باريس، إلى البحث عن آليات مرنة للتعامل مع الدول المتعثرة. فقد شهدت تلك المرحلة أولى محاولات الشطب الجزئي للدّيون، خاصة بالنسبة للدول التي تواجه صعوبات مزمنة في السداد. غير أن هذه المحاولات لم تكن ممننهجة أو خاضعة لإطار مؤسسي واضح، بل تمت في أغلب الأحيان وفق مفاوضات ثنائية تتسم بطابع انتقائي وتفتقر إلى التنسيق.

ومع تصاعد أزمة الدّيون خلال عقد الثمانينيات، خاصة بعد "صدمة أسعار الفائدة" وارتفاع أسعار النفط، ازدادت الحاجة إلى حلول جماعية، فكان أن طُورت أدوات أكثر وضوحًا من قبل نادي باريس[1]. فتم إدخال ما يُعرف بـ"شروط تورنتو" في عام 1988(أنظر الملحق 2-1)، التي أتاحت لأول مرة تخفيضًا رسميا بنسبة تصل إلى 33% من رصيد الديون المستحقة على الدول منخفضة الدخل، وهو ما اعتُبر آنذاك تحولا نوعيا في نهج معالجة الدّيون الثنائية.

إلا أن تقييم أثر هذه الخطوة أفضى إلى استنتاج أنّ النسبة المقررة لم تكن كافية لمعالجة جذرية لمشكلة الدين. وعليه، ظهرت شروط جديدة، أشد مرونة، وهي "شروط لندن" سنة 1991، والتي رفعت نسبة الإعفاء إلى 50%. وبالرغم من التقدم المحرز، ظل العديد من البلدان الفقيرة يعاني من أعباء ديون تفوق قدراته على السداد، ما تطلب الذهاب إلى أبعد من ذلك.

جاءت بعد ذلك "شروط نابولي" في ديسمبر 1994 لتُقر تخفيضات أكبر بنسبة 67%، مع التوسع في معايير الأهلية لتشمل عددا أوسع من الدول المثقلة بالديون، بما يعكس إدراكا متزايدا بأن الاستدامة المالية

[1] نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من البلدان الدائنة التي تعمل على تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية .تأسست المجموعة في عام 1956 وقدمت تخفيفاً لأعباء الديون لأكثر من 90 دولة. ويعمل نادي باريس على أساس كل حالة على حدة، ويتفاوض بشأن اتفاقيات تخفيف عبء الديون مع البلدان المدينة.

في الدول منخفضة الدخل لن تتحقق ما لم يتم تخفيف عبء الدين بشكل جوهري. ورغم كل هذه الجهود، بقيت الديون تشكل عبئا ثقيلا على موازنات الدول، خصوصا في إفريقيا جنوب الصحراء[1].

المبحث الأوّل: النظريات الاقتصادية التي اعتمدت كأساس لصياغة استراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتخفيف الديون والقضاء على الفقر

تُعد إشكالية المديونية الخارجية من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الاقتصادات النامية، لاسيما الدول الفقيرة المثقلة بالديون، حيث تمثل عائقا أمام تحقيق النمو المستدام والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. وقد دفعت خطورة هذه الأزمة المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى ابتكار مجموعة من المبادرات والبرامج الإصلاحية الهادفة إلى تخفيف أعباء المديونية وتحقيق الاستقرار الكلي، غير أنّ هذه المبادرات لم تُصغ في فراغ نظري، بل استندت إلى أرضية فكرية واقتصادية متنوعة.

إذ يظهر بجلاء أنّ النظريات الاقتضادية، على اختلاف مدارسها وتوجهاتها، قد شكّلت المرجعية الفكرية لصياغة سياسات ومبادرات هذين المؤسستين. فمن النظرية الكلاسيكية الجديدة التي أولت أهمية كبرى لتوازن الأسواق وكفاءة تخصيص الموارد، إلى الفكر الكينزي الذي دعا إلى تدخل الدولة عبر السياسات المالية والنقدية لدعم الطلب الكلي، وصولًا إلى نظرية التبعية التي فسّرت أزمات المديونية في إطار علاقات الهيمنة الاقتصادية الدولية، مرورًا بالنظريات النقدية ونماذج النمو الداخلي التي ربطت الاستقرار المالي بقدرة الدول على تعبئة المدخرات وتنمية رأس المال البشري.

1.1 النظرية الكلاسيكية:

تُعدّ النظرية الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية من أهم المرجعيات الفكرية التي استندت إليها المؤسسات المالية الدولية في بناء مقارباتها للحد من المديونية، خصوصا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات (انظر الملحق رقم 2-1). فهذه النظرية ترى أنّ الأسواق قادرة بطبيعتها على تحقيق التوازن عبر آليات العرض

[1] الأمم المتحدة- الجمعية العامة [2006]:«**آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والدين الخارجي على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان**»، ص، ص 5-6 ، متاح على الموقع https://documents.un.org/، تاريخ الاطلاع: 22-12-2023.

والطلب، وأنّ تدخل الدولة غالبًا ما يُفضي إلى تشوّهات اقتصادية تحدّ من الكفاءة[1]. وانطلاقًا من هذا التصور، دافع رواد الفكر الكلاسيكي الجدد عن ضرورة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والاعتماد بدلًا من ذلك على إصلاحات هيكلية تضمن تحرير التجارة والأسواق المالية، ورفع الدّعم عن السّلع والخدمات، مع تشجيع الخصخصة والانضباط المالي الصارم. وقد انعكست هذه الرؤية في برامج "التكييف الهيكلي" التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك االعالمي في الدول النامية، باعتبارها شرطا للحصول على التمويلات، حيث ربطت بين استقرار الاقتصاد الكلي وإمكانية خفض المديونية عبر تحرير الأسواق وتحفيز القطاع الخاص على قيادة النمو[2]. غير أنّ هذه السياسات واجهت انتقادات واسعة، إذ اتهمت بأنها تسببت في تزايد معدلات البطالة وتفاقم الفقر، نظرا لتركيزها على الأبعاد الكلية دون مراعاة للجوانب الاجتماعية والإنسانية المرتبطة بالمديونية .

2.1 النظرية الكينزية:

ظهرت النظرية الكينزية كرد فعل على الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في فترة ما بين الحربين، حيث اعتبرت أنّ آليات السوق لا تكفي وحدها لتحقيق النمو والتوازن، بل تحتاج إلى تدخل الدولة عبر السياسات المالية والنقدية التوسعية. ومن منظور معالجة المديونية في الدول الفقيرة، أكدت هذه النظرية على أهمية زيادة الإنفاق العمومي الاستثماري، ودعم الطلب الكلي من أجل خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي[3]، وهو ما يُساهم بدوره في تعزيز الإيرادات العامة وتقوية القدرة على خدمة الدّين الخارجي. وقد انعكس هذا التوجه لاحقًا في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدّولي منذ نهاية التسعينيات، من خلال السماح بمرونة أكبر في ضبط الموازنات العمومية، وربط الإصلاحات المالية ببرامج الحد من الفقر، بحيث أصبح تمويل الإنفاق الاجتماعي (كالتعليم والصحة) يُعتبر جزءًا من إستراتيجية الاستقرار الكلي. ومع ذلك، وُجّهت انتقادات لهذه المقاربة على أساس أنّ زيادة الإنفاق العمومي في الدّول ضعيفة الإنتاجية قد يؤدي إلى تراكم دين جديد بدلًا من معالجته، خاصة إذا لم يقترن بإصلاحات مؤسسية تضمن كفاءة توجيه الموارد المالية.

---

[1] وديع طوروس[2010]:" **مبادئ إقتصادية**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس- لبنان، ص:107.

[2]

[3] محرزي محمد عباس[2008]:"**إقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 20.

3.1 النظرية النقدية:

تمثل النظرية النقدية، التي ارتبطت بمدرسة ميلتون فريدمان، أحد المداخل الأساسية التي أثرت في سياسات صندوق النقد الدولي. حيث تنطلق من فرضية مفادها أنّ التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، وأنّ التحكم في عرض النقود والانضباط المالي هو السبيل الأمثل للحفاظ على استقرار الاقتصاد[1]. وبالنسبة للدول المثقلة بالمديونية، شددت هذه النظرية على أنّ معالجة أزمة الدّين لا يمكن أن تتم إلا من خلال ضبط الكتلة النقدية، والحد من العجز المالي، ومنع التمويل بالعجز عبر طباعة النقود[2]. وقد تجسد هذا التوجه في شروط الصندوق التي تفرض على الدّول المقترضة إصلاحات نقدية ومصرفية، وإرساء استقلالية البنوك المركزية، وتطبيق سياسات استهداف التضخم. لكنّ الانتقاد الموجّه لهذه الرؤية يتمثل في تركيزها المفرط على الأبعاد المالية والنقدية دون الالتفات إلى التكلفة الاجتماعية لهذه السّياسات، حيث غالبًا ما أدى خفض الإنفاق العمومي وتقليص الدّعم إلى تراجع مستويات المعيشة وارتفاع نسب الفقر.

4.1 نظرية الاختيار العام والإصلاحات الهيكلية:

برزت نظرية الاختيار العام كأحد المداخل لتفسير فشل السّياسات الاقتصادية في بعض الدّول النامية، معتبرة أنّ صانعي القرار قد يتصرفون بدافع المصلحة الشخصية أو الحزبية على حساب المصلحة العامة[3]، وهو ما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتفاقم المديونية. وعليه، أوصت هذه النظرية بضرورة فرض قواعد صارمة للإنفاق العمومي، وتعزيز الشفافية والرقابة، ومحاربة الفساد الإداري الذي يُعدّ من أبرز أسباب سوء استخدام القروض الخارجية. وقد انعكس هذا التوجه في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد من خلال اشتراط إصلاحات هيكلية مرتبطة بالحوكمة الرشيدة، وإرساء آليات للمساءلة والرقابة المالية، فضلًا عن ربط جزء من الإعفاءات أو إعادة الجدولة بمدى التزام الحكومات ببرامج الإصلاح المؤسسي. إلا أنّ هذه المقاربة واجهت بدورها انتقادات لكونها تفترض إمكانية تطبيق معايير الحوكمة بمعزل عن السياقات السياسية والاجتماعية، وهو ما قلّص من فعاليتها في بعض التجارب[4].

---

[1] محمد أحمد الافندي[2018]: "**النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية**"، الجزء الأوّل، مركز الكتاب الأكاديمي، ص: 69.

[2] Milton fredman[1970]:" The Counter-Revolution in Monetary Theory", متاح على الموقع:https://www.azquotes.com ، تاريخ الإطّلاع 12-05-2023.

[3] Jean Dominique Lafay[1993] : « les apports de la théorie des choix publics à l'analyse des problèmes de développements », revue d'économie de développement, 3/1993, p p 103-123.

[4] انظر:

5.1 نظرية عبء الدين:

تُعتبر نظرية "عبء الدين" من المداخل الحديثة في تحليل المديونية، حيث تفترض أنّ ارتفاع مستويات الدين الخارجي في حد ذاته يشكّل عائقًا أمام الاستثمار والنمو، لأن المستثمرين المحليين والأجانب يتوقعون أن أي عوائد مستقبلية سيتم اقتطاعها لسداد خدمة الدين، مما يضعف الحوافز على الاستثمار[1]. ومن هذا المنطلق، فإنّ تخفيف عبء الدين، سواء من خلال الإعفاء أو إعادة الجدولة، يُمثل خطوة ضرورية لاستعادة الثقة وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد انعكست هذه النظرية بشكل واضح في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** سنة 1996 والنسخة المعززة منها عام 1999، حيث تم ربط تخفيف الدين بإصلاحات اقتصادية وحوكمة رشيدة، بهدف منح هذه الدول "فرصة جديدة" لتحقيق الاستقرار والنمو[2]. غير أنّ بعض الباحثين انتقدوا هذه المقاربة، معتبرين أنّ تخفيف الدّين لا يكون فعالا إلا إذا ترافق مع إصلاحات هيكلية حقيقية تضمن عدم تراكم مديونية جديدة.

6.1 نظرية التنمية المستدامة

مع مطلع الألفية الجديدة، بدأ الاهتمام يتجه نحو البعد الاجتماعي والبيئي للمديونية، حيث برزت مقاربة التنمية المستدامة باعتبارها إطارًا بديلاً يربط بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. ووفقًا لهذه الرؤية، فإنّ نجاح سياسات الحد من المديونية لا يقتصر على تحقيق التوازن المالي والنقدي، بل يتطلب أيضا ضمان استثمارات طويلة الأجل في التعليم، الصحّة، والبنية التحتية، بما يُعزز رأس المال البشري[3] ويقوي القدرة على خدمة الدين مستقبلاً. وقد تبنى البنك العالمي وصندوق النقد هذا التوجّه من خلال إدماج إستراتيجيات الحد من الفقر[4] (PRSP) ضمن برامجهما، وربطها بأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة والتي سبق تناولها في الفصل السابق. ورغم أهمية هذا التحول، إلا أنّه

- البنك الدولي[1992]: "**الحوكمة والتنمية**"، مطبوعات البنك الدولي، واشنطن، ص، ص: 10-15.
- صندوق النقد الدولي[2001]: "**وثيقة عن برامج الإصلاح الاقتصادي**"، واشنطن، ص ،ص: 30-34.

[1] محمد عبد العزيز بن كاملة [2012]: "**المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للاقتصادات الناشئة: سياسات وانعكاسات**"، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد06/2012، ص ص: 71-82.

[2] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-HIPC

[3] « **Heavily Indebted Poor Countries (HIPC)** 1999 International Monetary Fund and International Development Association], Prepared by the Staffs of the IMF and the »**Initiative— Strengthening the Link between Debt Relief and Poverty Reduction** World Bank, p 4, available on: https://www.imf.org/external/np/hipc/0899/link.pdf, it has been viewed on: 23-12-2023.

[4] 0 Poverty Reduction Strategy Papers

وُجّهت له انتقادات تتعلق ببطء التنفيذ وبقاء الاعتبارات المالية في مركز السّياسات مقارنة بالبعد الاجتماعي والبيئي.

7.1 نظرية النمو الداخلي:

تطرح نظرية النمو الداخلي أنّ التكنولوجيا، الابتكار، ورأس المال البشري هي المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام، وأنّ تراكم الدّين الخارجي يمكن أن يُصبح مقبولًا إذا تم توجيهه نحو استثمارات إنتاجية تعزز القدرة التنافسية طويلة الأجل[1]. وبالنسبة للدول المثقلة بالديون، فإنّ الاقتراض الخارجي ينبغي أن يُستخدم في تمويل مشروعات استراتيجية في البنية التحتية والطاقة والتعليم، بما يُسهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد على المدى البعيد[2]. وقد انعكست هذه الرؤية في سياسات البنك الدوولي الذي ركز على تمويل مشروعات تنموية كبرى، وفي برامج الصندوق التي سمحت بمساحات تمويلية لدعم الاستثمارات ذات الأولوية. ومع ذلك، فإنّ ضعف القدرات المؤسّسية وغيياب آليات صارمة لتقييم المشاريع أدّى في بعض الحالات إلى استنزاف القروض في مشروعات غير منتجة،

المبحث الثاني: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:196 – (HIPC Initiative)

شهدت تسعينيات القرن الماضي تفاقم أزمة ديون الدول الفقيرة، خصوصا في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث واجهت هذه الدول أعباء دين خارجي غير مستدام يعوق أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي. ونتيجة للضغوط الدولية والانتقادات الموجهة للمؤسّسات المالية الدولية، أُطلقت عام 1996 مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (أنظر الملحق 2-2(**HIPC**)) كمبادرة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتقديم إعفاءات ديون مشروطة للإسهام في تحقيق التنمية وتقليص الفقر.

1.2 التعريف بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون :1996 (HIPC Initiative)

[1] طارق بن خليف [2012]: "**النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية"، عدد2012/5، ص ص: 231-246.

[2] أنظر:

-Barro. R, **Gouvernment spending in a simple model of endegeneous growth** , Journal of political economy ,1990,vol.98, n° 5, , oct 1990, pp 103-125.)the problem of development ; aconference of the institue for the study of free systems(part 2

Public Finance in Models of Economic Growth , -Barro, Robert J, Xavier Sala-i-Martin, . 645-661 The Review of Economic Studies, Volume 59, Issue 4 ,Oct 1992, pp

Ahmed Zakane, **l'inpact des depenses d'infrastructures sur la croissance en algerie, une approche en series temporelles** [2] .31 **multi variees (var)** , Les Cahiers du CREAD n°87 /2009, p

تعرف الدول المثقلة بالديون[1] **(HIPCs)** بأنها تلك الدّول التي تعاني من أعباء ديون غير قابلة للاستدامة بالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة. وغالباً ما ترتبط هذه الحالة بضعف القدرة الإنتاجية، الاعتماد على تصدير المواد الخام دون تحويل، وعدم الاستقرار السّياسي والاقتصادي[2].

تمثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالّديون **(HIPC)** نقطة تحول بارزة في سياسات المؤسسات المالية الدولية. تهدف إلى تقليص حجم الديون الخارجية للدّول الأشد فقراً إلى مستويات مستدامة، وذلك من خلال تقديم إعفاءات تدريجية مشروطة. يشترط تنفيذ إصلاحات اقتصادية وإدارية، منها تحسين إدارة المالية العامة، تعزيز الشفافية، وتوجيه موارد الدولة نحو القطاعات الاجتماعية الحيوية. تُنَفّذ المبادرة على يمرّ تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**(HIPC)** بمرحلتين أساسيتين: الأولى (نقطة القرار) حين تُظهر الدولة التزامها ببرامج الإصلاح التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، والثانية (نقطة الإنجاز) بعد تنفيذ الشروط، حيث تُمنح إعفاءات موسعة[3]:

- **نقطة القرار :(Decision Point):**

في هذه المرحلة، تقوم الدولة بإظهار التزامها بالإصلاحات الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي، مع تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. كما يجب عليها إعداد إطار أولي لاستراتيجية الحد من الفقر. بعد استيفاء هذه الشروط، تعلن المؤسسات المالية الدولية أن الدولة بلغت نقطة القرار، وتبدأ بعدها في تلقي بعض أشكال الإعفاء المؤقت للديون، خاصة من الدائنين متعددي الأطراف.

- **نقطة الإنجاز(Completion Point) :**

يتم الوصول إليها بعد أن تُظهر الدولة تنفيذا كاملا للإصلاحات المتفق عليها، بما في ذلك إعداد وتنفيذ إطار كامل لاستراتيجية تقليص الفقر. بمجرد بلوغ هذه المرحلة، تُمنح الدولة إعفاءا شاملا ونهائيا من ديونها المستحقة لدى الدائنين المؤهلين.

2.2 أهداف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:1996 (HIPC Initiative)

---

[1] Heavily Indebted Poor Countries

[2] International Monetary Fund [1999]: « **HIPC Initiative: Strengthening the Link between Debt Relief and Poverty** X.:, p»**Reduction**

[3] United nations [2007]: « **Strengthening the International Partnership for Effective Poverty Reduction** », united nation publication, New York, 2007, p: 5.

تُعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أُطلقت سنة 1996 بمبادرة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أول محاولة شاملة لتوفير تخفيف منظم ومنسق لأعباء الديون الخارجية المستحقة على الدول منخفضة الدخل والتي تعاني من أعباء ديون غير مستدامة. وقد جاءت هذه المبادرة استجابة لمحدودية الآليات السابقة التي كانت تعتمد على معالجة الديون من خلال ترتيبات قصيرة الأجل، دون معالجة الجذور البنيوية للمشكلة. من بين الأهداف المعلنة للمبادرة نذكر[1]:

- **تحقيق استدامة الدين الخارجي:**

الهدف المحوري للمبادرة يتمثل في إيصال الدين الخارجي للدوول المؤهلة إلى مستويات يمكن الاستمرار في خدمتها دون اللجوء المتكرر إلى إعادة الجدولة أو تراكم المتأخرات. وقد تم تحديد مستوى استدامة الدين عند نسبة القيمة الحالية الصافية للدين إلى الصادرات في حدود 200% في النسخة الأولى للمبادرة سنة 1996.

- **التنسيق بين الدائنين:**

سعت المبادرة إلى تنسيق جهود الدائنين متعددي الأطراف والثنائيين والتجاريين، من خلال عملية مشتركة لتخفيض الديون تضمن توزيع العبء بشكل عادل، وتفادي التكرار أو التضارب في آليات الدعم، وضمان مساهمة جميع الأطراف الفاعلة في الحلول المقدمة.

- **ربط تخفيف أعباء الديون بالإصلاحات الاقتصادية**

تم تصميم المبادرة بشكل يشجع الدول المستفيدة على تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وهيكلي، بإشراف من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كشرط أساسي للوصول إلى "**نقطة القرار**" التي تؤهل الدولة للحصول على تخفيف للديون، و"**نقطة الإنجاز**" التي تسمح بالحصول على الإعفاء الكامل بعد تحقيق الأهداف المحددة.

- **تعزيز فعالية استخدام الموارد العامة:**

---

[1] أنظر:

- The World Bank operations evaluation department2002 []: «**The HIPC Initiative: The Goals, Additionality, Eligibility, and Debt Sustainability**», The World Bank Washington, D.C., 2004, p 4.
- https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc, it has been viewed on: 2023-05-13.
- Birdsall, N., Claessens, S., & Diwan, I. [2002]: «**Will HIPC Matter? The Debt Game and Donor Behavior in Africa**», Wider Discussion Paper, No. 2002/50, Center for Global Development, p, p 1-3.
- https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-HIPC, it has been viewed on: 2023-05-13.

من خلال تقليل حجم خدمة الدين الخارجي، تهدف المبادرة إلى تحرير موارد مالية يمكن إعادة توجيهها إلى قطاعات اجتماعية حيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، بما يسهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخفض معدلات الفقر.

- **.دعم الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الوطنية:**

جاءت المبادرة مشروطة بامتلاك الدول لاستراتيجيات وطنية شاملة للحد من الفقر، تُعرف بـ **"استراتيجيات الحد من الفقر (PRSPs)** [1]"(أنظر الملحق رقم 2_3)، والتي يجب أن تُعد بمشاركة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني لضمان الشفافية والملكية المحلية لسياسات التنمية.

لقد شكّلت مبادرة (**HIPC**) سنة 1996 خطوة نوعية في اتجاه معالجة مشكلة مديونية الدول الفقيرة بشكل جذري ومنهجي. وقد تمثلت أهدافها الأساسية في ضمان استدامة الدين، وتعزيز فعالية استخدام الموارد العامة، وربط الدعم المالي بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم التحديات التي واجهت النسخة الأولى من المبادرة، فإنها أسست لمرحلة جديدة من التعاون الدولي لمكافحة الفقر والتهميش الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل.

3.2 مراجعة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:1996 (HIPC Initiative)

بسبب الانتقادات العديدة التي وجهت لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – **(HIPC Initiative) 1996** خلال السنوات الأولى من إعمالها على أرض الواقع، تقرر بمناسبة انعقاد اجتماع القمّة لدول مجموعة الدول السبع (**G7**) بألمانيا خلال الفترة 15-16 ديسمبر1999، تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC Initiative)** بما عُرف بـ"**المبادرة المعززة**"، وهي مبادرة أكثر مرونة وعدالة مقارنة بسابقتها، إضافة إلى أنه تم دمج برامج مكافحة الفقر في آليات المبادرة[2]. ومرّت عملية التعديل بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى**

تناولت المرحلة الأولى المخاوف بشأن الإطار الحالي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتعديلات المحتملة عليها، بما في ذلك أهداف استدامة الديون، وتوقيت اتخاذ القرار ونقاط الإنجاز، والأداء في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. في هذا السياق قدم فريق عمل مكون من موظفين في الوكالة الدولية

---

[1] Poverty Reduction Strategy Papers

[2] https://www.imf.org/external/np/esafhipc/1999/99101.htm it has been viewed on: 12-03-2023.

للتنمية وصندق النقد الدولي وثيقة حملت عنوان: " تعديلات على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)"** بتاريخ 02 أوت 1999، الوثيقة تضمنت أهم التعديلات المقترحة على المبادرة، ومنها[1]:

- تم اقتراح توفير تمويل إضافي لدعم مبادرة تخفيف أعباء ديون الدول الفقيرة، على أن يأتي هذا الدعم من كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى جانب مساهمات من جهات دائنة متعددة الأطراف.
- جرى التأكيد على ضرورة تقوية الرابط بين سياسات تخفيض الديون وجهود محاربة الفقر، بما يعزز من أثر الإجراءات المتخذة على تحسين الأوضاع الاجتماعيية والاقتصادية في تلك الدول.
- تقرر تعديل معايير استدامة الدين من خلال خفض السقف المحدد لنسبة صافي القيمة الحالية للدين إلى الصادرات إلى 150%، بهدف توفير مجال أوسع لتحقيق استقرار طويل الأجل في أوضاع الديون.
- بدلا من الاعتماد على التوقعات المستقبلية عند تقييم احتياجات تخفيف أعباء الديون، تم اعتماد البيانات الفعلية المتوفرة عند اتخاذ قرار تخفيف الديون، وذلك لتوفير تقييم أكثر دقة وواقعية.
- تم إقرار تقديم مساعدات مؤقتة وموسعة بشكل استباقي، وهو ما من شأنه إتاحة موارد إضافية للدول المعنية لزيادة الإنفاق في مجالات اجتماعية وتنموية، مع مراعاة قدرة تلك الدول على إدارة هذه المساعدات بفعالية وضمان توافقها مع أهداف الحفاظ على استدامة الدين وتخفيف أعباء خدمته مقارنة بالصادرات والإيرادات المحلية. وقد أبدى بعض المديرين اهتماما بضرورة تقييم الأعباء المالية التي قد تنجم عن أنواع مختلفة من الإغاثة التي يقدمها الدائنون المتعددون.
- تم اعتماد مبدأ "**نقطة الإنجاز العائمة floating complétion point** " في تقييم تقدم الدول ضمن المبادرة، مما يعني أن التقييم أصبح يعتمد على النتائج المحققة بدلا من المدة الزمنية، بما يشجع على تسريع وتيرة الإصلاحات وتعزيز الالتزام الداخلي بتنفيذها.
- تم اقتراح تقديم دعم إضافي، عند الاقتضاء، للدول التي تعرضت لظروف خارجية غير متوقعة تسببت في تدهور كبير في أوضاعها المالية عند بلوغ نقطة الإنجاز.
- أوصت المبادرة بإدراج تحليلات أكثر عمقا لمؤشرات خدمة الدين ضمن الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك دراسة نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة ووضعها في السياق العام للسياسات المالية.

---

[1] نفس المرجع.

- **المرحلة الثانية**

كانت عملية التشاور للمرحلة الثانية من مراجعة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مماثلة لتلك التي أُجريت في المرحلة الأولى من المراجعة، حيث طلب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اقتراحات من الجمهور. في هذه المرحلة من التشاور، طُلبت آراء الجمهور، بحلول 18 جوان 1999، بشأن الأسئلة التالية[1]:

- **مكافحة الفقر:** ما هي السبل الممكنة لتعزيز الترابط بين جهود تقليص الفقر وبرامج تخفيف أعباء الديون التي تنفذ ضمن إطار مبادرة الدول ذات المديونية المرتفعة؟ وكيف يمكن مواءمة هذه الجهود مع الأهداف الإنمائية الدولية المقررة لسنة 2015؟ وما الآليات المثلى لتوظيف موارد تخفيف الديون لدفع عجلة التنمية الاجتماعية، خصوصا في قطاعي الصحة والتعليم؟
- **آليات تنفيذ تخفيف أعباء الديون:** ضمن الهيكل الحالي للمبادرة، ينصب التركيز على تقليص حجم الدين الأساسي، بهدف تخفيض التكاليف المرتبطة بخدمة الدين على المدى الطويل. فهل ترى أن هناك ضرورة لإعادة توجيه الجهود نحو معالجة أعباء خدمة الدين في الأجل القصير بشكل أكبر؟
- **حوكمة وإدارة الدين العام:** ما هي المقترحات التي يمكن طرحها لتحسين كفاءة إدارة الدين في الدول المشمولة بمبادرة تخفيف أعباء الديون، وبما يُسهم في تحقيق استقرار مالي وتنموي مستدام؟

في هذا السياق استضافة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا يومي 29 و30 جويلية 1999 مؤتمرا بشأن الصلة بين تخفيف عبء الديون والحد من الفقر، وكان هناك اتفاق عام على وجود صلة قوية بين تخفيف عبء الديون والحد من الفقر، مع الاعتراف أيضا بأن عملية تفعيل هذه الصلة ستكون معقدة. تمثلت المبادئ الرئيسية في[2]:

- ضرورة وضع إطار اقتصادي كلي متكامل يدعم أهداف تقليص الفقر، بما يضمن انسجام السياسات الاقتصادية العامة مع التوجهات الاجتماعية والتنموية للدولة.

- اعتماد استراتيجية شاملة لمحاربة الفقر، تنبع من قيادة وطنية وتقوم على ملكية محلية حقيقية، مع إشراك فعال لمكونات المجتمع المدني في إعدادها وتنفيذها لضمان الشفافية والشرعية المجتمعية.

---

[1]: « **Heavily Indebted Poor Countries (HIPC)** 1999International Monetary Fund and International Development Association [
, Prepared by the Staffs of the IMF and the »**Initiative— Strengthening the Link between Debt Relief and Poverty Reduction**
World Bank, p 4, available on: https://www.imf.org/external/np/hipc/0899/link.pdf, it has been viewed on: 23-12-2023.

[2] Idem, p 5.

- تضمين جهود تخفيف أعباء الدين ضمن السياسات الوطنية لمكافحة الفقر، من خلال إدماج الموارد المالية الناتجة عن الوفورات المحققة من تقليص الدين ضمن الموازنة العامة للدولة، بما يتيح توجيهها نحو أولويات اجتماعية وتنموية ملحة.

تماشيا مع هذه المبادئ، شملت الإصلاحات الرئيسية تحسين إدارة الميزانية ووضع إطار إنفاق متوسط الأجل مع إعطاء الأولوية للنفقات التي تركز على الفقر، بما يُساعد على تحقيق أهداف التنمية الدولية لعام 2015. كما تم التأكيد على أهمية توسيع فرص كسب الدخل للفقراء، بالإضافة إلى كفاءة وفعالية الإنفاق العام الاجتماعي.

وحول نفس الموضوع، أي مراجعة مبادرة البلدان للمُثقلة بالديون، استضافت أمانة "الكومنولث" خلال الفترة بين 1 و 2 أوت 1999 مؤتمرا في عاصمة المملكة المتحدة لندن، وكانت أبرز مخرجاته[1]:

- تم التعبير عن دعم واسع لفكرة تعميق وتوجيه تخفيف الديون بشكل أكثر تركيزا، باعتباره الوسيلة الأنجع لخلق مجال مالي يسمح بزيادة الإنفاق المباشر على البرامج الاجتماعية، لاسيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية.
- تم الاتفاق على ضرورة إدراج برامج الإصلاح الاقتصادي الكلي، المدعومة من قبل مرفق التكيف الهيكلي المعزز، ضمن إطار شامل يهدف إلى تقليص الفقر، مع التأكيد على أهمية تحليل انعكاسات تلك البرامج على الفئات الهشة والمهمشة.
- تم التشديد على الدور المحوري للنمو الاقتصادي، حيث أقر بأن البرامج المدعومة من مرفق التكيف تسهم في دفع عجلة النمو، مع الدعوة إلى تعزيز الصلة بين تنفيذ السياسات الاقتصادية ونتائجها الفعلية فيما يخص تحسين معدلات النمو.
- تمّ الاتفاق على أن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي يتطلب بيئة استثمارية مواتية، وهو ما يستدعي تحسين مستوى الشفافية في السياسات، وتقوية المؤسسات، وضمان المساءلة على المستوى الحكومي.

[1] International Monetary Fund and International Development Association [1999. op cit, p 6.]

- تم التأكيد على أن تحقيق نتائج فعالة في محاربة الفقر يتطلب إطارا وطنيا شاملا ومملوكا محليا، مع الإقرار بأن تخفيف أعباء الديون يشكل عنصرا من بين عدة عناصر ضرورية لمواجهة هذا التحدي طويل الأمد.
- التأكيد على الحاجة إلى أنظمة إحصائية أكثر كفاءة لقياس مؤشرات الفقر وتتبع التقدم، مع التنويه إلى ضرورة أن تكون الشروط المرتبطة بالسياسات الاجتماعية واقعية، بسيطة، ومحدودة العدد. ورغم أن تخصيص الموارد الناجمة عن تخفيف الديون في صناديق خاصة قد يكون ذا فائدة، إلا أن الأفضل هو دمج هذه الموارد ضمن خطط شاملة للإنفاق العام متوسط الأجل، بتنسيق مفتوح يشارك فيه المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.
- التطلع لأن تقوم الدول المستفيدة من المبادرة بتبادل التجارب والخبرات فيما بينها، بهدف تعظيم الاستفادة من فرص تخفيف أعباء الديون وتعزيز التعاون البيني.

4.2 مراحل تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "المعززة 1999"[1] (HIPC Initiative)

يمر تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "المعززة" 1999، بأربعة مراحل، نوردها كالآتي:

1.4.2 مرحلة القرار(Decision Point) :

تُمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق للدولة المؤهلة للدخول في المبادرة. ولكي تصل دولة ما إلى "**نقطة القرار**"، يجب عليها أن:

- تُظهر سجلا مرضيا من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ضمن برامج يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- تُعد استراتيجية لتخفيض الفقر بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية.
- تحظى بتقدير لمستوى المديونية يؤكد أن البلاد لا تستطيع خدمة ديونها الخارجية بشكل مستدام حتى بعد تطبيق الإصلاحات.

---

[1] أنظر:

- The world bank operations evaluation department[2002], op cit, p:p 1-2.
- https://www.imf.org/external/np/esafhipc/1999/99123.htm, it has been viewed on:03-12-2022.
- Banque Mondiale[2006]: « **Allègement de la dette des pays les plus démunis Une mise à jour de l'évaluation de l'initiative PPTE** », Banque mondiale Washington, D.C., p: p 41-42.
- International Development Association [2001]: « **Poverty Reduction Strategy Papers and IDA13**», p: p 1-6, available on: https://documents1.worldbank.org, it has been viewed on: 12-12-2022.

- عند الوصول إلى هذه المرحلة، تحصل الدولة على تخفيض مبدئي للديون، يُعرف باسم "**التخفيف المؤقت**"، بشرط التزامها بالخطط الموضوعة.

2.4.2مرحلة ما بعد القرار(Interim Period) :

هنا، تدخل الدولة في فترة انتقالية تُعرف باسم "**الفترة البينية**"، يكون الهدف منها:

- تنفيذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.
- وضع استراتيجية فعالة لتقليل الفقر(PRSP) .
- إثبات قدرتها على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- وخلال هذه الفترة، تستفيد الدولة من بعض الإعفاءات المؤقتة أو المؤجلة في خدمة الدين، لكنها لا تحصل بعد على التخفيض الكامل.

3.4.2 مرحلة الإنجاز(Completion Point) :

تمثل هذه المرحلة "**نهاية العملية**"، وتحصل الدولة عندها على الإعفاء الكامل من الديون المشمولة ضمن المبادرة. للبلوغ إلى هذه النقطة، يجب على الدولة المعنية أن:

- تُكمل بنجاح الإصلاحات المقررة.
- تُطبق بالكامل استراتيجية الحد من الفقر.
- تُحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي.
- عندها، تُمنح الدولة تخفيضا نهائيا وكاملا للديون من قبل جميع الدائنين المعنيين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ونادي باريس للدائنين الثنائيين.

4.4.2 مرحلة ما بعد الإنجاز(Post-Completion) :

رغم أنها ليست جزءا رسميا من المبادرة، إلا أن بعض الدول واجهت تحديات بعد إتمام المرحلة النهائية، منها:

- الحاجة إلى استدامة النمو الاقتصادي.
- خطر إعادة التراكم المفرط للديون.
- ضعف المؤسسات الوطنية.

- ولهذا، طُورت آليات إضافية كـ مبادرة تخفيف ديون بلدان الفقر المدقع متعددة الأطراف[1] **(MDRI)** ، لتوفير دعم مستمر للدول التي أنهت مراحل مبادرة **(HIPC)**.

5.2 معايير الأهلية للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC):

لا تُمنح الدول تخفيفا فوريا لأعباء ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بل يُشترط عليها أن تستوفي مجموعة من المعايير الصارمة التي تعكس التزاما حقيقيا بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب التركيز على التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. ومن الضروري أن تظهر الدولة المعنية قدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنفيذ سياسات إصلاحية متماسكة وشاملة[2]:

1.5.2 الأهلية المؤسسية والمالية:

ينبغي للدولة الراغبة في الاستفادة من هذه المبادرة أن تكون مؤهلة للاقتراض من جهتين ماليتين دوليتين رئيستين:

- المؤسسة الدولية للتنمية **(IDA)**[3]: وهي ذراع تابعة للبنك الدولي توفر تمويلا ميسرا في شكل قروض بلا فوائد أو منح للدول الأشد فقرا؛

- الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر **(PRGT)**[4]: التابع لصندوق النقد الدولي، الذي يمنح قروضا بأسعار فائدة منخفضة للغاية للبلدان منخفضة الدخل.

وهذه الأهلية تعكس في جوهرها أن الدولة ضمن الفئة الأكثر احتياجا للدعم، وتعاني من قدرات تمويلية محدودة لا تمكنها من ولوج الأسواق المالية الدولية بشروط تجارية.

2.5.2 عبء الديون غير القابل للتحمل:

من بين الشروط الأساسية أيضا أن تكون الدولة المثقلة بالديون في وضع لا يمكنها من سداد التزاماتها الخارجية من خلال الوسائل التقليدية لتخفيف المديونية، أي أن يُقر خلال مؤشرات محددة كنسبة الدين

---

[1] Multilateral Debt Relief Initiative

[2] الأمم المتّحدة، الجمعية العامة [2013]: « **تقييم تأثير المبادرات الدولية لتخفيف أعباء الديون في حقوق الإنسان**»، تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل هبا من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "سيفاس لومينا"، ص، ص 6-7.

[3] International Development Association

[4] Poverty Reduction And Growth Facility.

إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو خدمة الدين إلى الصادرات. وعندما تتجاوز هذه المؤشرات حدودا معينة، تعتبر المؤسسات الدولية، أي كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بأن عبء الدين الخارجي للدولة "غير قابل للاستدامة". ويُقاس ذلك عادة من بحاجة إلى تدخل هيكلي في عبء ديونها.

3.5.2 سجل إصلاحي موثوق:

من المتطلبات الجوهرية أن تكون الدولة قد شرعت فعليا في تطبيق "برامج إصلاح اقتصادية وهيكلية"، يُشرف على صياغتها وتنفيذها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتشمل هذه البرامج عادة إصلاحات في المالية العامة، وتحرير الأسعار والتجارة، وتعزيز الحكم الرشيد. ولا يُكتفى بمجرد الالتزام النظري، بل يجب إثبات تنفيذ فعلي لهذه الإصلاحات على مدى فترة زمنية معقولة، ما يُعرف بـ "فترة التعقب"، والتي تشكل دليلا على الجدية والقدرة على الالتزام.

4.5.2 إعداد وثيقة استراتيجية وطنية للحد من الفقر:

طُرحت وثائق استراتيجيات الحد من الفقر **(PRSPs)** سنة 1999 كجزء من النسخة المعززة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**(HIPC)** ، وقد اعتُبرت آنذاك خطوة إصلاحية تهدف إلى تعزيز ملكية الدول النامية لبرامج الإصلاح، وربط إعفاءات الديون بتحقيق نتائج تنموية فعلية، خاصة في مجالي التعليم والصحة. وقد دعت الوثائق إلى اعتماد نهج تشاركي واسع يضم الحكومات والمجتمع المدني لوضع سياسات وطنية شاملة لمكافحة الفقر[1].

وتُعد "ورقة استراتيجية الحد من الفقر **(PRSP)**"[2]، من المتطلبات الأساسية، حيث يجب على الدولة إعداد خطة وطنية شاملة تهدف إلى تقليص مستويات الفقر من خلال سياسات تنموية مدروسة. ويُشترط

---

[1] Birdsall, Nancy & Williamson, John [: 2002], «Center for Global Development, p :103. **Delivering on Debt Relief: From IMF Gold to a New Aid Architecture**

[2] في الواقع، ظهرت عدة تحدّيات. فقد بدا أن المشاركة الشعبية كانت شكلية في كثير من الحالات، كما أن بعض البرلمانات تم تهميشها من العملية التشاورية. كما أن الربط بين إعداد وثائق PRSP والحصول على إعفاءات الديون أعاد إنتاج منطق "الشروط المسبقة"، الأمر الذي أفرغ المشاركة من مضمونها. وانتقدت منظمات مدنية في الجنوب العالمي هذا النهج، واعتبرت أن الوثائق تحولت في بعض الحالات إلى واجهات تجميلية دون أثر فعلي.

علاوة على ذلك، فإن المتطلبات الفنية والزمنية لإعداد وثيقة PRSP كاملة كانت تتجاوز القدرات المؤسساتية لمعظم الدول المعنية، مما دفع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى القبول مؤقتًا بوثائق انتقالية لا تتمتع بنفس الشروط. ومع ذلك، ظلّ الخطر قائمًا بأن تُستخدم هذه الوثائق كأداة لإعادة فرض شروط خارجية جديدة، بدل أن تكون انطلاقة فعلية نحو التنمية المستدامة.

أن تُعد هذه الوثيقة بمشاركة مجتمعية واسعة تشمل مختلف فئات الشعب ومؤسساته، بما يعزز من مصداقية الخطة وواقعيتها. كما تُستخدم هذه الوثيقة لاحقا كأساس لتوجيه الموارد الناتجة عن تخفيف الديون نحو مشاريع تنموية تعزز النمو المستدام وتحد من الفقر.

بعدما تفي الدولة بجملة الشروط الأساسية للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو تُحرز تقدما معتبرا في سبيل ذلك، يُقيم كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، مدى التزامها وجديتها في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. وفي حال تم التأكد من الوفاء بالشروط أو الاقتراب منها بشكل ملموس، تتخذ المؤسستان قرارا رسميا يقضي بتأهيل الدولة للحصول على التخفيف المؤقت للديون، وهي المرحلة التي تُعرف باسم "نقطة القرار(**Decision Point**) ".

في هذه المرحلة الأولية، يبدأ الدائنون بتقديم تخفيض مؤقت لخدمة الديون المستحقة على الدولة المؤهلة. ويشمل هذا التخفيض إرجاء بعض المدفوعات أو تقليص نسب الفوائد، لتوفير متنفس مالي يساعد الدولة على مواصلة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ومع ذلك، فإن هذا التخفيف المؤقت مشروط باستمرار الدولة في تنفيذ الإصلاحات المقررة؛ فإذا انحرفت عن المسار المتفق عليه، يمكن للمؤسسات الدولية والدائنين تعليق هذا التخفيف مؤقتا، ما يعكس الطبيعة التقييدية للمبادرة، وحرصها على الربط بين الدعم المالي والنتائج الإصلاحية. ولا يكتمل مسار الاستفادة من المبادرة عند نقطة القرار؛ بل يُشترط على الدولة تحقيق مجموعة من المتطلبات الإضافية من أجل بلوغ ما يُعرف بـ "نقطة الإنجاز**Completion Point**) "، ويُعد الوصول إلى هذه النقطة بمثابة الحصول على تخفيف كامل ونهائي للديون، لا يمكن التراجع عنه[1].

ومن أبرز الشروط التي ينبغي توفرها:

- امتلاك سجل من الأداء الجيد، أي أن تكون الدولة قد واصلت تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بنجاح ضمن البرامج المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع تحقيق نتائج واضحة على الأرض في مجالات مثل ضبط العجز، وتحسين بيئة الأعمال، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الاجتماعية.

[1] الأمم المتّحدة، الجمعية العامة للأمم المتّحدة [2013]، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- تنفيذ الإصلاحات الأساسية المتفق عليها مسبقا: وهي مجموعة من السياسات الهيكلية والمؤسساتية التي يتم تحديدها بشكل دقيق عند نقطة القرار، ويجب تنفيذها بطريقة ترضي كلا المؤسستين الماليتين الدوليتين، مع تقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز.
- تطبيق ورقة استراتيجية الحد من الفقر لمدة لا تقل عن سنة، ويشترط أن تكون وثيقة الحد من الفقر (**PRSP**) قد تم تنفيذها فعليا لمدة سنة على الأقل، وأن يظهر تقييم تنفيذها نتائج ملموسة على مستوى خفض معدلات الفقر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، مما يؤكد على فعالية استخدام وفورات الدين في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

- **ملاحظة هامة[1]:**

لا يعني تخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة إلغاء كافة الديون الخارجية للدولة المستفيدة. فالمؤسسات الدولية تعتمد على صيغة حسابية دقيقة تُعرف باسم "**عامل التخفيض المشترك Common Reduction Factor**"، لتحديد حجم الدين الذي ينبغي شطبه. ويهدف هذا العامل إلى خفض الدين إلى مستوى يمكن تحمله، أي أن تُصبح نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات في حدود 150% من القيمة الحالية، أو في بعض الحالات إلى 250% من الإيرادات العامة الحكومية، وذلك حسب الخصائص المالية والاقتصادية لكل دولة.

وبهذا الشكل، فإن المبادرة لا تسعى إلى التخلص التام من الديون، بل إلى جعلها في حدود مقبولة تُمكن الدولة من تخصيص مواردها بشكل أفضل لخدمة التنمية وتحقيق النمو المستدام.

المبحث الثالث: برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)

في خضم التحولات الاقتصادية العالمية، وتفاقم أزمات الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية، أضحى من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. ففي ظل اتساع رقعة الفقر وتباطؤ النمو في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، بات من الواضح أن أدوات التكيف الهيكلي التقليدية، والتي كانت ترتكز أساسا على الانضباط المالي والخصخصة وتحرير الأسواق، لم تنجح في تحقيق التنمية المنشودة، بل أحيانا ساهمت في تعميق الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

استجابة لهذه المعطيات، أطلق صندوق النقد الدولي سنة 1999 برنامج "**تسهيل النمو والحد من الفقر(PRGF)**[1] " ، ليكون بديلا لبرنامج التسهيل الهيكلي المعزز(**ESAF**)[2] ، الذي تعرض لانتقادات واسعة من قبل خبراء الاقتصاد والحكومات والمجتمع المدني، بعد تداعياته الاجتماعية السلبية. لقد مثّل **PRGF** نقلة نوعية في توجهات الصندوق، حيث لم يعد التركيز منصبا فقط على إعادة التوازن لمؤشرات الاقتصاد الكلي، بل تم إدراج الفقر والبعد الاجتماعي كعنصر محوري ضمن أهداف السياسة الاقتصادية المدعومة من قبله.

ما يميز هذا البرنامج هو سعيه لدمج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بالدعم الاجتماعي، من خلال سياسات تُصاغ في إطار استراتيجيات وطنية شاملة تُعرف بـ "استراتيجيات الحد من الفقر(**PRSPs**) "، تُعدها الحكومات بالتشاور مع مختلف الفاعلين المحليين. وتُرسي هذه المقاربة أسسا جديدة للتعاون بين الدول النامية وصندوق النقد، تقوم على الشفافية والمساءلة وتكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا، تأتي أهمية تناول هذا البرنامج من خلال هذا المبحث باعتباره أحد أبرز تجليات التغيير في سياسات صندوق النقد الدولي اتجاه البلدان الفقيرة، كما أنّه يتيح فرصة لتقييم فعالية المقاربة التنموية الجديدة التي تبناها الصندوق، والتي تقوم على مبدأ التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات العدالة الاجتماعية والحد من الفقر.

1.3 سياق تاريخي عن إنشاء برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر(PRGF) :

يرتبط ظهور برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر **(PRGF)** بتطور نظرة المؤسّسات المالية الدولية لمشكلة الفقر في دول العالم النامية. ففي أعقاب الانتقادات الواسعة التي وُجهت إلى برامج التكيف الهيكلي التي كانت تُنفذ خلال الثمانينيات والتسعينيات، والتي كانت في الغالب تقتصر على فرض تدابير تقشفية في الميزانيات الوطنية وتحرير الأسواق، بدأ صندوق النقد الدولي في تعديل سياساته بشكل يتناسب مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة.

البرامج السابقة، مثل برنامج التسهيل الهيكلي المعزز(**ESAF**) ، كانت تركز بشكل أساسي على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تقليص العجز في الميزانية وخصخصة الشركات العامة، ولكنّها لم تحرز تقدما

---

[1] . Poverty Reduction and Growth Facility

[2] . Enhanced Structural Adjustment Facility

ملموسا في تحسين مستويات المعيشة أو الحد من الفقر في العديد من الدول النامية. كما أنّ الآثار الاجتماعية لهذه البرامج كانت بالغة السلبية في كثير من الأحيان، إذ أسهمت في تقليص الإنفاق الحكومي على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، مما زاد من حدة التفاوت الاجتماعي والطبقي في تلك البلدان[1].

نتيجة لهذه الانتقادات، تبنّى صندوق النقد الدولي سياسة جديدة تركز على المزاوجة بين السياسات الاقتصادية الكلية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، تمّ الإعلان عن برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر(**PRGF**) في عام 1999، ليحلّ محل برنامج التكيّف الهيكلي المعزّز(**ESAF**) ، وقد جاء (**PRGF**) كجزء من حزمة أوسع من الإصلاحات التي شملت أيضًا مبادرة تخفيف أعباء الدّيون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون (**HIPC**) بنسختها المعززة السابق تناولها، والتي كانت تهدف إلى تخفيف عبء الدّيون على الدول النامية كي تتمكن من توجيه مواردها بشكل أكبر نحو البرامج التنموية وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها[2].

2.3 ما الذي يُميز برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)؟:

تميز برنامج (**PRGF**) بكونه يتبنى مقاربة جديدة في تقديم الدعم المالي، حيث تم ربط المساعدة المالية المقدمة للدّول بخطط وطنية تسمى "استراتيجيات الحد من الفقر (**PRSPs**) "وتُعد هذه الاستراتيجيات خططاً وطنية يتم إعدادها من قبل الحكومات، ولكن بمشاركة المجتمع المدني، وتهدف إلى تحديد السّياسات والإجراءات التي يجب أن تتبعها الدّولة من أجل تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر، مع ضمان أن تكون هذه السّياسات مستدامة اجتماعيا واقتصاديا. ومن خلال هذه الاستراتيجيات، يتسنى للدول المعنية تحديد أولوياتها الوطنية وفقا للظروف المحلية، وتحديد السبل الأكثر فعالية لتحقيق أهداف التنمية.

عطفا على ما سبق يمكن القول أنّ ما يميز هذا البرنامج عن سابقيه، هو التركيز على البعد الاجتماعي والإنساني في صياغة السياسات الاقتصادية، بدلا من التركيز الحصري على المؤشرات الكلية.

لقد كان هذا التحول في فلسفة التدخل المالي الخارجي من قبل الهيئات المالية الدولية والهيئات المانحة، خطوة مهمة نحو المشاركة الوطنية في تصميم وتنفيذ السّياسات الاقتصادية، وهو ما ساعد على

---

[1] Wolfgang Hein [2001]: « **Global Governance and the Evolution of a New Role of International Financial and Economic Institutions for Sub-Saharan Africa**», Deutsches Ubersee-Institut, P: P 5-6.

[2] Idem, p 10

تعزيز الملكية الوطنية لبرامج الإصلاح. كما ساهم في تقوية التزام الحكومات المحلّية بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ممّا جعل البرنامج أكثر تكاملًا مع الاحتياجات الحقيقية لهذه البلدان[1].

3.3 الفرق بين برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) وسابقه برنامج التكيف الهيكلي المعزز (ESAF)[2]:

أدّى التحول من برنامج التكيف الهيكلي المعزز **(ESAF)** إلى برنامج النمو والحد من الفقر **(PRGF)** إلى إثارة آمال جديدة بشأن دور صندوق النقد الدولي في دعم الدول الأشد فقرا. ولم يكن هذا التحول مجرد تغيير في التسمية، بل عكس مراجعة جوهرية لأساليب عمل الصندوق، بما يعكس التزامه المتجدد بمحاربة الفقر. وعند إطلاق البرنامج الجديد، كانت هناك 33 اتفاقية قائمة ضمن برنامج**(ESAF)** ، مما تطلب فترة انتقالية لتطوير آليات إقراض جديدة واستراتيجيات وطنية تتماشى مع التوجه الجديد لمكافحة الفقر.

أحد أبرز التغييرات تمثّل في اعتماد أوراق استراتيجية الحد من الفقر **(PRSP)** كأداة أساسية لتوجيه السياسات. تُعد هذه الأوراق بالتعاون مع مجموعة واسعة من الجهات المحلية، من منظمات المجتمع المدني إلى الشركاء الدوليين، بعكس ما كان معمولا به سابقاً من مفاوضات حصرية مع موظفي الصندوق والبنك العالمي. ويهدف هذا الأسلوب إلى مواءمة السياسات الاقتصادية مع واقع الفقر وخطط معالجته. ونظرا لأن هذه العملية تحتاج إلى وقت، يُسمح للبلدان بتقديم نسخ مؤقتة من هذه الاستراتيجيات تشرح التوجه العام والخطوات المستقبلية.

يرتكز مرفق النمو والحد من الفقر **(PRGF)** على تبني سياسات تضع هدف النمو الاقتصادي وتقليص الفقر في صلب اهتماماتها، وتعزز في الوقت ذاته مفهوم "الملكية الوطنية" للبرامج، ما يعني أن الدول المعنية تُسهم بفعالية في وضع هذه البرامج وتنفيذها.

وبالمقارنة مع**(ESAF)** ، يتميز **(PRGF)** بعدة أوجه اختلاف رئيسية:

- من حيث الهدف الأساسي: بينما اعتُبر الحد من الفقر هدفا غير مباشر في**(ESAF)** ، أصبح في صلب أهداف**(PRGF)** ، ما يستلزم تقييم جميع السياسات على أساس مدى تأثيرها في تقليص الفقر.

---

[1] Birdsall, Nancy & Williamson, John. [2002 ,op cit, p101.:],
[2] https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2001/043001.htm, it has been viewed on:05-08-2023.

- من حيث الارتباط بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر: تُبنى برامج **(PRGF)** على أسس الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر كما هي موضحة في أوراق(**PRSP**) ، ما يضمن اتساق الدعم المقدم من مختلف الجهات الدولية وفق رؤية الدولة نفسها.
- من حيث نهج إعداد البرامج: بدلا من إعداد خطط السياسات بالإشراف المباشر من الصندوق والبنك العالمي، كما كان في(**ESAF**) ، تُصاغ برامج (**PRGF**) بمساهمة المجتمع المحلي ومؤسساته، ما يعزز الشفافية ويوفر قاعدة أوسع من الدعم المجتمعي.
- من حيث طبيعة الشروط: أصبحت الشروط المرافقة لبرامج (**PRGF**) أكثر تركيزا على المهام الأساسية للصندوق، وأقل تدخلا في التفاصيل الدقيقة للسياسات الداخلية، تماشيا مع تعزيز السيادة الوطنية.
- من حيث التعاون مع البنك الدولي: يجري تقييم أوراق (**PRSP**) بشكل مشترك بين الصندوق والبنك الدّولي، ويُستند إليها في تصميم برامج الإقراض لكلتا المؤسستين، ما يعزز التنسيق ويوضح أدوار كل جهة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

4.3 أهداف برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF):

يتمثّل الهدف الأساسي لبرنامج برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (**PRGF**)، في مُساعدة البلدان الفقيرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، مع تقليص معدلات الفقر، وذلك من خلال دعم السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية ذات التوجه الاجتماعي. ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية فيما يلي[1]:

- تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي كأرضية للنمو والتنمية؛

- دعم السّياسات المالية والهيكلية التي تركز على الإنفاق الاجتماعي؛

- تشجيع المشاركة الوطنية في إعداد السّياسات من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية؛

- تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام التمويل الدّولي.

5.3 آلية عمل البرنامج برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF):

[1] https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries, it has been viewed on:03-04-2022.

يُمنح الّعم في إطار **PRGF** على شكل قروض ميسّرة بفوائد منخفضة (0.5%)، مع فترات سداد تمتد حتى عشر سنوات، بما في ذلك فترة سماح. وتقوم الدول المستفيدة بإعداد "وثيقة استراتيجية الحد من الفقر **(PRSP)** "تحدد فيها السيّاسات المزمع تنفيذها، بالتشاور مع المجتمع المدني.

ويخضع تنفيذ البرنامج لمتابعة دورية من طرف الصندوق، ويتوقّف صرف الأقساط على مدى التزام الدولة بالشروط المتفق عليها. ومن أبرز المجالات التي يستهدفها البرنامج[1]:

1.5.3 المشاركة المجتمعية في إعداد استراتيجيات الحد من الفقر:

بدأت جهود إدماج المجتمع في إعداد استراتيجيات مكافحة الفقر بخطى واعدة، حيث عملت الحكومات على تشجيع مشاركة مختلف الأطراف، بما في ذلك شركاء التنمية، في صياغة هذه السّياسات، حتى في الدّول التي لم تكن لديها تجارب سابقة في هذا النوع من التّشاور. وقد عبّر بعض المشاركين من الجهات المحلّية والدّولية عن رغبتهم في أن تتم دعوتهم للمساهمة في مراحل مبكرة من النقاش، مع توافر معلومات أوضح قبل بدء العملية، وهو ما دفع خبراء صندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي إلى حث الدّول المعنية على أخذ هذه المطالب بعين الاعتبار.

ورغم أن هذه الاستراتيجيات يُفترض أن تعكس "ملكية وطنية"، فإن زمام المبادرة تظل بيد الحكومات التي تقود العملية. فالصندوق لا يمكنه دعم أي خطة إلا إذا كانت فعالة في معالجة مشكلات الفقر وقابلة للتنفيذ الواقعي. وقد أُثيرت في البداية بعض التخوفات من أن فتح المجال أمام المشاركة الشعبية قد يقلل من شرعية الحكومات، لكن لم تظهر أية مؤشرات تدعم هذا القلق. في النهاية، يعود إلى كل دولة اختيار أسلوب المشاركة والجهات المعنية بها، بما يتماشى مع ظروفها الوطنية وسياقها الاجتماعي والسياسي.

2.5.3 الحوكمة الاقتصادية وإدارة الموارد:

تبنى النهج الجديد اهتماما متزايدا بتحسين إدارة المالية العامة والجوانب الاقتصادية للحوكمة. حيث تُصمم الموازنات في إطار برامج مرفق النمو والحد من الفقر بطريقة تُعطي أولوية للنفقات التي تعود بالنفع

[1] https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries, it has been viewed on:03-04-2022.

المباشر على الفئات الأكثر هشاشة، خاصة في ظل ما توفره مبادرات تخفيف الديون من موارد إضافية كانت مخصصة سابقا لسداد الديون الخارجية.

كما أن السياسات الضريبية تشهد إصلاحات تهدف إلى تحقيق المزيد من العدالة والكفاءة، مع أهمية الحفاظ على قدرة السياسة المالية على الاستجابة للظروف الاقتصادية الطارئة، مثل تدهور أسعار التصدير أو الأزمات المناخية التي تؤثر على المحاصيل. وفي حال توافرت مساعدات خارجية جديدة أثناء السنة المالية، ينبغي السّماح باستخدامها إذا وُجدت فرص حقيقية للاستثمار المنتج.

كذلك، يُعطى اهتمام خاص بتطوير أنظمة الرقابة والمساءلة لضمان استخدام الموارد العامة - بما فيها الأموال الناتجة عن تخفيف عبء الديون - بكفاءة وشفافية، بما يعزز فعالية الخدمات الأساسية ويحقّق الأهداف التنموية المرجوة.

3.5.3 شروط الإقراض:

نتج عن ربط برامج صندوق النقد الدولي باستراتيجية الدولة الوطنية لمكافحة الفقر تطور مهم في طبيعة الاشتراطات، إذ أصبحت هذه الشروط تركز أكثر على دعم الأولويات الوطنية وتقليل التدخل في التفاصيل الثانوية. والهدف هو الحفاظ على قيادة الدولة للبرنامج وزيادة فعاليته.

ويتطلب التنسيق بين الصندوق والبنك العالمي في البلدان المستفيدة توزيعا واضحا للاشتراطات، بحيث تُعالج كل مؤسسة الجوانب التي تندرج ضمن نطاق اختصاصها. وفي هذا السياق، أطلق البنك العالمي أداة تمويل جديدة تُعرف باسم "ائتمان دعم الحد من الفقر(**PRSC**)[1]"، تتيح له ربط التمويل بشكل مباشر بتطبيق بنود الاستراتيجية الوطنية.

أخيرا يُمكن القول أن برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر(PRGF) يُعتبر إحدى أبرز المحاولات الحديثة للمؤسسات المالية الدولية في الجمع بين دعم الاستقرار الكلي وتحقيق التنمية الاجتماعية. ومع أنه يمثل تطورا إيجابيا مقارنة بالبرامج السابقة، إلاّ أنّ نجاحه يظل موقوفا على مدى مواءمة السياسات المُقترحة مع الاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين، وقدرة الحكومات على تطبيقها بشفافية وفعالية.

[1] Poverty Reduction Support Credit

المبحث الرابع: مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف2005 (MDRI) :

جاء إطلاق مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف (**MDRI**) عام 2005 استجابة للانتقادات التي وُجهت لمحدودية وتباطؤ تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.(**HIPC**) وقد بادرت كل من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي إلى اعتماد هذه الآلية الجديدة (أنظر الملحق رقم 2-4)، بهدف تقديم إعفاء كامل من الدّيون لصالح الدول التي بلغت "نقطة الإنجاز" ضمن إطار مبادرة(**HIPC**).

سعت هذه المبادرة إلى معالجة التحديات المتواصلة التي واجهت الدّول النامية في مطلع الألفية الجديدة، رغم استفادتها من الإعفاء الجزئي للدّيون بموجب(**HIPC**) ، حيث ظل عبء الديون يشكل عائقا أمام جهود التنمية. وبذلك، شكّلت (**MDRI**) استجابة أكثر شمولاً تهدف إلى تمكين الدّول المستفيدة من إعادة توجيه مواردها نحو مشاريع تنموية مستدامة، مع التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية وآليات الرقابة لضمان استخدام الوفورات المتحققة من تخفيف الديون في تمويل البرامج الموجهة لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

1.4 أسباب نشأة مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف(MDRI)

تُعد مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف(**MDRI**) ، التي أُطلقت عام 2005، إحدى الاستجابات الهيكلية الكبرى لمعالجة استمرار أزمة الديون في الدول النامية، وخصوصا في إفريقيا جنوب الصحراء. لم تأتِ هذه المبادرة من فراغ، بل كانت حصيلة تراكم جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دفعت باتجاه تبني نهج أكثر جذرية من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (**HIPC**) وفيما يلي عرض لأبرز هذه العوامل:

1.1.4 الانتقادات المتزايدة لمحدودية (HIPC) من حيث التأثير العملي

رغم أن مبادرة (**HIPC**)، التي أُطلقت في 1996 وعُززت عام 1999، كانت خطوة محورية في معالجة أزمة ديون الدّول الفقيرة، إلا أن العديد من التقارير والمراجعات أظهرت محدودية أثرها العملي. فقد تبيّن أن تخفيف الديون الجزئي الذي تقدّمه (**HIPC**) لا يكفي لإعاددة هذه الدول إلى مسار مستدام ماليا. في كثير

من المحالات، استمر عبء الديون رغم الإعفاءات، ما عرقل الجهود التنموية وأبقى على هشاشة المالية العمومية لهذه الدول[1].

في ذات السياق، أظهرت تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أنّ عددا كبيرا من الدول المستفيدة من **(HIPC)** ظل يعاني من مستويات مقلقة من الديون حتى بعد "نقطة الإنجاز"، مما استدعى التفكير في مبادرة تضمن إلغاءا شاملا للديون المتبقية بدلاً من الاكتفاء بتخفيضها جزئيا[2].

2.1.4 ضغط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

شكّل المجتمع المدني العالمي عاملا حاسما في الدفع نحو إنشاء**(MDRI)** فقد تصاعدت الحملات الدولية بقيادة تحالفات مثل **"يوبيل 2000" "Jubilee 2000"**، وهو تحالف من منظمات المجتمع المدني لأكثر من 40 دولة عبر العالم، طالب بإلغاء كامل للديون المستحقة على الدول الفقيرة، معتبرة أن النظام المالي الدولي بحاجة إلى إصلاح جذري من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ونجح هذا التحالف في دفع الدول الأغنى في العالم إلى إلغاء ديون مستحقة على خمسة وثلاثين من أكثر الدول الفقيرة، ناهزت قيمتها 100 مليار دولار أمريكي[3].

وجهود تلك الحركات والتحالفات لم تقتصر على انتقاد آليات إدارة الديون من قبل المانحين، بل مارست ضغطا مباشرا على صناع القرار في الدول الغنية، مستخدمة أدوات مثل الحملات الإعلامية والمظاهرات المتزامنة مع قمم الدّول الصناعية الكبرى، وهو ما أجبر مجموعة الثماني **(G8)** على إدراج موضوع الإعفاء الشامل من الديون ضمن أجندتها السياسية.

3.1.4 التزام مجموعة الثماني في قمة "غلاين إيغلز" G8 Gleneagles 2005:

في قمة مجموعة الثماني المنعقدة في "غلاين إيغلز" باسكتلندا عام 2005، تم الاتفاق على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لدعم النمو في إفريقيا جنوب الصحراء، والتي كانت من أكثر المناطق تضررا من عبء الديون. وأعلنت الدول الأعضاء التزامها بإلغاء ديون الدول التي أتمت شروط مبادرة **(HIPC)** لدى

---

[1] International Monetary Fund And International Development Association [2004]: « **Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative: Status of Implementation**», Prepared by the Staffs of the IMF and World Bank Approved by Mark Allen and Gobind Nankani, p: 8.

[2] International Monetary Fund [2003] : « **Debt Sustainability in Low-Income Countries—Towards a Forward-Looking Strategy»,** Prepared by the Staff of the Policy Development and Review Department Approved by Timothy Geithner, p,p 31-32.

[3] https://www.advocacyinternational.co.uk, it has been viewed on: 03-04-2022.

ثلاث مؤسسات دولية رئيسية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي. هذا القرار كان بمثابة تحول نوعي في مقاربة الدول الصناعية لمسألة الديون، حيث مثل اعترافا رسميا بأن تخفيف الديون السابق لم يكن كافيا، وأن الدعم التنموي لا يمكن أن ينجح من دون إزالة الأعباء المالية التاريخية التي تثقل كاهل اقتصادات الدول الفقيرة[1].

اقترح وزراء مالية مجموعة الثماني مبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف **(MDRI)** في شهر جوان 2005 كوسيلة لتوفير موارد إضافية لمساعدة الدول الفقيرة ذات مستويات الديون المرتفعة على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبموجب هذه المبادرة، ستقوم ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف - هي المؤسسة الدولية للتنمية **(IDA)**، وصندوق النقد الدولي **(IMF)**، وصندوق التنمية الأفريقي **(AFDF)** - بإلغاء جميع المطالبات المستحقة على الدول التي تصل إلى نقطة الإكمال بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد وافق صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على تخفيف أعباء الديون بموجب هذه المبادرة لـ 17 دولة من أصل 18 دولة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت بالفعل إلى نقطة الإنجاز[2].

وعليه، يمكن القول إن نشأة مبادرة**(MDRI)** كانت استجابة متعددة الأبعاد، تداخلت فيها الانتقادات الفنية من المؤسسات المالية الدبرولية، والمطالب الأخلاقية والسياسية من قبل المجتمع المدني، والتزامات القوى الكبرى في النظام الدولي. وبفضل هذه العوامل مجتمعة، تمكنت **(MDRI)** من تجاوز بعض نواقص**(HIPC)**، عبر تقديم إعفاء كامل للديون، وهو ما ساعد عدة دول على تخصيص موارد أكبر للتنمية ومكافحة الفقر، وإن لم تخلُ المبادرة من تحديات وصعوبات في التنفيذ.

2.4 أهداف مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف(MDRI):

تهدف مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف **(Multilateral Debt Relief Initiative - MDRI)**، التي أُقرت سنة 2005 من قبل مجموعة الثماني **(G8)** وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى تقديم إعفاء كامل وغير مشروط من الديون متعددة الأطراف التي تثقل كاهل الدول منخفضة الدخل،

---

[1] G8 Gleneagles[2005]: «**The Gleneagles Communiqué -Africa**», available on : https://g7.utoronto.ca/summit/ 2005gleneagles /communique .pd, it has been viewed on:13-05-2022.

[2] World Bank[2006]: « **Global Development Finance: The Development Potential of Surging Capital Flows- I: Review, Analysis, and Outlook**», World Bank Publications, 2006, p 91.

وذلك استكمالا لما تحقق من خلال مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** وقد جاءت**(MDRI)** استجابة للمطالب المتزايدة من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية بتعجيل وتوسيع نطاق تخفيف أعباء الدين، وتحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفقر والتنمية المستدامة. وتتمثل الأهداف الأساسية للمبادرة في ثلاثة محاور رئيسية:

- **الإعفاء الكامل والفوري من الديون:** على عكس مبادرة **(HIPC)** التي تعتمد على تخفيض جزئي مشروط وطويل الأمد، تسعى **(MDRI)** إلى شطب الديون المتبقية بشكل كامل للدول التي بلغت "نقطة الإنجاز" ضمن**(HIPC)** ، وهو ما يشمل الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي، المؤسسة الدّولية للتنمية**(IDA)** ، وصندوق التنمية الإفريقي. هذا الإجراء يحرّر الدّول من عبء كبير كان يُعيق تمويل القطاعات الاجتماعية والاستثمارية الحيوية[1].
- **إعادة توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية:** بفضل الإعفاء الكامل من خدمة الدين، تتيح المبادرة للدول المستفيدة فرصة إعادة تخصيص مواردها المالية للإنفاق في مجالات تنموية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والحماية الاجتماعية. كما تُسهم في تعزيز القدرة المؤسسية لهذه الدّول على إعداد وتنفيذ السّياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تُسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية[2].
- **تعزيز الاستدامة المالية ومنع تكرار أزمات الديون:** تسعى**(MDRI)** إلى ضمان ألا تعود الدول الفقيرة إلى دوامة المديونية من جديد، من خلال تعزيز نظم الحكومة المالية ومتابعة الأداء الاقتصادي وفق مؤشرات واضحة تُشرف عليها المؤسسات الدولية. وتُشجع المبادرة على ترسيخ سياسات اقتصادية رشيدة تُعزز النمو وتُقلل من الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي، مع تحسين إدارة الموارد العامة والشفافية المالية[3].

كما ترافق تنفيذ المبادرة بآليات تقييم ومراقبة صارمة لضمان استخدام الموارد المالية المحررة من أعباء الدين في الأغراض التنموية المستهدفة، وعدم انحرافها نحو الإنفاق غير المنتج أو الفساد المالي والإداري، وذلك بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدني.

---

[1] World Bank [2006]: op cit, 91.

[2] ADF- Planning and Budgeting Department (PPLB) [2006]: « **ADF Implementation Modalities of the Multilateral Debt Relief Initiative**»,p 1 (https://www.afdb.org/en/documents/document/adf-implementation-modalities-of-the-multilateral-debt-relief-initiative-27112).

[3] Heuty, Antoine and Aristide Nonkam [2007]: « **Debt Relief and Public Financial Management in Africa**», Journal of African Economies, Vol. 16, no. 2, 2007, pp. 272–274.

3.4 شروط التأهل للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI):

مبدئياً، جميع الدول التي تصل إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المُحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (**MDRI**). أي الدول التي:

- نفّذت الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

- أعدت خطة وطنية للحد من الفقر.

- أظهرت التزاما واضحا بالحوكمة والشفافية.

علاوة على ذلك، وامتثالا لمتطلبات صندوق النقد الدولي الخاصة باستخدام موارد المؤسسة بالتساوي بين أعضائه، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على أن جميع الدول الأعضاء (بما فيها الدول غير المشمولة بمبادرة هيبيك) التي يبلغ دخل الفرد فيها 380 دولارا أمريكيا أو أقل، مؤهلة أيضا للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف[1].

والجدول أدناه، يعرض قائمة الدول المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (**MDRI**):

الجدول (2-1): يعرض قائمة الدول المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI):

	الدّول المشمولة بمبادرة (MDRI)	
	مؤهلة بموجب"صندوق MDRI-I" (دخل الفرد أقل من 380 دولارًا أمريكيًا)	مؤهل بموجب "صندوق MDRI-II" (دخل الفرد أعلى من 380 دولارًا أمريكيًا)
الدول المؤهلة للحصول على إعفاء من برنامج تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف اعتبارًا من جانفي2006		
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "نقطة الإنجاز": 18 دولة وصلت إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحسنة	بوركينا فاسو، إثيوبيا، غانا، مدغشقر، مالي، موزمبيق، النيجر، رواندا، تنزانيا، أوغندا	بنين، بوليفيا، غيانا، هندوراس، موريتانيا، نيكاراغوا، السنغال، زامبيا.
الدّول غير المعنية بمبادرة HIPC (2) التي يقل دخل الفرد فيها عن 380 دولارًا أمريكيا وتتحمل ديونا مستحقة لصندوق النقد الدولي	كمبوديا، طاجيكستان.	

[1] https://www.imf.org/external/np/exr/mdri/eng/mdrians.htm#q01, it has been viewed on : . 2022-03-25

من بينها:		
19دولة مؤهلة . التي تبين أنها مؤهلة للحصول على إعفاء من برنامج تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف وتم منحها هذا الإعفاء في يناير 2006	بوركينا فاسو، كمبوديا، إثيوبيا، غانا، مدغشقر، مالي، موزمبيق، النيجر، رواندا، طاجيكستان، تنزانيا، أوغندا	بنين، بوليفيا، غيانا، هندوراس، نيكاراغوا، السنغال، زامبيا.
الدول المرشّحة التي لم تتأهل بعد		موريتانيا
الدول التي ستكون مؤهلة بمجرد وصولها إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحسنة		
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "نقطة القرار": 10 بلدان وصلت إلى نقطة القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحسنة	بوروندي، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غامبيا، غينيا بيساو، ملاوي، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون.	الكاميرون، غينيا.
الدول التي ينطبق عليها شرط "انقضاء أجل" المساعدة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون: الدّول التي يتعين تأكيد أهليتها للحصول على المساعدة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس بيانات الديون في نهاية عام 2004.	أدرج تقرير تقدم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الصادر في أغسطس/آب 2004 جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو، وكوت ديفوار، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، وتوغو كدول مؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجري حاليًا إعداد قائمة منقحة بناءً على بيانات ديون نهاية عام 2004.	
حالات الديون المجدولة	ليبيريا، الصومال، السودان	

المصدر: https://www.imf.org

والجدول الموالي، يعرض حجم الديون المخففة عن 19 دولة المؤهلة المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI) بداية من شهر جانفي 2006:

الجدول (2-2): حجم الديون المخففة عن 19 دولة المؤهلة المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI) بداية من 06جانفي 2006

	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	مليون دولار أمريكي
البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز في مبادرة HIPC	2205	3181
البينين	36	52
بوليفيا	161	232
بوركينافاسو	62	90
إثيوبيا	112	162
غانا	265	383
غويانا	45	65
هندوراس	108	155

مدغشقر	137	198
مالي	75	108
موزنبيق	107	154
نيكاراغوا	141	203
نيجر	78	112
روندا	53	76
السنيغال	100	145
تانزانيا	234	338
أوغندا	88	127
زامبيا	403	581
الدّول غير المعنية بمبادرة HIPC (2)		
كمبوديا	57	82
طجكستان	69	100
المجموع	**2331**	**3363**

المصدر: https://www.imf.org

4.4 آليات تطبيق مبادرة تخفيف أعباء الدّيون المتعددة الأطراف (MDRI)[1]:

تمثل مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف(**MDRI**) ، التي أُطلقت سنة 2005، مرحلة جديدة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى دعم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إذ جاءت كاستجابة لتعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** عبر منح إعفاء شامل ونهائي من الديون المتبقية للمؤسسات المالية الدولية. وقد تم تنفيذ المبادرة من خلال ثلاث مؤسسات مالية كبرى، ورغم الطابع التعاوني الذي تتسم به مبادرة تخفيف أعباء الدّيون المتعددة الأطراف، باعتبارها ثمرة تنسيق بين ثلاث مؤسسات مالية دولية رئيسية، فإن كل مؤسسة تحتفظ باستقلالية قرارها فيما يتعلق بمنح الإعفاء من الدين. كما أن الإجراءات

---

[1] أنظر:

- الأمم المتّحدة [2006]: «**آثـار سياسات الإصلاح الاقتصادي والدين الخارجي على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان**» ، مرجع سبق ذكره، ص ،ص 6-8.
- البنك الدولي [2007]:« **تقييم مبادرة HIPC و MDRI وتأثيرها على البلدان المؤهلة**»، ص: 12.

IMF [2017]: « **Multilateral Debt Relief Initiative —Questions and Answers**», on: https://www.imf.org/external/np/exr/mdri/eng/index.htm, it has been viewed on : 22-12-2022.

التنفيذية المعتمدة تختلف من مؤسسة لأخرى، نتيجة لتباين الأطر الإدارية والقانونية الناظمة لعمل كل جهة على حدة.

1.4.4 صندوق النقد الدولي(IMF) : شرع في تنفيذ إعفاء الدول المعنية من خلال حذف كافة أرصدة الّديون المؤهلة التي كانت مستحقة على الدّول المعنية حتى 31 ديسمبر 2004. وقد تم تمويل هذا الإعفاء من خلال موارد الصندوق الداخلية، ولا سيما من العوائد الناتجة عن إعادة تقييم جزء من احتياطيات الذهب لديه، ما ساعد على المحافظة على الاستدامة المالية للصندوق دون الإخلال بوظائفه الأساسية في الاستقرار النقدي الدولي، وقد شرع صندوق النقد الدولي في تنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الدين شهر ديسمبر من العام 2006.

2.4.4 البنك العالمي (BM): وتحديدًا (**IDA**)، التي اعتمدت بدورها على مقاربة مشروطة. حيث منحت إعفاءا من خدمة الدين للدول التي بلغت "نقطة الإنجاز" ضمن إطار مبادرة(**HIPC**) ، وذلك عن طريق شطب الرصيد القائم من القروض المؤهلة. وقد اشترطت المؤسسة أن تُواصل الدول التزامها بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية لضمان استدامة الأثر التنموي، وقد شرعت المؤسسة الدولية للتنمية في إعمال التخفيف من عبء الدين بداية من الفاتح من شهر جويلية 2006.

3.4.4 بنك التنمية الإفريقي(AFDB) : نفذ البنك الإفريقي للتنمية المبادرة بطريقة مماثلة لتلك المتبعة من طرف المؤسّستين السابقتين، حيث تم إلغاء رصيد الدين المترتب عن القروض المؤهلة للمبادرة، وهو ما ساعد الدول الإفريقية على تحرير موارد مالية مُعتبرة لإعادة توجيهها نحو أولويات التنمية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وقد شرع البنك الإفريقي للتنمية في تنفيذ بنود المبادرة بداية من الفاتح من شهر سبتمبر 2006.

ويتضح من خلال آليات التطبيق المعتمدة أن المبادرة لم تقتصر على مجرد الإعفاء من الدين، بل ارتبطت بإطار إصلاحي أوسع، يشمل تحسين الحوكمة وتوجيه الموارد نحو مكافحة الفقر، بما يعكس رؤية تنموية متكاملة تهدف إلى مُعالجة الأسباب الجذرية للمديونية. ولضمان استمرارية تمويل هذه المؤسسات بعد إعفاء الديون، تم إنشاء صناديق تعويض مالي ممولة من المانحين.

المبحث الخامس: التسهيل الائتماني الموسع (ECF):

تواجه العديد من الدّول منخفضة الدخل تحديات اقتصادية متفاقمة ناجمة عن ضعف البنية الإنتاجية، تقلب أسعار المواد الأولية، ونقص السيولة الخارجية. في هذا السيّاق، أنشأ صندوق النقد الدولي التسهيل الائتماني الموسع (ECF)كأداة دعم مالي ميسّرة للدّول المؤهلة، تجمع بين التمويل طويل الأجل والدعم التقني والمؤسسي، بهدف تحقيق استقرار اقتصادي كلي مستدام وتحفيز النمو الشامل والحد من الفقر.

ويُعد التسهيل الائتماني الموسع (ECF)، من أهم أدوات التمويل الميسر التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول منخفضة الدخل. حيث يُمنح بفائدة شبه معدومة وفترة سماح طويلة، ويدعم استراتيجيات تنموية متكاملة تركز على تعزيز النمو الاقتصادي، تقوية المؤسسات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُرافق التمويل تقديم دعم فني وتقني لتعزيز قدرات التخطيط المالي.

1.5 نشأة التسهيل الائتماني الموسع:

لقد مثل إنشاء التسهيل الائتماني الموسع تطورا جوهريا في طريقة تعامل صندوق النقد الدولي مع الدول النامية. فقد بدأ هذا التحول ضمن حزمة إصلاحات أوسع شملت آليات التمويل الموجهة نحو البلدان الفقيرة، خاصة بعد بروز انتقادات حادّة لطبيعة الشروط والإصلاحات التي صاحبت برامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)، التي كثيرا ما وُصفت بأنها تفتقر إلى الحساسية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

وقد تمّ اعتماد التّسهيل الجديد رسميًا شهر جويلية 2009 ضمن ما يعرف بـ"إصلاح تسهيلات الدّول منخفضة الدّخل" (LIC Facilities Reform) "وكان الهدف من إطلاق (ECF) هو توفير دعم مالي مرن على المدى المتوسط بين 3 و 5 سنوات، يُساعد الدّول على تنفيذ إصلاحات تنموية شاملة، ومواجهة أزمات ميزان المدفوعات المزمنة دون الإضرار بالإنفاق الاجتماعي[1].

2.5 أهداف التسهيل الائتماني الموسّع:

يشكل التسهيل الائتماني الموسع أحد الأعمدة الرئيسية في إطار دعم صندوق النقد الدولي للدول ذات الدخل المنخفض، ويُعنى هذا البرنامج بتحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف التي تتجاوز مجرد معالجة

[1] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF, it has been viewed on:22-03-2023.

الاختلالات في ميزان المدفوعات، لتشمل مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفيما يلي أبرز الأهداف التي يسعى **(ECF)** إلى تحقيقها[1]:

1.2.5 معالجة اختلالات ميزان المدفوعات على المدى الطويل:

إنّ الهدف الأول والأكثر وضوحا من التسهيل الائتماني الموسع هو مساعدة البلدان التي تعاني من اختلالات مزمنة في ميزان المدفوعات، والتي لا يمكن علاجها عبر حلول قصيرة الأجل أو تمويل مؤقت. فبرنامج **(ECF)** يمنح تمويلا ميسرا لفترة ثلاث سنوات قابلة للتمديد حتى خمس سنوات، بهدف تمكين هذه الدول من معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، كضعف الصادرات، وانخفاض الاحتياطات النقدية، واعتماد مفرط على الاستيراد.

2.2.5 دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يضع البرنامج في صلب أهدافه تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر التحكم في التضخم، وتخفيض العجز المالي، وإعادة هيكلة المالية العامة. وحسب صندوق النقد الدولي فإنّ ن غياب هذا الاستقرار يقوض ثقة المستثمرين ويضعف فعالية السّياسات الاقتصادية. ومن ثم، تُربط الموافقة على صرف الدفعات المالية بتحقيق أهداف كمية مثل التحكم في مستوى الدين العام والنفقات العامة الجارية.

3.2.5 تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام:

على النقيض مما ما كان يُلاحظ في بعض البرامج السابقة، فإن التسهيل الائتماني الموسّع يضع النمو الشامل والمستدام ضمن أهدافه الأساسية. ويُقصد بالنمو الشامل ذلك النّمو الذي يتوزع ثماره على مختلف الفئات الاجتماعية، لا سيما الفئات الضعيفة. ويعني أيضا أن يكون النمو مدفوعا بالإنتاجية والاستثمار

---

[1] أنظر:

- https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF, it has been viewed on:06-07-2023
- Alexander E. Kentikelenis [2016]: « **IMF conditionality and development policy space, 1985-2014**», Review of International Political Economy, p, p 2-40.
- IMF [2018]: « **2018 review of program design and conditionality**», IMF policy paper, available on: https://www.imf.org.
- IMF [2019]: « **A strategy for imf engagement on social spending**», IMF policy paper, available on: HTTPS://WWW.IMF.ORG.

وليس بالاقتراض أو استهلاك الموارد الطبيعية فقط. لهذا، يشجع صندوق النقد الدولي، من خلال **(ECF)**على زيادة الاستثمارات في البنى التحتية، والتعليم، والحكومة الاقتصادية.

4.2.5 دعم السياسات الاجتماعية وحماية الفئات الهشة:

أحد الجوانب المهمة التي تم تعزيزها في **(ECF)** مقارنة بسابقه **(PRGF)** هو أولوية الإنفاق الاجتماعي. إذ يتطلب البرنامج من الحكومات المستفيدة تخصيص حد أدنى من الإنفاق لقطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو ما يُعرف بـ "الأرضية الاجتماعية الدنيا" **(Social Spending Floor) "**وتهدف هذه السياسة إلى حماية المكاسب الاجتماعية ومنع تدهور الأوضاع المعيشية، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قد تكون مؤلمة على المدى القصير.

5.2.5 تقوية مؤسسات الدولة والحوكمة:

من الأهداف التي يسعى التمويل الائتماني الموسع) (ECF بلوغها، تعزيز الحوكمة والشفافية المالية. حيث يشترط البرنامج على الحكومات تحسين آليات الرقابة على الإنفاق العام، ونشر بيانات الميزانية، ومكافحة الفساد الإداري، وتطوير نظم إدارة الموارد العامة. وبحسب صندوق النقد الدولي فإن فعالية أي إصلاح اقتصادي تظل رهينة بمدى فعالية المؤسسات القائمة على تنفيذه.

6.2.5 خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص:

يُشجع البرنامج التمويل الائتماني الموسّع على خلق بيئة اقتصادية وتشريعية جاذبة للاستثمار الخاص، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، ورفع العوائق أمام المبادرة الخاصة، وتحسين أداء القطاع المالي. ذلك لأن النمو المستدام في نظر صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يتحقّق فقط عبر السّياسات العامة، بل يحتاج إلى إمكانات القطاع الخاص الوطني والدولي.

3.5 شروط الاستفادة من التمويل الائتماني الموسع ومزاياه:

في الآتي نستعرض جملة الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الدّول المتقدمة للحصول على التمويل الائتماني الموسع، وكذا جملة المزايا التي ستحصل عليها هذه الدول في حال استفادة من هذا البرنامج.

1.3.5 شروط الاستفادة من التسهيل الائتماني الموسع:

لا يُمنح التمويل المقدم من خلال التسهيل الائتماني الموسّع بشكل تلقائي أو غير مشروط، بل يُشترط صندوق النقد الدّولي على الدّول الرّاغبة في الاستفادة من هذه الآلية الالتزام بمجموعة من المعايير والسياسات الدقيقة التي تضمن فاعلية البرنامج وتحقيق أهدافه التنموية والاستقرار الاقتصادي. ومن أبرز هذه الشروط نذكر:

- **وجود اختلالات مستمرة لميزان المدفوعات:**

يجب على الدولة المعنية أن تواجه صعوبات حقيقية ومستمرة في ميزان المدفوعات، تُعرف بأنها احتياجات تمويلية غير قادرة على تلبيتها عبر موارد السوق أو المساعدات الثنائية، أو عندما يكون استمرار تلك الصعوبات مرجحًا لفترة ممتدة. ويُستند في تحديد ذلك إلى تقييم دقيق من بعثة صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع السلطات الوطنية[1].

- **إعداد برنامج اقتصادي متكامل ومدعوم من صندوق النقد الدولي:**

يشترط الصندوق أن تتقدم الدولة ببرنامج اقتصادي متكامل ومتماسك يتضمن أهدافا كمية وهيكلية للإصلاح، مثل تقليص العجز المالي، وضبط الدين العام، وتعزيز الشفافية المالية. ويتعين أن يحظى البرنامج بدعم سياسي وطني كافٍ لضمان استمرارية تنفيذه على مدى ثلاث سنوات[2].

- **الالتزام بالسياسات والإصلاحات المتفق عليها:**

تُصرف المبالغ المالية المُتفق عليها على دفعات، وتكون كل دفعة مشروطة بإحراز تقدم واضح في تنفيذ السياسات المحددة. ويُجري الصندوق تقييما دوريا من خلال مراجعات نصف سنوية أو سنوية للتحقق من مدى التزام الدولة المستفيدة بتنفيذ الإجراءات المخططة[3].

- **الامتثال لمعايير الشفافية والمساءلة:**

---

[1] أنظر:

- IMF [2010]: « **Eligibility to Use the Fund's Facilities for Concessional Financing** », IMF Policy Paper, january 2010, p: 2.
- International Monetary Fund [2023] : « **2023 handbook of IMF facilities for low-income countries»,** Washington, D.C., p,p 26-30
- https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF, it has been viewed on:18-12-2023.

[2] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF, it has been viewed on: 18-03-2023.

[3] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF, it has been viewed on: 12-09-2023.

يُطلب من الدول نشر البرنامج الممول ووثائق السياسات المرتبطة به، والتقارير الخاصة بتقدم مستوى التنفيذ، بهدف تعزيز الشفافية أمام الجمهور والمجتمع الدولي. وتُشجع الدول أيضا على التعاون مع الجهات الرقابية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني لضمان الحوكمة الرشيدة.

2.3.5 مزايا التسهيل الائتماني الموسع:

يمتاز التسهيل الائتماني الموسع بعدة خصائص تجعله أداة فريدة وفعالة لدعم الدول النامية، لا سيما تلك التي تعاني من هشاشة اقتصادية ومؤسساتية. ويمكن تلخيص أهم هذه المزايا فيما يلي[1]:

- **شروط تمويل ميسرة وطويلة الأجل:**

يتميّز برنامج التسهيل الائتماني الموسع بهيكل تمويلي يُراعي ظروف الدول الفقيرة، حيث يقدم قروضا بلا فوائد آنية (بنسبة 0% مؤقتا) ، مع فترة سماح تمتد إلى خمس سنوات ونصف، وفترة سداد تصل إلى عشر سنوات[2]، مما يتيح للحكومات مساحة زمنية لتنفيذ الإصلاحات دون ضغوط مالية.

- **دعم شامل وطويل الأمد للإصلاحات:**

لا يقتصر الدعم المقدم عبر **(ECF)** على معالجة الأزمات الآنية، بل يشمل دعما تقنيا وماليا متواصلا يمتد عبر سنوات، ما يساعد على إرساء قواعد الاستقرار المالي والنقدي، وتفعيل النمو الهيكلي، وتحسين البيئة الاقتصادية العامة.

- **دمج الأبعاد الاجتماعية في تصميم البرامج:**

خلافا للصورة النمطية عن برامج الصندوق، فإن **(ECF)** يشترط حماية الحد الأدنى من الإنفاق الاجتماعي، ويُشجع على استهداف الدعم للفئات الهشة. ويتم ذلك من خلال إدراج "أرضيات إنفاق اجتماعي" **(Social Spending Floors)** في البرنامج، لضمان عدم تراجع تمويل الصّحة والتعليم والخدمات الأساسية.

- **مرونة في التصميم والملاءمة مع الخصوصيات الوطنية:**

---

[1] أنظر:

- International Monetary Fund [2023]: «**The Extended Credit Facility (ECF)** »**,** on: https://www.imf.org › Files › Factsheets › English pdf, it has been viewed on:2023-09-12 .
- International Monetary Fund [2023]: « **2023 handbook of imf facilities for low-income countries»,** op cit., p 7.

.

يمنح ECF للدول المستفيدة مساحة لا بأس بها لتكييف البرامج مع أولوياتها الوطنية، عبر حوار تشاركي مع الصندوق، يأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي، والواقع الاجتماعي، والقدرات المؤسساتية المتاحة.

- **تعزيز ثقة المستثمرين والمجتمع الدولي:**

غالبًا ما يُنظر إلى توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تحت إطار **(ECF)**على أنه إشارة إيجابية للأسواق المالية والدائنين الدوليين، مما يفتح آفاقا أمام جذب الاستثمارات، والحصول على تمويلات إضافية من مؤسسات متعددة الأطراف.

4.5 محتوى البرامج المدعومة من التمويل الائتماني الموسّع(ECF):

يُعدُّ التسهيل الائتماني الموسع **(ECF)** أحد أهم أدوات صندوق النقد الدولي الموجهة للدول منخفضة الدخل، حيث يوفر دعما ماليا متوسط الأجل مشروطا بتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو المستدام. وتقوم البرامج المدعومة في إطار هذا التسهيل على خطة تنموية وطنية متكاملة، تركز على أربع محاور أساسية تُشكل في مجملها الإطار العام للإصلاحات المطلوبة[1]:

1.4.5 تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يشكل الاستقرار الكلي الركيزة الأساسية في أي برنامج يدعمه **(ECF)**، إذ يُنظر إلى ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية على أنه شرط أساسي لتحقيق النمو المستدام. وتسعى الدول في هذا السياق إلى:

- تقليص العجز في الميزانية العامة، من خلال تحسين الإيرادات وترشيد الإنفاق.

- السيطرة على التضخم، عبر سياسات نقدية صارمة تحد من الإفراط في الكتلة النقدية وتعيد التوازن بين العرض والطلب.

- إعادة هيكلة الدين العام، بما يضمن استدامته، ويقلل من عبء خدمته على الاقتصاد.

---

[1] انظر:

- Edem, p,p 42-47.
- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview, it has been viewed on :14-03-2023.
- https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/The-IMF-and-Good-Governance , it has been viewed on: 14-03-2023.

ويتم ما سبق، بالتنسيق الوثيق مع خبراء صندوق النقد الذين يقدمون دعما فنيا لضمان مواءمة السياسات المالية والنقدية مع الأهداف الكلية للبرنامج.

2.4.5 تحفيز النمو الاقتصادي المستدام:

لا تقتصر أهداف برامج(**ECF**)على الاستقرار فقط، بل تتعداها إلى دفع عجلة النمو الحقيقي، عبر سياسات تُعزز القدرة الإنتاجية وتفتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص. وتشمل هذه السياسات:

- دعم القطاعات الحيوية، كالفلاحة، والصناعة الخفيفة، والخدمات ذات القيمة المضافة.

- توسيع الاستثمارات في البنية التحتية، خصوصا في مجالات النقل، الطاقة، والاتصالات.

- تبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية، لتسهيل دخول المستثمرين وتحفيز المبادرات المحلية.

ويُعطى اهتمام خاص لخلق فرص العمل، خاصة في صفوف الشباب والنساء، باعتبارهما من الفئات الأكثر تأثرًا بضعف النمو.

3.4.5 تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي:

تتطلب الإصلاحات الاقتصادية، في كثير من الأحيان، تقشّفًا مؤقتا قد تكون له آثار اجتماعية سلبية على الفئات الهشة. ولهذا يشترط **(ECF)** على الدّول المستفيدة أن تدرج في برامجها:

- آليات لحماية الطبقات الفقيرة، كدعم أسعار المواد الأساسية وتحويلات نقدية مشروطة.

- برامج موجهة لتحسين الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة.

- ضمان حد أدنى من الدخل أو الدعم الغذائي، للفئات الأكثر هشاشة.

ويُشترط أن تكون هذه التدخلات مدروسة وممولة بشكل مستدام حتى لا تقوض الاستقرار المالي المطلوب.

4.4.5 تحسين الحوكمة ومحاربة الفساد:

يمثل تحسين الحوكمة عنصرا مركزيا في نجاح أي برنامج اقتصادي. وتعمل الدول ضمن إطار **(ECF)** على:

- تعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة، من خلال تقارير دورية منشورة ومتاحة للجمهور.

- مكافحة الفساد الإداري والمالي، بآليات رقابة مستقلة وإصلاحات قانونية ومؤسساتية.

- رفع كفاءة الإنفاق العام، وربطه بمؤشرات الأداء لتحقيق أثر فعلي على التنمية.

وتُعتبر هذه الممارسات ضرورية لبناء ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وضمان فعالية المساعدات الدولية.

المبحث السادس: مبادرة الإطار المشترك للاستدامة المالية:(Debt Sustainability Framework. - DSF)

تُمثل الديون المفرطة عقبة أساسية أمام تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في الدول منخفضة الدخل التي تواجه تحديات هيكلية في التمويل، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية. وتستند مبادرة "الإطار المشترك للاستدامة المالية(**DSF**) "، التي طورها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى مبدأ أساسي، مفاده أنّه لا يُمكن مكافحة الفقر بشكل فعال إلا في بيئة مالية مستقرة وخالية من أزمات المديونية. فمن خلال تقدير قدرة الدولة على تحمل ديونها، تُساعد المبادرة على تجنب دوامة الاستدانة التي تُضعف النمو وتُقوض الإنفاق الاجتماعي الموجه للفقراء.

1.6 النشأة والسياق الدولي لمبادرة الإطار المُشترك للاستدامة المالية DSF:

أصبحت مسألة الاستدامة المالية في البلدان منخفضة الدخل إحدى أبرز الإشكالات التي تُواجه الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لمستويات الديون الخارجية وعدم قدرة العديد من الدول النامية على الإيفاء بالتزاماتها، وفي هذا السياق، جاء تطوير الإطار المشترك للاستدامة المالية **(DSF)**[1]،كمبادرة استراتيجية مشتركة بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بهدف إلى تقييم مدى قُدرة هذه البلدان على تحمل أعباء ديونها بشكل مستدام، وذلك للحد من خطر الأزمات المالية المتكررة وتوجيه المساعدات الدولية بشكل رشيد.

[1] Debt Sustainability Framework.

لقد شهدت تسعينيات القرن الماضي تزايدا ملحوظا في تراكم دُيون البلدان مُنخفضة الدخل، وهو ما استدعى تدخلات منظمات وهيئات دولية عديدة، من خلال عديد الاستراتيجيات والمبادرات، والتي من أبرزها "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** " سنة 1996، والتي سعت – كما سبق تناوله- إلى تقليص عبء الديون. غير أن هذه المبادرة كشفت عن ضرورة وجود آلية تحليلية أكثر دقة لقياس مدى استدامة الدين في المدى المتوسط والبعيد، لتفادي العودة إلى مستويات مديونية غير قابلة للاستمرار.

تم إطلاق مبادرة **(DSF)** شهر أفريل من سنة 2005، كمحصلة لتقييمات ومراجعات عديدة أجراها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والتي أظهرت أن جُهود تخفيف أعباء الدين لا تكفي وحدها إذا لم تُرافقها سياسات مالية مسؤولة وآليات تحليلية تُحدد طبيعة وحجم الدين المناسب لكل بلد حسب أوضاعه الاقتصادية.

عند إطلاقها، كانت المبادرة خاصة بالبلدان منخفضة الدخل التي تتلقى تمويلا من المؤسسات المالية متعددة الأطراف. وقد شُكل هذا الإطار أداة منهجية لتحليل دينامية الدين العام، تأخذ في الاعتبار مختلف السيناريوهات الاقتصادية المحتملة وفيما يأتي أهم الدوافع التي قادت إلى إطلاق هذه المبادرة[1]:

- غياب أدوات دقيقة لتقييم المخاطر المالية في البلدان الفقيرة.

- تزايد المنح والمساعدات من شركاء التنمية دون معايير واضحة.

- الحاجة لتوجيه القروض والمنح نحو المشاريع القادرة على تحقيق النمو دون إثقال كاهل الدول بالديون.

ومنذ إطلاقه، خضع الإطار لعدة مراجعات وتحديثات أبرزها كان في أعوام 2006، 2009، 2012، و2017، لتكييفه مع التحديات الاقتصادية الجديدة، مثل تأثير تغير المناخ، الأوبئة، وتقلبات أسعار السلع العالمية. كما أصبح يعتمد على أدوات تقنية أكثر تقدما لمحاكاة الصدمات الاقتصادية وتقييم آثارها على استدامة الدين[2].

---

[1] International Monetary Fund And World Bank[2006]: « **Applying the Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries Post Debt Relief** », Prepared by the Staffs of the IMF and World Bank, p, p 4-10.»

[2] https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/10/02/pr17380-imf-executive-board-reviews-the-joint-imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-lics, it has been viewed on: 2023-05-08.

2.6 إطار استدامة القدرة على تحمل الدين[1]:

يُعد إطار استدامة القدرة على تحمل الدين أداة تحليلية محورية وُضعت خصيصا لتوجيه صُناع القرار في البُلدان منخفضة الدخل نحو تبني سياسات اقتراض رشيدة، تراعي بشكل دقيق التوازن الحرج بين الحاجة إلى التمويل التنموي، من جهة، والقدرة الواقعية على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية، من جهة أخرى. إذ لا يقتصر هذا الإطار على مجرد تقويم لحجم الدين، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والمالية المميزة لكل دولة على حدى.

يستند هذا الإطار إلى إجراء تحليل دوري منتظم لاستدامة الدين **(Debt Sustainability Assessment [2]DSA)**، يُركز على فترة زمنية تمتد لعشر سنوات على الأقل، ويُقيم خلالها مدى قدرة البلد المعني على إدارة ديونه بكفاءة، في ظل توقعات النمو، والاحتياجات التمويلية، وسياق السياسة الاقتصادية، فضلا عن مدى انكشافه المحتمل أمام الصدمات الخارجية أو التقلبات العالمية، مثل انخفاض أسعار التصدير أو ارتفاع تكاليف التمويل.

وتُعد الطبيعة غير المتجانسة للاقتصادات منخفضة الدخل من العوامل التي يراعيها الإطار بعناية؛ إذ لا يمكن افتراض مقاربة موحدة لجميع الدول. لذلك، يقوم الإطار بتصنيف قدرة البلدان على تحمل الدين ضمن ثلاث فئات تحليلية متميزة، وهي[3]:

- **الفئة القوية**: وتشمل الدول التي تتمتع بمؤشرات قوية على الصعيدين الكلي والمؤسسي، وتمتلك هامش أمان مالي أكبر يسمح لها بتحمل مستويات دين أعلى نسبيا.

- **الفئة المتوسطة:** وتضم الدول ذات القدرات المؤسسية المتوسطة، والتي يمكنها تحمل الدين ضمن حدود مدروسة، ولكنها أكثر عرضة للتقلبات.

---

[1] إطار استدامة الدين(DSF Debt Sustainability Framework) هو الإطار المرجعي الذي وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ 2005 لتقييم مدى قدرة البلدان منخفضة الدخل على تحمل ديونها.أما تقييم استدامة الدين(DSA Debt Sustainability Assessments) فهو التطبيق العملي لإطار DSF على كل بلد.

[2] Debt sustainability assessment

[3] https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries, it has been viewed on : 2023-05-08.

- **الفئة الضعيفة:** وتشير إلى الدول التي تعاني من هشاشة اقتصادية ومؤسساتية تجعلها أقل قدرة على استيعاب مستويات الدين المرتفعة دون مخاطر كبيرة.

أما معايير تصنيف الدول إلى هذه الفئات، فنوضحها من خلال الجدول أدناه:

الجدول (2-3): الحدود الفاصلة والمقاييس المرجعية لأعباء الديون في إطار استدامة القدرة على تحمل الديون.

	القيمة الحالية للدين الخارجي كنسبة من:		خدمة الدين الخارجي كنسبة من:		القيمة الحالية لمجموع الدين العام كنسبة من:
	إجمالي الناتج المحلي	الصادرات	الصادرات	الإيرادات	إجمالي الدين العام
قوية	55	240	21	23	70
متوسّطة	40	180	15	18	55
ضعيفة	30	140	10	14	35

المصدر:

https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries

يعتمد الإطار المشترك للاستدامة المالية على مؤشر تركيبي شامل يدمج جملة من المعايير الاقتصادية والمالية الأساسية لتقديم تقييم موضوعي لقدرة كل بلد منخفض الدخل على تحمّل أعباء الدين. يشمل هذا المؤشر عناصر متعددة مثل : الأداء الاقتصادي والتاريخي للدولة، وتوقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي، ومستوى التحويلات المالية الواردة من المغتربين، إضافة إلى حجم الاحتياطيات الدولية وغيرها من المحددات ذات الصلة التي تساهم في رسم صورة متكاملة حول مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على امتصاص الصدمات[1].

ولتكييف التحليل مع الفوارق الجوهرية بين البلدان، يُطبق الإطار مستويات مرجعية حدية مختلفة، تُستخدم كمقاييس إرشادية عند تقييم مؤشرات الدين، ويتم تحديد هذه الحدود بناءا على تصنيف الدولة

[1] https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries, it has been viewed on : 2023-05-08.

من حيث قوتها الاقتصادية والمؤسسية. إذ تمنح الدول التي تُظهر أداءا قويا ومستقرا، سواء على صعيد الاقتصاد الكلي أو السياسات العامة، هامشا أوسع من القدرة على الاقتراض، ما يعكس ثقة أكبر في قدرتها على إدارة الدين بصورة مستدامة دون تعريض الاستقرار المالي للخطر.

وانطلاقا من هذه المعايير، يقوم تحليل استدامة الدين بتحديد درجة المخاطر التي تواجهها الدولة فيما يتعلق بالوقوع في أزمة مديونية سواء كانت خارجية أو شاملة. ويُصنف هذا الخطر إلى أربع درجات تصاعدية[1]:

- مخاطر منخفضة: تشير إلى وضع مريح بعيد عن احتمالات التعثر.

- مخاطر مُعتدلة: تُظهر بعض القابلية للتعرض، لكنها لا تمثل تهديدا وشيكا.

- مخاطر مُرتفعة: تعني وجود احتمال ملموس للوقوع في أزمة ديون ما لم تُتخذ تدابير تصحيحية.

- حالة مديونية حرجة: وهي الحالة التي تكون فيها الدولة قد دخلت بالفعل في أزمة، مثل تأخرها في السداد أو اضطرارها إلى إعادة هيكلة الدين، أو عندما تُقدر احتمالات ذلك بأنّها باتت شبه مؤكدة.

هذا التصنيف لا يهدف فقط إلى التقييم، بل يعد أيضا أداة توجيهية حاسمة تستخدم لتحديد نوع الدعم الدولي الملائم، وضبط مستوى وشروط التمويل الخارجي الممنوح لكل بلد. ويمكن هذا التصنيف الشركاء الدوليين، بما في ذلك المقرضين والمانحين، من تكييف سياساتهم التمويلية واستجابتهم التنموية بما يتماشى مع قدرة كل دولة على إدارة دينها بكفاءة دون المساس باستقرارها المالي طويل الأمد.

3.6 دور الإطار المشترك في التوازن بين إدارة الدين والتنمية الاجتماعية:

يركز الإطار المشترك على تقديم تقييم شامل لاستدامة الدين عبر نماذج كمية تأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية. ويقوم بتوجيه الدول إلى ضرورة ضبط الاقتراض بما يتيح الحفاظ على مستويات إنفاق اجتماعي كافية لمحاربة الفقر، خاصة في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية[2].

---

[1] نفس المرجع.

[2] International Monetary Fund [2024] : « **Operational Guidance Note For Imf Engagement On Social Spending Issues** », Washington, D.C., p : 31.

1.3.6 تمكين الإنفاق الاجتماعي:

وذلك من خلال تصنيف الدول بناءا على قدرتها على تحمل الدين (منخفض، متوسط، مرتفع، أو في ضائقة دين)، يتمكن المقرضون من توجيه تمويلاتهم بشروط مرنة تشترط الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي، فالدول التي تصنف على أنها مرتفعة المخاطر تحصل غالبا على منح أو قروض بشروط شديدة التيسير، بما يحافظ على الموارد الحكومية المخصصة لمكافحة الفقر. على سبيل المثال، ينصح بأن تبقى نسبة الإنفاق على التعليم والصحة كحد أدنى عند 20–25% من الميزانية العامة في برامج صندوق النقد للدول مُنخفضة الدخل.

2.3.6 الربط بين إطار استدامة تحمل الدّين ومبادرات تخفيف أعباء الدّين:

من الجوانب المحورية في الإطار المشترك أنه يستخدم لتحديد مدى أهلية الدول الفقيرة للاستفادة من برامج تخفيف أعباء الديون، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون(**HIPC**) ، ومبادرة الإعفاء المتعدد من الديون(**MDRI**) ، حيث أن هذه المبادرات، كما سبقت الإشارة إليه، هدفها تخفيف عبء خدمة الدين وتحرر موارد مالية إضافية للإنفاق على مشاريع تنموية، مما يعزز جهود مكافحة الفقر[1].

3.3.6 تحفيز السياسات الوطنية لمكافحة الفقر:

يدفع الإطار المشترك لاستدامة القدرة على تحمل الديون، الدول نحو تطوير استراتيجيات مالية مسؤولة تكون متوافقة مع أهداف التنمية، إذ يطلب من الدول المتلقية للتمويل وضع استراتيجيات وطنية شاملة لإدارة الدين وربطه بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك:

- ربط سياسات الاقتراض بالنتائج التنموية المستهدفة.

- تقييم تأثير الدين على الخدمات الأساسية للفئات الفقيرة.

- إعداد تقارير دورية حول أثر الاقتراض على أولويات التنمية، بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات المانحة.

[1] https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries?utm_source=chatgpt.com, it has been viewed on: 2023-10-09.

وهذا التوجه يعكس ما أصبح يعرف بمبدأ "الدين من أجل التنمية"، أي أن يكون الاقتراض وسيلة لتعزيز فرص العمل، تقليص الفجوات الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

4.3.6 إطار استدامة تحمل الدين كأداة داعمة لأهداف التنمية المستدامة:

هناك ترابط وثيق بين إطار استدامة القدرة على تحمل الدين وأول أهداف التنمية المُستدامة 2030، المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ويتجلى ذلك من خلال [2]:

- ضمان عدم استخدام الديون لتمويل استهلاك قصير الأمد أو لتغطية العجز دون عائد تنموي.

- تشجيع تمويل مشاريع منتجة وطويلة الأثر، خصوصا في قطاعات الفقر الريفي، الغذاء، المياه، والمرافق الصحية.

- الموازنة بين احتياجات النمو والاستقرار المالي، بحيث لا يستخدم تخفيف الدين على حساب الاستثمارات الاجتماعية.

وفي هذا السياق، يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020) إلى أن ربط أدوات تحليل الدين بسياسات التنمية يعد تحولا جوهريا في نهج المؤسستين الماليتين (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) نحو دعم الأبعاد الاجتماعية للتمويل الدولي.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن الإطار المشترك لتحليل الاستدامة المالية ليس مجرد أداة مالية لتقدير الدين، بل هو عنصر رئيسي في هندسة سياسات التنمية الاجتماعية المستدامة. فعبر ربطه بين القدرة على تحمل الدين والقدرة على تمويل الإنفاق الاجتماعي، يسهم الإطار في الحد من الفقر ومنع عودة الأزمات المالية في الدول منخفضة الدخل. ومع تحديثات مستمرة تراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية، يمكن لهذه الأداة أن تظل دعامة أساسية لتحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة عالميا[3].

المبحث السابع: قيود المبادرات الحالية لتخفيف أعباء الدّيون:

---

[1] https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries, it has been viewed on: 2023-10-09

[2] https://ida.albankaldawli.org/ar/financing/debt/sustainable-development-finance-policy, it has been viewed on: ١ 2023-10-12

[3] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/10/22/cm102224-intergovernmental-group-of-twenty-four-on-international-monetary-affairs-and-development?utm_source=chatgpt.com, https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries, it has been viewed on: 2024 -10-09

رغم أن المبادرات الدولية لتخفيف أعباء الديون مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمة المالية التي تواجهها الدول النامية، إلا أنها واجهت العديد من القيود التي قللت من فعاليتها وأثارت انتقادات حادة من قبل الخبراء والباحثين. أبرز هذه القيود يمكن تصنيفها في ثلاث محاور رئيسية: هيمنة الدائنين، وضيق تعريف القدرة على تحمل الديون، وصرامة الشروط المصاحبة لبرامج الإعفاء[1]:

1.7 هيمنة الدائنين:

من أبرز الانتقادات الموجهة لهذه المبادرات أنها محكومة بشكل شبه كامل من قبل الدائنين، ولا تتيح للدول المدينة مجالا حقيقيا للتفاوض أو الاعتراض. فالمؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي نفسها من أكبر الدائنين، تتولى قيادة عمليات تقييم القدرة على تحمل الديون وتحديد شروط الإعفاء، وهو ما يخلق تضاربا في المصالح. تجبر الدول الفقيرة على قبول الشروط المفروضة مسبقا دون أن يكون لها هامش كبير لتكييف تلك الشروط مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، حتى وإن كانت هذه الشروط قد تتعارض مع مصالحها الوطنية. هذا الوضع يعكس اختلالا واضحا في موازين القوة بين الدائنين والمدينين، وينسف مبدأ المسؤولية المشتركة في إدارة الأزمات المالية.

2.7 تعريف ضيق للقدرة على تحمل الدّيون:

تعتمد المؤسسات المالية الدولية في تقييمها لقدرة الدول على تحمل الديون على مؤشرات كمية بحتة ترتكز على قدرة هذه الدول على السداد، من خلال مقارنة حجم الدين بالناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات أو الإيرادات العامة. هذه المعايير تتجاهل جوانب حيوية مثل قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية لسكانها، كالصحة والتعليم والمياه النظيفة. وبدلا من أن ينظر إلى القدرة على تحمل الديون من منظور إنساني وتنموي، فإنها تقاس فقط من زاوية مالية محضة، وهو ما يجعل هذا التقييم غير كاف في سياق السعي لتحقيق التنمية المستدامة أو احترام حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد يعتبر بلد ما "قادرا على تحمل ديونه" رغم أنه لا يستطيع تأمين الرعاية الصحية أو التعليم لمواطنيه.

[1] الأمم المتّحدة، الجمعية العامة للأمم المتّحدة [2013]: مرجع سبق ذكره، ص، ص 15-22.

ورغم أن الإطار التقييمي شهد تحديثات تهدف إلى منحه بعض المرونة، مثل إدخال تحويلات المهاجرين كعنصر داعم، أو استثناء بعض الالتزامات، إلا أن جوهر التقييم لا يزال يتجاهل الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والإنسانية. وبذلك، تستبعد مقومات أساسية في أي رؤية شاملة للعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

3.7 الشروط الصارمة المصاحبة للمبادرات:

البرامج المرتبطة بتخفيف أعباء الديون التي تنادي في ظاهرها بسياسات الحد من الفقروزيادة الانفاق على الصحة والتعليم، غالبا ما تأتي مشروطة بإصلاحات اقتصادية وسياسات تقشفية شديدة، تتضمن خصخصة المرافق العامة، تقليص الدعم الحكومي، وتحرير الأسواق. هذه الشروط كثيرا ما يكون لها آثار سلبية مباشرة على الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع. فعندما تفرض رسوم على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، أو تمنع الإعانات الزراعية، فإن الفئات الأكثر هشاشة تجد نفسها عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية.

وقد أدى ذلك إلى تفاقم الفقروزيادة معدلات البطالة وعدم المساواة، فضلا عن إضعاف قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة. في بعض الحالات، أسفرت هذه الشروط عن كوارث اجتماعية وإنسانية، كما حدث عندما تسببت خصخصة مياه الشرب أو تقليص الإعانات الزراعية في حرمان آلاف المواطنين من الموارد الحيوية.

والأهم من ذلك أن هذه السياسات لا تصاغ من داخل الدول المتضررة، بل تفرض من الخارج ضمن إطار استراتيجيات يقال إنها "مملوكة وطنيا"، لكنها في الواقع تخضع لإشراف وموافقة المؤسسات المالية الدولية، مما يضعف فعليا من سيادة القرار الوطني.

4.7 غياب الإضافة الحقيقية:

من أبرز القيود التي اعترت مبادرات تخفيف أعباء الديون هو غياب مبدأ "الإضافة"، أي أنّ هذه المبادرات لم تفض إلى موارد مالية جديدة حقيقية تضاف إلى المساعدات الإنمائية الرسمية، بل غالبا ما جاءت بديلة عنها. هذا ما يُفرغ فكرة تخفيف الديون من مضمونها التنموي، ويحولها إلى مجرد عملية محاسبية تعيد توزيع نفس الموارد دون أي أثر مالي فعلي يعزز جهود التنمية في الدّول المستفيدة.

من الناحية النظرية، كان يُفترض أن يتم تخفيف الديون إلى جانب زيادة المساعدات الإنمائية، كخطوتين متكاملتين تهدفان إلى تمكين الدول المثقلة بالديون من استعادة سيادتها المالية والاستثمار في القطاعات الاجتماعية. لكن في التطبيق، اكتفى العديد من المانحين بحساب عمليات تخفيف أعباء الديون كجزء من مساهماتهم في المساعدات الإنمائية الرّسمية، وهو ما أدى إلى خفض صافي المساعدات الفعلية التي تصل إلى الدّول المحتاجة.

الأكثر من ذلك، أن بعض مؤسسات التمويل الدّولية قامت بخصم المبالغ التي تم إعفاؤها من خدمة الدّيون من الحصص السنوية المخصصة للدول المدينة، ما يعني أن "الإعفاء" لم يكن إلا تأجيلا أو اقتطاعًا من الموارد المستقبلية. وهذا الإجراء يؤدّي إلى حرمان هذه الدّول من فرص الاستثمار التنموي على المدى المتوسط والطويل، إذ لا تحصل فعليا على موارد إضافية، بل تخصم مما كان من المفترض أن يُمنح لها.

5.7 تهديد الصناديق الانتهازية:

من العراقيل الكبرى التي برزت في سياق مبادرات تخفيف أعباء الدّيون، ما يُعرف بـ "الصناديق الانتهازية" أو "صناديق الدّيون المتعثرة"، وهي كيانات مالية تشتري ديونا سيادية من الأسواق الثانوية بأسعار زهيدة، ثم تقوم بمقاضاة الدول المدينة بهدف استرداد القيمة الكاملة للدّين الأصلي مضافا إليه الفوائد والتكاليف والغرامات.

إن انخراط هذه الصناديق في هذا النوع من الممارسات لا يمثل فقط استغلالًا فجا للأوضاع المالية الهشة للبلدان الفقيرة، بل يقوض أيضا جوهر مبادرات تخفيف الديون. إذ أن المكاسب المتوقعة من الإعفاء يمكن أن تبدد كليا نتيجة أحكام قضائية تجبر الدول على دفع مبالغ ضخمة لصالح هذه الصناديق، وهو ما يعيدها إلى حالة الإعسار المالي مرة أخرى، وربما بدرجة أسوأ.

كما تُشكل هذه الدعاوى تهديدا مباشرا لقدرة الدّول على توجيه مواردها المحررة نحو مشاريع التنمية والحد من الفقر. فبدلًا من تمويل التعليم أو الصحة أو البنية التحتية، تجد نفسها مضطرة لتخصيص جزء كبير من ميزانيتها لسداد مطالبات قانونية تغذي أرباح المستثمرين المضاربين.

وتكمن الخطورة الأكبر في البعد القانوني والسيادي لهذه المسألة، إذ تفتقر الدول النامية إلى أدوات حماية فعالة أمام المحاكم الأجنبية التي غالبا ما تنظر في مثل هذه القضايا، ما يجعلها في موقع ضعف مزمن أمام رأس المال الانتهازي.

6.7 ضيق معايير الأهلية:

من أوجه القصور البارزة أيضا، محدودية معايير الأهلية التي حددتها المبادرات، لا سيما مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد تم قصر الاستفادة منها على عدد محدد من الدول ذات الدخل المنخفض، ما استبعد عددا من الدول التي تُعاني من أعباء ديون ضخمة ومعدلات فقر مرتفعة، لكنها مصنفة ضمن الشريحة الدنيا من الدخل المتوسّط.

هذا الاستبعاد لم يكن مجرد إجراء تقني، بل حمل آثارا اقتصادية واجتماعية عميقة، خاصة في حالات دول تدفع نسبا عالية من ميزانياتها لخدمة الديون، في حين لا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية. بلدان مثل جامايكا والفلبين وميانمار، رغم معاناتها المزمنة من أزمات مديونية، لم تُمنح حق الاستفادة من المبادرات، بحجة تصنيفها الاقتصادي، وهو ما يعكس قصورا واضحا في فهم الواقع المالي والاجتماعي لتلك الدّول. هذا التقييد في الأهلية يقوّض الطابع الإنساني للمبادرات، ويجعلها أقرب إلى أدوات فنية تُدار بمعايير اقتصادية ضيقة، بدلا من أن تكون آليات لتحقيق العدالة الاقتصادية والتضامن الدولي من أجل القضاء على الفقر الذي تنادي به المؤسسات الدولية.

7.7 تجاهل الأسباب الجذرية للأزمة:

أخيرا، إن المبادرات ركزت بشكل كبير على مسؤولية الدول المدينة، وعلى ما يُسمى بـ"سوء إدارة الدين"، لكنها تجاهلت إلى حد بعيد الأسباب البنيوية والعالمية لأزمة المديونية، مثل تقلبات أسعار السلع العالمية، والاختلالات الهيكلية في النظام المالي العالمي، وسوء شروط التبادل التجاري، والنقص المزمن في التمويل التنموي العادل.

كما لم تُطرح حلول جذرية على مستوى إصلاح بنية النظام المالي الدولي أو تطوير آليات لإعادة هيكلة الديون تكون شفافة ومنصفة وخاضعة لإشراف متعدد الأطراف، بدلا من أن تترك في يد الدائنين فقط.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل الاستراتيجيات والمبادرات التي اعتمدها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل معالجة تحديات المديونية المرتفعة في الدول النامية المثقلة بالديون، وذلك في إطار التزام المؤسستين بتحقيق الاستقرار المالي العالمي وتعزيز التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على جملة من البرامج والمبادرات النوعية التي سعت إلى تخفيف أعباء خدمة الدين وتمكين الدّول المستفيدة من إعادة توجيه مواردها نحو أولويات اجتماعية وتنموية ملحة، وعلى رأسها مكافحة الفقر.

استعرضنا من خلال مباحث هذا الفصل، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** ومبادرة الإعفاء المتعدد من الديون **(MDRI)** بوصفهما محورين أساسيين في الجهود الدولية لتقليص عبء الدين العام، حيث مكنتا العديد من الدول من الحصول على إعفاءات معتبرة ساهمت في تحسين مؤشرات تخفيض الفقر وزيادة الإنفاق الاجتماعي. كما تم التطرق إلى آلية التمويل الائتماني الموسع **(ECF)** باعتبارها أحد أذرع التمويل الميسر التي تتيح للدول منخفضة الدخل الحصول على دعم مالي بشروط مرنة، يساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتوسيع الإنفاق الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، تناولنا في هذا الفصل الإطار المشترك لاستدامة تحمل الدين **(DSF)** باعتباره أداة تقييمية تعتمدها المؤسستان الماليتان لتحديد مستوى المخاطر المرتبطة بالمديونية، وتوجيه قرارات الإقراض أو الإعفاء على أساسها. وقد أظهر التحليل أن الجمع بين أدوات التمويل الميسر وبرامج تخفيف أعباء الديون، في ضوء نتائج تحليل الاستدامة، يوفر مقاربة شاملة لمعالجة المديونية بصورة منهجية ومستدامة. وفي ختام هذا الفصل، استعرضنا جملة من القيود أو بالأحرى أوجه القصور التي اعترت بعض أو جل هذه المبادرات الرامية إلى التخفيف من وطأة المديونية الخارجية، والتي من شأنها أت تحد من فعاليتها.

الفصل الثالث: تقييم إستراتيجيات ومبادرات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تخفيف ديون البلدان الإفريقية الفقيرة والقضاء على الفقر

تمهيد:

لم تستطع البلدان الإفريقية المثقلة بالديون الخروج من الحلقة المفرغة للفقر، وتتمثل أهم التحديات التي تواجهها هذه البلدان في ارتفاع معدلات الفقر البشري بمختلف أبعاده، تدمير الموارد الطبيعية عدم الاستقرار السياسي وسوء إدارة الموارد المتاحة، غير أن أحد أكثر العوامل تأثيرا والذي غالبا ما يُغفل، هو عبء المديونية الثقيلة وعدم القدرة على إدارة الدين العام بشكل مستدام. حيث لا تعرقل المديونية فقط إمكانيات التنمية، بل تُكرس التبعية وتعزز هشاشة الاقتصاديات الوطنية، كلها عقبات تقف ضد النهوض التنموي والبناء الاقتصادي.

أدت هذه الأوضاع إلى تطور فهم كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لعملية التنمية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين .فقد أدركت المؤسستان أن معالجة الفقر لا يمكن أن تنفصل عن معالجة المديونية، لذلك أصبح تخفيف عبء الديون مشروط باستراتيجيات خفض الفقر، في محاولة لخلق توازن بين تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن النجاح في هذه المهمة لا يزال مرهونا بقدرة هذه الدول على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وشفافية، وعلى إعادة توجيه المبالغ المحررة نحو الاستثمار المنتج وزيادة الإنفاق الاجتماعي، لا نحو الاستهلاك العاجز عن توليد الثروة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الأخير من البحث.

المبحث الأول: واقع الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون

بعد الحرب العالمية الثانية كانت معظم البلدان الإفريقية قد تحررت من السيطرة الاستعمارية، لكنها ورثت من الاستعمار مؤسسات هشة واقتصاد ضعيف وتبعية تامة وانعدام للتعليم والصحة، وعمدت هذه الدول إلى تحقيق التنمية والتخلص من براثن الفقر، ورغم جهود المجتمع الدولي من أجل مساعدة هذه البلدان من أجل التخلص من الحلقة المفرغة للفقر الذي بات يهدد معظم سكانها، ورغم الثروات التي تحتوي عليها وحجم الأموال التي اقترضتها فان جهود التنمية باءت بالفشل.

1.1. تحديات التنمية في البلدان الإفريقية الفقيرة:

تشمل البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون التي سنقوم بتسليط الدراسة عليها البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون(**HIPC**) والمتمثلة في البلدان التالية:
الكامرون، تشاد، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، غينيا، سيراليون، زامبيا، بنين، جزر القمر، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، مدغشقر، موزامبيق، ساوتومي وبرانسيبي، تنزانيا، توغو، سنغال، بوكينافاسو، بوراندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، مالاوي، النيجر، رواندا، أوغندا، موريتانيا، الصومال، ليبيريا، السودان، إيريتريا. وذلك للأسباب التالية:

- السبب الأول هو أن هذه المجموعة من البلدان لها نفس السمات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.
- السبب الثاني هو أن هذه البلدان هي البلدان الأكثر فقرا في العالم، والتي لم تستطع الخروج من حلقته المفرغة. رغم كل الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي والذي بات هذا المشكل يمثل له عبئا أخلاقيا.
- السبب الثالث يرجع للعلاقة الوطيدة بين المديونية المثقلة وعدم قدرة هذه البلدان وحكوماتها على خلق إستراتيجيات فعالة من أجل القضاء على الفقر.

1.1.1. التحديات السياسية

تتخبط هذه الدول منذ عقود في عدة مشاكل سياسية وعرقية واقتصادية معقدة أدت لاندلاع حروب أهلية وإقليمية أعاقت نمو القارة وأبعدتها عن الركب العالمي في ظل غياب بوادر تنموية فعلية تعتمد على الثروات البشرية والطبيعية الذاتية التي تزخر بها، جعلتها تتصدر البلدان الأكثر فقرا في العالم.

بعد أن عانت القارة الإفريقية من سيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية، شهدت موجة من الحركات التحررية الوطنية من أجل القضاء على الاستعمار وترسيخ مبادئ الديمقراطية التي كانت رائجة بعد الحرب العالمية الثانية.

أدت هذه الحركات إلى استقلال العديد من البلدان الإفريقية مع مطلع الستينيات، لكن هذا الاستقلال لم يفضي إلى تكوين دول مستقلة سياسيا و اقتصاديا، فالصراعات و الاختلافات العرقية و الدينية التي رسمها الأوربيون قبل رحيلهم التدخلات الخارجية و العنف السياسي و الصراع على الموارد ،كلها عوامل متجذرة خاصة مع انتشار الفساد وعدم فعالية استراتيجيات القضاء على الفقر، و زيادة الشعور بعدم المساواة و التهميش، وتفاقم المديونية التي أرهقت كاهل الحكومات المتعاقبة ، أدت بدورها إلى تقويض عملية التنمية في معظم الدول الإفريقية الفقيرة خاصة منها المثقلة بالديون و التي ما فتأت تغرق في براثن الفقر.

1.1.1.1 حقبة الاستعمار وما خلفته من تدهور:

لعل تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين(1884-1885) يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد غير ثلاث من الدول الإفريقية المستقلة جنوب الصحراء فقط، وقد كان الاستعمار في البلدان الإفريقية بصفة عامة أكبر عقبة في سبيل تطوير الشعوب، ففي ظل الحكم الاستعماري لدول المنطقة وجد عوامل مثبطة للتطور والبناء الاقتصادي والاجتماعي ناهيك عن السياسي ونوجز أهم هذه المثبطات في:

- في ظل الحكم الاستعماري نجد أن العناية بالتعليم والصحة والتدريب الفني والتطور التكنولوجي في المجتمع الإفريقي قليلة لا تكاد تذكر.
- تقسيم البلدان الإفريقية الفقيرة واستخدام أقاليمها كمصادر للمواد الخام لإمداد القوى الاقتصادية (نظرية المركز و الأطراف)[1]، لم يسمح بوضع خطة للتطور على المستوى الوطني أو الإقليمي، وبدلا من ذلك فان التقسيمات الاستعمارية قد أدت إلى معالجة كل إقليم بمعزل عن الأقاليم الأخرى.

[1] تفسر العلاقة غير المتكافئة بين دول المركز المتمثلة في الدول المتقدمة و الغنية مثل الدول الغربية الكبرى و دول الأطراف المتمثلة في الدول الفقيرة و النامية.

• بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية والثقافية (نظرية التبعية)[1]، التي جعلت من الدول الإفريقية بعد الاستقلال مستقبلا لكل ما يأتي من الغرب سواء نماذج تنموية أو أفكار ثقافية أو مواد استهلاكية، وبقائه دائما كممون للمركز المتقدم بالمواد الخام.

إذن يمكننا أن نلحظ أن التجمع الجغرافي للدول الأكثر فقرا في القارة الإفريقية يدل على وجود بعض الأسباب الجذرية المشتركة التي تتفاعل مع العوامل المحركة الخاصة بكل بلد .وتقدم الحجج المؤيدة لوجود عوامل تاريخية مهدت الطريق لهشاشة مؤسسات الدولة .وساهم تكوين الدول الاستعمارية في زمن التكالب على البلدان الإفريقية في إدخال بعض السمات المؤسسية التي لا تزال ماثلة في هياكل الدولة السائدة هذه الأيام .ولم يؤد الحصول على الاستقلال السياسي ولا مرور عقود عليه إلى إحداث تغيير ملحوظ في التخلص من التبعية للدول المستعمرة.

1 .1.1. 2 الصراعات الإثنية والصراع على الموارد:

تختلف الصراعات في القارة الإفريقية خاصة المنطقة الجنوبية في خلفياتها حيث تخلق هذه الصراعات تحت شعارات مختلفة منها الإثنية، السياسية، صراعات المعادن والموارد، أو تنتج عن تدخلات قوى خارجية سواء الاستعمارية أو القوى العظمى الجديدة.

أ. الصراعات الاثنية

من الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الأفريقية، وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة؛ وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من الدول خاصة في البلدان الإفريقية الفقيرة.

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الأفريقية سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب، كما شجع الاستعمار

[1] ينظر بعض منظري نظرية التبعية إلى الاستعمار على انه عملية ناتجة عن التطور الرأسمالي في الدول المتقدمة و ما نتج عنه نهب واستغلال ثروات المستعمرات دون الأخذ بالاعتبار حقوق الدول المستعمرة.

الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى التأكيد على الاختلافات بين الجماعات العرقية خاصة في مجال استغلال تعدد الديانات كمدخل لسياسة فرق تسد، ولم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.

الجدول رقم (3-1): التعددية الاثنية في البلدان الإفريقية الفقيرة

السلالات	الأديان	اللغات
- **الكيبوانية وهي مجموعة قديمة تضم البوشمن والهوتنتوت و أقزام إفريقيا.** - **السلالات الزنجية الكونجوية.** - **السلالات القوقازية و هي سلالات مختلطة وفدت من غرب أسيا و أوربا وهم العرب و البربر والكوشيون وبعض شعوب السودان و شرق أسيا و السلالات القوقازية الإفريقية.**	- الإسلام - المسيحية - الوثنية	- الافرواسيوية :يتحدث بها حزام واسع يغطي معظم الثلث الشمالي لإفريقيا. - النيجركردفانية: تضم أكثر من ألف لغة يتحدث بها ثلثي القارة الجنوبيين. - النيلية الصحراوية: تتحدث بها إفريقيا الوسطى. - الخواسان: تتحدث بها ثلث القارة الجنوبي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: شطاب جمال، بهلولي لبنى [2021] : «**الاثنية و الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء**» ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2 .

ب .الصراع على المعادن والموارد

تخلق وفرة واستخراج "معادن الصراع " في إفريقيا فيما يسمى ب "لعنة الموارد" وتحدث عندما تتمتع البلاد بالكثير من الموارد الطبيعية ولكن تعاني من نقص في التنمية، البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وبالتالي لا تكون قادرة على استغلال هذه الموارد الأساسية لتعزيز اقتصادها، وهذا يعوق جهود الدول والمنطقة لتطوير اقتصاد مستدام في سبيل معالجة أقصى التفاوتات الاقتصادية في العالم. يؤدي استخراج، تنقيح و نقل "معادن الصراع" إلى تفاقم النزاعات ،الاقتتال و العنف و عمالة الأطفال بالإضافة إلى الصراع بين البلدان الأجنبية على معادن إفريقيا ، كما أن ظهور الصين و روسيا كقوى عظمى جديدة تزيد من حدة

الصراع بينها و بين القوى الغربية[1] . ومن أهم المعادن الألماس والروتاري والبوكسيت في سيراليون الماس و البترول في أنغولا الماس و الكولتان في جمهورية الكونجو الديمقراطيون والحديد.

3.1.1.1 الصراعات العسكرية المحلية والإقليمية:

على الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت على مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار، إلا أن القارة الأفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة لعل من أبرزها ما يحدث في السودان، اريتريا، السنغال، مالي...

كما لا زالت تعاني العديد من البلدان الإفريقية في الوقت الراهن من الصراعات العنيفة، في حين أن البعض الآخر خرج لتوه من ذلك. وتتمثل مظاهر الصراعات حسب تقرير صندوق النقد الدولي 2024 المعنون "آفاق الاقتصاد الإقليمي- إفريقيا جنوب الصحراء" في البلدان الإفريقية الفقيرة فيما يلي[2]:

- تعرض المنطقة إلى الهجمات الإرهابية في تزايد مستمر.
- لا تزال التوترات الاجتماعية واحتمالات اندلاع مزيد من العنف مرتفعة في إثيوبيا، رغم توقيع اتفاق سلام.
- لا يزال الوضع الأمني صعبا في عدة دول منها: بوركينافاسو، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي وموزمبيق.
- تصاعد النزاع في السودان يفاقم تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في البلدان المجاورة.
- حتى مارس 2024 هناك ما يقارب 1.3 مليون لاجئ وطالب لجوء وعائد إلى جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا وإفريقيا الوسطى منذ اندلاع الصراع في السودان في أفريل 2023.

---

[1] مصطفى جالي[2025]:« **إفريقيا وسط ديناميكيات الصراع الدولي حول المعادن الإستراتيجية** »،مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6196 تاريخ الاطلاع:23-04-2025.

[2] International Monetary Fund[2024] : « **Regional Economic Outlook Sub-Saharan Africa,-A Tepid and Pricey Recovery** -»,p :8 .

ويبدو أن المستقبل المرئي للمنطقة يسير في اتجاه الصراع والعنف السياسي، وفي ظل هذه الأوضاع المتردية التي تعيشها القارة اليوم، فان العنف السياسي يزداد يوما بعد يوم ولعل زيادة عدد اللاجئين والوفيات الناجمة عن الصراعات خير دليل على ذلك. والجدول التالي يمثل نسبة الصراعات في المنطقة والوفيات الناجمة عنها.

الجدول رقم (3-2): الوفيات الناجمة عن الصراعات في دول إفريقيا الفقيرة (2017-2021)

البلد	2017	2018	2019	2020	2021
بنين	15	31	37	64	93
بوركينافاسو	117	303	2216	2303	2373
كوديفوار	43	16	45	132	38
غينيا	47	39	41	145	28
مالي	946	1747	1875	2854	1910
النيجر	240	506	729	1126	1460
أنغولا	67	41	23	74	150
الكاميرون	741	1663	1303	1764	1395
جمهورية إفريقيا الوسطى	1829	1171	596	446	1707
تشاد	296	259	567	738	831
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3211	3192	3806	6056	5683
بورندي	285	327	305	331	303
إثيوبيا	1355	1565	667	4057	8958
مدغشقر	210	142	350	354	304
موزمبيق	129	224	664	1785	1158
الصومال	6143	5420	4513	3249	3261
السودان	1291	1054	776	957	1652
أنغولا	66	146	163	282	499
المجموع	17031	17846	18706	26717	31703

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Stockholm International Peace Research Institute **[2022]: « SIPRI Yearbook 2022, Armaments, Disarmament and International Security »,** p :196.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصراعات منتشرة في جميع البلدان الإفريقية محل الدراسة تقريبا، وهي في تزايد مستمر فبعد أن كانت الوفيات في العام (2020) حوالي 26717 حالة وفاة أصبحت 31703 حالة العام (2021)، كما كانت مالي، بوركينافاسو والنيجر، السودان، الصومال، جمهورية إفريقيا الوسطى الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر بؤر انعدام الأمن نتيجة إلى الهجمات التي تقوم بها الجماعات المسلحة المحلية والإقليمية.

والجدير بالذكر أيضا وحسب ما جاء في الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام المعنون" التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي"، فانه لم يحرز أي تقدم ملموس في عمليات السلام في الدول الإفريقية محل الدراسة سنة 2021 على الرغم من أنها استضافت عدد أكبر من عمليات السلام متعددة الأطراف (22 عملية) مقارنة بمناطق العالم الأخرى[1].

4. 1.1.1 التدخلات الخارجية:

يلعب الدور الخارجي في تأجيج الصراعات بمختلف أنواعها دورا مهما، كما ويوجد لاعبون تقليديون وآخرون جدد يتصارعون على موارد القارة والجدول رقم **(3-3)** يمثل أهم المتنافسين على هذه الموارد.

الجدول رقم (3-3): التدخل الخارجي في دول إفريقيا

الدولة	التدخل العسكري و السياسي	التدخل الاقتصادي
أمريكا	- فرض النظام اللبرالي الغربي. -إقامة قواعد عسكرية و فرض شراكات أمنية مع دول المنطقة مثل مالي، النيجر، بوركينافاسو...خاصة قاعدة افريكوم. -التدخل في الصومال. -التحالف مع أوغندا أثناء الحرب الأهلية مع رواندا.	-فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وإقامة استثماراتها. -تحقيق أمنها الطاقوي. -استحواذ ثلاث شركات أمريكية على95% من استثمارات النفط في تشاد. -محاربة منافسيها خاصة الصين.

[1] Stockholm International Peace Research Institute [2022]: « SIPRI Yearbook 2022,Armaments, Disarmament and International Security »,p :196, . Available on the site: https://www.sipri.org/yearbook/2022,

	-تشجيع المعارضة في الدول التابعة لفرنسا لمنافسة هذه الأخيرة على إفريقيا.	
الصين	-إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي. -التعاقد الأمني مع شركات الأمن الإفريقية لحماية استثماراتها.	-نشر استثماراتها عبر مختلف البلدان الإفريقية محل الدراسة. -تحقيق أمنها الطاقوي حيث تستورد النفط من السودان. -تقديم المساعدات والقروض الميسرة دون فرض شروط سياسية واقتصادية عكس المساعدات الغربية. - الاستثمار في البنية التحتية وإنشاء الطرق، مما يزيد في تنمية التجارة في القارة أبرزها مبادرة الحزام والطريق.
روسيا	-تصدير الأسلحة، خاصة إلى دول الساحل كمنطقة صراع. -رغم عدم امتلاكها لأي قاعدة عسكرية بالقارة، إلا أنه هناك تعاظم لقوات فاغنر الروسية خاصة في مالي مقابل تناقص للدور الأمريكي بالمنطقة. -تبادل الخبرات في المجال العسكري.	-التدخل في الانتخابات في الدول الإفريقية. -الدعم السياسي لعمليات الاستحواذ على السلطة لصالح الحكام الموالين لها.
فرنسا	-التواجد العسكري الثابت في إفريقيا، حيث تمتلك فرنسا ست قواعد عسكرية أكبرها في جيبوتي. -اتفاقيات في مجال الدفاع. -تدخلت فرنسا نحو 30 تدخل عسكري في إفريقيا. -حماية الحكام الموالين لها بتكريس النظام الرئاسي بدلا عن النظام البرلماني.	-ارتباط العملات الإفريقية بالبنك المركزي الفرنسي مما يعزز التبعية الاقتصادية. - ألاف الشركات الفرنسية تعمل في استغلال الموارد الطبيعية في إفريقيا خاصة النفط والذهب والمعادن

المصدر: من إعداد الباحثة. بالاعتماد على:

-ويكن فايزة [2020]:"**التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في افريقيا- منطقة الساحل نموذجا-**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3.

-

هذا الوضع حول البلدان الإفريقية الفقيرة إلى ساحة مفتوحة لتنافس القوى الكبرى، التي تتصارع على النفوذ والموارد من خلال أدوات اقتصادية وسياسية متعددة، مما أضعف بشكل كبير قدرة الحكومات الإفريقية على رسم سياسات اقتصادية مستقلة، تلبي احتياجات شعوبها وتخدم أهداف التنمية الوطنية المستدامة. ففي ظل هذا الصراع الجيوسياسي المتصاعد، أصبحت بعض الدول الإفريقية رهينة لمعادلات خارجية تُفرض عليها تحت ضغط الحاجة إلى التمويل أو المساعدات التقنية، ما أدى إلى فقدانها جزءا كبيرا من سيادتها الاقتصادية.

5. 1.1.1 الفساد وغياب الحكم الراشد

زرعت القوى الاستعمارية الأوروبية هياكل مؤسسية كانت دخيلة على السياق المحلي للبلدان الإفريقية الفقيرة، كما كان تطور مؤسسات الدولة في زمن ما قبل الاستعمار يسير بشكل مختلف عما كان في أوروبا، فلم تنبثق الدول المستعمرة عن عملية ممتدة عبر الزمن تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية وتسوية الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع. بدلا من ذلك، فقد تم فرضها من الخارج بفعل القوة العسكرية الساحقة للبلدان الأوروبية.

لجأت الدولة الأفريقية ما بعد الفترة الاستعمارية إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، لقد كان واضحا أن التنمية هي مجرد تبرير لسلطة الحزب الواحد، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها . وخير دليل على فساد الأنظمة الحاكمة و كثرة الانقلابات العسكرية التي ميزت هذه المنطقة و التي تكاد تكون غير منطقية.

الجدول رقم (3-4): الانقلابات العسكرية في إفريقيا (2023/1996)

تاريخ الانقلاب	الدول
1996	سيراليون-النيجر – بورندي
1999	النيجر- جزر القمر- ساحل العاج

2001	جمهورية الكونغو الديمقراطية
2002	ساحل العاج
2003	افريقيا الوسطى-غينيا بيساو
2008	غينيا
2010	النيجر
2012	غينيا بيساو- مالي
2013	افريقيا الوسطى
2015	بوركينافاسو
2017	زيمبابواي
2019	الفابون-السودان
2020	مالي
2021	تشاد – مالي
2023	السودان

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: شطاب جمال بهلولي لبنى [2021] : «**الاثنية و الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء**» ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2 .

بالإضافة إلى الفساد المالي حيث تشير تقارير إلى أن نحو 50% من إيرادات الضرائب تُهدر نتيجة الفساد، أي ما يُعادل نحو 30 مليار دولار سنويا[1]. والفساد الناعم المتغلغل في قطاعات مهمة وحساسة مثل التعليم والصحة والذي يؤثر على جودة الخدمات التعليمية والصحية، ما يؤكد بأن الفساد في البلدان الإفريقية الفقيرة متعدد المصادر من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فهي المصنفة الأولى في انتشار الفساد

[1] Emmanuel Niyonzima[2024] : « Critical Analysis of Causes of African Underdevelopment in History Perspectives » ,Science Set Journal of Economics Research3(1), 01-09,P :7. Available on the site: https://www.researchgate.net/publication/378260493_Critical_Analysis_of_Causes_of_African_Underdevelopment_in_History_Perspectives#full-text , it has been viewed on:05/04/2024.

واتجاهه هو باتجاه الزيادة، وهذا ما يزيد من تقويض عملية التنمية ويعيق الاستخدام الأمثل للموارد سواء المحلية أو الخارجية.

2.1.1 التحديات الاقتصادية:

تمتلك البلدان الإفريقية من الموارد الأساسية التي كان يمكن أن تخفف من حدة الفقر وتدفع عجلة التنمية. وتشمل هذه الموارد الذهب، والألماس، والأخشاب، والأنهار، والبحيرات، وغيرها ومع ذلك، ورغم هذا الإمكانات، لا تزال القارة تعاني من العنف، والفقر، والجوع.

ومن المتوقع مستقبلا أن تُسهم إفريقيا بنسبة 30% من الموارد الطبيعية العالمية، و80% من استخراج الغاز الطبيعي عالميا. كما تمتلك إفريقيا 40% من الذهب المتاح بسهولة، و90% من البلاتين والكروم، وهي معادن مطلوبة عالميا. بالإضافة إلى ذلك، تضم القارة 65% من الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى العالم، و10% من المياه العذبة[1].

ومع ذلك، تُعد إفريقيا موطنا لأفقر دول العالم، التي تتميز بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى استمرار تدني مستويات المعيشة ويرجع هذا الوضع الاقتصادي في المجمل إلى عدم القدرة على تعبئة الموارد الداخلية والاعتماد شبه التام على الموارد الخارجية.

1.2.1.1العجز عن تعبئة الموارد المحلية والاعتماد على الموارد الخارجية:

إن مشاركة الدول الإفريقية في اتفاقيات تجارية إقليمية ودولية غير متكافئة، جعلها أسواقا مفتوحة أمام السلع الأجنبية دون حماية كافية للمنتجات المحلية، مما ساهم في إضعاف القطاعات الصناعية والزراعية المحلية، وحد من قدرتها على خلق القيمة المضافة، مما أبقاها في تبعية دائمة للخارج.

أ. العجز عن تعبئة الموارد الداخلية

تواجه الدول الإفريقية الفقيرة تحديات كبيرة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية من داخل حدودها، حيث تعاني من ضعف القدرة على تحصيل الضرائب، الأمر الذي ينعكس على محدودية إيراداتها العامة. ففي أغلب الحالات، لا تتجاوز هذه الإيرادات، باستثناء المنح والمساعدات الخارجية نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي. يعود هذا القصور في تعبئة الموارد المحلية إلى مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية

---

[1]. Ipid,P :1

والاقتصادية، أبرزها التوجه المفرط نحو الخارج والاعتماد المزمن على الدعم والمصادر الخارجية. فمنذ الحقبة الاستعمارية، اعتمدت هذه البلدان بدرجة كبيرة على تدفقات مالية ومساعدات أجنبية، مما قلل من الحاجة الفعلية إلى تطوير نظام ضريبي داخلي فعّال.

ومن جانب آخر، أدى هذا الاعتماد على الخارج إلى تقويض الحوافز لدى الحكومات لبناء علاقة مالية مباشرة مع المواطنين من خلال فرض الضرائب. إذ يُخشى من أن يؤدي فرض الضرائب إلى نشوء علاقة مساءلة بين المواطن والدولة، حيث يطالب المواطنون بمزيد من الشفافية حول كيفية إدارة الأموال العامة. هذه العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع، رغم أنها عنصر أساسي في بناء مؤسسات قوية، قد لا تكون مرغوبة لدى بعض النخب السياسية التي ترى في الاعتماد على الخارج وسيلة لتفادي الضغوط الداخلية. ويُظهر الجدول أدناه بوضوح ضعف معدلات تحصيل الضرائب في هذه الدول، مما يعزز الحاجة إلى مراجعة شاملة لسياساتها المالية.

الجدول رقم (3-5): الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متوسط (2003-2005)

اقل من 10%من الناتج المحلي الإجمالي	10% إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي	15% الى20% من الناتج المحلي الإجمالي	أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي
- **ليبيريا- مدغشقر- النيجر- جمهورية الكونغو الديمقراطية- جمهورية إفريقيا الوسطى- رواندا- تشاد-**	-بوركينافاسو- جزر القمر-كوت ديفوار-ايريتيريا - غامبيا-غينيا-مالي-موزامبيق- اوغندا-سيراليون-السودان- تنزانيا-التوغو.	بنين-بورندي- الكاميرون - اثيوبيا-مالاوي-موريطانيا- السينيغال-سان تومي وبرانسيبي- زامبيا.	غانا-غينيا الاستوائية- جمهورية الكونغو- زيمبابوي

Source : OCDE [2007]:« **financer le Développement aide publique et autre flux** » , p :38 .

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن الموارد المحصلة من الضرائب في أغلب البلدان الفقيرة تتراوح في المتوسط مابين 10% إلى 20%، في حين بلغت أربع دول فقط نسبة 20%، وهذا ما يدلل على ضعف هذا المورد المالي المهم في تمويل ميزانيات هذه الدول، والاعتمادية شبه الكاملة على التمويل الخارجي للنفقات خاصة المنح والاقتراض الخارجي، والذي غالبا لا يقابله زيادة في الضرائب لأن الديون والمساعدات لم تحفز الاقتصاد على خلق إيرادات ضريبية يمكنها أن تحل محلها في تمويل ميزانيات الحكومات.

نفس الشيئ يمكن قوله بالنسبة لتحويلات المهاجرين والجدول التالي يبين نسبة هذا المورد في الدول الإفريقية الفقيرة والذي يعتبر مورد مهم في تمويل الاقتصاد المحلي والحصول على النقد الأجنبي.

الجدول رقم (3-6): تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في البلدان الإفريقية الفقيرة

الفترة (2000-2004 مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	النسبة من الناتج المحلي(%)
البلدان الإفريقية الفقيرة	**4935**	**4746**	**5159**	**6762**	**7696**	**1.5**

Source : OCDE [2007] :« **financer le Développement aide publique et autre flux** », p :40 .

تظهر بيانات الجدول أن التحويلات المالية التي يرسلها المواطنون الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية لا تزال تمثل نسبة ضئيلة للغاية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا تتجاوز 1.5%، رغم وجود مؤشرات واضحة على تزايدها بشكل سنوي. تعكس هذه النسبة المحدودة مدى ضعف إسهام هذا المورد المالي الحيوي في دعم عجلة التنمية الاقتصادية داخل الدول الإفريقية.

ب- الاعتماد على االمعونات الإنمائية الرسمية (ODA)[1]

بالنسبة لأغلب البلدان محل الدراسة، تمثل المعونات الإنمائية العائد المالي الرئيسي لمعظم هذه البلدان، رغم السلبيات التي يتضمنها هذا النوع من التمويل والمتمثلة في مشروطية الحصول عليها واعتمادها على الدوافع السياسية والاقتصادية البعيدة عن مبدأ الحاجة.

الجدول رقم (3-7): حصة البلدان الإفريقية الفقيرة من المساعدات الإنمائية المتدفقة لإفريقيا(مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
دول افريقيا جنوب الصحراء	13.5	14.3	19.2	(أ)24.6	26.2	(ب)31.6
إفريقيا	15.7	16.7	21.5	26.8	29.1	غير متاح

[1] Official développement assistance.

Source : OCDE [2007] :« **financer le Développement aide publique et autre flux** », p :26.

(أ) النتيجة الخاصة بسنة 2003 منها 4.5 مليار دولار متعلقة بتخفيف ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ب) النتيجة الخاصة بسنة 2005 منها 5مليار دولار منها متعلقة بتخفيف ديون نيجيريا.

من خلال الجدول نلاحظ أن البلدان الإفريقية الفقيرة تكاد تستحوذ على جل تدفقات المساعدات الإنمائية، لكن قياس القيمة الحقيقية للمساعدات تتوقف على عدة عوامل نذكر منها:

• تختلف أشكال المعونات الإنمائية الخارجية التي تتلقاها الدول الفقيرة من حيث طبيعتها وشروطها، حيث تتراوح بين الهبات المجانية، التي تمثل عادة نسبة ضئيلة من إجمالي الدعم، وبين القروض الميسرة التي تُقدم بشروط أقل صرامة من القروض التجارية. وتُظهر المعطيات أن ما نسبته 25% من قيمة القرض الميسر تكون في شكل عنصر هبة ضمني، أي أنها ليست قابلة للاسترداد، مما يعني أن جزءًا من القرض يُمنح فعليًا كمساعدة مجانية، لكن هذا لا يلغي ارتباطه بالشق القابل للسداد. ومن هذا المنطلق، فإن ما يُقدَّم على أنه هبة في سياق القروض الميسرة يكون مشروطا فعليا بالقبول بالاقتراض ذاته.

• البيانات المستخدمة هي بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية **(ODA)** فقط والمقدمة من طرف لجنة المساعدة الرسمية، والتي لا يمكن التحقق من مصداقيتها من طرف المستفيدين نظرا لكثرة النفقات.

عرفت المعونة الإنمائية للبلدان الإفريقية الفقيرة ارتفاعا أثناء الحرب الباردة نظرا لأسباب سياسية لربحها كسوق جديد، ثم انخفضت المساعدات لتعود للارتفاع مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، ومعظم هذا الارتفاع يعود للمساعدات المقدمة في إطار مبادرتي **(HIPC)** و **(MDRI)** واللّتان لا تشكلان إضافة للمساعدات في حالة إدراجهما كنوع متضمن للمساعدات.فحسب بيانات الجدول فإن النتيجة الخاصة بسنة 2003 منها 4.5 مليار دولار متعلقة بتخفيف ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية والنتيجة الخاصة بسنة 2005 منها 5مليار دولار منها متعلقة بتخفيف ديون نيجيريا و التي لا تدخل ضمن البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون .

• إن المبالغ المتدفقة لآسيا الفترة الممتدة (1960-2004) أكثر ب 40 مليار دولار من البلدان الإفريقية الفقيرة كما أن هناك اختلالات كبيرة إذا ما قمنا بقياس المساعدات بالنسبة للدخل[1] .

[1] : « Le **développement économique en Afrique, (doublement de l aid:Assurer la grande** [2006]CNUCED k ,p :1 . l**poussèe)** »,2006 , New Yor

تلقت كلا من دول جنوب شرق أسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء المساعدات الخارجية في فترات متزامنة، وبالرغم من أن الدول الإفريقية لطالما كان معدل النمو بها أعلى من تلك الدول في الفترة التي سبقت أزمة الثمانينات، فإنها لم تستطع الخروج من أزمتها التي استمرت طويلا. فكان معدل النمو يتناسب عكسيا مع تدفق المساعدات الخارجية في أغلب بلدان المنطقة في حين نجد أن دول جنوب شرق آسيا استطاعت الخروج من ركودها وهي الآن اقل اعتمادا على المساعدات الإنمائية وتسير نحو الاستغناء عنها نهائيا أي أنها حققت الهدف من المساعدات الإنمائية وهو تعزيز النمو المستدام.

الجدول رقم (3-8): المساعدات الإنمائية ومعدل النمو في البلدان الإفريقية الفقيرة (1970-2005)

البلد	المساعدة من الناتج الإجمالي(%)	معدل النمو(%)	اسم البلد	المساعدة من الناتج الاجمالي(%)	معدل النمو(%)
مدغشقر	9.16	1.45-	بوركينافاسو	12,47	1,06
بنين	9,66	0,35	موريطانيا	22.90	0.65
تشاد	11.81	0.75	النيجر	13.22	1.53-
بورندي	17.36	0.32	رواندا	18.33	1.08
الكاميرون	4.68	0.32	سان تومي وبرينسيبي	71.99	0.34
جمهورية إفريقيا الوسطى	12.07	1.10-	السنغال	11.02	3.06
جزر القمر	24.98	0.24-	موزامبيق	30.69	2.08
جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.81	3.66-	مالاوي	19.05	0.74
جمهورية الكونغو	7.30	1.12	مالي	16.18	0.85
كوت ديفوار	4.50	0.91-	سيراليون	14.31	1.46-
غينيا الاستوائية	21.47	10.55	الصومال	37.39	0.01
اريتيريا	27.56	2.15	السودان	4.91	1.69
اثيوبيا	12.46	0.64	توغو	9.73	0.42-
غامبيا	20.25	0.65	اوغندا	9.06	1.94
غينيا	10.3	0.95	زامبيا	15.03	1.30-
غينيا بيساو	40.75	0.43-	تنزانيا	18.06	1.46

لوسوتو	10.89	3.94	غانا	7.26	0.26
ليبيريا	12.98	2.93-			

Source : Amewoa Agbessi Komla [2008]: **« L'aide Au Developpement Aide-T-Elle Le Developpement** », These De Doctorat Es Sciences Economiques, Universite De Limoges, p :114.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب النمو في دول البلدان الإفريقية محل الدراسة لا تتماشى مع قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة، بل هناك دول تلقت مبالغ كبيرة من المساعدات لكنها حققت معدل نمو سلبي مثل: زامبيا، ليبيريا، النيجر، مدغشقر....في حين أن هناك بلدان قليلة جدا حققت معدلات نمو ايجابية، وهذا راجع إلى التسيير الجيد للموارد الممنوحة عكس الذي حدث في معظم الدول ،التي فشلت المساعدات الإنمائية في إخراجها من مصيدة الفقر وحلقته المفرغة، وبالتالي عدم تحقيق نموا مستمرا يفضي فيما بعد إلى تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة.

2.2.1.1 اقتصاديات زراعية:

تُشكل الزراعة في البلدان الإفريقية الفقيرة حوالي ثلث إجمالي النمو الاقتصادي، ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية من تلك البلدان؛ حيث يعيش 49% منهم على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم كما يعيش 89% من سكان الريف في المناطق الزراعية[1].

كما وتُمثل الزراعة ركيزة أساسية في اقتصادات العديد من الدول الإفريقية، لا سيما تلك التي تعاني من فقر الموارد الطبيعية وتفتقر إلى مصادر بديلة للدخل. ففي مثل هذه البلدان، تشكل الزراعة نسبة ملحوظة من الناتج المحلي الإجمالي، وتلعب دورا محوريا في توفير فرص العمل والدخل، خاصة في المناطق الريفية. وتُعد المنتجات الزراعية من بين أهم مكونات الصادرات الإفريقية، حيث تظل الزراعة المصدر الرئيس لعائدات التصدير في بلدان مثل بوروندي، وإثيوبيا، وغامبيا، وسيراليون، ما يعكس ارتباط هذه الاقتصادات ارتباطًا وثيقًا بهذا القطاع الحيوي.

ومع ذلك، يواجه القطاع الزراعي في الدول الإفريقية المثقلة بالديون تحديات عميقة تعرقل قدرته على التطور والمنافسة في السوق العالمية. من أبرز هذه التحديات: انخفاض مستويات الإنتاجية نتيجة الاعتماد على أساليب تقليدية، وغياب التكنولوجيا الحديثة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الإقليمية

[1] World bank [2006] : « **The Agenda for Agriculture-Based Countries of Sub-Saharan Afric** », world developement report,p:1.

والدولية. كما يُضاف إلى هذه الإشكالات الهيكلية اعتماد كثير من الدول على منتج زراعي واحد كمصدر رئيسي للعائدات، مما يعرضها لتقلبات الأسعار العالمية والمخاطر المناخية. فضلا عن ذلك، تعاني الأسواق الزراعية من هيمنة مجموعة محدودة من الفاعلين ذوي النفوذ، ما يُضعف التنافسية ويُقيد فرص صغار المنتجين. وتُفاقم السياسات الحمائية التي تنتهجها الدول المتقدمة، من خلال فرض قيود جمركية ودعم إنتاجها المحلي، من تعقيد المشهد، حيث تُضعف قدرة الدول الإفريقية على تصدير منتجاتها الزراعية بشكل عادل وفعال. هذه المنظومة من العراقيل المتشابكة تؤكد الحاجة إلى إصلاحات شاملة في السياسات الزراعية والمالية والتجارية لتعزيز استدامة هذا القطاع وتمكينه من أداء دوره في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

3.2.1.1 ضعف قطاع التصنيع:

إنّ أغلبية البلدان الإفريقية الفقيرة تعتمد في اقتصاداتها على المنتجات الأولية رغم ضعفها وتقلب عائداتها، ويتضح ذلك بشكل خاص في فترات ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا ما حدث في أزمة الغذاء العالمية العام 2007 والتي كانت دول البلدان الإفريقية الفقيرة أكثر المتضررين منها.

الجدول رقم (3-9): تصنيف بلدان البلدان الإفريقية الفقيرة حسب توافرها على المواد الأولية

البلدان الغنية بالمواد الأولية		البلدان الفقيرة للمواد الأولية	
النفطية	غير النفطية	الساحلية	غير الساحلية
انغولا-الكامرون – تشاد- جمهورية الكونغو-غينيا الاستوائية-الغابون.	كوت ايفوار- غينيا- سيراليون-زامبيا.	بنين-جزر القمر-غامبيا- غانا-غينيا بيساو- مدغشقر-موريتيس- موزامبيق-ساوتومي وبرانسيبي- -تنزانيا- توغو-سينيغال.	بوكينافاسو-بوراندي- جمهورية إفريقيا الوسطى-جمهورية الكونغو الديمقراطية- اثيوبيا -مالاوي-النيجر.

Source: FMI [2010] : "**Regional Economic Outlook,(Sub-Saharan Africa , Back to High Growth?)**", Washington, p:64.

نلاحظ من خلال التصنيف الموجود داخل الجدول أن أغلبية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي دول فقيرة من حيث المواد الأولية، فيما عدا البلدان النفطية و المتمثلة في: الكامرون، تشاد، جمهورية

الكونغو،غينيا الاستوائية . وبالرغم من فقر بقية البلدان للمواد الأولية إلا أنها شديدة الاعتمادية عليها في صادراتها.

4.2.1.1 التجارة في البلدان الإفريقية الفقيرة:

تعتمد البلدان الأكثر فقرا في إفريقيا على تصدير المنتجات الأولية، إذ شكلت المنتجات الأولية - سواء كانت من المحروقات أو غير المحروقات- في المتوسط أكثر من 80% من صادراتها في عام 2006 .ومثلت المحروقات وحدها 26.2 % من عائدات الصادرات، مع تمتع بعض البلدان مثل تشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية بعائدات من المحروقات بلغت أكثر من 90% .كما أن المواد الغذائية الأساسية، المتضمنة في سلة السلع الأولية، تشكل حصة كبيرة من إجمالي عائدات الصادرات، حيث تبلغ في المتوسط 27%، وتصل إلى 80% في غامبيا وغينيا-بيساو وسان تومي وبرينسيبي .وبالنسبة لبلدان أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وسيراليون، فإن المنتجات المعدنية هي السلع الأولية الرئيسية التي يتم تصديرها. وتعتبر إريتريا وليبيريا وتوغو استثناءات لهذه الصورة، حيث أثمرت صادرات المنتجات التحويلية في عام 2006عن أكثر من نصف عائدات صادراتها[1].

الجدول رقم (3-10): التبعية للمواد التصديرية للبلدان الإفريقية الفقيرة

البلد	المادة الأساسية المصدرة	حصة هذه المادة من عائدات التصدير سنة 2000
بنين	القطن	84 %
مالي	القطن	47 %
بوركينا فاسو	القطن	39 %
أوغندا	القهوة	56 %
رواندا	القهوة	43 %
إثيوبيا	القهوة	40 %
ساوتومي وبرينسيبي	الكاكاو	78 %
مالاوي	التبغ	61 %
موريتانيا	الصيد البحري	54 %

[1] Union européenne [2009] ,vaincre la fragilité en Afrique, une nouvelle approche « **Rapport européen sur le développement** » : p :38. europeenne,Institut universitaire europeen,San Domenico di Fiesole ,

السنغال	الصيد البحري	25 %
غينيا	البوكسيت	37 %
زامبيا	النحاس	48 %
النيجر	اليورانيوم	51 %

Source : Damien Millet, Eric Toussaint[2009] : « **Les chiffres de la dette 2009** », comité pour l'annulation de la dette du tiers monde (CADTM), p :13.

من خلال الجدول نلاحظ شدة الاعتمادية بالنسبة لمنتج واحد من المنتجات الأولية، حيث بلغ متوسط هذه الاعتمادية حوالي 50%، في البلدان المذكورة في الجدول.

3.1.1 التحديات المؤسساتية:

يمكن توصيف الإخفاقات البنيوية والمؤسساتية التي تعاني منها العديد من الدول الإفريقية الفقيرة الخارجة من الصراعات بمصطلح "الهشاشة"، وهو تعبير استخدمه المجتمع الدولي منذ مطلع الألفية الجديدة لوصف مجموعة من الدول التي تتطلب تدخلات تنموية خاصة واستثنائية. ففي عام 2001، تم اعتماد مفهوم "الدول الهشة" كمصطلح جامع لتلك الدول التي تواجه تحديات مزدوجة على صعيد التنمية والحوكمة، إذ تحتاج إلى مقاربات مغايرة فيما يخص التمويل الدولي، وتنفيذ الإصلاحات، وتعزيز القدرة على بناء مؤسسات فعالة ومستقرة.

ويشمل هذا التصنيف فئتين رئيسيتين من الدول: الأولى تتمثل في الدول الخارجة حديثا من النزاعات المسلحة أو ما يُعرف بـ "دول ما بعد الصراع"، والتي غالبا ما تكون في طور إعادة بناء بنيتها السياسية والمؤسساتية. أما الفئة الثانية، فهي الدول المصنفة من قبل البنك الدولي كدول منخفضة الدخل، وتُعاني من ركود اقتصادي مزمن، إضافة إلى ضعف سياساتها العامة وهشاشة مؤسساتها الإدارية. وتتميز الدول الهشة عموما بعجز واضح في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، خصوصا في مجالات الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والأمن الغذائي، فضلا عن ضعف قدراتها في التخطيط والتنفيذ، ما يؤدي إلى أداء حكومي دون المستوى المطلوب.

كما أن هذه الدول غالبا ما تكون غارقة في مستويات مرتفعة من المديونية الخارجية، ما يزيد من اعتمادها على المساعدات الدولية ويُقيد قدرتها على صياغة سياسات مستقلة وفعالة. واللافت أن غالبية هذه الدول تقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإصلاحات

عميقة تعالج ليس فقط القضايا الاقتصادية، بل أيضا الجوانب السياسية والمؤسساتية والتنموية بشكل متكامل.

الجدول رقم (3-11): قائمة الدول الهشة في إفريقيا

انغولا	ليبيريا
بورندي	موريطانيا
الكاميرون	النيجر
جمهورية إفريقيا الوسطى	نيجيريا
تشاد	رواندا
جزر القمر	سان تومي وبرينسيبي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	سيراليون
جمهورية الكونغو	الصومال
كوت ديفوار	السودان
جيبوتي	توغو
غينيا الاستوائية	اوغندا
اريتيريا	زيمبابوي
اثيوبيا	غينيا بيساو
غامبيا	كينيا
غينيا	

Source : Union européenne [2009] : « **Rapport européen sur le développement** », vaincre la fragilité en Afrique, une nouvelle approche europeenne,Institut universitaire europeen,San Domenico di Fiesole ,p :1.

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الدول الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون تصنف ضمن البلدان الهشة.

4.1.1 التحديات البيئية:

تعتبر المشاكل المناخية مثل حالات الجفاف والتصحر، والفيضانات، وموجات الحر وغيرها من التأثيرات الناجمة عن المناخ، بما فى ذلك تآكل السواحل، وفقدان التنوع البيولوجي، تسبب الخراب للاقتصاديات الإفريقية. إن الآثار السلبية لمثل هذه الأحداث يتم الشعور بها فى جميع أنحاء القارة، كما ظهر فى الآونة الأخيرة بإعصارى« إداى وكينيث »المداريين، اللذين تسببا فى دمار كبير فى ملاوى، وموزمبيق،

وزيمبابوى، ما أسفر عن مقتل أكثر من 1000 شخص واحتياج مئات الآلاف من الأشخاص للمساعدة الإنسانية، وكذلك إحداث خسارة هائلة للبنية التحتية .[1]

2-1 الفقر وضعف التنمية البشرية:

هناك علاقة ارتباط وثيقة بين التنمية البشرية والفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية وهذا ما يتجسد في منطقة البلدان الإفريقية المثقلة بالديون.

1.2.1واقع الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة:

في عام 2019، ظل الفقر المدقع يتركز بدرجة كبيرة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وكذلك في الاقتصاديات الهشة والمتأثرة بالصراعات .فقد شكّلت أفريقيا جنوب الصحراء 60%من إجمالي الفقراء عالميًا عند خط الفقر البالغ 2.15 دولار أمريكي، كما أن 35%من سكان المنطقة أي ما يعادل 389مليون

شخص كانوا يعيشون تحت خط الفقر الدولي، أما الأشخاص الذين يعيشون في اقتصاديات هشة ومتأثرة بالنزاعات، فقد شكلوا نحو 10%من سكان العالم، لكنهم مثلوا قرابة 40% من إجمالي الفقراء عالميا[2].

ويعود هذا في عدم قدرة بلدان المنطقة من التخلص من مصائد الفقر والمتمثلة بالأساس في:

1.1.2.1 الفجوة التكنولوجية:

شهدت إفريقيا جنوب الصحراء تقدما ملحوظا في التحول الرقمي، حيث تضاعف انتشار الإنترنت عشر مرات منذ أوائل العقد الأول من القرن 2000، ويُستخدم في الغالب عبر الهواتف المحمولة بدلا من الخطوط الثابتة. ورغم هذا التقدم، لا تزال المنطقة تواجه تفاوتات كبيرة بين الدول، إذ تتمتع البلدان ذات الدخل الأعلى ببنية تحتية رقمية أفضل، بينما تعاني دول أخرى من فجوات واضحة في توفر الشبكات الثابتة وتغطية خدمات الجيل الثالث وما فوق، إلى جانب تحديات في المعرفة وجودة الاتصال. كما تبقى جودة

---

[1] عمرو خان [2023] : « **فرص وتحديات مقايضة الديون الافريقية بالمناخ** » ،مجلة السياسة الدولية،متاح على الموقع الالكتروني https://www.siyassa.org.eg/News/19705.aspx، تاريخ الاطلاع: 01-04-2025.

[2] World bank [2022].: 34 ,Washington,p **« Poverity and shared prosperity 2O22, correcting cource »**

الاتصال منخفضة، حيث يبلغ متوسط سرعة التحميل نحو 7.4 ميغابت/ثانية، مقارنة بسرعات أعلى بكثير في دول مثل بوتسوانا وجنوب إفريقيا، وسرعات ضعيفة جدا في دول مثل الكونغو وليبيريا. إضافة إلى ذلك، تمثل القدرة على تحمل تكلفة الإنترنت عقبة رئيسية، نظرا لارتفاع الأسعار مقارنة بمستوى الدخل، مما يعوق التوسع في التبني الرقمي داخل شرائح واسعة من السكان[1].

نلاحظ من خلال البيانات السابقة أن التطور التكنولوجي بصفة عامة يتباين بين البلدان الإفريقية في القارة لكن تبقى البلدان الفقيرة ذات الدخل المنخفض والمتضمنة البلدان محل الدراسة تعاني من الضعف والتأخر عن الثورة الرقمية.

2.1.2.1 التمييز بين الجنسين:

تفاقمت مشكلة الفقر في العديد من البلدان الإفريقية الفقيرة نتيجة انعدام المساواة بين الجنسين، حيث تُعد هذه الظاهرة عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية والحد من الفقر في المنطقة. ورغم أن بعض الدول حققت تقدما محدودا في مكافحة الفقر، إلا أن التمييز ضد النساء ما زال يؤثر سلبا على الصحة، والتعليم، ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال، بالإضافة إلى غياب تمثيل المرأة المناسب في المناصب الحكومية والمشاركة السياسية.

تُعد الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير، والمشاركة السياسية، والاندماج الاقتصادي عبر فرص متكافئة في سوق العمل، من المقومات الجوهرية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ومع ذلك، تُحرم أعداد كبيرة من النساء، لاسيما في المجتمعات النامية، من التمتع بهذه الحقوق بصورة كاملة، نتيجة ممارسات ممنهجة للتمييز القائم على النوع الاجتماعي. ويؤدي هذا التهميش المتواصل إلى تكاليف باهظة على الصعيد الإنساني والاجتماعي، تشمل جوانب يصعب قياسها بدقة، مثل تدني جودة الحياة، وتآكل رأس المال البشري، واضطراب التماسك الأسري والمجتمعي، وعلى الرغم من أن النساء في هذه البلدان يشكلن ركيزة أساسية للاقتصاد، فإن ذلك لم ينعكس في تحقيق مساواة حقيقية بين الجنسين، مما يستدعي جهودًا أكبر لتصحيح هذا الخلل وتمكين المرأة.

[1] « **Regional economic outlook. Sub-Saharan Africa: COVID-19: an unprecedented** [2020 International Monetary Fund: [**threat to development** », Washington,p :2.

فالفلاحون في البلدان الإفريقية الفقيرة هم من النساء، حيث أن المرأة تقوم بما يعادل 70% على الأقل من الأعمال الزراعية، والزراعة هي أحد مصادر العمل الهامة البلدان الإفريقية، ولكن معظم الدخل القادم من العمالة الاقتصادية يسيطر عليه الرجال، كما تميل الفجوة في الالتحاق بالمدارس من ست سنوات إلى 14 سنة – وفي نسبة من بلغوا 15 إلى 19سنة ممن أكملوا الصف الخامس-لان تكون اكبر بكثير في وسط وغرب إفريقيا وتعتبر غانا هي البلد الوحيد من بلدان المنطقة التي وصلت إلى غاية إكمال الصف الخامس حيث يتساوى عدد الفتيات والصبيان في هذا المجال. كما تمثل النساء في البلدان الإفريقية الفقيرة 6%فقط من الفروع التنفيذية في الحكومة[1].

في حين يشير تقرير لمنظمة الغذاء العالمي(الفاو) إلى أن سد فجوة النوع الاجتماعي في الزراعة يمكن أن يحقق فوائد كبيرة للقطاع الزراعي والمجتمع ككل. فإذا حصلت النساء على نفس فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية كالرجال، فإن بإمكانهن زيادة إنتاجية مزارعهن بنسبة تتراوح بين 20% و30%. وهذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة 2.5% إلى 4%، مما قد يسهم في خفض عدد الجياع عالميًا بنسبة تتراوح بين 12% و17%[2].

3.1.2.1 الايدز والملاريا:

تتجلى العلاقة بين الإيدز والفقر في شكل حلقة مفرغة، حيث تؤدي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى تفاقم مستويات الفقر والتهميش الاجتماعي، بينما يسهم الفقر والحرمان في زيادة خطر التعرض للإصابة بالفيروس. ويمكن تشبيه هذه العلاقة بمسارين مترابطين: "المنبع"، الذي يُعبّر عن دور الفقر في زيادة احتمالية الإصابة، و"المصب "، الذي يمثل تأثير الإيدز في تعميق الفقر. وتُظهر البيانات في البلدان الإفريقية ارتباطًا واضحًا بين انتشار الفيروس ومستوى التفاوت في الدخل، كما يقيسه "معامل جيني"، الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد. تشير القيمة الصفر إلى المساواة الكاملة في توزيع الدخل بين السكان، بينما تمثل القيمة واحد أقصى درجات التفاوت، حيث يُتركز الدخل بالكامل في يد فرد واحد. وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل، زاد عدم المساواة، وهو ما يرتبط غالبا بارتفاع معدلات انتشار فيروس (HIV).

---

[1] البنك الدولي [2004]: «تقرير **ادماج النوع الاجتماعي في التنمية** » ، ترجمة هشام عبد الله، ط1،الموسسة العربية ، بيروت، ص:80.

[2] FAO [2011] **, The state of food and agriculture, women in agriculture Closing the gender gap for développement** » : Rome ,p :5 .

وتضم منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 35% من جميع الناس الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية في عام 2007 في عام 2005، تجاوز معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الوطنية من بين البالغين 15 % في ثمانية بلدان (بوتسوانا، ليسوتو، موزمبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند، زامبيا وزمبابوي). ووقعت قرابة 250 مليون إصابة بالملاريا في عام 2008، مما أدى إلى حوالي850 حالة وفاة، ووقعت نحو 90% من هذه الوفيات في البلدان الإفريقية ، ومعظمها في صفوف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات [1].

بين عامي 2010 و2023، انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس (HIV) . في غرب ووسط أفريقيا بنسبة 46%، كما انخفضت الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة 55%. ومع ذلك، لا تزال الفئات السكانية الرئيسية، وخاصة الفتيات المراهقات والشابات، تمثل تحديًا كبيرًا، إذ شكّلن 19% من الإصابات الجديدة في عام 2023[2]،كما و حققت منطقة شرق وجنوب أفريقيا تقدمًا كبيرا في مكافحة فيروس (HIV)، حيث انخفضت الإصابات الجديدة بنسبة 59% والوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة 57% بين عامي 2010 و2023.ومع ذلك لا تزال الفتيات المراهقات والشابات يمثلن 27% من الإصابات الجديدة، وهن أكثر عرضة للإصابة بثلاث مرات مقارنة بالذكور، كما أن انخفاض الإصابة بين الفئات الرئيسية كان بطيئا، مما يستدعي تعزيز الاستثمار في الوقاية المستهدفة والمكثفة[3].

2.2.1 ضعف التنمية البشرية:

لا تزال منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة والبلدان الأكثر فقرا بصفة خاصة تتذيل ترتيب معدل التنمية البشرية في العالم. فمن بين 196 دولة، كانت المراتب الأخيرة من نصيب البلدان الإفريقية الفقيرة حسب دليل التنمية البشرية (HDI)[4] العام 2024، إثيوبيا (176)،اريتريا(175)، السينيغال (169)، تشاد (189)، أوغندا (159)، موريتانيا(164)،سيراليون (184)، النيجر(189) ،مالي (188)، الصومال (193)[5].

---

1. Ipid,p :3 .

2 : « **Aids At A Crossroads** », Geneva: Joint United Nations [2024] United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) Programmed on HIV/AIDS; 2024. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO,p :247 , available on the site : https://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/2024-unaids-global-aids-update_en.pdf, it has been viewed on:05/O4/2025

3 op cit, p: 258.,2024] [United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS)

4 Human Development Index.

5 تقرير التنمية البشرية [2024]:« **الخروج من المأزق**» ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،نيويورك2024،متاح على الموقع الالكتروني: https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewar_0.pdf تاريخ الاطلاع:02-12-2024.

والشكل الموالي يبين تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000-2021).

الشكل رقم (3-1): تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000-2021)

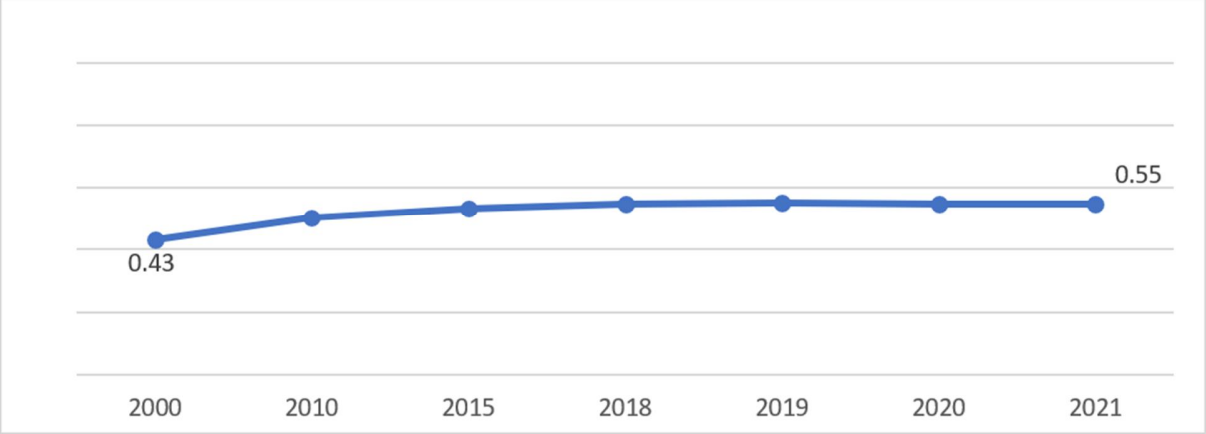

المصدر: ترينديز للبحوث و الاستشارات [2003] :« **مديونية إفريقيا جنوب الصحراء بين التأزم المحلي و التنافس الدولي**»،2024/12/15،متاح إلى الموقع الالكتروني:https://trendsresearch.org

من خلال بيانات الشكل نلاحظ أن المنطقة حققت تطورا ملحوظا في مؤشر التنمية البشرية من خلال الانتقال من معدل 0.43 سنة 2000 إلى قيمة 0.55 العام 2021، لكنه تطور بطيء مقارنة بباقي مناطق العالم، بالإضافة إلى ثبات القيمة خلال السنوات 2019،2020،2021 بسبب جائحة كورونا[1] التي كان لها تأثير على جميع مؤشرات التنمية و الفقر.

3.2.1 انعدام الأمن الغذائي:

أثرت الحرب الروسية الأكرانية بشكل كبير على حالة الأمن الغذائي للبلدان الإفريقية الأكثر فقرا حيث"تستورد الدول الإفريقية الفقيرة حوالي 90% أو أكثر من استهلاكها من القمح"، دول مثل الكاميرون وجيبوتي وبوروندي وتوغو والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ورواندا وتوغو وموريتانيا، كلها تستورد من 50 إلى 70% من القمح. بينما تستخدم مدغشقر 70 إلى 80% من القمح الذي يأتي من الخارج،

[1] جائحة كورونا Covid-19هي أزمة صحية عالمية بدأت أواخر العام 2019 في الصين، ثم انتقلت بسرعة إلى جميع أنحاء العالم مخلفة أثارا صحية واجتماعية واقتصادية كبيرة.

تستورد الصومال أكثر من 90%، وإريتريا من أكثر الدول تضررًا لأنها تستورد 100% من الحبوب من روسيا وأوكرانيا[1].

منذ العام 2020 دفعت أزمة الغذاء التي تسببت فيها الحرب بين روسيا و أكرانيا 260000 طفل إضافيين نحو المعاناة من الهزال الشديد في 15 بلدا من البلدان الأشد تأثرا بالأزمة مثل : إثيوبيا ، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، الصومال، مالي ، مدغشقر، النيجر[2].

وحسب تقرير " حالة الأمن الغذائي و التغذية في العالم 2024" تمثل إفريقيا الإقليم الذي يسجل أعلى معدلات انتشار النقص التغذوي ب 20.4 % مقارنة ب 8.1% في أسيا و 6.2% في أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي، و 7.3% في أوقيانوسيا ،و في إفريقيا ربما واجه 298.4 ملايين شخص الجوع العام 2023 وهناك اتجاه واضح لارتفاع نسبة انتشار نقص التغذية في المنطقة دون غيرها [3].

ويختلف تأثير التطورات في أسعار المواد الغذائية على الأسر الحضرية والأسر الريفية حسب إمكانية الوصول إلى الأسواق وتوافر التقنية ورأس المال .كما أن الأسر الريفية التي تعيلها نساء هي الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية .إذ يؤدي ارتفاع نسبته 50% في سعر الذرة في ملاوي وزامبيا وأوغندا إلى زيادة عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ب نحو5% في المتوسط .ويزيد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 3.5% في حالة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 50%[4].

الجدول رقم (3-12): قائمة البلدان الإفريقية الفقيرة المستوردة والمصدرة للغذاء

الدول المستوردة للغذاء	الدول المصدرة للغذاء
أنغولا- ليبيريا- بنين- ملاوي- بوروندي- مالي- موريتانيا- جمهورية إفريقيا الوسطى -تشاد- موزامبيق- جزر القمر –النيجر - جمهورية الكونغو الديمقراطية- جمهورية الكونغو- رواندا- غينيا الاستوائية- سان تومي	ناميبيا-بوركينا فاسو- الصومال الكاميرون- كوت ديفوار- السودان مدغشقر- زامبيا

[1] شمسان عوض التميمي[2023]:« **تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الغذائي في إفريقيا** »،مركز الجزيرة للابحاث،4اكتوبر 2023، متاح على الموقع:https://studies.aljazeera.net/ar/article/5754، تاريخ الاطلاع:22-05-2024.

[2] اليونيسف [2020]:«**أزمة الجوع العالمية تدفع طفلا كل 15 دقيقة إلى معاناة سوء التغذية الحاد في البلدان المتأثرة بالنزاعات** »،ورقة مناقشة ، 22 حزيران 2020.

[3] Food and Agriculture Organization:[2024] « **The state of food security and nutrition in the world, financing to end hunger, food insecurity and malnutrition in all its forms**»,p : xviii .

[4] Union européenne,[2009] :« **Rapport européen sur le développement 2009** », op,cit,p : 31

وبرينسيبي- - إثيوبيا- سيراليون - غامبيا- تنزانيا - غانا- توغو - غينيا –أوغندا- غينيا بيساو - زيمبابوي	

Source : Union européenne [2009]: « **Rapport européen sur le développement** » ,vaincre la fragilité en Afrique, une nouvelle approche europeenne,Institut universitaire europeen,San Domenico di Fiesole ,p :31.

4.2.1 فقر البنية التحتية:

يعد تخلف البنية التحتية المادية من السمات الأخرى المشتركة البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون .

1.4.2.1 حالة النقل:

يُعتبر قطاع النقل من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يشكل بنية تحتية حيوية تمكن من تحقيق التكامل الاقتصادي، وتيسير حركة التجارة ونقل البضائع والأفراد بين المناطق المختلفة. وتلعب شبكات النقل دورا محوريا في دعم المبادلات التجارية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، مما يجعلها من العوامل الجوهرية في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر. في ظل المتغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الدولية نتيجة العولمة، يظل تطوير قطاع النقل أحد أهم السبل التي يمكن للدول الإفريقية الفقيرة من خلالها تحسين قدرتها التنافسية والاندماج الفعال في الأسواق العالمية.

ومع ذلك، تعاني معظم هذه الدول من تأخر ملموس في بناء هياكل نقل متطورة ومتناسقة، ما يعيق توسع مبادلاتها الاقتصادية ويحد من فرص التنمية المستدامة. فالبنية التحتية الحالية غالبا ما تم تصميمها لخدمة اقتصاد تصديري موجه نحو الخارج، مما جعلها غير متكاملة ولا تلبي احتياجات الأسواق الداخلية. وعلى الرغم من المبادرات الدولية التي حاولت معالجة هذه النقائص، مثل عقدي النقل المخصصين لإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترتين 1978-1988 و1991-2001، إلا أن المنطقة لا تزال تعاني من ضعف في تطوير بنية تحتية مستدامة وشاملة تغطي جميع وسائل النقل، من الطرق إلى السكك الحديدية والموانئ والمطارات. وهذا الواقع يشكل عائقا رئيسيا أمام جهود تحقيق التنمية الشاملة وتقوية التكامل الإقليمي.

الجدول رقم (3-13): نسبة الطرق المعبدة في إفريقيا

المنطقة	نسبة الطرق المعبدة(%)
وسط إفريقيا	4.1
شرق إفريقيا	9.5
شمال إفريقيا	64.1
جنوب إفريقيا	20.7
غرب إفريقيا	22.6

المصدر:الأمم المتحدة[2007]:« **حالة النقل إفريقيا** »،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، نيويورك،اكتوبر2007،ص:2.

كلها معيقات تقوض جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول باعتبار أن النقل أحد اللبنات الأساسية في بناء اقتصاد قوي منافس للاقتصاديات الدولية، وبالتالي خلق نمو مستدام وتنمية مستدامة.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه تطوير البنية التحتية في أفريقيا، شهدت السنوات الأخيرة بوادر تقدم ملحوظة بفضل الاستثمارات المتزايدة من الصين في هذا القطاع الحيوي، خاصة في الدول الأفريقية الأكثر فقرا. فقد ركزت الاستثمارات الصينية على تحسين جودة الموارد الطبيعية وتعزيز إمكانية الوصول إليها، مما يعكس إستراتيجية شاملة تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي.

2.4.2.1ضعف قطاع الاتصالات:

كما تتخلف البلدان الإفريقية الهشة عن الركب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .إذ شهدت خطوط الهواتف الثابتة ركودا، فيما شهد عدد مشتركي الهواتف النقالة نموا هائلا . وبهذا الشكل، تأتي هذه البلدان في الصدارة من حيث معدل التحول من الهواتف الثابتة إلى النقالة؛ لأن خطوط الهواتف النقالة تحتاج إلى قدر أقل من الاستثمارات الأولية، التي غالبا ما تتولاها شركات أجنبية .وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإن عدد الخطوط النقالة يبقى ضعيفا، ويشكل مستخدمو الإنترنت أقل من 3% من البلدان الإفريقية الأكثر فقرا، مقابل 4.2 % من سكان إفريقيا جنوب الصحراء و23% من سكان العالم[1].

و تشمل التحديات التي تهدد الاستثمار في هذا القطاع في[2]:

---

[1] أحمد حشاني،فاطمة زمام[2019]:« **الفقر و تحدي بناء الدولة في افريقيا جنوب الصحراء،الأسباب و التداعيات** » ، مجلة روافد للبحوث و الدراسات ، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية ، العدد السابع،ص:102.

[2] GSMA Intelligence [2024] :« **The Mobile Economy Sub-Saharan Africa 2024** »,p :3, available on : file:///C:/Users/DELL/Documents/GSMA_ME_SSA_2024_Web.pdf.

- التضخم وتقلبات العملات مما يزيد من تكاليف رأس المال.
- الضرائب المرتفعة الخاصة بالقطاع المفروضة على المشغلين.
- ارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة الاعتماد على شبكات الكهرباء غير الموثوقة.

المبحث الثاني: المديونية والفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة

تواجه العديد من الدول الإفريقية مشكلة عدم القدرة على الخروج من الحلقة المفرغة للفقر، وتُعتبر أزمة الديون المتفاقمة أحد أبرز المشكلات التي تفاقم ظاهرة الفقر في هذه الدول، حيث تُشير الدراسات إلى أنّ الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من الديون، تجد صعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، مثل الصحة، والتعليم، وباقي الخدمات العامة، وهو ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، ويزيد من هشاشة مؤسسات الدولة. ولهذه الأهمية يعكس هذا المبحث دراسة الدور المحوري الذي تلعبه مشكلة عبء الديون في فقر الدول محل الدراسة.

1.2 الأسباب التاريخية لتفاقم أزمة الديون في البلدان الإفريقية الفقيرة:

هذه المشكلة ليست جديدة حيث تعود جذورها إلى القرن الماضي وسنحاول التطرق إلى أهم المراحل التي أدت إلى انفجارها.

1.1.2 انفجار أزمة المديونية المثقلة:

بدأت أزمة الديون في البلدان الإفريقية الفقيرة مع الطفرة التي حدثت في أسعار النفط عام1973، عندما زادت أسعار الطاقة في غضون شهور إلى الضعف تقريبا .وسعت المصارف التجارية، التي تدفقت عليها الودائع من البلدان المنتجة للنفط، إلى إقراض بلدان المنطقة من دون أن يخامرها أدنى شك في أنها ستسدد تلك الديون .وفي الوقت نفسه، لقي ذلك قبولا لدى البلدان المستدينة التي أتيح لها اقتراض مبالغ ضخمة بأسعار فائدة منخفضة. وعندما تضاعفت أسعار النفط مرة أخرى في عام1979، رفعت البلدان الصناعية أسعار الفائدة لإبطاء اقتصادياتها بغرض الحد من التضخم.

أحدث هذا الإجراء كسادا على الصعيد العالمي أدى بدوره إلى تباطؤ الطلب على المواد الخام التي تنتجها البلدان الإفريقية. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، واجهت البلدان الإفريقية المدينة ارتفاعا في قيمة أقساط ديونها

المتبقية، في حين قل الدخل الذي تسدد منه تلك الديون . وجدت بلدان كثيرة نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وأقل قدرة على الحصول على قروض جديدة .وأصبح تسديد الديون أول أهداف السياسات العامة، مما أثر سلبا في إنفاق القطاعين الحكومي والخاص، لأن الوسيلة الوحيدة لتدبير العملات الصعبة اللازمة هي إحداث تغييرات واسعة النطاق في اقتصاديات هذه الدول.

وقد أكدت الدراسات أن خدمة أعباء الديون الإفريقية يحرم تلك الدول من الموارد اللازمة لتطوير بنيتها التحتية والإنفاق على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والخروج من الحلقة المفرغة للفقر.

2.1.2 عوامل تفاقم المديونية:

هناك عدة عوامل ساعدت على تراكم ديون المنطقة نلخصها كما يلي:

1.2.1.2 الفساد:

شهدت الدول الإفريقية خلال العقود الماضية تراكما متسارعا في مستويات الديون الخارجية، نتيجة لزيادة اللجوء إلى الاقتراض من المصادر الدولية بهدف تمويل مشاريع تنموية طموحة. ومع ذلك تعرض جزء كبير من هذه القروض لإهدار واضح، إذ لم تُستخدم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُبرز الجدول المرفق الفارق الكبير بين حجم المساعدات الرسمية المقدمة للدول النامية، وخاصة البلدان الإفريقية المثقلة بالديون، وأرصدة ثروات أغنياء هذه الدول المحتفظ بها في بنوك دول الشمال، حيث تُقدر هذه الأرصدة بحوالي ضعف قيمة المساعدات التي تم تقديمها.

وتدور النقاشات الحقيقية حول مدى شفافية وفعالية استخدام الموارد المالية المتاحة، إذ تشير الأدلة إلى وجود نسبة كبيرة من الأموال التي لم تُنفق فعليا على البرامج التنموية، بل وقعت في أيدي بيروقراطيات وحكومات فاسدة، تستغل هذه الموارد بما يتجاوز حتى المبالغ التي تم جمعها من المساعدات والإيرادات المحلية. هذا الوضع يعكس تحديا مزدوجا يتمثل في الحاجة إلى تحسين حوكمة الموارد المالية، وضمان توجيه الاستثمارات الخارجية نحو مشاريع ذات أثر تنموي حقيقي ومستدام.

الجدول رقم (3-14): مقارنة الدين الخارجي بودائع أغنياء الدول النامية المودعة في بنوك دول الشمال (العام 2007 بمليارات الدولارات)

المنطقة	الديون الخارجية العامة	ودائع أغنياء الدول النامية المودعة في بنوك دول الشمال
1*أمريكا اللاتينية والكاريبي	400	490
2*الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	110	360
3*البلدان الإفريقية المثقلة بالديون	130	230
4*جنوب أسيا	160	190
5*شرق أسيا والباسيفيك	260	450
المجموع	1060	1720

Source : Damien Millet, Eric Toussaint[2009] : « **Les chiffres de la dette 2009** » , comité pour l'annulation de la dette du tiers monde (CADTM) ,p :9.

2-2-1-2 جشع الدول المتقدمة

تشير العديد من الدراسات إلى أن جزءا ملحوظا من المعونات والقروض الممنوحة للدول النامية، يُهدر بفعل الشروط المتضمنة في اتفاقيات التمويل نفسها. فمن بين هذه الشروط، إلزام الدول المستفيدة بتخصيص جزء من الأموال كأجور ومكافآت للخبراء الأجانب، وهو ما يؤدي إلى تقليص الحصة الفعلية الموجهة للمشاريع التنموية المحلية. علاوة على ذلك، تُجبر هذه الدول غالبا على شراء سلع وخدمات من الدول المقرضة، حتى وإن لم تكن الأسعار المعروضة هي الأكثر تنافسية في الأسواق العالمية، ما يزيد من تكلفة المشاريع ويحد من فعاليتها الاقتصادية.

ولا تخلو هذه الشروط المصاحبة للمعونات والقروض، وكذلك برامج تخفيف أعباء الديون، من جدل سياسي وأخلاقي محتدم في الدول المانحة. ففي حين تُرفع شعارات نبيلة مثل مكافحة الفقر والفساد، كثيرا ما تُستخدم هذه الشعارات كغطاء لتبرير الدعم المقدم، بينما تستمر بعض الدول الغنية في تمويل حكومات معروفة بانتشار الفساد فيها، بل وتنتشر في بعض الحالات شبهات دفع رشاوي لمسؤولين محليين بهدف الحصول على امتيازات اقتصادية مميزة داخل تلك الدول. هذا الواقع يسلط الضوء على تعقيدات العلاقة بين المانحين والمستفيدين، ويؤكد الحاجة إلى مراجعة شاملة لآليات المساعدة الدولية بما يضمن الشفافية والكفاءة والعدالة.

كما أن نمط إنفاق الدول المتقدمة يزيد من مديونية الدول الفقيرة، فنفقات دول العالم المتقدم على التسلح وتجارة المخدرات، تفوق بكثير تلك الديون التي قدمتها للدول الفقيرة. والجدول التالي يبين النفقات

المرتبطة بنمط العيش في الدول المتقدمة حيث بلغت النفقات العسكرية للدول المتقدمة أضعاف مبالغ المساعدات المقدمة إلى منطقة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء منذ العام 1950 إلى غاية يومنا هذا.

الجدول رقم (3-15): أرقام نفقات متناقضة

الإنفاق العالمي السنوي على الإعلانات (2012)	**740 مليار دولار**
خدمة الدين الخارجي العام للبلدان النامية (2010)	184 مليار دولار
الإنفاق العالمي العسكري السنوي(2011)	1740 مليار دولار
لإنفاق العالمي السنوي على تغذية الكلاب و القطط المنزلية (2012)	67 مليار دولار
تكلفة التهرب الضريبي في الدول النامية	400 مليار دولار
الإنفاق العالمي السنوي على شراء المخدرات غير القانونية (2011)	400 مليار دولار
الأموال التي جمعها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (2010)	3.5 مليار دولار
الميزانية العامة لدولة جمهورية الكونغو الديمقراطية (2012) ،74 مليون نسمة	8 مليار دولار

Source : Damien Millet, Daniel Munevar, Éric Toussaint [2012]:«**Les chiffres de la dette 2012** », CADTM - Comité pour l'Annulation de la Dette du Tiers-Monde,Belgic ,p :26.

3.2.1.2 أسباب اقتصادية :

تتمل أهم الأسباب الاقتصادية لأزمة الديون في الدول الإفريقية الفقيرة في:

- تدهور حدود التبادل وارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة والأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وتدهور أسعار السلع الأولية.
- لعبت العوامل المحلية دورا في تراكم هذه الديون، بتبني سياسات توسعية أدت إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وانخفاض الادخار.
- الاستدانة بشكل واسع وفي أغلب الأحيان دون تغيير السياسات السابقة ودون سياسات جديدة تهدف إلى استدامة المديونية.
- الأزمات الاقتصادية، فخلال هذه الأزمات، شهدت الدول الأفريقية ذات الديون المرتفعة انخفاضا حادا في الإيرادات، أدّى إلى تعميق أعباء الديون، وتقليل فرص الاستثمار. هذا

التفاعل بين المخاطر الاقتصادية الكلية والديون السيادية، يؤدي إلى حلقة مفرغة، حيث تزداد احتمالات التخلف عن السداد، مما يحد أكثر من القدرة على جذب استثمارات جديدة [1].

- خدمة الديون، حيث تمثل نسبة عالية من صادرات هذه الدول ومن دخلها الإجمالي، ومع تأخر الدول عن السداد تزداد تدريجيا تلك الفوائد مما يزيد من عدم القدرة على سدادها، وقد تصل الفائدة على الديون الخارجية في الدول الإفريقية الفقيرة بين 15% إلى 16%، كما أن حجم الدين الخارجي بالعملات الأجنبية يمثل حوالي 60% من إجمالي الدين، فالتعرض لأي تقلبات في أسعار الصرف أو تراجع في قيمة العملات المحلية مقابل العملات الخارجية يزيد من عبء الديون[2].

3.1.2 أثار تفاقم عبء الديون على البلدان الإفريقية:

إن أزمة المديونية الحادة التي انعكست أثارها السلبية على البلدان الفقيرة قد أصبحت تلتهم الحصة الأكبر من مواردها سنويا من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في أجالها المحددة، مما يجعلها عاجزة عن تمويل وارداتها الضرورية من الأغذية و المواد الوسيطة و السلع الرأسمالية وذلك لصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب الأوضاع المتأزمة، والتي تنعكس في صورة تزايد معدلات البطالة و ارتفاع معدلات الأسعار و تدني نصيب استخدام قدرات الإنتاج و تراجع معدلات النمو الاقتصادي و تنامي الاضطرابات الاجتماعية و السياسية[3] .

---

[1] محمد زكريا فضل[2025]:« **عبء الديون وأثره على هشاشة البلدان الإفريقية** » ، مركز الجزيرة للدراسات. مقال متاح على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6128 ،تاريخ الاطلاع: 05-05-2025.

[2] جيهان عبد السلا م عباس [2006]:« **الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء ،دراسة قياسية منذ عام 2006** » ،مجلة كلية العلوم السياسية و الاقتصادية، العدد 16، ص:20.

[3] صالح صالحي [1999]: « **إصلاح صندوق النقد الدولي و تثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية و المستقبلية** » ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1999 ، دار الخلدونية، ص: 9.

1.3.1.2 تراكم خدمة الديون:

تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1983 إلى أن ما بين 50 دولة إفريقية نامية، وجد أن 25 دولة منها مثقلة بديون بنسبة 50% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة، كما أنّ النسبة وصلت إلى 100% لستة دول أفريقية. كما نلاحظ أن دفعات الفوائد على الديون الأفريقية الخارجية قد تضاعفت في حين أن دفعات خدمات الديون الخارجية لإفريقيا جنوب الصحراء عموما، نسبة إلى إرادات الصادرات على السلع والخدمات كانت قد ارتفعت من 13% سنة 1979 إلى 39% سنة 1989. أما دول البلدان الإفريقية المثقلة بالديون ارتفعت النسبة من 11% إلى 48% خلال نفس الفترة.

وهكذا أستمر تزايد وتراكم الفوائد وخدمات الديون على البلدان الإفريقية المثقلة بالديون مما اضطرت بعض هذه الدول إلى إعادة جدولة الديون، حيث نجد أن 25 دولة إفريقية أعادت جدولة ديونها أكثر من 105 مرة خلال فترة الثماني سنوات 1980-1988.

والخلاصة هي أن تزايد الفوائد وخدمات الديون بالنسبة للبلدان الإفريقية المثقلة بالديون وكذلك إعادة الاقتراض من جديد، لدرجة أصبحت هذه الديون وخدماتها تفوق بكثير قيمة القروض الأصلية التي حصلت عليها البلدان الأفريقية بالرغم من الجهود والمساعي التي بذلت من أجل تخفيف عبء هذه الديون.

الجدول رقم (3-16): مؤشرات الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2006-2020)

المؤشر /السنوات	إجمالي رصيد الدين الخارجي مليون دولار	رصيد الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي (%)	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي (%)	مدفوعات الفوائد طويلة الأجل	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات (%)
2006	322	20	56	20	2.2	9
2007	311.3	20.3	58.4	22	2.5	9.4
2008	357.6	22	63.3	21.4	2.7	9.14
2009	384.9	21.3	85.2	23.5	3	11
2010	305	27.5	80.5	22.6	4	9.5
22011	325.9	29.6	76,4	22.4	6,5	8.3
2012	374.3	29.3	81	23.3	7	8.6
2013	410	31.2	89	24,9	7,7	9.3
2014	432	31.2	93.1	25.5	9.6	10.4
2015	438.6	26.1	97.9	25	11	12
2016	492	24.9	106.7	26	13	14.2
2017	578	11.7	149.7	37.1	13	11.9
2018	613	11,8	142.4	37.7	16	15.5
2019	665	11.3	155.6	39.6	16	16.1
2020	702	10.2	205.1	43,7	18	21.2

المصدر: جيهان عبد السلا م عباس [2006] :« **الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء ،دراسة قياسية منذ عام 2006** » ،مجلة كلية العلوم السياسية و الاقتصادية، العدد 16، ص:20

2.2 دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إدارة أزمة الديون الإفريقية:

لعب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي دورا محوريا في محاولة إدارة أزمة البلدان الإفريقية الفقيرة، من خلال تقديم القروض، وإعادة جدولة الديون، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. غير أن هذا الدور أثار ولا يزال يثير جدلا واسعا بين من يراه دعما ضروريا للتنمية، ومن يعتبره عبئًا يزيد من التبعية والضغط على الاقتصاديات الضعيفة.

1.2.2 الآليات التقليدية لإدارة أزمة المديونية:

مرت جهود تخفيف ديون الدول الإفريقية الفقيرة بمراحل متعددة، بدأت بمحاولات بسيطة لإعادة الجدولة، وتطوّرت إلى مبادرات شاملة تدعو لإعفاءات كبيرة. وقد لعب كل من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومجموعة السبع دورًا محوريًا في تشكيل هذه المبادرات، لكن الأزمة لا تزال بحاجة إلى حلول أعمق ترتبط بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والاستثمارات المستدامة.

1.1.2.2المرحلة الأولى [1977-1979]

بدأت الملامح الأولى لمعالجة أزمة الديون خلال اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حيث تم شطب ما يقارب 6 مليارات دولار من ديون 45دولة فقيرة. وشملت الإجراءات إلغاء الفوائد المستحقة وإعادة جدولة المدفوعات، وفي العام 1979 رصد البنك الدولي تأخر الدول الإفريقية الفقيرة في سداد القروض الرسمية، ما شكل دافعا قويا للبحث عن حلول منهجية لمشكلة المديونية.

2.1.2.2المرحلة الثانية [1980-1986]

تميزت هذه المرحلة بصدور تقرير بيرج (Berg Report) تحت عنوان "تسريع التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء" أشار التقرير إلى أن جذور الأزمة الاقتصادية في إفريقيا لا تعود فقط إلى العوامل الخارجية، بل إلى سياسات داخلية غير فعالة، كما بين أن دولًا مثل ليبيريا، زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا)، زامبيا، السودان، وسيراليون، كانت تواجه صعوبات حقيقية في الوفاء بالتزاماتها المالية منذ نهاية السبعينيات، مع توقع تفاقم الوضع في الثمانينيات. للخروج من هذه الأزمة يجب أن تلتزم هذه البلدان سياسات تصحيحية لاقتصاداتها تتمثل في:

- تعزيز دور القطاع الخاص.
- تقليص هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.
- تحرير الأسعار والأسواق.
- توجيه الاهتمام نحو الزراعة والتنمية الريفية.

كما أوصى التقرير بأن تُربط المساعدات الدولية بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ملموسة، مع ضرورة وضع آليات لقياس الأداء وتقييم نتائج السياسات. وفي العام 1986 شدد البنك الدولي على أن تمويل احتياجات الدول الإفريقية الفقيرة لا يمكن أن يتم دون تقديم مساعدات إضافية، وتخفيف فعلي وشامل لديون إفريقيا من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية المزمنة.

3.1.2.2 المرحلة الثالثة [1987-1994]

في هده المرحلة شهدت مبادرات من طرف مجموعة السبع والمتمثلة في قمة البندقية 1987 وقمة تورنتو 1988، قمة هوستن 1990، قمة لندن 1991، إعلان شروط نابولي1994. والتي تضمنت كلها تسهيلات لمساعدة الدول الفقيرة لحل مشكلة الديون، كما قدم البنك العالمي في هذه المرحلة برنامج المساعدة الخاصة (SPA) والذي كان يهدف لمساعدة الدول الإفريقية الفقيرة في سداد ديونها الرسمية، كما وقدم صندوق النقد الدولي دعما موازيا عبر مرفق التكييف الهيكلي المعزز(ESAF).

2.2.2 فشل الآليات التقليدية في القضاء على الفقر:

رغم تعدد المبادرات الدولية والجهود المكثفة التي بذلتها المؤسسات المالية الكبرى، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف التخفيف من الأعباء المالية التي تثقل كاهل الدول الإفريقية الفقيرة، إلا أن النتائج ظلت دون التطلعات. فقد كانت هذه المبادرات تسعى بالأساس إلى مساعدة تلك الدول على الخروج من دائرة التخلف والفقر، والتي أصبحت في حد ذاتها مسألة ذات بعد أخلاقي وإنساني بالنسبة للمجتمع الدولي. غير أن الواقع الاقتصادي في تلك البلدان كان يسير في اتجاه مغاير؛ حيث تصاعدت أزمة المديونية تدريجيا، لتتحول إلى عائق حقيقي أمام أي مسار تنموي فعّال، خاصة مع العجز المتكرر في سداد فوائد الديون، الناتج عن الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي عصفت بالدول الدائنة.

وفي محاولة لتجاوز هذه التحديات، لجأت العديد من الحكومات الإفريقية إلى اعتماد سياسات مالية توسعية، تهدف إلى تحفيز النمو وتحريك عجلة الاقتصاد. غير أن هذه السياسات، في معظم الحالات، أدت إلى مزيد من الاقتراض دون توجيه هذه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق الثروة والاستدامة. وبدلا من ذلك، استُخدمت القروض في الإنفاق الجاري أو في تمويل مشاريع ضعيفة الجدوى الاقتصادية، وهو ما ساهم في اتساع العجز المالي والتجاري، وضعف معدلات النمو على المدى الطويل.

أمام هذا الوضع المتأزم، برز توجه دولي نحو فرض نمط معين من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، تجسد في برامج التكييف الهيكلي التي صاغتها وطرحتها المؤسسات المالية الدولية كشرط للاستفادة من الدعم المالي. غير أن هذه البرامج فُرضت بشكل عام دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية لكل دولة، مما جعل تطبيقها في كثير من الأحيان غير ملائم للسياق المحلي.

ورغم امتثال عدد من الدول الإفريقية لهذه الشروط، فإن معدلات الفقر لم تعرف تحسنًا يُذكر، بل استمرت في الارتفاع، بالتوازي مع تفاقم التكلفة الاجتماعية لتلك السياسات. وقد انعكس ذلك في تراجع مستويات الخدمات العامة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، وزيادة معدلات البطالة، الأمر الذي أثار موجة من الاستياء الشعبي والرفض الواسع لتلك السياسات، والتي اعتُبرت مفروضة من الخارج، مما أضعف ثقة المواطنين في استقلالية الحكومات المنفذة لها، ورسّخ الشعور بالضعف الاقتصادي والسياسي.

والجدول التالي يوضح زيادة نسب الفقر في بعض الدول الإفريقية المثقلة بالديون بعد تطبيقها لبرامج التكييف الهيكلي.

الجدول رقم (3-17): برامج التكييف الهيكلي والفقر في بعض بلدان إفريقيا المثقلة بالديون

البلد	نسبة الفقر العام 1985(%)	نسبة الفقر العام 1999(%)	نسبة التغير نقطة مئوية(%)	التغير في السياسات الكلية(درجة)
كوت ديفوار	40.31	45.93	5.62	1.3-
غانا	20	33.49	4.49	2.2
موريطانيا	32.17	35.52	3.35	0.5
رواندا	31.59	37.94	6.35	0.2-
السنيغال	49.65	54.75	5.1	0.5
تنزانيا	53.53	59.79	6.26	1.5
أوغندا	37.10	44.69	7.59	0.2
زامبيا	48 .53	52.54	4.01	0.3-

Souse : Thandika Mkandawire , Charles C. Soludo[2003] : « **African Voices On Structural Adjustment,A Companion To Our Continent Ourfuture** »,council forthe development of social science research in africa ,Africa World Press,P :219 .

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الدول التي طبقت برامج الإصلاحات التي نادت بها المؤسسات الدولية لتخليص هذه الأخيرة من التخلف وتحقيق معدلات نمو مستدامة، تزايدت بها نسبة الفقر في الفترة التي طبقت فيها الإصلاحات، حتى بالنسبة للدول التي حققت درجة أكثر من الواحد في السياسات الكلية مثل: غانا (4.49 نقطة مئوية)، تنزانيا (6.26 نقطة مئوية) فإن نسبة الزيادة اقل منها في الدول التي كانت درجات التغير في السياسات الكلية منخفضة مثل: كوديفوار، رواندا، زامبيا.

والجدير بالذكر أن إصلاح السياسات الكلية حسب برامج التكييف الهيكلي تهدف إلى تنشيط التصدير، تقليل الواردات، ومحاربة التضخم. إلا أن هذه البرامج جاءت مشروطة بإصلاحات اقتصادية صارمة، ولم تحقق النتائج المتوقعة، بل زادت من الأعباء الاقتصادية على العديد من الدول، وتسببت في المزيد من التراجع في القطاعات الإنتاجية وضعف الأداء الاقتصادي العام.

3.2 واقع مديونية البلدان الإفريقية

ساهم الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي، إلى جانب ضعف القدرات الإنتاجية وتقلب الأسواق العالمية في تعميق الأزمة المالية لهذه البلدان. كما أدت الأزمات العالمية، مثل الأزمة الاقتصادية 2008 وجائحة كورونا 2019، والحرب الروسية الأوكرانية 2021 إلى زيادة الضغوط المالية، مما اضطر العديد من الحكومات إلى الاستدانة لتأمين حاجاتها الأساسية. هذه الوضعية أفرزت تبعية اقتصادية متنامية وأثارت مخاوف بشأن القدرة على سداد الديون دون الإضرار بالخدمات الأساسية أو المشاريع التنموية ومجهودات القضاء على الفقر، في ظل التنافس الدولي على المواد الأولية والمشروطية الصارمة للمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وأعضاء نادي باريس، بدأت تواجه تحديات متزايدة في الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، التي لم تعد قادرة على تلبية تطلعاتها، لا من حيث الحجم ولا من حيث شروط الإقراض.

1.3.2الجهات المقرضة للبلدان الإفريقية

القروض الميسّرة التي يقدمها الدائنون التقليديون كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، رغم أهميتها، غالبا ما تكون محدودة من حيث قيمتها، ولا تغطي تكاليف المشاريع الكبرى، خصوصا تلك المرتبطة بتطوير البنية التحتية الحيوية. كما أن هذه القروض تخضع لمنافسة شديدة بين الدول المؤهلة، ما يقلص فرص الاستفادة منها. كما أن الشروط الصارمة المرافقة لها تقيّد قدرتها على تمويل مشاريع تنموية ذات أولوية. هذا ما أدى إلى تغير هيكل الدين في البلدان الإفريقية الفقيرة.

تأتي معظم الديون الخارجية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء والمتضمنة البلدان المثقلة بالديون من القروض التجارية ومؤسسات دولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، إذ تمثل معا ما يقرب من 75% من إجمالي الديون الخارجية للمنطقة عام 2021.

أما عن أهم الدائنين من الدول للمنطقة، فتأتي الصين في المقدمة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم فرنسا. وتجدر الإشارة إلى أن الصين أصبحت مصدرا رئيسيًا لتمويل الحكومات الإفريقية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد ارتفعت القروض الصينية، الموجهة في الغالب إلى تمويل مشروعات تتعلق بالبنية التحتية. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الصين من إجمالي الدين العام الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أقل من 2% قبل عام 2005 إلى نحو 17.6% في عام 2021. وهو ما أسهم في توفير مصدر جديد لتمويل البنية التحتية، وأصبحت الصين الآن أكبر مقرض رسمي ثنائي لدول المنطقة. ومع ذلك، فإن حصة الصين في إجمالي الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء لا تزال صغيرة نسبيا، إذ تبلغ نحو 17.6% فقط[1].

2.3.2 دخول الصين كمقرض رئيسي

في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، عانت العديد من الدول الأفريقية من أزمة اقتصادية طويلة، وتردد في الإصلاح، وتراكم الديون. وزادت الغرامات التي فرضها دائنو نادي باريس وغيرهم من المقرضين الثنائيين على متأخرات المدينين مليارات الدولارات من أعباء الديون. بعد الألفية، تم تخفيف ديون 31 دولة أفريقية منخفضة الدخل بشكل كبير من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** التي قادها نادي باريس والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، ومع تخفيف أعباء ديونها، عادت العديد من الدول إلى الاقتراض لسد الفجوة في تمويل البنية التحتية تُقدر بما يتراوح بين 68 و108 مليارات دولار أمريكي. مع تحول اهتمام مصادرها التقليدية للائتمان المتمثلة في نادي باريس، بعيدا عن البنية التحتية، لجأت الدول إلى جهات تمويل غير تقليدية، بما في ذلك الصين[2].

1.2.3.2 تطور قروض الصين في المنطقة

[1] ترينديز للبحوث و الاستشارات[2003]:« **مديونية إفريقيا جنوب الصحراء بين التأزم المحلي و التنافس الدولي** » ،مقال متاح على الموقع الالكتروني، https://trendsresearch.org/ar/insight تاريخ الاطلاع :23-12-2024.

[2] Deborah Brautigam, Yufan Huang, and Kevin Acker [2020] :« **Risky Business: New Data on Chinese Loans and Africa's Debt Problème** », Briefing Paper, No. 03/2020, China Africa Research Initiative (CARI), available on the site : https://www.econstor.eu/bitstream/10419/248244/1/sais-cari-bp03.pdf. it has been viewed:12-12-2024.

بلغ إجمالي القروض الصينية التراكمية إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نحو 156 مليار دولار خلال الفترة (2000- 2022). وبالنظر إلى تطور تدفق هذه القروض إلى المنطقة، نجد بصفة عامة أن الاتجاه العام لهذه القروض في تزايد خلال الفترة (2000- 2016)، إذ بلغ أقصاه في عام 2016 لتبلغ نحو 26.7 مليار دولار في ذلك العام، مقارنة بنحو 112.3 مليون دولار عام 2000. في المقابل، نجد أنه بعد عام 2016 وحتى عام 2022، أخذ الاتجاه العام لهذه القروض في الانخفاض لتصل إلى 994.5 مليون دولار عام 2022[1]، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-2): تطور تدفق القروض الصينية إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000- 2022) (مليار دولار)

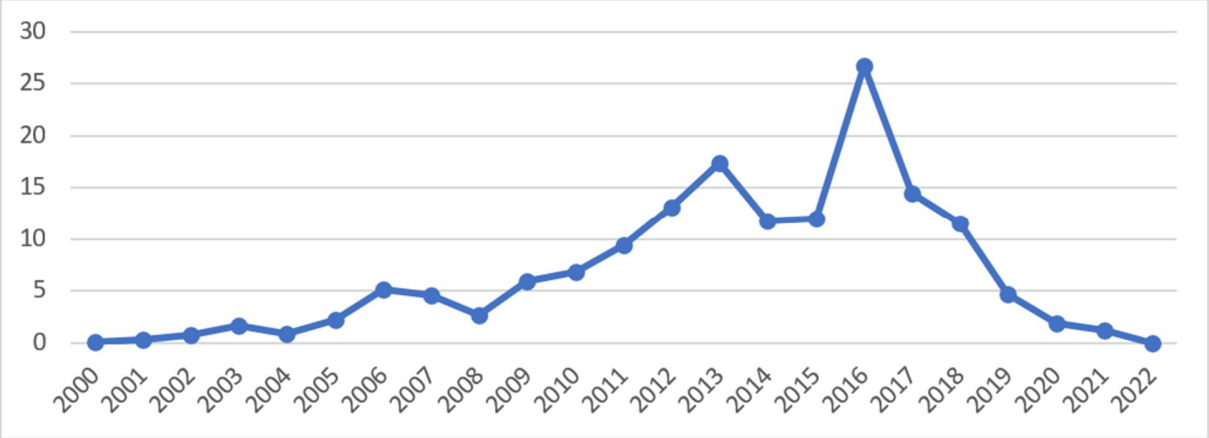

المصدر: ترينداز للبحوث و الاستشارات[2003]:« **مديونية إفريقيا جنوب الصحراء بين التأزم المحلي و التنافس الدولي** »، مقال متاح على الموقع الالكتروني، https://trendsresearch.org/ar/insight، **تاريخ الاطلاع:03-05-2024**.

بالنسبة للبلدان الإفريقية المثقلة بالديون يمثل الإقراض الصيني أقل من 15% من مجموع القروض الخارجية، لكن تتفاوت من دولة لأخرى. على سبيل المثال، بين عامي 2005 و2013، ارتفعت حصة الصين من إجمالي الدين السيادي في[2]:

- أوغندا: من 0% إلى 8%.

[1] ترينداز للبحوث و الاستشارات [2003]:« **مديونية إفريقيا جنوب الصحراء بين التأزم المحلي و التنافس الدولي** » ، مرجع سابق.

[2] « **african perspectives on Sovereign debt restructuring** », CIGI [2014] Skylar brooks, domenico lombardi and ezra suruma : papers, no. 43 — september 2014,p :6 . available on the site : https://www.cigionline.org/static/documents/no43_web.pdf , it has been viewed:12-01-2024.

- زيمبابوي: من 1% إلى 10%.
- مالاوي: من 0% إلى 17%.

هذا التوسع الهائل في إقراض الصين ترافق معه تراجع نسبي في دور دائني نادي باريس .فقد انخفضت نسبة إقراض نادي باريس من الدين السيادي الإجمالي في:

- مالاوي: من 10% في 2005 إلى 1% في 2013.
- أوغندا: من 7% إلى 2.%
- زامبيا: من 15%إلى 3%.

الشكل رقم (3-3): الدين الصيني كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي في البلدان المعرضة لضائقة مالية 2020

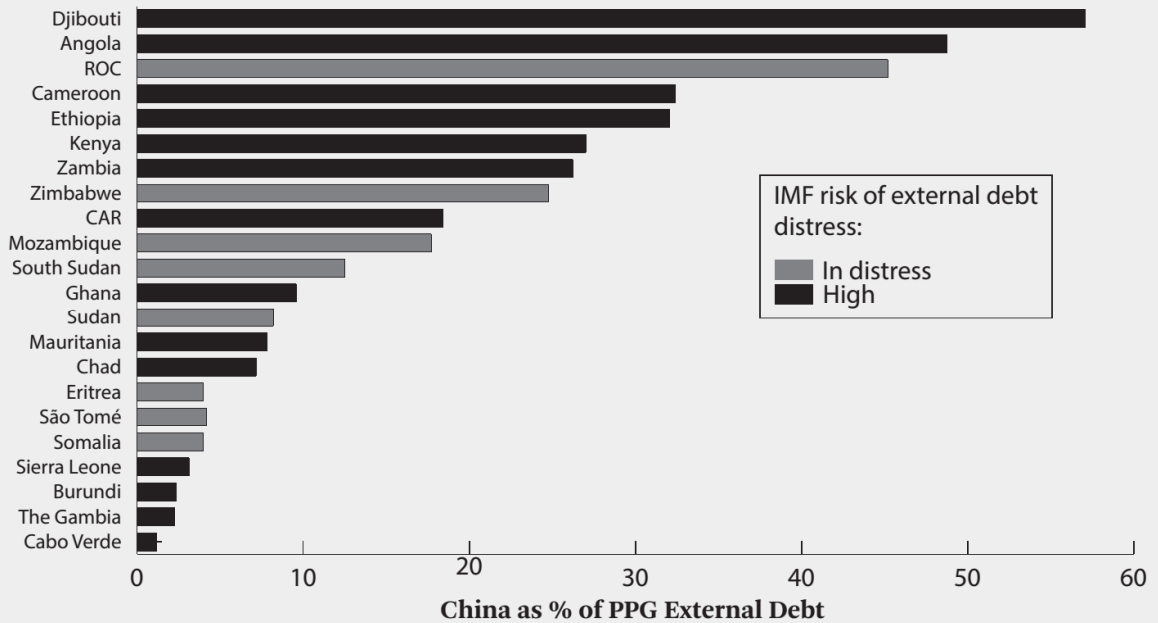

Source : Brautigam Deborah; Huang Yufan; Acker Kevin [2020] : « **Risky Business :New Data on Chinese Loans and Africa's Debt Poblem** », Briefing Paper, No. 03/2020, China ,Africa Research Initiative (CARI), ,p :10 . Available on the site: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/248244/1/sais-cari-bp03.pdf it has been viewed:13-02-2025.

من خلال بيانات الشكل(3-3) نلاحظ انه نسبة الدين الصيني تمثل نسبة كبيرة في دول افريقية مثل جيبوتي،أنغولا،الكاميرون ،اثيوبيا...حيث تتجاوز50 %، حين هناك سبع دول تصنف في ضائقة ديون يمثل

فيها الدين الصيني اكثر من 25%وهذا راجع الى زيادة الاقتراض الخارجي من الصين خاصة خلال جائحة كورونا بالإضافة الى الاستثمار في المشاريع الكبيرة خاصة في مجال الطاقة والبنية التحتية.

- حالة جمهورية الكونغو

بالنسبة لجمهورية الكونغو تُمثل القروض الصينية 45% من الدين الخارجي للبلاد، وفي عام 2020، بلغت 43% من خدمة الدين. وكانت أكبر القروض مُخصصة للطرق السريعة. وقد موّلت القروض الصينية طريقًا سريعًا جديدًا، وهو الطريق الوطني 1، (1.8 مليار دولار أمريكي) والطريق الوطني 2 (537 مليون دولار أمريكي). في عام 2019، وافق بنك التصدير والاستيراد الصيني على إعادة هيكلة ديون مستحقة بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي من القروض التي وقعتها جمهورية الكونغو بين عامي 2010 و2014، مما أدى إلى تمديد آجال الاستحقاق لمدة 15 عامًا وخفض أسعار الفائدة[1].

إن القروض الصينية تُمثل فرصة مهمة. ومع ذلك، فإن هذا التحول يُرافقه حذر من المخاطر المتعلقة بإدارة هذه الديون الجديدة[2]، وضرورة ضمان استدامتها ومراقبتها. بالإضافة كون الصين ليست عضوا في نادي باريس.

2.2.3.2 توزيع القروض الصينية وفقا للقطاعات

أمّا فيما يتعلق بتوزيع القروض الصينية وفقا للقطاعات، فنجد أن نحو 37.4% من هذه القروض في قطاع الطاقة، يليه قطاع النقل بنسبة 30.3%، ثم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 8.6%، وذلك حتى عام2022 [3].

---

[1] **New Data on Chinese Loans and Africa's Debt : : « Risky Business**[2020] Brautigam Deborah; Huang Yufan; Acker Kevin ,Africa Research Initiative (CARI), p :10 . Available on the site: **Poblem »**, Briefing Paper, No. 03/2020, China https://www.econstor.eu/bitstream/10419/248244/1/sais-cari-bp03.pdf **.**it has been viewed: 13-02-2025.

[2] تقر الصين أن القروض التي تقدمها للدول الإفريقية غير مشروطة، غير أن الواقع يقر عكس ذلك ففي أوغندا التي تمثل فيها القروض الصينية 15 %من إجمالي الدين الخارجي العام 2020 بغرض تمويل البنية التحتية.غير أنها مولت المطار الأوغندي الدولي عن طريق بنك صيني في شكل اتفاق غير معلن، كان من بين بنوده أن يكون للبنك سلطة الموافقة على ميزانية المطار .

[3] ترينداز للبحوث والاستشارات [2003]:« **مديونية إفريقيا جنوب الصحراء بين التأزم المحلي والتنافس الدولي**» ، مرجع سابق.

الشكل رقم (3-4): التوزيع النسبي للقروض الصينية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب القطاعات (2022)

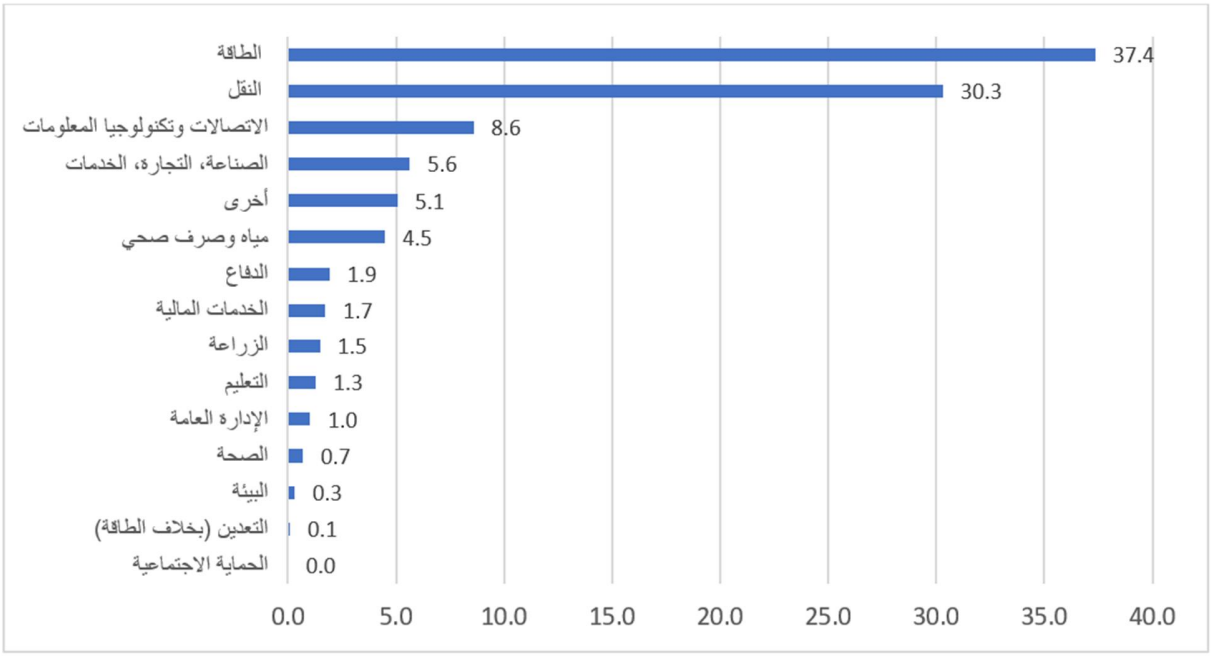

المصدر: ترينديز للبحوث و الاستشارات[2003]:« **مديونية إفريقيا جنوب الصحراء بين التأزم المحلي و التنافس الدولي** »،مقال متاح على الموقع الالكتروني،https://trendsresearch.org/ar/insight ،تاريخ الاطلاع:**03-05-2024**.

3.2.3 تأثير الدين الصيني على الدول الإفريقية المثقلة بالديون:

تشكل القروض الصينية لإفريقيا قضية معقدة، بين من يرى أنها تسهم في النمو الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، وخاصة في قطاع النقل، ومن يقلق من خطر الوقوع في فخ الديون وتأثيرها السلبي على الاقتصاديات الإفريقية. هناك دراسات تؤكد الارتباط الإيجابي بين استثمارات البنية

التحتية والنمو الاقتصادي، بينما تشير دراسات أخرى إلى وجود علاقات سلبية أو مختلطة، مما يعكس تعقيد العلاقة التي تتأثر بجودة المشاريع وإدارتها والظروف المحلية.

المخاوف الرئيسية تدور حول استدامة القروض الصينية وفعالية استثمارها على المدى الطويل، مع وجود خطر "تراكم الديون" الذي قد يعيق النمو. بعض الدراسات تؤكد أن الاقتراض لأغراض إنتاجية يمكن أن يعوض آثار الدين السلبية. لذلك، من الضروري أن يتخذ صانعو السياسات قرارات مدروسة تراعي مستويات الدين، توقيت السداد، وجودة المشاريع لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل المخاطر المرتبطة بهذه القروض[1].

3.3.2 تأثير جائحة كوفيد-19 على مديونية البلدان الإفريقية الفقيرة:

لقد كانت جائحة كوفيد-19 من بين أكثر الأزمات العالمية تأثيرا على البلدان الإفريقية المثقلة بالديون، وتسببت في اضطرابات هائلة في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاضطراب أثر بشكل خاص على الدول الأفريقية التي تعتمد بشكل كبير على الواردات والصادرات، فضلا عن ذلك، شهدت أسعار السلع الأساسية انخفاضات مفاجئة، مما أثر على الإيرادات المالية للعديد من الدول التي تعتمد على تصدير هذه السلع. ومن ناحية أخرى، أدت الجائحة إلى زيادة ضخمة في الإنفاق العام في العديد من البلدان الأفريقية لمكافحة انتشار الفيروس وتوفير العلاج الطبي واللقاحات اللازمة. في هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن النفقات العامة في أفريقيا قد ترتفع بحوالي 130 مليار دولار أمريكي نتيجة للجهود المبذولة لمكافحة آثار الجائحة[2].

وتشير التقديرات إلى أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقارة قد انخفض من 4.1% في العام 2022 إلى 3.1% في عام 2023. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 23 دولة من أصل 54 دولة في القارة في عام 2023 مقارنةً بعام 2022، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الصدمات المتعددة وارتفاع الضغوط التضخمية، مع تأثر الاقتصاديات الرائدة في القارة بشكل كبير. وشهد الدين العام انخفاضا،

---

[1] Noah Cheruiyot Mutai [2024]: « **Examining the sustainability of African debt owed to China in the context of debt-trap diplomacy** », Scientific African 24 (2024) e02164, p: 4. Available on the site: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2468227624001091, it has been viewed: 07-04-2025.

[2] [2020] African Union : « Impact **of the coronavirus (covid 19) on the African economy** », 06/04/2020, p: 13 available on the site: https://au.int/sites/default/files/documents/38326-doc-covid-19_impact_on_african_economy.pdf, it has been viewed: 12-05-2024.

ولكنه لا يزال أعلى مما كان عليه قبل الجائحة، ولا تزال نقاط الضعف الأساسية مرتفعة. ساعد ضبط الأوضاع المالية العامة على استقرار الدين العام، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 63.5% في المتوسط خلال الفترة 2021-2023 . وهو ما أوقف اتجاها تصاعديا استمر قرابة عقد من الزمان. وعلى الرغم من استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد زادت مواطن الضعف المتعلقة بالديون، حيث تعاني 21 دولة أفريقية بالفعل من ضائقة الديون، أو معرضة لخطر كبير من ضائقة الديون في نهاية عام 2022 [1] . و الشكل التالي يبين عدد الدول الإفريقية المعرضة لضائقة الديون ما بين العام (2019-2020)، حيث أن الدول التي في حالة ضائقة ديون ارتفعت من سبع دول الى عشر دول خلال عام فقط وهذا راجع الى تأثير جائحة كورونا على مديونية هذه الدول.

الشكل رقم (3-5): عدد الدول الإفريقية المعرضة لضائقة الديون ما بين العام (2019-2020)

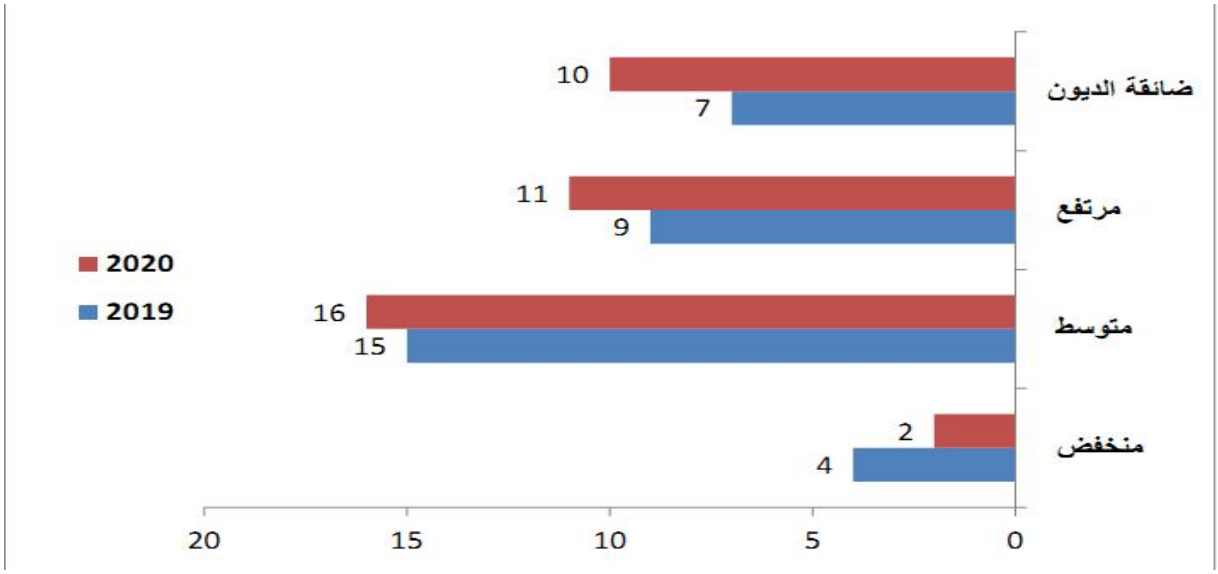

المصدر: جيهان عبد السلام عباس [2006]:«الديون **الخارجية و تأثيراتها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء،دراسة قياسية منذ العام** 2006 » ،مرجع سابق،ص19.

4.3.2 ارتفاع الفوائد على الديون الإفريقية

[1] «**Risky Business: New Data on Chinese Loans and Africa's Debt** [2003 African développement Bank group: [**Problem** », annual report2023. Available on the site: https://www.afdb.org/en/documents/annual-report-2023. It has been viewed: 07-04-2024.

تعتبر مشكلة ارتفاع فوائد الديون للبلدان الإفريقية مشكلة فاقمت الآثار السلبية للمديونية خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة قفزت فوائد الديون طويلة الأجل المستحقة على دول إفريقيا جنوب الصحراء، لما يقرب من سبعة أضعاف خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، لتصل إلى 26 مليار دولار، والشكل الموالي يبين التفاوت في نسب فوائد الديون للقارة الإفريقية والبلدان المتقدمة.

الشكل رقم (3-6): مدفوعات الفائدة للاتحاد الأوروبي، مجموعة الدول السبع، إفريقيا

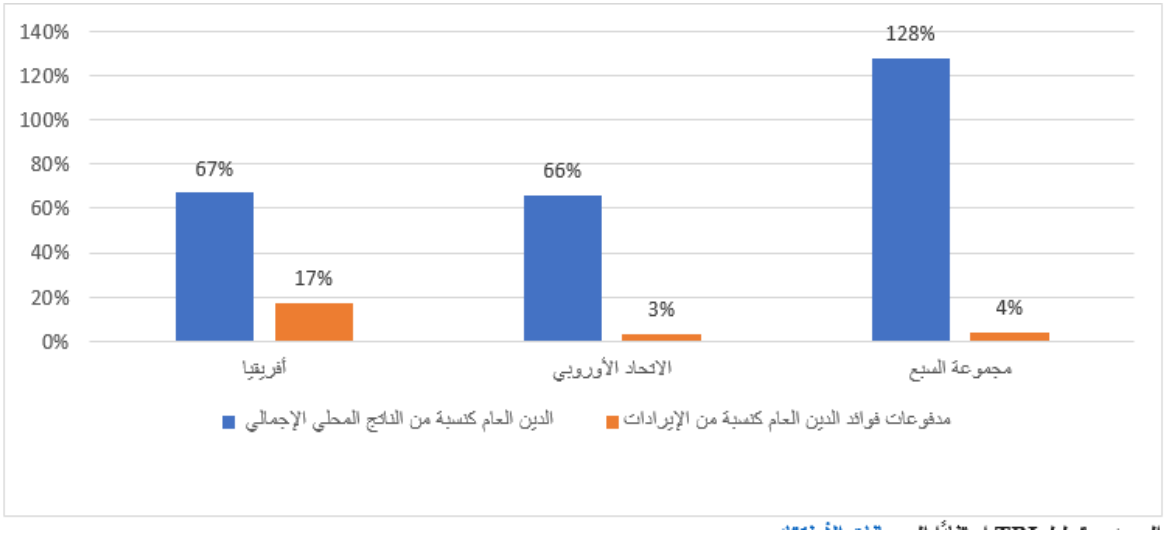

المصدر: ميادة شكري المحمودي[2025]:« **إعادة هيكلة الديون في إفريقيا: طريق جديد لكسر الحلقة المفرغة** »، مجلة قراءات افريقية، متاح لى الموقع الالكتروني: https://qiraatafrican.com ، تاريخ الإطلاع:15-06-2025.

ويرجع جانب من هذا التفاوت إلى انخفاض نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإفريقية مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي تتحملها هذه الدول. ففي الوقت الذي تحصل فيه الدول الغنية على قروض بأسعار فائدة تتراوح بين 2% و3%، تواجه العديد من الدول الإفريقية أسعار فائدة تتجاوز أحيانا 10%، نتيجة تصورات المستثمرين بارتفاع المخاطر في اقتصاديات

هذه الدول. وعلى الرغم من أن الحكومات الإفريقية تدفع تكاليف اقتراض تعادل بين ضعف وثلاثة أضعاف ما تدفعه نظيراتها في الدول الغنية، فإن هذه الأرقام لا تعكس الصورة الكاملة للتحدي. فمتوسط تكلفة ديون الحكومات الإفريقية يتضمن قروضا منخفضة الفائدة من جهات مانحة وحكومات ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ومع ذلك، فإن تكاليف الاقتراض من القطاع الخاص في هذه الدول تُعد مرتفعة جدا، حيث تتراوح غالبا بين 10% و30%. وإذا أرادت الحكومات الإفريقية الوصول إلى أسواق الدين المصرفية العالمية كما تفعل الدول ذات الدخل المرتفع، فستُجبر على تحمل أسعار فائدة مرتفعة بشكل كبير[1].

5.3.2 ارتفاع الدين المحلي، الدين الخاص، ديون الصناديق الانتهازية:

1.5.3.2 زيادة الدين العام المحلي:

تلجأ بعض الدول إلى التمويل المحلي لتمويل ميزانياتها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في الديون العامة المحلية. وعلى الرغم من أن الديون المحلية لا تواجه نفس مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسواق رأس المال العالمية مثل الديون الخارجية، إلا أنها ليست خالية من المخاطر .تشمل هذه المخاطر[2]:

- ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.
- ضعف سوق السندات.
- "الإزاحة" المحتملة للقطاع الخاص في الوصول إلى التمويل.
- ضعف الشفافية والإبلاغ.

أحد التحديات الرئيسية هو أن بيانات الدين المحلي غالبا ما تكون غير متوفرة أو غير دقيقة، مما يصعب التقييم الكامل لاستدامة إجمالي الدين العام.

---

[1] : **ميادة شكري المحمودي [2025]**: «إعادة هيكلة الديون في إفريقيا طريق جديد لكسر الحلقة المفرغة» ، مجلة قراءات افريقية، مرجع سابق.

[2]Shakira Mustapha and Annalisa Prizzon [2014] : **« Is debt sustainable in the post-HIPC era A literature review?»**,economic and private sector professional evidence and applied knowledge services, February 2014,p :24/

2.5.3.2 زيادة الدين الخارجي للقطاع الخاص:

أصبح الدين الخارجي للقطاع الخاص متزايدًا في بعض الدول الإفريقية الفقيرة ،نظرا للأسباب التالية[1]:

- الحاجة الكبيرة إلى التمويل التنموي.
- تحسن البيئة المؤسسية، مما منح الدول منخفضة الدخل مرونة أكبر في الاقتراض.
- انخفاض تكلفة الاقتراض الدولي نتيجة السياسات النقدية غير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة.
- معدلات النمو المستقرة في إفريقيا.
- وغياب الشروط السياسية في القروض الخاصة، ما يمنح الحكومات حرية أكبر في استخدام الأموال المقترضة.

بات الاقتراض من القطاع الخاص أمرا ملحوظا للغاية ففي العام 2013 أصبح يشكل 21 %من إجمالي الدين السيادي لزامبيا،27 %لرواندا.

، وغالبا ما تكون القروض الخارجية الخاصة دون رقابة كافية من الحكومات أو الجهات التنظيمية.مما يؤدي إلى سلبيات تتمثل في[2]:

- الأزمات المالية الخاصة يمكن أن تنتقل بسرعة إلى القطاع العام.
- بعض الحكومات قد تضطر إلى تحمل أعباء ديون الشركات الخاصة في حالات الفشل أو الانهيار.

3.5.3.2 الصناديق الانتهازية:

تستثمر الصناديق الانتهازية في ديون البلدان الفقيرة التي لم تقدر على سداد ديونها من خلال شرائها بأسعار زهيدة، ثم تلجأ إلى ملاحقتها قضائيا في المحاكم الدولية بسداد الدين بكامل قيمته الاسمية مضافا

---

[1] Skylar brooks, domenico lombardi and ezra suruma [2014] :6, op,cit, p

[2] Edem.

إليها الفوائد والتعويضات، مما يثقل كاهل هذه الدول المثقلة أصلا بالديون ويحد من قدرتها على الإنفاق الاجتماعي والقضاء على الفقر.

الجدول رقم (3-18): معاناة بعض البلدان الإفريقية الفقيرة مع الصناديق الانتهازية

البلد	الجهة الدائنة الأصلية	الصندوق الانتهازي	الأثر المترتب على الدين الانتهازي
ليبيريا	قرض من بنك تجاري أمريكي بقينة 6,5 مليون دولار أمريكي سنة 1978	شركتي Sifida Investment Company S.A. وFH International Financial Services Inc.	أمرت المحكمة ليبيريا بدفع 20 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 5%من ميزانية الحكومة و 150%من الميزانية المخصصة للصحة.
الكونغو الديمقراطية	دين ناتج عن اتفاق بين الشركة الوطنية للكهرباء (Electricité Nationale Société) وشركة Energoinvestاليوغوسلافية لإمدادها بالبنية التحتية الكهربائية في عامي 1980 و1986.	بيع الى شركة Management Capital FG (Advisory	في العام 2009 فرضت المحكمة غرامات تصل إلى 5000دولار أمريكي أسبوعيا قابلة للزيادة مما أدى إلى تهديد لمكاسب برنامج تخفيف الديون (HIPC) ،في تلك المرحلة
زامبيا	قرض من رومانيا بقيمة 15 مليون دولار سنة 1979	Hkvj hglpml, Debt Advisory International	أمرت المحكمة زامبيا بدفع مبلغ 15,4 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل 65٪ من مدخرات تخفيف الديون في حين الدولة كادت تستفيد من إلغاء 88٪ من دينها

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الأمم المتحدة [2010]:« **تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة هبا على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** » ،A/HRC/14/21 .

المبحث الثالث: تقييم الاستراتيجيات الجديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للقضاء على الفقر:

الإدراك المتزايد لأهمية البُعد الإنساني في معالجة الفقر دفع مؤسسات مالية كبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إعادة النظر في مقاربتها التقليدية تجاه الدول الفقيرة. وابتداءً من العام 1999، تم الإعلان عن تحوّل نوعي في أولويات هذه المؤسسات، حيث جرى التركيز على الفقر بوصفه الإطار المرجعي الأساسي الذي ينبغي أن تُبنى عليه سياسات الدعم والمساعدات الخارجية.

وقد أصبح هذا التوجه يشكل الأساس في منح القروض الميسرة وتقديم التسهيلات المالية للدول الفقيرة، مع إعطاء الأولوية للمبادرات والمشروعات التي تضع محاربة الفقر في صميم أهدافها. وقد مثل هذا التحول محاولة لإضفاء بعد اجتماعي وإنساني على عمل المؤسسات الدولية، بعد عقود من التركيز على المؤشرات المالية والاقتصادية الصرفة، التي لم تؤدِ إلى تحسين ملموس في مستويات معيشة الفقراء.و في هذا المبحث سنقوم بمحاولة تقييم الاستراتيجيات و المبادرات التي قدمها كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل القضاء على الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون و التي أوردناها في الفصل الثاني.

1.3 تقييم فعالية أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر(PRSPs):

شهدت تسعينيات القرن العشرين نقطة تحول رئيسية في تبني البنك الدولي لنهج منظم لمكافحة الفقر، وذلك من خلال تأسيس لجان تقييم الفقر التي جاءت كمبادرة لدراسة السياسات الاقتصادية والإصلاحات القطاعية وأنظمة الحماية الاجتماعية في الدول الفقيرة. وقد ساعدت هذه اللجان، التي طبقت عملها على نحو 25 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء بالتعاون مع حكوماتها، على ترسيخ خبراتها ومكانتها بحلول منتصف ذلك العقد. وكان من أبرز إنجازاتها دمج استراتيجيات الحد من الفقر ضمن السياقات المحلية، مما أدى إلى بروز نموذج جديد للتقييم المجتمعي التشاركي، حيث أصبح للفئات الفقيرة دور مباشر في التعبير عن رؤاهم وتجاربهم. وساهم هذا النهج في تسليط الضوء على جوانب خفية من الفقر، لا تقتصر

فقط على الجانب المادي أو انخفاض الدخل، بل تشمل أبعادا نفسية ومعنوية مثل الشعور بالتهميش، وفقدان القدرة على الوصول إلى المؤسسات والخدمات نتيجة تفشي الفساد وضعف التمثيل المؤسسي للفقراء.

طبقت أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر 31 دولة إفريقية، ما بين مرحلة الإعداد والتطبيق، كانت أولها تنزانيا والتي بدأت مرحلة الإعداد في شهر أفريل 2000، وكانت آخرها الصومال 2023.

1.3 تقييم فعالية أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر(PRSPs):

يشترط كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى الدول الفقيرة المثقلة بالديون أن تساير الإصلاحات التي يناديان بها، حيث على البلد أن يوقع و لمدة ثلاث سنوات على وثيقة إستراتيجية تخفيف الفقر، والتي يتطلب تحريرها وقتا طويلا و التي تتضمن حالة الخصخصة، التخلي على تنظيم الدولة للاقتصاد و غيرها من سياسة المؤسستين (توافق أراء واشنطن)، ويتم بلوغ نقطة اتخاذ القرار بشأن المشاركة في هذه المبادرة عندما يتعهد بلد ما بإجراء الإصلاحات اللازمة؛ ويحقق سجل أداء يثبت استقرار الاقتصاد الكلي؛ ويقوم بإعداد وثيقة إستراتيجية مؤقتة لتخفيض الفقر، وهذا ما يدلل على الارتباط التام بين التوقيع على إستراتيجية الحد من الفقر للبلد و بين أحقيته في الحصول على تخفيف الديون أو التسهيلات المختلفة.

الجدول رقم (3-19): الارتباط بين مبادرات تخفيف الديون وأوراق إستراتيجية الحد من الفقر

البلد	وثيقة نقطة الانجاز و محددات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر
بنين	- الحد من الفقر من خلال إعداد ورقة إستراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية تشاركية في ديسمبر 2002. - إعداد وتنفيذ نظام لرصد وتقييم الفقر، نفذ بالتزامن مع أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر. - الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وتم في إطار مرفق النمو و الحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي،إنشاء برنامج متوسط الأجل لتخصيص النفقات حيث تم وضع إطار محدد ومتوسط الأمد لوزارات التعليم ،الصحة ،النقل ،التنمية الريفية (2003-2005) وإطار عمل للإنفاق، وهذا بالتزامن مع وضع النسخة النهائية لإستراتيجية تخفيض الفقر. - خصخصة المؤسسة العامة للكهرباء (قطاع القطن) في 2002.

	- فيما يخص القطاع الاجتماعي تم زيادة التمويل الداخلي للميزانية من تمويل ب مقدار500 فرنك إفريقي لمحاربة فيروس الايدز. -إلغاء الرسوم المدرسية في المناطق الريفية، بلغت الميزانية الخاصة بتوظيف المعلمين 0.9 مليار فرنك إفريقي عام 2000 و1مليار فرنك إفريقي ال عام2002.
بوركينافاسو (2002)	- خصصت 8 مليار فرنك إفريقي من موارد تخفيف الديون لانجاز المدارس وتأثيثها،450 فرنك إفريقي لتزويد 230 ألف تلميذ بموارد التعليم. - خفض معدلات الرسوب، تطوير مناهج جديدة لمحو الأمية. - في قطاع الصحة ومع نهاية العام 2000 تمكنت الهيئة العامة لشراء الأدوية CAMECمن الحفاظ على معدل نفاذ الأدوية الأساسية الجنيسة بنسبة 2%. - تجاوز جميع أهداف التطعيم في خطة إستراتيجية تخفيض الفقر، زيادة نسبة الكادر الطبي 70%عام ب 2000 و 75% العام 2001. -في مجال الحوكمة تم نشر الخطة الوطنية للحوكمة الرشيدة.
الصومال	-تنفيذ إستراتيجية تخفيض الفقر لمدة عام على الأقل من الورقة الكاملة. -تم الانتهاء من إعداد تقرير التقدم السنوي لخطة التنمية الوطنية (2020-2024) في 2022 وقد كان مرضيا. -الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي مما يتضح من التطبيق المرضي للبرنامج الذي يدعمه التسهيل الائتماني الممدد لمدة ثلاث سنوات، اعتماد وتطبيق جدول تعريفة جمركية موحد على الاستيراد في جميع موانئ الصومال. -في مجال الحوكمة تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. -تم الوفاء بالخطة الإستراتيجية الخاصة بقطاع الصحة (2022-2024)،تحديد مهام و مسؤوليات وزراء التعليم في إعداد المناهج التعليمية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق نقاط اتخاذ القرار و نقاط الانجاز لمبادرة(HIPC) متاح على موقع البنك الدولي:https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc تاريخ الاطلاع:23-01-2025.

وقد واجهت إستراتيجية تخفيض الفقر في منطقة البلدان الإفريقية المثقلة بالديون العديد من الانتقادات نوجزها فيما يلي:

- المشكلة في هذه الإستراتيجية هي فهم الآلية التنموية فبالرغم التأكيد على أن الإستراتيجية تعد ذاتية الصياغة، تضعها كل دولة وفقا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ووفقا لرؤية فقرائها لأسباب فقرهم، والطرق المثلى لمواجهته، والقضاء عليه. إلا أن اشتراط موافقة المؤسسات المالية الدولية

على الإستراتيجية قبل تنفيذها يثير الشكوك حول دور هذه الأخيرة، ومدى تدخلها في عملية صياغة، وتنفيذ الإستراتيجية وأيضا استمرار تشابك العلاقات بين المؤسستي، حيث أن اشتراط تخفيف الديون يبقى مرهون بمدى التقدم في تطبيق الإستراتيجية وقياس هذا التقدم يكون وفق مؤشرات غامضة اعتبار أن بلدان المنطقة لا تملك نظام لجمع البيانات؛

- ومن ناحية ثانية أثبتت العديد من الدراسات إغفال أغلب الاستراتيجيات التي تقدمت بها الدول للعديد من القضايا التي تعد هامة لتحقيق التنمية المستدامة؛ فقد أغفلت دور المرأة، وإدارة البيئة، وتحليل الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي. حيث يرى العديد أن حالة الفقر التي تشهدها البلدان الإفريقية المثقلة بالديون تتطلب الانشغال بمحاربة الفقر أولا، ثم الانشغال في مرحلة لاحقة بقضية مثل قضية البيئة، إلا أن هذا الرأي يتناقض تماما وفكرة استدامة التنمية؛ فالنمو الاقتصادي يعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، كما تؤثر العوامل البيئية على صحة الأفراد، وتهدد الكوارث الطبيعية طريق التنمية التي تنتهجه الدول.
- تحتوي الإستراتيجية في طياتها على تناقضات بين إصلاح السياسات الماكرو اقتصادية كتحرير التجارة وتحقيق الاستقرار المالي وسياسات الحد من الفقر التي تتطلب زيادة الإنفاق الاجتماعي من تعليم وصحة...
- إهمال دور المجتمع المدني الذي يعتبر الوسيط بين الفقراء وأصحاب القرار.
- عدم وضوح دور الدولة في هذه الورقات يجعلها غير مؤهلة لتنفيذ الإستراتيجية على أرض الواقع.
- بالنسبة لقضية التنوع الاجتماعي نجد أن التمييز مستمر وبشكل كبير في مناطق البلدان الإفريقية
- قصورها عن معالجة مشكلة انعدام الحكم الراشد وضعف الخدمة العمومية وانتشار الفساد وتركيبة الإدارة وضعف المؤسسات.
- تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر عمليات خصخصة مثل بيع المؤسسات للقطاع الخاص، أو إغلاقها. تهدف هذه العمليات إلى إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتحويل السيطرة على الموارد الوطنية. رغم أن الخصخصة تُعد طريقة لتحسين الكفاءة، فإن التخلي الكامل عن دور الدولة قد يكون كارثيا على الدول الإفريقية الفقيرة.

ويبقى نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بتطبيق إصلاحات شاملة والجدية في إدخال هذه الإصلاحات هي وحدها الكفيلة بتحديد ما إذ كان تطبيق الإستراتيجية سيأتي بالجديد الذي يكفل للدول الأفريقية

الخروج من مأزقها، وتحقيق الأهداف المرجو تحقيقها في الألفية الجديدة، أما أنها تصبح تكرارا للتجارب السابقة نفسها المفروضة من الخارج، ولكن هذه المرة تحت مسمى جديد واجهته الفقر ومضمونه التبعية.

2.1.3 أوراق إستراتيجية الحد من الفقر بين النمو والفقر:

تركزت جهود أوراق استراتيجيات الحد من الفقر **(PRSPs)** في عدد من الدول الإفريقية، خصوصا تلك التي تعاني من أعباء الديون المرتفعة، على تعزيز النمو الاقتصادي باعتباره حجر الزاوية لتحقيق التنمية. ومع أن هذه الاستراتيجيات طُرحت في الأصل كأدوات لمعالجة الفقر، فإن الواقع أظهر أن الأهداف الاجتماعية غالبا ما كانت ثانوية مقارنة بالأهداف الاقتصادية، حيث جرى التعامل مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي على النجاح. غير أن هذا النهج أدى إلى مفارقة واضحة، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض البلدان، لكن الفقر لم يشهد انخفاضا ملموسا، بل استمر في بعض الحالات، نتيجة ضعف توزيع ثمار النمو، وتجاهل الفوارق الاجتماعية والمناطقية. ويعرض الجدول التالي بيانات النمو الاقتصادي الحقيقي (GDP%) في هذه الدول بعد تطبيق (PRSP)، ما يدعو للتساؤل حول مدى مواءمة هذه السياسات للواقع المحلي، وإلى أي مدى استطاعت فعليا التخفيف من حدة الفقر، وليس فقط تحسين الأرقام الاقتصادية الظاهرية.

الجدول رقم (3-20): العلاقة بين النمو وأوراق إستراتيجية الفقر (PRSP)

البلد	تاريخ إكمال إستراتيجية الحد من الفقر	معدل النمو (GDP%) الحقيقي
بوركينافاسو	25ماي 2000	4.5%
إثيوبيا	31 جويلية 2002	7.1%
غامبيا	30 أفريل 2002	6.2%
غينيا	31 جانفي 2002	5.2%
مالاوي	أفريل 2002	5.3%
موريطانيا	31 مارس 2002	5.3%
موزمبيق	30 أفريل 2001	9.3%
النيجر	1 جانفي 2002	4.3%
رواندا	30 جوان 2002	6.2%
السنيغال	31 ماي 2002	6.5-8%

تنزانيا	14 أوت 2001	6%
أوغندا	24 مارس 2000	7%
زامبيا	31 مارس 2002	4%

source : Jenina Joy Chavez Malaluan , Shalmali Guttal [2003]: « **Poverty Reduction Strategy Papers ,A Poor Package for Poverty Reduction** », Focus on the Global South, p :14 , available on the site : https://focusweb.org/poverty-reduction-strategy-papers-a-poor-package-for-poverty-reduction/?utm_source=chatgpt.com , it has been viewed :07-04-2024.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أنه، ورغم التباين بين الدول المذكورة في معدل النمو منذ بدء تطبيق أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر، حيث تراوح ما بين 4.3% في النيجر إلى 9.3% في موزمبيق، إلا أننا نستطيع القول بان هدف النمو قد تحقق بالنسبة للبلدان التي استكملت نقطة الإنجاز باعتبار كما ذكرنا سابقا بأن تخفيف الديون مرتبط بإعداد (PRSPs).

لكن التركيز على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لا يضمن بالضرورة الحد من الفقر، خاصة إذا لم يُؤخذ في الاعتبار توزيع هذا النمو وعدالته. ويعتمد هذا التوجه على فكرة "تسرب الفوائد إلى الأسفل"، والتي ثبت ضعفها، حيث تترك الفقراء في موقع المتلقين السلبيين. كما أن معالجة الفقر تتطلب فهما أعمق لأبعاده المختلفة وتدخلا مباشرا من الدولة والمؤسسات، إلى جانب تعزيز الحوكمة والمؤسسات الاقتصادية. كما تشير إلى أن الاعتماد على النمو السريع دون إصلاحات هيكلية متينة ،قد يؤدي إلى نتائج اقتصادية كارثية[1]. وهذا ماحدث في البلدان الإفريقية الفقيرة.

2.3 تقييم دور مبادرة تخفيف الديون للدول الإفريقية (HIPC)

بعد أن يوقع البلد على وثيقة إستراتيجية تخفيف الفقر، تقارن نسبة المديونية بنسبة الصادرات فإذا كانت تفوق 150% أي إذا كان اقتصاد البلد شديد الانفتاح- وإن كان الاعتماد على المؤشرات الخارجية فقط قد لا يعكس بصورة كافية عبء المالية العامة الذي يمثله الدين الخارجي- أوعندما تكون نسبة الديون إلى إيرادات الحكومة أعلى من 250% [2]. يكون البلد قابل للاستفادة من المبادرة . خلال هذه المرحلة يستفيد البلد من تخفيضات أولية تمس فقط خدمة الدين و بعد التحرير النهائي لوثيقة إستراتيجية تخفيض الفقر و تنفيذ سياسات الإصلاح المطلوبة يبلغ البلد نقطة الإنجاز حيث يستفيد البلد من إلغاء للديون ثنائية

[1] Jenina Joy Chavez Malaluan , Shalmali Guttal [2003] : « **Poverty Reduction Strategy Papers ,A Poor Package for Poverty Reduction** », Focus on the Global South, p : 1-5 .available on the site : https://focusweb.org/poverty-reduction-strategy-papers-a-poor-package-for-poverty-reduction/?utm_source=chatgpt.com , it has been viewed :06-07-2024.

[2] البنك الدولي« **تخفيف أعباء الديون** » ،متاح على الموقع الالكتروني.
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20420995~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:727307,00.html تاريخ الاطلاع:12-03-2025.

الأطراف حسب ما جاء في قمة كولونيا أي 90% من مجمل ديونها الخارجية الخارجة عن إطار المساعدات الإنمائية الرسمية [1]. يتم إلغاء أقساط الديون دون اللجوء إلى الإلغاء الحقيقي للديون.

1.2.3 التقدم المحرز

حتى اليوم، أوشكت مبادرتا **(HIPC)** و **(MDRI)** على الانتهاء بتكلفة تقدر ب 100مليار دولار، بعد أن أغلق كل من صندوق النقد والبنك العالمي باب الانضمام لمستفيدين جدد في عام 2011، في العام 2017 تم تخفيف ديون ل 36 دولة يقدر ب 99 مليار دولار أمريكي، في العام 2024 كانت قد وصلت 31 دولة من دول البلدان الإفريقية المثقلة بالديون إلى نقطة الانجاز مع المبادرة المتعددة الأطراف، في حين لم تكمل السودان نقطة الإنجاز ولا تزال اريتريا في مرحلة الانتظار حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21): الانجاز فيما يخص مبادرة (HIPC)

البلد	نقطة اتخاذ القرار	نقطة الإنجاز
بنين	2000	2003
بوركينافاسو	2000	2002
بورندي	2005	2009
الكاميرون	2000	2006
جمهورية إفريقيا الوسطى	2007	2007
تشاد	2001	2015
جزر القمر	2010	2012
جمهورية الكونغو	2006	2010
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2003	2010
كوت ديفوار	2009	2012
إثيوبيا	2001	2004
غامبيا	2000	2007
غانا	2002	2004
غينيا	2000	2012
غينيا بيساو	2000	2010
ليبيريا	2008	2010

[1] إريك توسان،داميان ميبه[2005]:« **خدعة الديون** » ، ترجمة مختار بن حفصة، مراجعة رندة بعث، دار الطليعة الجديدة،دمشق، ط،2005،ص142 .

مدغشقر	2000	2004
ملاوي	-	2006
مالي	1998	1999
موريطانيا	2000	2002
موزمبيق	1998	1999
النيجر	2000	2003
رواندا	2000	2005
الصومال	2020	2023
ساوتومي وبريسنبي	2000	2007
السينغال	2000	2004
سيراليون	2002	2006
تنزانيا	2000	2001
طوغو	2008	2010
أوغندا	1997	1998
زامبيا	1998	2005
السودان	2021	لم تصل إلى نقطة الإنجاز
اريتيريا	في مرحلة الانتظار	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق نقاط اتخاذ القرار و نقاط الانجاز لمبادرة (HIPC) ، متاح على موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc

من خلال قراءتنا للجدول يمكننا رصد الملاحظات التالية:

- رغم أن المبادرة انطلقت عام 1996 وتم الاتفاق على إنهائها خلال عشر سنوات أي مع نهاية العام 2004، إلا أنها استمرت إلى غاية 2025، ولم تصل السودان بعد إلى مرحلة الانجاز و ايتيريا لا تزال في مرحلة الانتظار..
- المدة التي يقضيها البلد سواء للوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار أو مرحلة الإنجاز تختلف من بلد إلى أخر، تشاد (14 سنة)، غامبيا(7سنوات)، رواندا (5سنوات) في حين تراوحت في بلدان أخرى بين السنة و الثلاث سنوات.وهذا راجع إلى الشروط القاسية التي يفرضها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الخاصة بإعداد وثائق إستراتيجية تخفيض الفقر، إعداد و تنفيذ نظام لرصد وتقييم الفقر، بالإضافة إلى مشروطية المؤسستين الخاصة بالتصحيحات الهيكلية لاقتصاديات هذه البلدان.

- القرارات تحكمها أسباب سياسية بالدرجة الأولى فدولة مثل الصومال والتي تعتبر من أفقر دول العالم والتي أدرجت في مبادرة (HIPC) لم تصل إلى نقطة الانجاز إلا العام 2023، لأنها كانت مدرجة ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبعد أن تم إخراجها من القائمة نظرا لدورها في مكافحة الإرهاب وموقعها منطقة إستراتيجية في القرن الأفريقي، وهي تمثل جزءا من جهود أوسع لحفظ الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن. حيث ومن خلال دعم الصومال، يتم ضمان استقرار المنطقة، بما يخدم مصالح الدول المانحة الأمنية والتجارية، بالإضافة إلى ضمان مرور آمن للتجارة الدولية، وخاصة التجارة البحرية. ونفس الشئ حصل مع السودان التي أيضا كانت مدرجة على قائمة البلدان الراعية للإرهاب مما أدى إلى تعطيل استفادتها من تخفيف الديون في إطار المبادرة.

-حالة ايريتيريا

تُعد إريتريا واحدة من أكثر الدول فقرا وتهميشا على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي مُدرجة ضمن قائمة الدول المثقلة بالديون منذ انطلاق مبادرة **(HIPC)**ورغم مرور ما يقارب ثلاثة عقود على بدء تنفيذ المبادرة، لم تتمكن إريتريا حتى اليوم من بلوغ ما يُعرف بـ "نقطة اتخاذ القرار"، وهي المرحلة التي تُعد بمثابة المدخل الأساسي للاستفادة من إجراءات تخفيف عبء الديون. ويُعزى هذا التأخر بشكل رئيسي إلى اعتبارات سياسية تتجاوز في تأثيرها الجوانب الاقتصادية التقليدية.

الجدول رقم (3-22): وضعية اريتريا قبل الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار العام 2019.

مخاطر المديونية	في حالة ضائقة ديون *منذ ديسمبر 2009*
-وضع إستراتيجية الحد من الفقر (PRSP)	وضعت السلطات خطة التنمية الوطنية الإرشادية (NIDP) للفترة 2014-2018. و خطة إستراتيجية زراعية للفترة 2017-2021، ويتم العمل على تطوير خطة NIDP جديدة لما بعد 2019.
تاريخ نقطة القرار	غير مؤكد
السياق السياسي	حصلت إريتريا على الاستقلال في عام 1991 بعد صراع طويل، وتبقى دولة هشة. فالرئيس أسياس أفورقي يحكم البلاد منذ الاستقلال، وحزبه، الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، هو الحزب السياسي الوحيد. فرضت الأمم المتحدة عقوبات على إريتريا في عام 2009 لدعمها ميليشيات الشباب الصومالية، ولكن مجلس الأمن صوت بالإجماع في 14 نوفمبر 2018 لرفع هذه العقوبات. كما تم حل نزاع حدودي استمر 20 عاما مع إثيوبيا مؤخرا، حيث وقع الرئيس أفورقي ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد إعلانا مشتركً

	ينهي رسميا حالة الحرب ويعيد العلاقات الدبلوماسية والنقل والاتصالات بين البلدين.
برنامج صندوق النقد الدولي والوضع الاقتصادي الكلي	لا توجد مناقشات حالية بشأن برنامج مدعوم من الصندوق. بعد توقف دام عشر سنوات، تم إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 في مايو 2019. كما كانت هناك عدة بعثات للمساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي إلى إريتريا مؤخرا، لا سيما عبر مركز AFRITAC East.
برنامج البنك الدولي	استأنفت السلطات مناقشاتها حول القضايا الفنية، بما في ذلك الدين، وإمكانية تنفيذ عملية سياسة تنموية لتسوية المتأخرات مع المؤسسة الدولية للتنمية (IDA). وقد تم وصف مشاركة البنك الأوسع في "مذكرة التفاعل القُطري مع إريتريا"، التي نوقشت من قبل الإدارة الإقليمية ويجري العمل على تنقيحها. كما أعد فريق مشترك من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقييما لاستدامة الدين، سيتم مناقشته في مجلس إدارة صندوق النقد في 26 يوليو 2019. وقد عُقدت عدة اجتماعات رفيعة المستوى، بما في ذلك زيارة إلى أسمرة، منذ يناير 2019.

Source :World Bank [2019]**: « Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) »,** Statistical Update, p :20, available on the site : https://documents1.worldbank.org/curated/en/419661565316083523/pdf/Heavily-Indebted-Poor-Countries-HIPC-Initiative-and-Multilateral-Debt-Relief-Initiative-MDRI-Statistical-Update.pdf

والواقع يشير إلى أن الشروط التي يفرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تتسم بدرجة عالية من الصرامة، بل وأحيانا باللاواقعية، خاصة عندما توجه إلى دول تعاني من أزمات متعددة مثل إريتريا. هذه الشروط، التي تشمل إصلاحات هيكلية صارمة، ومطالب بإعادة هيكلة الاقتصاد، وتعزيز الحوكمة والشفافية، غالبا ما تُصاغ بمعزل عن فهم حقيقي للواقع الاجتماعي والسياسي لتلك الدول. ويظهر أن تلك المؤسسات تضع نموذجا واحدا للإصلاح مفروضا من أعلى، دون مراعاة للخصوصيات الوطنية، أو للقدرات المؤسسية والبشرية المتوفرة، ما يفرغ مبادرات الدعم من مضمونها التنموي، ويجعلها أقرب إلى أدوات للضغط السياسي والاقتصادي. إضافة إلى ذلك، فإن إخفاق إريتريا في التقدم ضمن إطار المبادرة يعكس خللا في فلسفة هذه المؤسسات، التي تدعي دعم الفقراء، لكنها عمليا تشترط ثمنا سياسيا باهظا مقابل أي مساعدة اقتصادية.

2.2.3 تخفيف الدين

جاءت مبادرات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (HIPC)باعتبارها أدوات مهمة في تخفيف ديون الدول الإفريقية، لكن هل ساعد هذا التخفيف على تقليص عبء الديون إلى مستويات قابلة للتحمل، حيث مكن هذه الدول من توجيه مواردها نحو التنمية. والحفاظ على مستويات دين قابلة للتحمل.

1.2.2.3 تخفيف خدمة الدين

تشير الإحصائيات إلى أن خدمة الديون انخفضت انخفاضا مؤقتا بسبب تطبيق مبادرة تخفيض الديون لكن عادت للارتفاع خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية.

الشكل رقم (3-7): تطور خدمة الدين في بلدان مبادرة ((HIPC "مليار دولار أمريكي"

Source : Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éric Toussaint [2015] : « Les **chiffres de la dette 2015** », CADTM, Belgique,p :62.

تشير بيانات الشكل رقم **(3-7)** إلى أن خدمة الدين في بلدان مبادرة **(HIPC)** قد شهدت انخفاضا ملحوظا في السنوات التي أعقبت تطبيق مبادرات تخفيف الديون، وقد عكس هذا الانخفاض أثرا إيجابيا مؤقتا تمثل في تخفيف الأعباء المالية عن كاهل هذه الدول خاصة العام 2006 بعد تطبيق مبادرة متعددة الأطراف التي أفضت إلى تخفيف كامل وفوري لديون البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في مبادرة **(HIPC).**

حتى وإن شهدت نسبة تخفيف خدمة الديون انخفاضا لكنها تزيد بكثير عن نسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي التي دفعتها كخدمة ديون في العام 1996، قبل تصميم المبادرة وخفض أعباء ديونها بشكل كبير، ففي العام 2006كانت تمثل 4.09 مليار دولار أمريكي. كما أن عودة الارتفاع بعد العام 2006يرتبط

بعدة عوامل، من أبرزها العودة إلى الاقتراض الخارجي خاصة من جهات أخرى غير صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ودول نادي باريس كالصين و القروض الخاصة، لسد العجز في الموازنات،ضعف الاستقرار المالي، الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة، بالإضافة إلى تذبذب أسعار السلع الأساسية، التي تعد مصدرا رئيسيا للإيرادات في العديد من البلدان الإفريقية و الازمات الاقتصادية كالأزمة المالية 2008 حيث ارتفعت الديون الى 6.74 مليار دولار.

2.2.2.3 تخفيف الدين الإجمالي

ساهمت إعفاءات الديون المقدمة ضمن المبادرات بشكل كبير في تخفيف أعباء الدين في الدول التي وصلت إلى "نقطة الإنجاز" ضمن مبادرة (HIPC) بشكل عام، بلغت قيمة المساعدات لهذه الدول الـ 35 العام 2012 نحو 126 مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية، وهو ما يمثل في المتوسط حوالي 47% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتلك الدول في عام 2012.

تم تقليل حجم الدين الخارجي بمعدل متوسط بلغ 90% من مستويات ما قبل المبادرة. كما خفضت هذه المبادرات بشكل كبير من خطر التعثر المستقبلي في السداد، لا توجد أي دولة من دول ما بعد "نقطة الإنجاز" تُصنف في حالة تعثر في السداد، بينما يواجه 17% منها خطرًا عاليًا، و83% منها في خطر منخفض أو متوسط. في الواقع، تضاعف عدد الدول التي تُصنف بأنها ذات خطر منخفض للتعثر تقريبًا بين عامي 2006 و2012 (من 5 دول في 2006 إلى 13 دولة في 2012). بالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد الدول التي تواجه خطرا عاليا للتعثر في نفس الفترة من 17 دولة إلى 8 دول[1]. كما وتجدر الاشارة أن تخفيف الديون ساهم في خفض متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا من 104.5% خلال الفترة 2000-2003 إلى نحو 57% في المتوسط بين عامي 2006 و2008.

من ناحية أخرى هذا التحسن كان مؤقتا فقط، حيث عاودت حجم الديون إلى الارتفاع.

الشكل رقم (3-8): الدول الفقيرة المثقلة بالديون بعد نقطة الإنجاز: رصيد الديون بعد تخفيف أعباء الديون

[1] Sandra R. Marcelino , Ivetta Hakobyan [2014] : « **Does lower debt buy higher growth? the impact of debt relief initiatives on growth** », IMF Working Paper, WP/14/230 ,p :7.

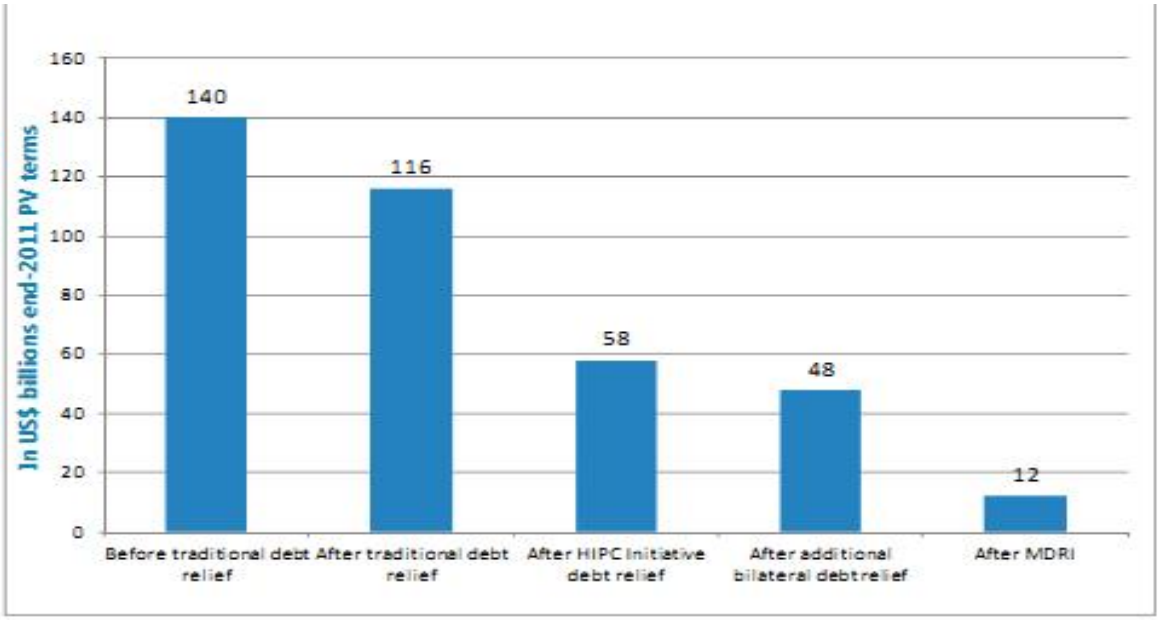

Source: Sandra R. Marcelino , Ivetta Hakobyan [2014]: « **Does lower debt buy higher growth? The impact of debt relief initiatives on growth** », IMF Working Paper, WP/14/230, p: 7.

ساهمت مبادرات تخفيف الديون في تقديم دعم ملموس للدول المستفيدة في الفترة التي تلت تطبيق المبادرتين مباشرة. لكن سرعان ما عاودت الارتفاع نتيجة سلسلة من التحديات المالية والاقتصادية التي تضاعفت بفعل جائحة كورونا، الصراعات الجيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا، وتأثيرات الأزمة المالية السابقة، مما أثر سلبا على الإمكانيات الاقتصادية والنمو المحتمل في المنطقة. وتستمر نسبة الدين الخارجي في زيادة ملحوظة، حيث يشكل جزءًا كبيرًا من الدين العام، ويثير ارتفاعه مخاوف بشأن استدامة الدين وقدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية، لا سيما مع التقلبات المرتبطة بأسعار الصرف والعملات الأجنبية الشكل الموالي يبين تقلبات نسبة الديون في البلدان الافريقية خلال الفترة (1995–2028) وهي المرحلة التي طبقت فيها مبادرات تخفيف الديون.

الشكل رقم (3-9): الديون في البلدان الأفريقية، 1995–2028 (كنسبة من الناتج المحلي الإجماليGDP)

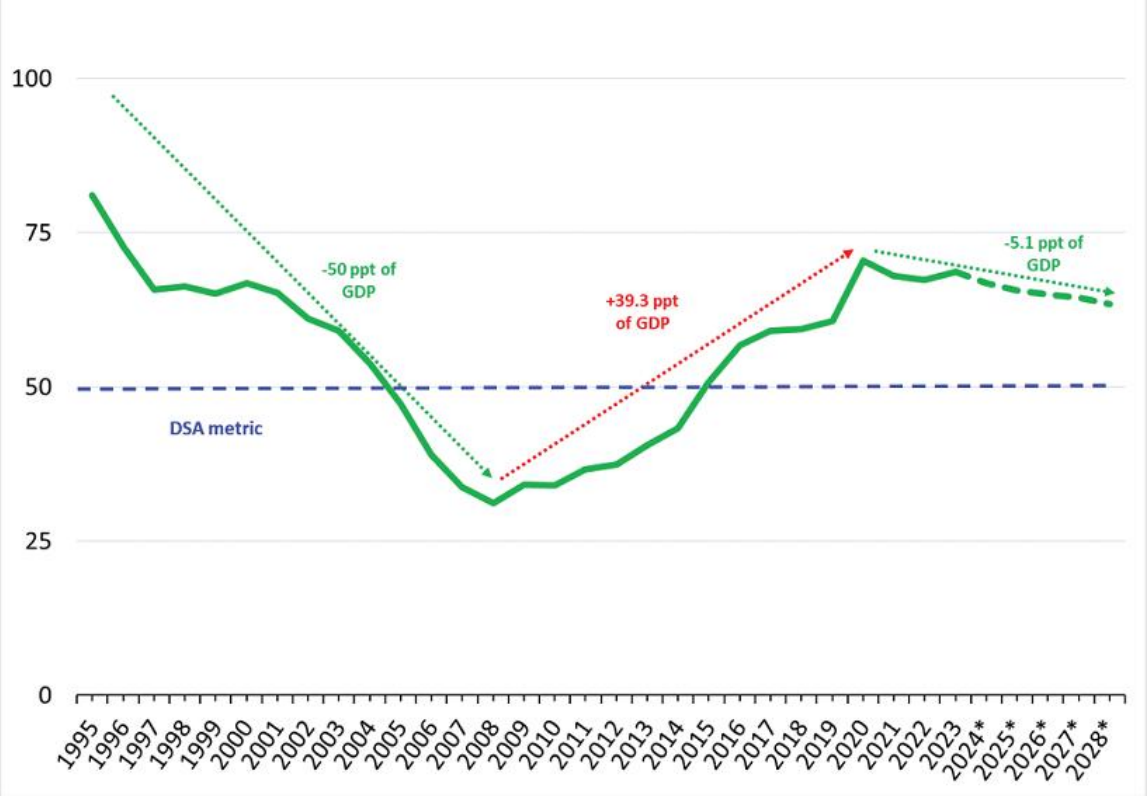

Source : African Export-Import Bank [2024]: « **State of Play of Debt Burden in Africa 2024, Debt Dynamics and Mounting Vulnerability** » ,p :7. On the site: https://media.afreximbank.com/afrexim/State-of-Play-of-Debt-Burden-in-Africa-2024-Debt-Dynamics-and-Mounting-Vulnerability.pdf

من خلال تحليل الشكل رقم (3-9)، يتّضح أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت انخفاضًا ملحوظًا قبل عام 2008، ويُعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف عبء الديون على البلدان منخفضة الدخل، وذلك عبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) ومبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف.**(MDRI)** وقد أسهمت هاتان المبادرتان في تقليص متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 50%، وهو ما يُعدّ دليلًا واضحًا على تأثيرهما الإيجابي في تخفيف الأعباء المالية التي كانت ترهق اقتصادات تلك الدول.

إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلا، فاعتبارا من عام 2008، ومع بداية الأزمة المالية العالمية، بدأت نسبة الدين في الارتفاع مجددًا، واستمرت في التصاعد على مدار الخمسة عشر عامًا الأخيرة، لتتجاوز في كثير من الأحيان مستويات ما قبل تخفيف الديون. هذا الارتفاع لم يكن عشوائيًا أو معزولًا، بل جاء نتيجة لتوالي صدمات اقتصادية كبرى أثّرت بشدة على الاقتصادات الأفريقية، مثل:

- الأزمة المالية العالمية (**2008**)التي أثّرت على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار.
- جائحة كوفيد-19 التي فرضت ضغوطًا هائلة على الإنفاق الصحي والاجتماعي.
- الحرب الروسية الأوكرانية التي ساهمت في اضطرابات سلاسل الإمداد، وزادت من أسعار الغذاء والطاقة عالميا.

هذه الأزمات المتتالية دفعت الدول إلى الاقتراض مجددا لتغطية احتياجاتها التمويلية الملحة، ما أعاد مديونياتها إلى مستويات مرتفعة، بل وأكثر حدة من ذي قبل.

ما يمكن استخلاصه من هذا الاتجاه هو أن مبادرات تخفيف الديون كانت محدودة الأثر من حيث الزمن؛ فقد ساعدت في تقليل العبء مؤقتا، لكنها لم تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات المعنية، مثل الاعتماد الكبير على الموارد الأولية، وضعف قاعدة الإيرادات المحلية، والهشاشة أمام الصدمات الخارجية. لذا، يمكن القول إن تخفيف الديون، في شكله السابق، كان بمثابة مسكن مؤقت لأزمة هيكلية أعمق، وليس حلاً جذريًا لمشكلة الاستدامة المالية في هذه الدول.

3.2.3 نسبة الدين من الصادرات والناتج القومي الإجمالي:

الغرض من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون كما ذكرنا سابقا هو إرجاع نسبة القيمة الصافية الحالية للدين من الصادرات إلى ما دون 150 %، وهو مؤشر اقتصادي يُستخدم لقياس مدى قدرة بلد ما على سداد ديونه الخارجية من خلال إيراداته من الصادرات، لكن على أرض الواقع لم تستطع هذه الدول الوصول الى هذه النسبة الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-10): نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات لبعض بلدان مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)

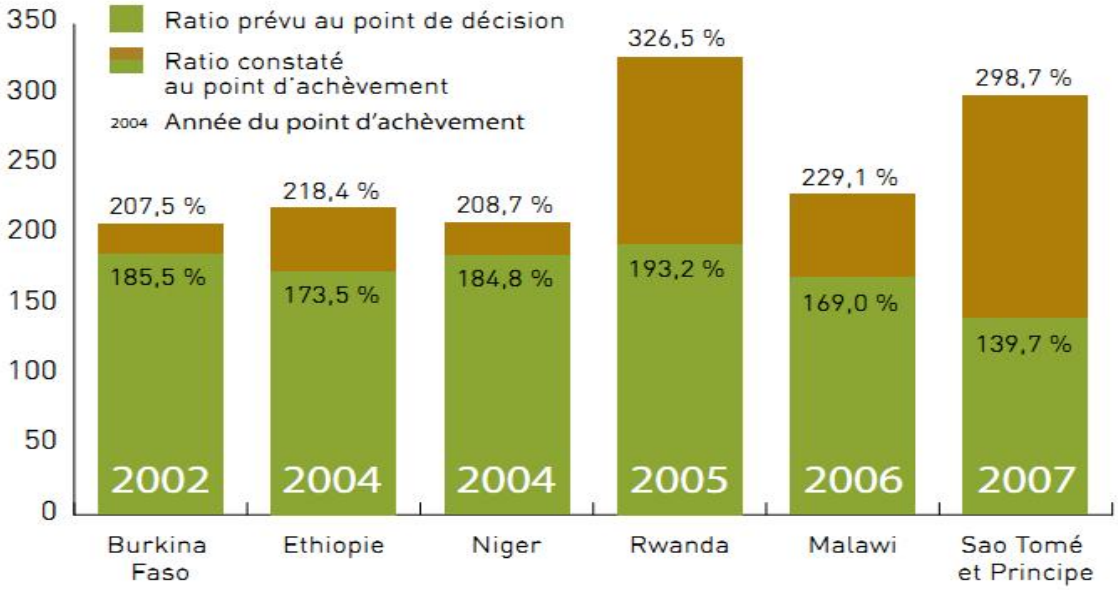

Source : Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éric Toussaint [2015] : « Les **chiffres de la dette 2015** », CADTM, Belgique,p :62.

حيث نلاحظ أنه حتى وأثناء مرحلة الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإتمام لم تتمكن الدول المذكورة في الشكل من الوصول إلى هذا الربط، وهذا دليل على أن الشروط التي وضعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كانت شروطا صارمة لدول لا تمثل سوى 11 %من مديونية جميع الدول النامية الغارقة هي الأخرى في دوامة الديون.

كما وتشير أرقام الجدول رقم (3-23) إلى أن معظم البلدان التي استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) أصبحت مثقلة بالديون بعد أكثر من عقدين من جهود تخفيف أعباء الديون، فنسبة الصادرات بالنسبة للدين فاقت في معظم الدول 150% باستثناء الدول التي استفادت مؤخرا من المبادرة مثل الصومال وتشاد. وهذا يدل على إن تخفيف الديون كان مؤقتا فالمبادرة لم تستطع حل مشكلة استدامة الديون.

الجدول رقم (3-23): حالة الديون في البلدان الإفريقية المثقلة بالديون العام 2024

البلد	مجموع أرصدة الدين (مليون دولار أمريكي)	نسبة رصيد الدين من الصادرات (%)	نسبة رصيد الدين من الناتج القومي الإجمالي (%)
بنين	12483	279	**64**
بوركينافاسو	10397	172	**53**
بورندي	1043	255	**39**
الكاميرون	15299	171	**33**
جمهورية إفريقيا الوسطى	1021	259	**38**
تشاد	3214	61	**25**
جزر القمر	409.3	251.3	**30.2**
جمهورية الكونغو الديمقراطية	11،067	37	**17**
جمهورية الكونغو	7،779	81	**54**
كوت ديفوار	36،548	203	**48**
اريتيريا	712،8	.....	**.....**
إثيوبيا	33،290	304	**20**
غامبيا	1،325	199	**57**
غانا	43،742	168	**58**
غينيا	5،164	43	**25**
غينيا بيساو	1،128	408	**57**
غينيا	2،953	21	**19**
ليبيريا	2،078	179	**51**
مدغشقر	6،452	148	**41**
الصومال	3،023	140	**26**
مالاوي	3،604	232	**26**
مالي	6،457	104	**32**
موريطانيا	4،604	119	**44**
موزمبيق	66،848	695	**356**
النيجر	5،613	455	**35**
رواندا	11،384	320	**82**
سانتومي و بريسنبي	454،3	356،9	**74،4**
تنزانيا	34،598	244	**44**
السنيغال	39،950	545	**133**
سيراليون	2،382	183	**54**
طوغو	3،375	148	**37**
أوغندا	19،393	211	**40**
زامبيا	29،579	257	**109**

المصدر: من إعداد الباحثة: بالاعتماد على تقرير البنك الدولي International debt report 2024

أما بالنسبة إلى نسبة رصيد الدين بالنسبة للناتج القومي الإجمالي فيوجد اختلاف بين الدول في مستويات الديون كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يترتب عليه اختلاف الدول في القدرة على الالتزام بسداد هذه الديون. هذا بالإضافة إلى أنه كلما ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي وتخطت النسبة الآمنة المقدرة من قبل صندوق النقد الدولي بنحو (60%)، زادت احتمالية عدم قدرة الدولة على السداد. ومن خلال الجدول نجد أن هذه النسبة تفوق 60 %في ست دول هي زامبيا، السنغال، سانتومي وبريسنبي، رواندا، موزمبيق، بنين.

4. 2.3 إضافة مبادرة (HIPC) إلى المساعدات الإنمائية:

رغم تعهد الجهات الدائنة بعدم استخدام إعفاءات الديون كبديل للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الفقيرة، إلا أن الأدلة تشير إلى أن تخفيف عبء الدين غالبا ما جاء محل تلك المساعدات بدلا من أن يكون مكملا لها. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) تُدرج إعفاء الديون ضمن تصنيف المساعدات الإنمائية الرسمية، وهو ما يُرجح أن بعض الدائنين قد قاموا بحساب تخفيف الديون ضمن التزاماتهم في إطار هذه المساعدات، دون تقديم دعم إضافي فعلي.

حتى وإن كان هناك إضافة فعلية تزيد عن مبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الدول الغنية، فإن هذا المبلغ قليل جدا، والجدول الموالي يظهر نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة(**HIPC**) مقارنة بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية(**ODA**)،

الجدول رقم (3-24): المبالغ المحررة في إطار مبادرة مقارنة بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية(ODA)

البلد	متوسط التخفيض السنوي من خدمة الدين للسنوات الأولى(مليون دولار أمريكي)	المبلغ السنوي (ODA) 1991	المبلغ السنوي 1996 (ODA)	المبلغ السنوي 1999 (ODA)	نسبة تخفيض الدين مقارنة ب(ODA)
بنين	20	266	288	211	%9.5
بوركينافاسو	47	420	415	398	%11.7
الكاميرون	80	517	411	434	%18.4
اثيوبيا	97	1095	817	633	%15.2
غامبيا	10	101	37	33	%30.3
غانا	185	881	649	607	%30.5
غينيا	40	379	299	238	%16.8
غينيا –بيساو	40	115	178	52	%76
مدغشقر	62	456	357	358	%17.3
مالاوي	50	523	492	446	%11.2
مالي	44	452	491	354	%12.4
موريطانيا	36	218	272	219	%16.4
موزامبيق	92	1069	931	675	%31.9
النيجر	40	373	254	187	%21.4
رواندا	40	361	467	373	%10.7
ساوتومي	10	51	47	28	%35.7
السنيغال	43	635	579	534	%8
سيراليون	48	104	184	74	%64.2
تانزانيا	150	1080	877	990	%15.2
تشاد	13	264	296	188	%6.9
اوغندا	87	665	676	590	%14.7
زامبيا	260	883	610	623	%41.7

Source : Source : JeanPierre Cling,Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba [2003]: « **Les Nouvelles Stratégies Internationales De Lutte Contre La Pauvreté** »,2e édition,economica,paris,p :288.

من خلال الجدول يتضح جليا أن الفوائد الاقتصادية المتوقعة من مبادرة (HIPC) تختلف بشكل كبير بين البلدان. بعض الدول حصلت على تخفيف للديون لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من المساعدات التي تلقتها سابقا، مثلا في دول مثل بنين، بوركينا فاسو، وتشاد، رواندا لم يتجاوز هذا الأثر 15% من حجم المساعدات التي كانت تمنح في أواخر التسعينيات.

بالمقابل، هناك دول أخرى شهدت زيادة معتبرة أكثر من 30% من الموارد المالية بفضل تخفيف الدين، كما هو الحال في غامبيا، موزمبيق، وزامبيا، سيراليون، غينيا بيساو، وهو ما يدلل على وجود دوافع غير الدوافع الاقتصادية كالدوافع السياسية. وما يزيد من تعقيد الصورة هو أن العديد من الدول التي استفادت من تخفيض الدين شهدت في الوقت ذاته تراجعا في حجم المساعدات الخارجية خلال السنوات الأخيرة. كما وتشير الارقام الى ان نسبة المساعدات المقدمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعيدة على مستوى مليار دولار امريكي التي تعهدت بها الدةل الغنية كحد أدني لتحقيق الاهداف الانمائية.

5.2.3المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) للإنفاق الاجتماعي و الإيرادات الحكومية:

إنّ تقييم نجاح مبادرة **(HIPC)** لا يمكن أن يقتصر على الأرقام المجردة المتعلقة بحجم الدين الذي تم تخفيفه، بل لا بد من النظر إلى كيفية توجيه الموارد المُحررة، وتحديدا إلى الإنفاق الاجتماعي ونسبتها إلى الإيرادات الحكومية.

1.5.2.3 المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) للإنفاق الاجتماعي:

حسب صندوق النقد الدولي يبدو أن إعفاء الديون بموجب المبادرتين**(HIPC)** و **(MDRI)** قد مكن الدول المستفيدة من زيادة إنفاقها المخصص للحد من الفقر. فمن عام 2001 إلى عام 2012، ارتفعت النفقات المخصصة للحد من الفقر في دول **(HIPC)** بأكثر من 50% في المتوسط، في حين انخفضت مدفوعات خدمة الدين بنسبة مماثلة تقريبا. وهذا يشير إلى أن الموارد التي تم تحريرها من خلال المبادرتين قد استُخدمت في الغالب لتمويل إنفاق يستهدف الحد من الفقر، وخاصة في مجالي التعليم والصحة.

الشكل رقم (3-11): متوسط الإنفاق الموجه لتخفيض الفقر وخدمة الدين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (2001–2012)

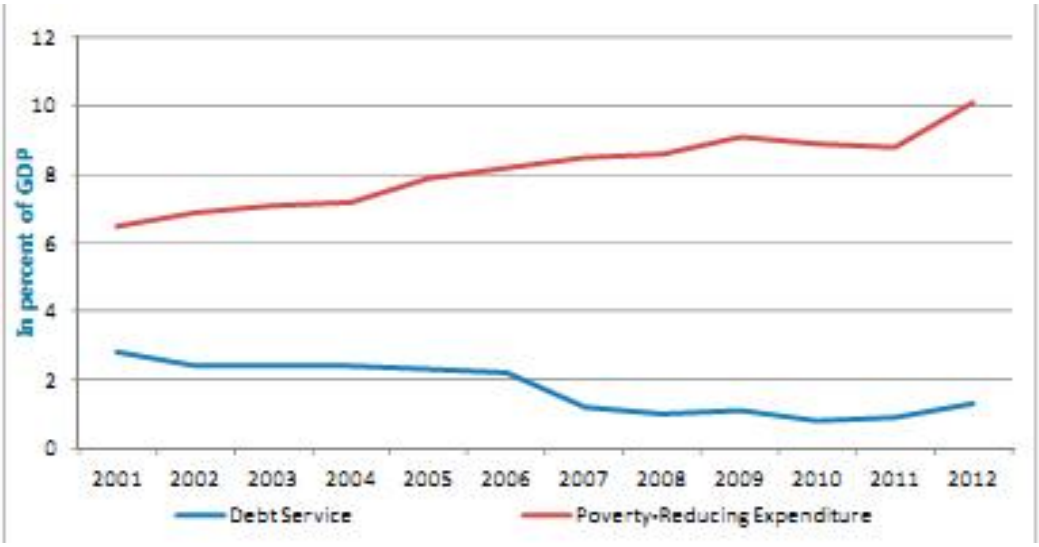

Source: Sandra R. Marcelino and Ivetta Hakobyan [2014]: « **Does lower debt buy higher growth?, the impact of debt relief initiatives on growth** », IMF Working Paper ,p :9 .

تظهر البيانات في الشكل **(3-11)** زيادة في نسب الإنفاق الاجتماعي وتراجع في مدفوعات الدين. ومع ذلك، فإن هذا الربط يفتقر إلى تناول الجوانب النوعية التي تؤثر على كفاءة هذا الإنفاق وفعاليته. إذ لا يمكن الربط فقط بين زيادة الإنفاق وتحسن النتائج الكمية للتنمية، إذ كثيرا ما تعوق عوامل مثل ضعف الإدارة، التوزيع غير العادل للموارد، والفساد تحقيق الأثر المرجو على الخدمات الاجتماعية.

علاوة على ذلك، لا يعالج الطرح المخاطر المرتبطة باستدامة هذه المكاسب بعد انتهاء برامج التخفيف، حيث قد تواجه الدول صعوبات في الحفاظ على مستويات الإنفاق أو قد تعود إلى ضغوط مالية جديدة تؤثر سلبا على برامج الحد من الفقر. كما أن التركيز على الإنفاق دون دراسة شاملة لتأثير تخفيف الدين على النمو الاقتصادي الكلي وفرص الاستثمار يحد من الفهم المتكامل لدور هذه المبادرات في تحسين الظروف الاقتصادية على المدى البعيد.

ومن جهة أخرى، يرتبط التحليل بشكل وثيق بسياسات الجهات الداعمة، مما قد يحد من قدرة هذا النهج على التكيف مع الخصوصيات الوطنية ومتطلبات الفئات الضعيفة، وهو ما يستدعي تبني نماذج تقييم أكثر شمولا تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة على حدة.

إن تدفقات خدمة الديون التي يفترض أنها حررت لاستخدامها في أغراض الإنفاق الاجتماعي في إطار مبادرة **(HIPC)** هي تدفقات أقل كثيرا من مبالغ رصيد الديون التي يُبلغ عنها باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية في إلغاء الديون، وهذا يؤدي إلى تقديرات مبالغ فيها للمساعدة المقدمة . وعليه فإن عمليات تخفيف عب ء الديون، رغم تخفيفها الأعباء المالية المقبلة لخدمة الديون، لم تؤمن إلا مقدارا محدودا من الموارد الجديدة التي يمكن استخدامها فورا لأغراض الاستثمار أو الإنفاق الاجتماعي .

الجدول رقم (3-25): نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) للإنفاق الاجتماعي

	النفقات الاجتماعية (مليون دولار)				التخفيض السنوي لمتوسط عبء الدين خلال السنوات الأولى (مليون دولار)	التخفيض المتوسط السنوي نسبة مئوية من النفقات الاجتماعية(%)
	1999	2000	2001	2002		
بنين	115	110	161	.....	20	12.4
بوركينافاسو	141	121	143	207	47	32.5
الكاميرون	264	287	336	437	80	23.8
إثيوبيا	268	534	694	1007	97	13.9
غامبيا	24	22	23	23	10	43.5
غانا	345	358	246	285	185	75,2
غينيا	85	73	68	72	40	58,8
غينيا –بيساو	70	89	82	92	40	48,2
مدغشقر	156	188	230	298	62	27
مالاوي	209	167	205	226	50	24,4
مالي	103	105	123	136	44	35,8
موريطانيا	85	95	84	117	36	42,9
موزامبيق	259	312	343	336	92	26,2
النيجر	104	88	95	122	40	42,1
رواندا	75	73	90	96	40	44,4
ساوتومي	8	8	9	10	111,1	
السنيغال	254	226	293		43	14,5
سيراليون	15	15	25	46	48	190
تنزانيا	289	352	622	837	150	24,1
تشاد	190	186	231	298	13	5,6
أوغندا	306	401	438	569	87	19,9
زامبيا	166	149	205	231	260	126,8

Source : JeanPierre Cling,Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba [2003]: « **Les Nouvelles Stratégies Internationales De Lutte Contre La Pauvreté** »,2e édition,economica,paris,p :291.

ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، لما لذلك من أهمية في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاقتصادية. إذ لا يكفي قياس حجم الإنفاق الحكومي، بل تبرز الحاجة إلى تحليل مدى توزيعه بين مختلف شرائح المجتمع. فإذا كانت حصة الفقراء من هذه الخدمات منخفضة مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفع، فإن الأثر التوزيعي للإنفاق يكون محدودا. أما إذا كانت الفئات الأقل دخلا تستفيد بنصيب أكبر من تلك الخدمات، فإن ذلك يُعد مؤشرا على كفاءة وفعالية السياسات الاجتماعية.

- **حالة غانا[1]**

تأتي أحدث البيانات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة في غانا من مسح مستويات المعيشة في غانا لعام 2013 .وتشير هذه البيانات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر انخفض من 7 ملايين في عام 2006 إلى 6.3 ملايين في عام 2013. كما انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر من 31.9% إلى 24.2%. وقد تم تحديد حد الفقر حوالي 4 دولارات في اليوم. بشكل عام، انخفض عدد الفقراء بنسبة 10%بين 2006 و2013. لكن في نفس الفترة، زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 44٪. وبالمقارنة، فقد انخفض الفقر بنسبة 14% فقط في الفترة (1999–2006)، عندما نما الاقتصاد بنسبة 18%.

هذا يُظهر وجود فجوة متزايدة بين وتيرة النمو الاقتصادي وسرعة خفض الفقر. ويُعزى هذا التفاوت إلى أن معظم الفوائد المالية للنمو ذهبت إلى الأغنياء. فعلى سبيل المثال، زاد متوسط استهلاك البالغين من أغنى 10% بمقدار 1246 سيدي غاني بين عامي 2006 و2013، أي تقريبًا عشرة أضعاف الزيادة التي شهدها أفقر % والتي بلغت 135 سيدي فقط[2].

لكن مصطلح "أغنى 10٪" هنا يبقى نسبيا — فمتوسط الدخل السنوي لأغنى 10٪ في عام 2013 كان 5789 سيدي غاني، أي ما يعادل حوالي 6500 دولار بالقدرة الشرائية. ومع ذلك، هناك فروقات هائلة داخل هذه الشريحة أيضا من حيث الدخل والثروة. بشكل عام، يتزايد عدم المساواة في غانا وفقًا لمعظم المقاييس.

- **حالة الكاميرون**

---

[2] Tim Jones [2016] **The fall and rise of Ghana's debt** : « **How a new debt trap has been set** », October 2016,p :12.

حتى وبعد التخفيف المؤقت للديون مشروطا بسياسات الإنفاق الاجتماعي عادت معظم الدول إلى الاقتراض وإعادة هيكلة ديونها مع صندوق النقد الدولي، مشروطة ببرامج التصحيح الهيكلي التي تقيد الإنفاق الاجتماعي ،ففي العام 2022 خصصت الكاميرون 23.8% من إيراداتها لخدمة الديون مقارنة ب6.9% للصحة، في حين أن متوسط العمر المتوقع أقل ب 14 عاما من المتوسط العالمي،وتشهد الكاميرون تسارعا في الديون العمومية تجاوز العتبة الرمزية البالغة 12000 مليار فرنك إفريقي في حين أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام نادرا ما يصل إلى4% وتثير أثار هذا النمو قلقا متزايدا لاسيما نقص النقد الأجنبي و النقص الحاد في الوقود[1].

وقعت الحكومة مع صندوق النقد الدولي برنامجا اقتصاديا وماليا مدته ثلاث سنوات (2021-2024) من أجل تصحيح الوضع الاقتصادي، ومن الواضح أن هذا البرنامج مصحوبا بإصلاحات خاصة كرفع الدعم عن إنتاج الوقود بالتالي ارتفاع الأسعار وتقييد الإنفاق الاجتماعي وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر بمختلف أبعاده، وهذا ما يدلل على أن مبادرة**(HIPC)** كانت مجرد مسكن وليس حل جذي من اجل القضاء على الفقر والدخول في الحلقة المفرغة للمديونية والفقر مرة أخرى.

3-2-5-2 المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) إلى الإيرادات الحكومية:

من الجدير بالذكر أن تخفيف أعباء الديون يختلف عن مصادر التمويل الأخرى، إذ لا يمثل تدفقا نقديا جديدا من الخارج. بل يتمثل أثره المباشر في تمكين الدول المستفيدة من الاحتفاظ بجزء من موارد ميزانيتها العامة التي كانت ستُستخدم لسداد الديون. ويمكن توجيه هذا الحيز المالي المتاح نحو زيادة الإنفاق على برامج الحد من الفقر، أو سداد ديون أخرى (سواء كانت محلية أو خارجية)، أو حتى خفض الضرائب. ومع ذلك، فإن الدول التي لم تكن تسدد كامل التزاماتها الدينية من قبل لن تستفيد بالكامل من هذا الحيز المالي، إذ سيكون أقل من القيمة الاسمية لتخفيف أعباء الديون. وبعبارة أخرى، فإن تخفيف عبء الدين بمقدار دولار لا يعني بالضرورة توفر دولار إضافي يُنفق على مشاريع مكافحة الفقر[2].

من المهم الإشارة أيضا إلى أن بعض الدول التي كانت تعاني من متأخرات كبيرة تجاه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف قبل انضمامها إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واجهت ارتفاعا في تكاليف خدمة

---

[1] لجنة إلغاء الديون غير الشرعية (CADTM) [2022]: «إفريقيا **وكيفية الخروج من فخ المديونية** »، بلجيكا، ص:14.

[2] الأمم المتحدة،الجمعية العامة [2013]:"**تقييم تأثير المبادرات الدولية لتخفيف أعباء الديون في حقوق الإنسان** "، مرجع سابق،ص:6

ديونها بعد الدخول في المبادرة. ويُعزى هذا الارتفاع إلى أحد شروط المبادرة، والذي يقتضي تسوية جميع المتأخرات المستحقة للدائنين متعددي الأطراف قبل الوصول إلى "نقطة اتخاذ القرار." وقد شكّل هذا الشرط تحديًا كبيرًا لعدة دول، من بينها بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغينيا-بيساو. وتمت تغطية المتأخرات من خلال منح أو قروض انتقالية. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، كانت المتأخرات تمثل نحو 80% من إجمالي ديون البلاد (أي ما يعادل 6.1 مليارات دولار) قبل انضمامها إلى المبادرة عام 2002. ونتيجة لذلك، بلغت مدفوعات خدمة الدين نحو 20% من إجمالي الإيرادات الحكومية، في المتوسط، خلال الفترة من عام 2002 وحتى استكمال تنفيذ المبادرة في عام 2010[1] .

ومن هذا المنطلق تبرز ضرورة الربط بين ما يتم توفيره من خلال تخفيض خدمة الدين وبين الإيرادات العامة التي تدير من خلالها الحكومات شؤونها الداخلية، والجدول التالي يبين نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة(HIPC)مقارنة بالإيرادات الحكومية.

الجدول رقم (3-26): نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة(HIPC)مقارنة بالإيرادات الحكومية

البلد	الإلغاء السنوي متوسط خدمة الدين لسنوات الأولى(مليون دولار أمريكي)	الإيرادات العمومية لسنة 2001	نسبة تخفيض الدين مقارنة بالإيرادات
بنين	20	380	%5.3
بوركينافاسو	47	314	%14.8
الكاميرون	80	1788	%4.5
اثيوبيا	97	1235	%7.8
غامبيا	10	65	%15.4
غانا	185	886	%20.9
غينيا	40	356	%11.2
غينيا –بيساو	40	36	%109.3
مدغشقر	62	536	%11.6
مالاوي	50	322	%15.5
مالي	44	431	%10.2
موريطانيا	36	210	%17.1
موزامبيق	92	428	%21.5
النيجر	40	182	%21.9

[1] المرجع السابق،ص:9.

رواندا	40	189	%21.1
ساوتومي	10	11	%93.6
السنيغال	43	822	%5.2
سيراليون	48	101	%47.2
تانزانيا	150	1128	%13.3
تشاد	13	123	%10.6
اوغندا	87	600	%14.5
زامبيا	260	680	%38.2

Source : Source : JeanPierre Cling,Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba [2003]: « **Les Nouvelles Stratégies Internationales De Lutte Contre La Pauvreté** »,2e édition,economica,paris,p :291.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نجد أن هناك تفاوتا واضحا بين البلدان فبالرغم من أن الإيرادات الحكومات الإفريقية - التي كانت بالأساس منخفضة-، نجد أن نسبة تخفيف الديون لم تمثل إلا نسبة ضئيلة من هذه الإيرادات ففي بلدان مثل (بنين، الكاميرون،إثيوبيا،السنيغال..) لم تتجاوز نسبة الديون المخففة 10% ،في حين فاقت النسبة 100% في غينيا بيساو ساو تومي وهذا راجع إلى تدني الإيرادات الحكومية في حد ذاتها حيث كانت على التوالي 40 و10 مليون دولار أمريكي وهذا يدلل على أن خدمة الديون التي كانت من المفترض أن تدفع للجهات الدائنة تفوق الإيرادات الحكومية في بعض الدول الإفريقية، وهذا ما يجرنا إلى طرح السؤال إن كانت هذه المبالغ مشروطة بانفاقها على الحد من الفقر فكيف تسدد الحكومات باقي نفقاتها من سداد ديون أخرى و تمويل خارج إطار الحد من الفقر ،في حين لم تتجاوز النسبة في باقي البلدان 20%.

إذن من خلال البيانات السابقة لا يمكننا أن نحكم على مبادرة **(HIPC)** بالفشل التام، لكن بالقصور في حل مشكلة ديون البلدان الإفريقية المثقلة بالديون التي تمثل أصغر ديون البلدان النامية والتي تشكل أكبر العقبات بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة لهذه الدول.

3.3 المبادرة المتعددة الأطراف (MDRI) وتحقيق الأهداف الإنمائية:

تزامن إطلاق هذه المبادرة مع التزامات المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**(MDGs)** ، التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2000، ومن هنا، كان الهدف الأساسي لمبادرة **(MDRI)** هو تهيئة البيئة

الاقتصادية والمالية الملائمة لتحقيق تلك الأهداف، حيث ركّزت على تخفيف عبء الدين بشكل دائم للدول المؤهلة، مما أتاح لها توجيه مزيد من الموارد للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية.

1.3.3الإضافة التي قدمتها مبادرة (MDRI)

جاءت مبادرة **(MDRI)** كخطوة استكمالية لـ**(HIPC)**، لتقدم إعفاءا كاملا لبعض الدول المؤهلة من ديونها لمؤسسات مثل البنك الدولي ممثلا بمؤسسة التنمية الدولية وصندوق النقد وبنك التنمية الإفريقي،لكنها جاءا أيضا محدودة في ثلاث مؤسسات سابقة الذكر مستثنية بذلك باقي مؤسسا التمويل الدولية الأخرى، هذا من جهة و من جهة أخرى فان التزام دول مجموعة الثمانية بتمويل تكلفة المبادرة بالنسبة لمؤسسة التنمية الدولية وبنك التنمية الإفريقي، دون إلغائها للديون الثنائية للدول يعد محل استفهام.

الشكل رقم (3-12): خدمة الدين ل 31 بلد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد مبادرة (MDRI)

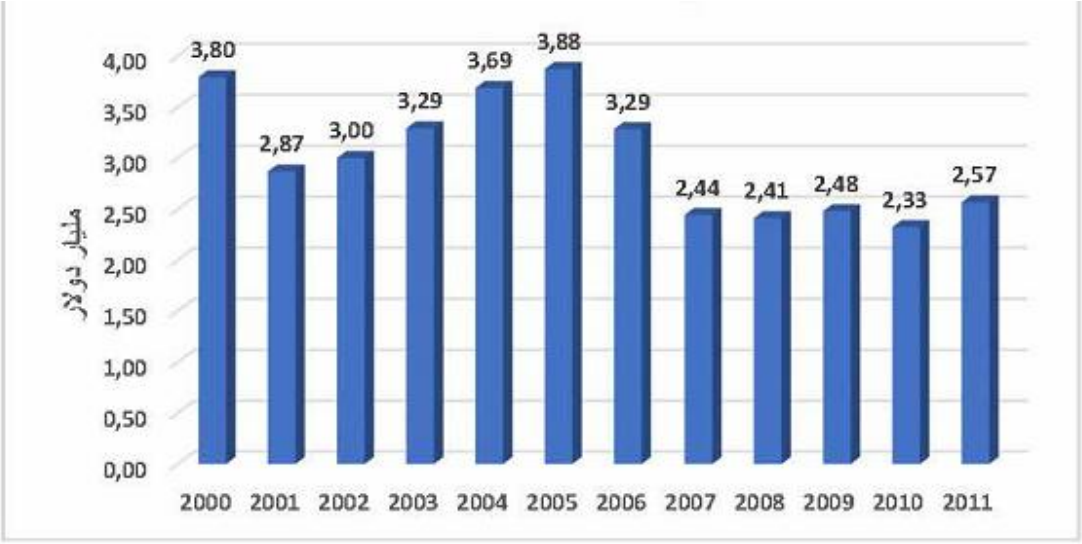

المصدر:داميان ميه،اريك توسان[2021]:« **65 سؤال و جواب بشأن الديون و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي** » ،CADTM،ص 234.

من خلال الشكل نلاحظ انخفاض خدمة الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد العام 2006 أي بدء تخفيف الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف، من 3.88 مليار دولار إلى 2.33 مليار دولار

العام 2010 ليبدأ مجددا لمعاودة الارتفاع وهو نفس الشئ الذي حدث مع مبادرة **(HIPC)**، حين انخفض خدمة الدين في السنوات الأولى عقب تخفيف الديون لتعاود خدمة الدين في الارتفاع مرة الأخرى، وهذا راجع أيضا كون تخفيف الديون كان مرة واحدة فقط.

2.3.3مبادرة (MDRI): تحقيق الأهداف الإنمائية (MDGs)

كان الهدف الأساسي من مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف **(MDRI)**، هو تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية. في إطار **(MDRI)**، قدمت كل من مؤسسة التنمية الدولية، صندوق النقد الدولي، صندوق التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الأمريكي إعفاءا بنسبة 100% من الديون المستحقة للبلدان الإفريقية المثقلة بالديون. و الملحق رقم **(3-1)**و **الذي** يوضح التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية بالنسبة للدول التي استفادت من مبادرة **(MDRI).**

من خلال الملحق **الملحق** رقم **(3-1)** ، نلاحظ أن نتائج الأهداف الإنمائية للألفية اتسمت بتباين كبير بين المناطق والبلدان، مما أدى إلى تفاوت في التقدم.

وقد سُجِلت أضعف إنجازات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في قطاعي التعليم والصحة. ولم يحقق سوى عدد قليل من البلدان أهداف الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي انخفاض معدلات وفيات الأمهات، وزيادة معدلات إتمام التعليم الابتدائي. وكان أداء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أفضل نسبيا في مجالي المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والحصول على مياه شرب آمنة. كما أضعف تزايد حالات الأزمات الإنسانية الناجمة عن الأوبئة والكوارث الطبيعية والحروب والصراعات بعض مكاسب التنمية التي حققتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون [1].

3.3.3 إشكالية استدامة الديون

رغم أن هذه المبادرات هدفت إلى تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من فرصة لبداية جديدة، فإن التساؤل الأهم اليوم يدور حول مدى إمكانية الحفاظ على المكاسب المحققة من تخفيف الديون.

1.3.3.3 تقييم استدامة الديون حسب نظام صندوق النقد الدولي (DSF)

[1] IMF [2016] « **Heavily indebted poor countries (HIPC) initiative and multilateral debt relife initiative** **(MDRI)** »,statistical ubdate, Electronic copies of IMF Policy Papers, p15 : 9.

تشير النتائج إلى أن استدامة الديون بعد مبادرة الـ(HIPC) في البلدان الافريقية ليست مشجعة، على الرغم من حجم إعفاءات الديون الكبير الذي حققته المبادرة.

الجدول رقم (3-27): مخاطر التعثر في سداد الدين للبلدان الإفريقية المستفيدة من(HIPC) مبادرة وفقا لأحدث تقارير تحليل استدامة الدين (2025DSA)

درجة مخاطر التعثر في سداد الديون	البلدان
حالة تعثر فعلي	جمهورية الكونغو ،اثيوبيا، مالاوي،ا لسودان، زيمبابوي، ساوتومي و برانسبي.
مرتفعة	بورندي، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، النيجر، جزر القمر، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، موزمبيق.
متوسطة	بنين، بوركينافاسو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار،غينيا،لوسوتو،ليبيريا،مدغشقر،مالي،موريطانيا،رواندا،السنيغال،الصومال،تنزانيا، طوغو، أوغندا.
منخفضة	لاتوجد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

List of LIC DSAs for PRGT-Eligible Countries, As of March 31, 2025 , Per recent DSA publication . https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf

من خلال الجدول نلاحظ بان هناك خمس دول بلغت حالة التعثر الفعلي و التي يجعلها في حالة ضائقة مالية قد تؤدي إلى إفلاسها في أي لحظة وهي : جمهورية الكونغو ،اثيوبيا، مالاوي، السودان، زيمبابوي، ساوتومي و برانسبي، بالإضافة إلى 11 دولة في حالة مرتفعة من حالة التعثر في سداد ديونها وباقي الدول في حالة متوسطة ،و لا توجد أي دولة من الدول التي استفادت من تخفيف ديونها في حالة منخفضة ، هذا ما يزيد التساؤل حول فعالية مبادرات تخفيف الديون على المستوى المتوسط والبعيد .فبعد حوالي عقدين من استفادة هذه البلدان من تخفيف ديونها عادت مرة أخرى للوقوع في فخ المديونية المثقلة .

2.3.3.3 حدود تقييم تحليل صندوق النقد الدولي (DSF)

الأدوات الحالية لتحليل استدامة الدين، ولا سيما إطار العمل المشترك بين صندوق النقد والبنك العالمي(**DSF**) ، تواجه عددا من القيود، من أبرزها[1]:

- تركيز مفرط على الجوانب المالية والاقتصادية الكلية وإدارة الدين.
- إهمال تأثير الصدمات الخارجية وتذبذب المساعدات وضعف القدرات المؤسسية.
- ضعف الاعتبار للعلاقة بين الاستثمارات الممولة بالديون والنمو الاقتصادي.
- تجاهل الروابط بين التجارة والديون.
- إهمال البعد الإنساني للتنمية (الغذاء، الصحة، التعليم، السكن).

بالإضافة. الى تجاهل الالتزامات غير رسمية أو خارج الميزانية وضعف في دمج الدين المحلي ودين القطاع الخاص الخارجي ضمن التحليل الكلي.

هذه القيود تؤدي إلى صورة ناقصة لوضع الدين الحقيقي وقدرته على الاستدامة في المدى المتوسط والطويل.

-حالة زامبيا[2]

واجهت زامبيا، شأنها شأن دول أفريقية أخرى، مستويات مرتفعة من الديون قبل عام 2020 نتيجة اعتمادها التاريخي على القروض المقومة بالدولار الأميركي، وتقلبات أسعار النحاس، وهو أهم صادرات البلاد. ففي عام 1998، بلغت ديون زامبيا الخارجية نسبة غير قابلة للاستدامة عند 207٪ من الدخل القومي الإجمالي و715٪ من دخل الصادرات. وقد أدت مبادرتا **(MDRI)**و **(HIPC)**، اللتان اشترطتا تنفيذ سياسات نيوليبرالية مقابل شطب الديون، إلى خفض الدين الخارجي من 6.9 مليار دولار إلى 2.3 مليار دولار في عام

[1] Cyrus Rustomjee[2018]:« **Debt Sustainability in African Heavily Indebted Poor Countries Cyrus Rustomjee**", Policy Brief No. 133, June 2018 Restoring,p:3.

[2] Howard Stein , Horman Chitonge [2025]: « The Zambian Debt Default: A Structuralist Perspective, Search Georgetown Journal of International Affairs », January 9, 2025
https://gjia.georgetown.edu/2025/01/09/the-zambian-debt-default-a-structuralist-perspective/

2006. ومع تعافي الصادرات والدخل، انخفضت نسبة الدين إلى الصادرات إلى 49٪، وإلى 20٪ فقط من الدخل القومي الإجمالي.

ولكن في عام 2013، عاد الدين إلى مستويات عام 1998، وبقي مرتفعا نسبيا. واستمرت النسب ضمن نطاق يمكن تحمله، ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع أسعار النحاس، التي شكلت نحو 70٪ من إجمالي عائدات التصدير. غير أن هذه الاستدامة لم تدم، إذ ارتفع إجمالي الدين العام أربعة أضعاف من 2013 إلى 2023، ليصل إلى 35 مليار دولار. وبحلول عام 2020، بلغت نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي 168٪ بعد أن كانت 24.9٪ في عام 2013. ولم يعد بالإمكان خدمة هذا الدين. وفي نوفمبر 2020، أصبحت زامبيا أول دولة أفريقية تتخلف عن سداد ديونها السيادية بعد موزمبيق في عام 2016، بعد أن تخلفت عن دفع مبلغ 42.5 مليون دولار.

- حالة غانا[1]

تم إلغاء مبالغ كبيرة من ديون غانا قبل عقد من الزمن في إطار مبادرتي **(HIPC)** و **(MDRI)**، لكن في الوقت الحالي تنفق البلاد حوالي 30% من إيراداتها الحكومية سنويا في سداد ديونها الخارجية. ولم تكن غانا لتتمكن من سداد هذه المبالغ الضخمة إلا بفضل قدرتها على الحصول على المزيد من القروض من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والتي تُستخدم لسداد فوائد الديون للمقرضين السابقين، في حين يتزايد إجمالي حجم الدين.

وتتمثل الأسباب الأساسية لأزمة الديون في الاعتماد المستمر على صادرات السلع الأساسية، فضلا عن أن الديون الجديدة لا تولد إيرادات كافية لتمكين سدادها.

نتيجةً لإلغاء هذا الدين، انخفض الدين الخارجي لحكومة غانا من 6.6 مليار دولار أمريكي عام 2003 إلى 2.3 مليار دولار أمريكي عام 2006. وتبع ذلك تحسينات ملحوظة في قطاعي التعليم والرعاية الصحية.

[1] Debt Justice **: «Ghana: A debt crisis rooted in colonialism** » **,** https://debtjustice.org.uk/countries-in-crisis/ghana-debt-crisis-rooted-colonialism ,date **read :25-05-2025 .**

مع ذلك، استمر اعتماد غانا على السلع الأساسية، ومع ارتفاع الأسعار، زاد استعداد المُقرضين لمنح القروض في ظل اقتصاد متنامٍ. بين عامي 2006 و2013، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غانا بنسبة 44%. ومع ذلك، خلال الفترة نفسها، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني بنسبة 10% فقط، وهو معدل أبطأ مما كان عليه في السنوات السبع السابقة.

في أوائل عام 2013، انخفض سعر الذهب بشكل ملحوظ، وكذلك سعر النفط منذ بداية عام 2014. بين عامي 2013 و2016، انخفضت قيمة السيدي مقابل الدولار بنسبة 50٪. تسبب هذا في انخفاض حجم الاقتصاد الغاني المقوم بالدولار من 47.8 مليار دولار في عام 2013 إلى 36 مليار دولار في عام 2015. ونظرًا لأن الديون الخارجية مستحقة بالدولار أو العملات الأجنبية الأخرى، فقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة الحجم النسبي للدين ومدفوعات الديون.

كان أحد ردود الفعل على هذه الصدمات الاقتصادية هو أن تقترض الحكومة المزيد من الأموال. بأسعار فائدة على الديون الجديدة مرتفعة، تصل إلى 10.75٪ على اقتراض مليار دولار في عام 2015.

- حالة اثيوبيا

تخلفت إثيوبيا عن سداد أقساط قروضها مؤخراً بسبب تكاليف الحرب وجائحة كورونا (كوفيد-19) وقروض صينية بمليارات الدولارات، لتنضم بذلك إلى غانا وزامبيا في قائمة البلدان الإفريقية العاجزة عن سداد ديونها.

4.3.3 أثر تخفيف عبء الدين على الاستثمار

لا تؤكد النتائج التجريبية الآليات التي تفترضها فرضية عبء الدين. وبينما يبدو أن مبادرة **(HIPC)** ومبادرة **(MDRI)** قد حققتا نجاحا جزئيا في تحفيز الاستثمار الخاص، إلا أنه لا يمكن ملاحظة أي تأثير إيجابي قابل للقياس على الاستثمار العام. بما أن الاستثمار العام لا يقل أهمية عن الاستثمار الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي، فإن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بكيفية دفع تخفيف أعباء الديون للنمو وفقًا لفرضية تراكم الديون تبدو خاطئة. ومن الأسباب المحتملة لفشل تخفيف أعباء الديون في

تحفيز الاستثمار العام التركيز الشديد على الحد من الفقر على المدين القصير والمتوسط في إطار مبادرتي **(HIPC)** و **(MDRI)** ربما أدى هذا التركيز إلى زيادة الاستهلاك الحكومي وانخفاض الإنفاق الاستثماري[1].

- حالة كوت ديفوار

شهدت كوت ديفوار تطورات ملحوظة على صعيد إدارة الدين الخارجي منذ انضمامها إلى مبادرتي تخفيف أعباء الديون **(HIPC)** و**(MDRI)**، فقد حصلت على إعفاء من الديون بموجب مبادرة **(HIPC)** خلال الفترة من مارس 2009 إلى يونيو 2012، وتبع ذلك إعفاء إضافي بموجب مبادرة الإعفاء من الديون متعددة الأطراف **(MDRI)** بعد بلوغها "نقطة الإنجاز". وقد بلغ إجمالي الإعفاء من الديون بموجب هاتين المبادرتين نحو 5.25 مليار دولار أمريكي بالقيمة الإسمية.

أدى هذا الإعفاء إلى انخفاض الدين الخارجي للبلاد من 94٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 إلى 41٪ في عام 2011. ومع ذلك، ظل معدل الاستثمار ثابتًا عند متوسط 9٪ من الناتج المحلي. كما انخفضت مدفوعات خدمة الدين إلى 1.7٪ من الناتج، وتراجع الإنفاق الموجه للفقراء إلى 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2011، على الرغم من التقلبات الكبيرة خلال الفترة من 1996 إلى 2011 [2].

5.3.3أثر تخفيف الديون على النمو

بعد اكتمال تطبيق هذه المبادرات لأكثر من 31 دولة افريقية فقيرة مثقلة بالديون، أصبح من المهم تقييم مدى الوصول إلى أهدافها وعلى وجه الخصوص، ما إذا كان تقليص عبء الديون قد أسهم فعليا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الجدول رقم (3-28): متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (2008-2011) في بلدان(HIPC)

---

[1]: « **Does lower debt buy higher growth?, the impact of debt relief initiatives** [2014] Sandra R. Marcelino and Ivetta Hakobyan **on growth** », IMF Working Paper ,p :19 .

[2]: « **Does lower debt buy higher growth? the impact of debt relief initiatives on growth** », IMF Working Paper, WP/14/230 ,p :39. [2014] Sandra R. Marcelino , Ivetta Hakobyan

البلد	نصيب الفرد من GDP،متوسط النمو السنوي(2008-2011)	البلد	نصيب الفرد من GDP،متوسط النمو السنوي(2008-2011)
ليبيريا	7,16	بوركينافاسو	2,21
اثيوبيا	6,36	مالي	1,92
غانا	6,25	طوغو	0,98
رواندا	5,13	بورندي	0,65
موزمبيق	4,17	ج- افريقيا الوسطى	0,57
مالاوي	3,91	بنين	0,48
تنزانيا	3,59	غامبيا	0,39
أوغندا	3,57	الكاميرون	0,38
زامبيا	3,52	السنغال	0,26
الكونغو الديمقراطية	3,24	موريطانيا	0,14
سيراليون	2,94	غينيا	0,04-
ج-الكونغوالديمقراطية	2,85	جزر القمر	0,78-
ساوتومي و برنسيبي	2,66	كوديفوار	0,99-
غينيا بيساو	2,42	مدغشقر	1,46-
		النيجر	0,98-

Source : Sandra R. Marcelino , Ivetta Hakobyan [2014]: « **Does lower debt buy higher growth? the impact of debt relief initiatives on growth** », IMF Working Paper, WP/14/230 ,p :31.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن هناك خمس دول(ليبيريا، اثيوبيا، غانا، موزمبيق، ورواندا) فقط حققت متوسط نمو خلال فترة (2008-2011) مرتفع أكبر من 4% ويعني أنها استفادت بشمل جيد من تخفيف الديون ،أما باقي الدول مثل: مالاوي، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، الكونغو الديمقراطية، سيراليون، ج-الكونغو الديمقراطية، ساوتومي و برنسيبي، غينيا بيساو، بوركينافاسو، مالي، طوغو، بورندي ج- إفريقيا الوسطى، بنين، غامبيا، الكاميرون، السنغال وموريطانيا، حققت نموا متواضعا إلى منعدم أما باقي الدول الإفريقية الفقيرة التي استفادت من التخفيف فقد حققت نموا سالبا (كوت ديفوار، غينيا، جزر القمر، مدغشقر، النيجر) أي انكماشا في اقتصادها بدل زيادة النمو عن طريق زيادة الاستثمار و الإنتاجية، بالإضافة إلى أسباب أخرى كانعدام الاستقرار السياسي و غياب الحوكمة، بالاضافة إلى أن ربط تخفيف الدين بزيادة الإنفاق الاجتماعي قد يقوض جهود الاستثمار و زيادة النمو حسب وضعية وحالة كل بلد على حدة.

4.3 تقييم برنامج صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتعزيز النمو(PRGT)

رغم ما يعلنه من أهداف تتعلق بمكافحة الفقر عن طريق استبدال "مرفق التكييف الهيكلي المعزز" بـ مرفق الحد من الفقر والنمو (PRGT)، والذي جعل من محاربة الفقر محورا رئيسيا للسياسات الاقتصادية المدعومة من الصندوق.

كان لهذه السياسة نتائج عكسية في بعض الحالات ففي دراسة لـ"Glen Biglaiser. - Ronald J. McGauvran (2022)" من خلال تحليل بيانات تغطي 81 دولة نامية من بينها البلدان الافريقية الفقيرة المثقلة بالديون خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2016 من بينها البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، تبين أن القروض المصحوبة بإصلاحات هيكلية تميل إلى تفاقم أوضاع الفقر. وتعود هذه النتيجة إلى أن هذه الإصلاحات غالبا ما تُحدث تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد، مثل خصخصة المؤسسات العامة، وتحرير الأسواق، وإعادة هيكلة الأنظمة الضريبية والضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى تقليص الإيرادات الحكومية وارتفاع معدلات البطالة وتكاليف المعيشة في البلدان الإفريقية الفقيرة التي استفادت من تسهيلات الإقراض [1].

لم تُسفر البرامج المنفذة تحت إطار آلية الحد من الفقر وتعزيز النمو (PRGT) سوى عن تحسينات طفيفة في التنفيذ الفعلي في البلدان الإفريقية المثقلة بالديون.

المبحث الرابع: أفاق حل المديونية المثقلة للبلدان الإفريقية:

بالرغم من ربط استراتيجيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتخفيف أعباء الديون بمساعي تقليص الفقر. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات تحول دون منع تراكم الديون مجددا إلى مستويات غير قابلة للاستدامة. ولتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد، لا يكفي تخفيف الديون فحسب، بل يتطلب الأمر تعاونا مشتركا بين الدول المقترضة والدائنين والجهات المانحة، من خلال ترسيخ سياسات اقتراض

[1] : «**The efects of IMF loan conditions on poverty in the developing world »,** [2022]Glen Biglaiser,Ronald J. McGauvran
Journal of International Relations and Development (2022) ,25:806–833,p :807, avalaible on the site :
https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9172087/pdf/41268_2022_Article_263.pdf

مدروسة، وتوفير تمويل بشروط ميسرة، ودعم النمو الاقتصادي المتوازن، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين فرص دخول الأسواق العالمية، بالإضافة إلى إصلاح نظام الديون العالمي والمؤسسات المالية الدولية.

1.4 إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نحو مقاربة عادلة للقضاء على الفقر:

أصبح من الضروري إصلاح مؤسستي بروتن وودز عن طريق التفكير في استراتيجيات أكثر استدامة في حل مشكلة الديون وتقديم صيغ تمويل أكثر عدالة ومرونة، بما في ذلك إعادة هيكلة الديون، وتوسيع فرص التمويل الميسر وذلك من خلال:

1.1.4إصلاح آلية التصويت والتمثيل في المؤسستين:

يُعاني كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اختلالات هيكلية كبيرة في أنظمة التصويت واتخاذ القرار، حيث تُمنح القوة التصويتية بناءا على المساهمات المالية بدلا من التمثيل المتساوي للدول. ونتيجة لذلك، تحتفظ الدول الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، بحصة تصويتية غير متناسبة مقارنة بعدد سكانها أو بحجم المتأثرين بسياساتهما، في حين تُهمش أصوات دول الجنوب التي تُعد من أكثر الدول تضررا من برامج الصندوق والبنك العالمي. إصلاح هذه الآلية يستلزم إعادة النظر في معايير توزيع الحصص بحيث تعكس بشكل أكثر عدالة الواقع الاقتصادي العالمي المتغير، لا سيما مع صعود اقتصادات ناشئة مثل الصين والهند والبرازيل. كما يتطلب الإصلاح تعزيز تمثيل الدول النامية والأقل نموا المثقلة بالديون خاصة منها الإفريقية التي تعاني التهميش، بما يضمن إشراكها الفعلي في صياغة السياسات المالية العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاداتها. أنظر الملاحق رقم (3-2) ،(3-3)، (3-4)، (3-5).

2.1.4 إعادة النظر في مشروطية القروض والمساعدات:

تُعتبر شروط الإقراض المفروضة من قبل مؤسسات التمويل الدولية محل انتقادات واسعة، خاصة من قبل الدول النامية. غالبا ما تقترن هذه القروض بما يُعرف بـ"شروط التكيف الهيكلي" والمتضمنة ظاهريا لاستراتيجيات الحد من الفقر، والتي تشمل إجراءات تقشفية مثل تقليص الإنفاق العام، خصخصة مؤسسات الدولة، وتحرير الاقتصاد. ورغم أن هذه السياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، إلا أنها في كثير من الأحيان تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية، مثل زيادة الفقر والبطالة، وضعف الخدمات الأساسية.

إعادة النظر في هذه الشروط ينبغي أن تنطلق من مبدأ المرونة والخصوصية، أي تصميم شروط تتلاءم مع السياقات المحلية لكل دولة، وتأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والسياسية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية. كذلك، يمكن تبني نموذج "الإقراض المرتبط بالأداء التنموي"، حيث تُربط شروط التمويل بتحقيق أهداف محددة في مجالات التعليم، الصحة، والحماية الاجتماعية، أهداف التنمية المستدامة بدلا من التركيز فقط على مؤشرات الاقتصاد الكلي. مع زيادة قدرة الحكومات على التحكم في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

3.1.4 إشراك الجهات الفاعلة الجديدة في عملية تخفيف الديون:

شهدت الساحة الإفريقية في العقود الأخيرة بروز قوى جديدة تلعب أدوارا متزايدة في تمويل التنمية، وعلى رأسها الصين، الهند، بنوك إقليمية. هذه الجهات الفاعلة تقدم بديلا لمؤسسات التمويل التقليدية، غالبا بشروط تمويل أقل صرامة.

إشراك هذه الجهات ضمن النظام المالي العالمي لا ينبغي أن يتم من موقع التنافس أو العزلة، بل من خلال تعزيز التنسيق والتكامل بين المبادرات المختلفة. يمكن إنشاء منصات حوار مشتركة تضمن تبادل الخبرات، وتوحيد المعايير التمويلية، والحد من مخاطر الديون المتراكمة نتيجة تعدد مصادر التمويل. كما ينبغي تشجيع هذه الأطراف على الالتزام بالمبادئ الدولية للشفافية والاستدامة في الإقراض، لضمان تحقيق فائدة متبادلة للدول المقترضة والمانحة.

4.1.4 إنشاء آلية رقابة تحد من حصانة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

رغم الأضرار الجسيمة التي ألحقتها برامج أو مشروعات معينة للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي سواء بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية و المتمثلة في برامج التكيف و التصحيح الهيكلي أولا ثم أوراق استراتيجيات تخفيض الفقر وغيرها من الاستراتيجيات، التي قوضت حقوق الدول الفقيرة في الحصول على التنمية و القضاء على الفقر، فإن هاتان المؤسستان بعيدتان عن المحاسبة ، مما يتطلب من المجتمع الدولي خلق قوانين تحاسب المؤسسات الدولية و الإقليمية على أثارها السلبية التي تضر بالدول نتيجة التدخلات و الشروط التي تحد من حقها في التنمية.

4.2 إلغاء ديون الدول الإفريقية الفقيرة[1]

تُعد مسألة الديون الخارجية واحدة من أبرز الآليات الحديثة التي تُستخدم لإخضاع الدول الإفريقية الغنية بالمواد الأولية والمعادن النادرة، وتقييد خياراتها الاقتصادية والاجتماعية. إذ تتحول الديون، مع مرور الوقت، من أداة تمويل إلى وسيلة ضغط تفرض على البلدان الإفريقية نمطا معينا من السياسات التنموية، يخدم في كثير من الأحيان مصالح القوى الدائنة، لا مصالح الشعوب المدينة. فبدلا من تمكين هذه الدول من تحقيق أهدافها في التنمية المستقلة، تتحول الديون إلى عبء طويل الأمد يعمق من تبعيتها البنيوية للخارج، ويقوض من قدرتها على التحكم بمقدراتها الوطنية.

1.2.4 الأسباب المبررة لإلغاء الديون

نادت عدة أصوات أكاديمية وحقوقية بضرورة إعادة النظر في شرعية جزء كبير من هذه الديون، خاصة تلك التي نشأت في سياقات غير ديمقراطية، حيث استخدمت الأموال المقترضة لدعم أنظمة حكم استبدادية أو لمشروعات لم تعُد بالنفع على الشعب الديون البغيضة). في هذا السياق توجد عدة مبررات وحجج تدعو إلى إلغاء الديون دون شرط أو قيد ومنها.

1.1.2.4 الأسباب الأخلاقية والسياسية

من الناحية الأخلاقية، لا يمكن مطالبة شعوب تعاني من الفقر المدقع وتواجه أزمات إنسانية حادة – كغياب الخدمات الصحية، ونقص المياه النظيفة، وسوء التغذية، ورداءة التعليم – بسداد ديون غير شرعية قدمت لحكومات فاسدة لم تستفد منها، ولم تكن طرفا في اتخاذ قرار الاقتراض بشأنها، إن الواقع في العديد من الدول الإفريقية يُظهر أن الحكومات تخصص نسبة كبيرة من ميزانياتها لتسديد خدمة الدين، في الوقت الذي يعيش فيه ملايين من المواطنين تحت خط الفقر.

أمّا سياسيا، فقد أصبحت آلية الديون أداة بيد المؤسسات المالية الدولية لفرض سياسات اقتصادية موحدة، غالبا ما يتم وضعها خارج نطاق القرار المحلي، وبتأثير مباشر من الدول الغنية. وهو ما يفقد الدول

---

[1] أنظر

- داميان ميه، اريك توسان[2021]:« **65 سؤال و جواب بشأن الديون و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي** » ،CADTM.

المدينة استقلاليتها في رسم استراتيجياتها الاقتصادية ويجعل سيادتها الاقتصادية مجرد شعارات وهمية. بذلك، فإن إلغاء هذه الديون يمثل تصحيحا لمسار غير عادل، واستعادة للسيادة السياسية المفقودة.

2.1.2.4 الأسباب الاقتصادية

من منظور اقتصادي، فإن الدول الإفريقية الفقيرة لم تعد مجرد مدينة، بل أصبحت ضحية لفوائد تراكمية واستحقاقات غير عادلة. فتاريخيا، تشير البيانات إلى أن العديد من هذه الدول سددت ما يعادل عدة أضعاف ما اقترضته أصلا. ومع ذلك، ما زالت غارقة في ديون متزايدة. ولا شك أن استمرار هذا الوضع يؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، ويمنع توجيه الإنفاق العام نحو تحسين الصحة والتعليم والبنية التحتية، وهي القطاعات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن انعدام القدرة على الاستثمار الحكومي يضعف قدرة الدول على جذب استثمارات خاصة، ويؤدي إلى استمرار الركود الاقتصادي والعجز في تلبية احتياجات السكان الأساسية.

الجدول رقم (3-29): مقارنة الدين العام لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء ببقية دول العالم

المبلغ لسنة 2007	بمليارات الدولارات
الدين العام لفرنسا	1800
الدين العام لبلجيكا	410
الدين العام لإفريقيا جنوب الصحراء	130
الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية	9300
الدين العام لأمريكا اللاتينية	400
الدين العام لليابان	8000
الدين العام لجنوب وشرق أسيا	420

Source : Damien Millet, Eric Toussaint [2009] : « **Les chiffres de la dette 2009** », Op,cit ,p :8.

3.1.2.4 الأسباب البيئية:

البُعد البيئي في قضية الديون يُعد من المحاور المهمة التي غالبا ما يتم إغفالها. فالدول الإفريقية الفقيرة، رغم أنها تسهم بنسب ضئيلة في تلوث البيئة العالمية، تتحمل أعباء بيئية جسيمة نتيجة تصدير النفايات والصناعات الملوثة من الدول الصناعية إليها. في المقابل، تعاني هذه الدول من تدهور مستمر في بيئاتها الطبيعية، كزحف التصحر، وقطع الغابات، وتلوث الموارد المائية، مما يفاقم من أزماتها الإنسانية

والاقتصادية. وهذا ما يضع العالم أمام "دين بيئي" تتحمله الدول الغنية الدول الفقيرة، دين لا يمكن تعويضه حتى بإلغاء الديون المالية القائمة.

2.2.4 إلغاء الديون دون شروط مجحفة:

لا يكفي أن تُلغى الديون، بل من الضروري أن يتم ذلك ضمن إطار يضمن أن الاستفادة من هذا الإلغاء تصب في مصلحة الشعوب، لا النخب الحاكمة فقط. ولذلك، فإن إلغاء الديون ينبغي أن يتم دون فرض شروط اقتصادية مجحفة، على أن يُربط بشروط إيجابية تضمن توجيه الأموال المُوفرة نحو مشاريع تنموية حقيقية، مثل بناء المدارس، وتطوير المراكز الصحية، وتحسين البنية التحتية الأساسية، والحفاظ على البيئة.

كما يجب إشراك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية الفاعلة في وضع الخطط التنموية المتعلقة باستثمار هذه الأموال، مع توفير آليات رقابة صارمة لمنع الفساد وضمان الشفافية، ومنع تكرار تجارب سابقة كانت فيها الأموال الضخمة وسيلة لتعزيز ثراء الحكام أو تمويل مشاريع غير مجدية.

3.4 التعاون الدولي من أجل البلدان الإفريقية الفقيرة:

تعزيز التعاون الدولي أداة أساسية لمعالجة التحديات التي تواجه الدول الأضعف بنيويا، وعلى رأسها البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون. هذه الدول، رغم ما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية، ما تزال تدور في حلقة مفرغة من الفقر.

1.3.4إقامة نظام تجاري عادل

تواجه إفريقيا عدة عوائق تحول دون اندماجها الفاعل في النظام التجاري العالمي، من أبرزها الاعتماد على تصدير المواد الخام، ما يجعل اقتصادياتها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، فرغم التطورات التي شهدتها صادرات القارة الإفريقية خلال العقدين الماضيين، لا تزال مشاركتها في التجارة العالمية محدودة، وتعاني من التهميش في النظام التجاري الدولي. فقد أظهرت تقارير سابقة أن إفريقيا، رغم عدد سكانها الكبير، كانت تساهم بجزء ضئيل من التجارة الدولية، وهو ما انعكس سلبا على فرص التنمية فيها. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه لو حافظت إفريقيا على نسبتها من التجارة العالمية كما كانت في عام 1980،

لحققت عائدات إضافية تُقدر ب 119مليار دولار سنويا، وهو ما يفوق بكثير قيمة المساعدات الإنمائية التي تلقتها من الدول المتقدمة في نفس الفترة[1].

أما في عام 2023، فقد وصلت قيمة الصادرات الإفريقية إلى ما يقرب من 665.4 مليار دولار، بزيادة ملحوظة عن السنوات السابقة، إلا أن هذه الصادرات لا تزال تمثل أقل من 3% من التجارة العالمية، وهو مؤشر على استمرار التحديات البنيوية والهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات القارة.

ولتجاوز هذه التحديات، من الضروري تبني سياسات تعزز من عدالة النظام التجاري الدولي وتدعم قدرة إفريقيا على تنمية صادراتها وتعزيز قيمة منتجاتها. وتشمل هذه السياسات:

- دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي وتفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (**AfCFTA**)؛
- تطوير الصناعات المحلية والتحول نحو تصدير المنتجات المُصنّعة؛
- تحسين البنية التحتية.

2.3.4 إصلاح نظام الاقتراض

وذلك من خلال:

- **إعادة هيكلة شاملة للديون:** تتضمن إشراك جميع الدائنين، بما في ذلك القطاع الخاص والدول الأخرى، في عملية إعادة الهيكلة.

- **تعزيز الشفافية والمسائل:** ضمان استخدام الأموال المحررة من تخفيف الديون في تحسين الخدمات العامة ومكافحة الفقر.

- **تنفيذ إصلاحات هيكلية فعالة :**تشمل تحسين إدارة الموارد، تعزيز الحوكمة، وتنويع مصادر الدخل الوطني.

- **تطوير آليات تمويل بديلة :**مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتمويل المشاريع التنموية دون الاعتماد المفرط على الاقتراض.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2005]: «التعاون **الدولي على مفترق الطرق، المعونة و التجارة و الأمن** »، ط 2005 ،نيويرك،ص:117.

3.3.4 نحو نموذج إفريقي لإدارة رشيدة للدين العام

توجد عدة تحديات تواجهها البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون على المدى الطويل تتعلق بإدارة الديون بما يخدم جهود الحد من الفقر، تستلزم حلولا تنبع من الداخل الإفريقي بالدرجة الأولى، تستند هذه الحلول إلى ضرورة إعادة هيكلة نهج إدارة الديون الخارجية في الدول الأفريقية، بما يعزز قدرتها على مواجهة تحديات التنمية والقضاء على الفقر الذي بات سمة هذه الدول.

وقد دعا مؤتمر الاتحاد الإفريقي في ماي **2025** إلى تبني نموذج إفريقي متكامل لإدارة الدّين العام، لمواجهة تصاعد المديونية وتعقيدات هيكلها في القارة. ويرتكز النموذج على أربعة محاور رئيسية[1]:

- **توطين أدوات تقييم القدرة على تحمل الدين** ضمن الخطط الوطنية، لتكون مناسبة للخصوصيات المحلية وتُوجه الاقتراض نحو مشاريع إنتاجية.
- **اعتماد الرقمنة في إدارة الدين العام** من خلال منصات رقمية تضمن الشفافية، وتحسن التنسيق بين المؤسسات المالية، وتدعم اتخاذ القرار السليم.

- **ربط إدارة الدين بتنمية الموارد المحلية**، عبر إصلاح السياسات الضريبية وتقليل التهرب المالي، بما يقلل الاعتماد على الاقتراض الخارجي.
- **تعزيز البعد المؤسسي** من خلال أطر قانونية مستقرة وكفاءات فنية، إذ إن غيابها يساهم في تفاقم المديونية.

ويؤكد الطرح أن النموذج الإفريقي يجب أن يتفاعل مع النظام المالي العالمي على أساس من الملكية الوطنية، والحكومة الرشيدة، وتكامل السياسات، لتعزيز الاستدامة المالية ومواجهة الأزمات الخارجية.

[1] African Union [2025]. « **African Union Conference On Debt** », Lome, Togo 12th To 14th May 2025 , Addis Ababa, Ethiopia. Available : https://au.int/sites/default/files/documents/44785-doc-EN_Draft_Zero_Declaration_AU_Conference_on_Debt_Final.pdf

خلاصة الفصل الثالث

تُظهر العلاقة بين الفقر والمديونية في إفريقيا طابعا معقدا يُكرس حالة من الاعتماد المالي ويُقيد مسارات التنمية. فقد أثبتت التجربة أن عبء الديون لا يشكل مجرد تحد اقتصادي، بل يمثل عقبة هيكلية أمام تحقيق تحولات اجتماعية حقيقية. إذ تؤدي الالتزامات المتزايدة لخدمة الديون إلى تقليص الموارد العامة، مما ينعكس سلبا على تمويل القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، وبالتالي تتفاقم أوضاع الفقر والبطالة. في الوقت ذاته، تدفع محدودية الإيرادات المحلية وضعف القاعدة الإنتاجية العديد من البلدان الإفريقية إلى اللجوء مجددًا إلى الاقتراض، لمواجهة الأزمات أو تمويل الخطط التنموية، مما يُعيدها إلى حلقة الديون. وهكذا تتداخل المديونية مع الفقر في علاقة تكرس الضعف البنيوي وتُعمق التبعية للمؤسسات المالية الدولية.

ورغم التحول في فلسفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في استراتيجياتهما اتجاه إدارة أزمة المديونية والفقر، في ظل فشل السياسات التقليدية، والتعامل مع مشكلة الفقر بوصفه ظاهرة مركبة تتداخل فيها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى بيئية، لا يمكن معالجتها بأساليب إملائية أحادية التوجه. ويُعزى الإخفاق المتكرر في تقليص معدلات الفقر إلى تطبيق برامج وإجراءات رسمية افتقرت إلى الارتباط الحقيقي مع الفئات المتأثرة، حيث صيغت السياسات غالبا بمعزل عن الواقع اليومي للفقراء، ودون إشراكهم في فهم طبيعة الفقر وأسبابه وآليات تجاوزه.

وبهذا الصدد أطلقا عددا من المبادرات الهادفة لتخفيف عبء الديون، على غرار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** وتلك الخاصة بتخفيف أعباء الدين متعدد الأطراف **(MDRI)**، وربطهما باستراتيجيات أوراق الحد من الفقر وبرنامج تسهيل النمو والحد من الفقر، إلا أن أثرها الفعلي ظل آنيا ومحدودا. ويعود ذلك إلى تركيز تلك البرامج على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي دون الربط العضوي بينها وبين الأهداف الاجتماعية، بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية الصارمة التي ترافق عمليات الإعفاء، والتي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى تدهور الأوضاع المعيشية وتراجع قدرة الدول على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. كما أن استمرار الاعتماد على الاستدانة، وتجاهل مديونية القطاع الخاص، إلى جانب غياب آليات دولية فعالة لإعادة هيكلة الديون بشكل عادل وشفاف، كلها عوامل تُضعف الأثر التحويلي لتلك المبادرات.

وعليه، فإن تجاوز أزمة الفقر لا يتحقق فقط عبر تقليص أعباء الديون، بل من خلال تبنّي نهج شامل يتكامل فيه الإصلاح الاقتصادي مع التنمية الاجتماعية، ويُعزز من قدرة الدول الإفريقية على بناء اقتصاديات مرنة ومنتجة، بعيدة عن دوامة الاستدانة المزمنة.

الخاتمة

تُعد دراسة موضوع "الاستراتيجيات الجديدة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في القضاء على الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون" من البحوث ذات الأهمية البالغة في الوقت الراهن. إذ تُسلط الضوء على أحد أبرز التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، وهو الفقر المزمن المرتبط بعبء الديون الخارجية. وتكمن أهمية هذا البحث في تحليله للسياسات والاستراتيجيات المُعتمدة حديثا من قبل المؤسستين الماليتين الدوليتين، وتقييم مدى فعاليتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا. كما يُساهم البحث في فهم العلاقة المعقدة بين تخفيف الديون، شروط الإصلاح الاقتصادي، والقضاء على الفقر.

ساهمت هذه الدراسة في تسليط الضوء على جوانب خفية من الفقر، لا تقتصر فقط على الجانب المادي أو انخفاض الدخل، بل تشمل أبعادا نفسية ومعنوية مثل الشعور بالتهميش، وفقدان القدرة على الوصول إلى المؤسسات والخدمات نتيجة تفشي الفساد وضعف التمثيل المؤسسي للفقراء.

يفاقم عبء المديونية الثقيلة وعدم القدرة على إدارة الدين العام بشكل مستدام البلدان الإفريقية المثقلة بالديون. حيث لا تعرقل المديونية فقط إمكانيات التنمية، بل تُكرس التبعية وتعزز هشاشة الاقتصاديات الوطنية كلها عقبات تقف ضد جهود القضاء على الفقر الذي بات سمة هذه البلدان و مسؤولية أخلاقية على المستوى الدولي.

هذه النقاشات هي ما جعلت فلسفة البنك العالمي ومعه صندوق النقد الدولي منذ أزمة ثمانينيات القرن الماضي، من مجرد إعادة هيكلة الديون إلى تخفيف عبء الدين الخارجي بشكل يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، تقليص الفقر، وتحقيق الاستدامة المالية الخارجية.

لهذا سعى كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى إيجاد استراتيجيات جديدة تختلف عن الآليات التقليدية لتخفيف الديون عن طريق ربطها بهدف الحد من الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون،وعلى رأس هذه الاستراتيجيات مبادرتي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **(HIPC)** ومبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف **(MDRI)** والمتزامنتين مع برنامج الحد من الفقر وتعزيز النمو **(PRGF)** و المشروطة بإعداد ما يعرف بأوراق استراتيجيات الحد من الفقر**(PRSPs)** .

وقد حاولنا في هذا البحث تحليل العلاقة بين تخفيف الديون عبر مختلف الاستراتيجيات سابقة الذكر وبين الحد من الفقر وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وتحسين ظروف المعيشة للفقراء في البلدان محل الدراسة، ومع اكتمال تطبيق هذه المبادرات في أغلب الدول الافريقية المعنية، أصبح من المهم مراجعة ما إذا كانت قد أنجزت أهدافها المرجوة.

1- اختبار الفرضيات

نتائج إختبار الفرضيات كانت على النحو التالي:

- بالنسبة لهذه المبادرات ،خلصنا إلى أن التحسن الوقتي لمؤشرات المديونية بعد تطبيق المبادرات والبرامج مباشرة كان أمرا ملموسا، لكن هذه الإنجازات تبقى جزئية وظرفية، كونها لم تراعي خصوصيات هذه البلدان وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

- تبين أيضا من خلال الدراسة أنّ الاستراتيجيات والمبادرات أدت في بعض البلدان الى احداث انكماشا في اقتصادياتها بدل زيادة النمو عن طريق زيادة الاستثمار و الإنتاجية، بالإضافة إلى أن ربط تخفيف الدين بزيادة الإنفاق الاجتماعي قد يقوض جهود الاستثمار و زيادة النمو حسب وضعية وحالة كل بلد على حدة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تكشف الدّراسة عن وجود مفارقة بنيوية خطيرة في البلدان الفقيرة المُثقلة بالدّيون، فعلى الرّغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية ولو نسبيّاً، إلاّ أن معدلات الفقر لم تشهد انخفاضا يتناسب مع هذا التحسن، بل استمرت في بعض الحالات بالتفاقم، بسبب سوء توزيع النمو، والفوارق الجغرافية والاجتماعية، وغياب سياسات شاملة لإعادة توزيع الدخل ، وهو ما يتوافق مع صحة الفرضية الثالثة.

- أكدت الدّراسة فشل النهج القائم على مبدأ"مقاس واحد للجميع"، والذي حكم برامج واستراتيجيات الإقراض لعقود طويلة، وأنّ البديل يكمن في بناء نموذج شراكة جديد يقوم على احترام سيادة الدّول، وخصوصياتها الاقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2- نتائج الدراسة:

- خلصت هذه الدراسة إلى أن استراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الجديدة التي كانت محل دراستنا، قد شكلت تحولا مغايرا في طريقة معالجة أزمة الديون الإفريقية خلال العقود الأخيرة. فقد أسهمت هذه المبادرات كميا في الفترة التي تلت تطبيق المبادرات في تقليص حجم الدين الخارجي بشكل

ملحوظ، وخفض مخاطر التعثر، وفتحت المجال أمام زيادة الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية لا سيما في الدول التي وصلت إلى "نقطة الإنجاز."، لكن هذا التحول لم يكن فعالا بالقدر الكافي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة حقيقية في المدى الطويل والحد من الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون.

- رغم أن المبادرات انطلقت عام 1996 وتم الاتفاق على إنهائها خلال عشر سنوات أي مع نهاية العام 2004، إلا أنها استمرت إلى غاية 2025، ولم تصل السودان بعد إلى مرحلة الانجاز و ايتيريا لا تزال في مرحلة الانتظار، وهذا راجع الى الشروط السياسية التي تلعب دورا في الاستفادة من هذه المبادرات.

- تركزت جهود أوراق استراتيجيات الحد من الفقر **(PRSPs)** في عدد من الدول الإفريقية ، على تعزيز النمو الاقتصادي باعتباره حجر الزاوية لتحقيق التنمية. ومع أن هذه الاستراتيجيات طُرحت في الأصل كأدوات لمعالجة الفقر، فإن الواقع أظهر أن الأهداف الاجتماعية غالبا ما كانت ثانوية مقارنة بالأهداف الاقتصادية حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض البلدان فقط مثل: إثيوبيا، غامبيا، غينيا، مالاوي، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، رواندا، السنيغال، تنزانيا، أوغندا، زامبيا،بعد تطبيقها لاستراتيجيات الحد من الفقر خلال الفترة(2000-2002) حيث تراوح ما بين4.3% في النيجر إلى 9.3% في موزمبيق، ومع ذلك، تكشف الدراسة عن وجود مفارقة بنيوية خطيرة، فعلى الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن معدلات الفقر لم تشهد انخفاضا يتناسب مع هذا التحسن، بل استمرت في بعض الحالات بالتفاقم، بسبب سوء توزيع النمو، والفوارق الجغرافية والاجتماعية، وغياب سياسات شاملة لإعادة توزيع الدخل.

- بالنسبة بمبادرتي تخفيف الديون**(HIPC)** و **(MDRI)** ، فإنه وعلى مستوى زيادة النمو فإن خمس دول(ليبيريا، اثيوبيا، غانا، موزمبيق، ورواندا) فقط حققت متوسط نمو خلال فترة (2008-2011) مرتفع أكبر من 4% ويعني أنها استفادت بشمل جيد من تخفيف الديون ،أما دول مثل: مالاوي، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، الكونغو الديمقراطية، سيراليون، ج-الكونغو الديمقراطية، ساوتومي و برنسيبي، غينيا بيساو، بوركينافاسو، مالي، طوغو، بوروندي ج- إفريقيا الوسطى، بنين، غامبيا، الكاميرون، السنغال وموريطانيا، حققت نموا متواضعا إلى منعدم، أما باقي الدول الإفريقية الفقيرة

التي استفادت من التخفيف فقد حققت نموا سالبا (كوت ديفوار، غينيا، جزر القمر، مدغشقر، النيجر).

- تم تقليل حجم الدين الخارجي بمعدل متوسط بلغ 90% من مستويات ما قبل المبادرة. كما خفضت هذه المبادرات بشكل كبير من خطر التعثر المستقبلي في السداد، حيث لا توجد أي دولة من دول ما بعد "نقطة الإنجاز" تُصنف في حالة تعثر في السداد، لكن هذه المؤشرات لم تكن مستدامة حيث بلغت حالة التعثر الفعلي أي إمكانية الدخول في حالة الافلاس العام 2025 لخمس دول تتمثل في: جمهورية الكونغو، اثيوبيا، مالاوي، السودان، زيمبابوي، ساوتومي و برانسبي، بالإضافة إلى 11 دولة في حالة مرتفعة من حالة التعثر في سداد ديونها وهي: بورندي، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، النيجر، جزر القمر، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، موزمبيق، وباقي الدول في حالة متوسطة، و لا توجد أي دولة من الدول التي استفادت من تخفيف ديونها في حالة منخفضة .

- حتى وبعد التخفيف المؤقت للديون مشروطا بسياسات الإنفاق الاجتماعي عادت معظم الدول إلى الاقتراض وإعادة هيكلة ديونها مع صندوق النقد الدولي، مشروطة ببرامج التصحيح الهيكلي التي تقيد الإنفاق الاجتماعي، ففي العام 2022 خصصت الكاميرون 23.8% من إيراداتها لخدمة الديون مقارنة ب 6.9% للصحة.

- أكدت دراستنا إلى أن مبادرات تخفيف الديون فشلت في إحداث تحول هيكلي عميق في الاقتصاديات الإفريقية، مما أبقى العديد منها في حالة تبعية مالية وتقنية للمؤسسات الدولية، كما أن مكاسب النمو في البلدان المستفيدة من المبادرات، كان تأثيره على الاستثمار العام والإنتاجية محدودا.

- وتبين أيضا من خلال الدراسة أن مرفق الحد من الفقر والنمو(PRGF) ، الذي حل محل مرفق التكييف الهيكلي المعزز، المرافق لاستراتيجيات صندوق النقد الدولي، والذي يعتبر امتداد لسياسات التكييف الهيكلي التي فرضتها المؤسستان على مدى العقود الماضية، ساهم في إضعاف قدرات الدول الإفريقية، وتقويض منظوماتها الإنتاجية، وتوسيع الفجوة الاجتماعية، ولم يُحدث الفرق الجوهري الموعود، حيث بقيت شروط القروض ترتكز على إصلاحات هيكلية تقشفية تضر بالخدمات الاجتماعية وتقوض سياسات تقليص الفقر.

- بالنسبة لاستدامة الديون خلصنا إلى أن التحسن الوقتي للمؤشرات الكلية بعد تطبيق المبادرات والبرامج مباشرة كان أمرا ملموسا، لكن هذه الإنجازات تبقى جزئية وظرفية، ولم تؤسس لحل جذري وشامل لأزمة الديون والفقر يهدف إلى معالجة الأسباب البنيوية الكامنة وراء ضعف اقتصاديات

البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون. والدليل هو وقوع نفس الدول في مشكلة التعثر في سداد الديون نتيجة الإفراط في الإقراض ودخول دائنين جدد غير ملزمين بمبادرات تخفيف الديون والفساد وغياب الحوكمة والشفافية في إنفاق مبالغ التخفيف.

- أشارت الدراسة إلى أن أضعف الإنجازات المسجلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة 2030 كانت في البلدان المستفيدة من مبادرة**(MDRI)**، حيث لم تحقق أي دولة من الدول محل الدراسة جميع الأهداف الإنمائية مجتمعة أو حتى نصفها، كما أن أضعف إنجازات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في قطاعي التعليم والصحة. ولم يحقق سوى عدد قليل من البلدان أهداف الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي انخفاض معدلات وفيات الأمهات، وزيادة معدلات إتمام التعليم الابتدائي. وهو ما يعكس حدود فعالية هذه الاستراتيجيات من منظور التنمية البشرية والقضاء على الفقر الذي يشكل أهم هدف من الأهداف الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة.

- خلصت الدراسة أن إعادة الجدولة أو التخفيف الجزئي للديون، حتى في إطار مبادرات مثل (HIPC)و (MDRI)، لم تُعالج الأسباب الجذرية للمشكلة، ولم تُخرج البلدان المعنية من حلقة الفقر والتبعية. إن مواصلة تحميل الشعوب الفقيرة تبعات ديون لم تستفد منها في الأصل، في ظل نظام عالمي غير متكافئ، يُعد انتهاكا صارخا لمبادئ العدالة والكرامة الإنسانية.

- أكدت الدراسة أن استراتيجيات ومبادرات تخفيف الديون، رغم أهميتها، ليست كافية لوحدها لمكافحة الفقر أو ضمان استدامة التنمية. المطلوب اليوم هو تحول جذري في فلسفة التعاون الدولي، يتجاوز الحلول المالية المؤقتة، ويؤسس لشراكة عادلة، تنطلق من أولويات التنمية الوطنية، وتحترم سيادة القرار الاقتصادي، وتعتمد على بناء قدرات حقيقية في إدارة الموارد والاستثمار العام، بدلًا من مواصلة الاعتماد على وصفات خارجية جاهزة.

- تبقى هذه الإنجازات جزئية وظرفية، ولم تؤسس لحل جذري وشامل لأزمة الديون أو للفقر المستدام. فقد أكدت هذه الدراسة، أن معظم هذه المبادرات فشلت في معالجة الأسباب البنيوية الكامنة وراء ضعف اقتصادات الدول الإفريقية، بما في ذلك هشاشة بنياتها الإنتاجية، وشروط التجارة العالمية غير العادلة، والاعتماد المفرط على رأس المال الأجنبي، والإقتراض غير المسؤول.

- شهدت معظم الدول الإفريقية محل الدراسة ارتفاع ملحوظ في الديون العامة المحلية والدين الخارجي للقطاع الخاص، ففي العام 2013 أصبح الدين الخاص يشكل 21 %من إجمالي الدين السيادي لزامبيا،27 %لرواندا، بالإضافة الى مشكل الصناديق الانتهازية التي قوضت جهود مبادرات

تخفيف الديون، ففي زاميبا اضطرت الحكومة الى دفع ما يعادل 65٪ من وفورات تخفيف الديون لتسديد التزاماتها نحو الصناديق الانتهازية ،مما يفاقم مشكلة الديون.

- ارتفاع الإقراض الصيني بالنسبة للبلدان الإفريقية المثقلة بالديون حيث أصبح يمثل 15% من مجموع القروض الخارجية، ففي أوغندا وصل الى 8%، مالاوي 17%، جمهورية الكونغو 45%، وهذا اتى على حساب انخفاض ديون نادي باريس، هذا التحول يُرافقه حذر من المخاطر المتعلقة بإدارة هذه الديون الجديدة، وضرورة ضمان استدامتها ومراقبتها. بالإضافة كون الصين ليست عضوا في نادي باريس وغير معنية بمبادرات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مما يعقد من إمكانية التفاوض على تخفيف الديون في المستقبل.

- استراتيجيات محاربة الفقر في إفريقيا لا يمكن أن تنجح إلا من خلال معالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وربط النمو بالتوزيع العادل للثروة، وهو ما يتطلب إرادة سياسية صادقة، وتعاونا دوليا يقوم على العدالة لا تهميش القارة.

3-اقتراحات الدراسة:

لقد كشفت استراتيجيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحد من الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، عن مفارقة صارخة رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية، لم يشهد الفقر انخفاضا موازيا، بسبب سوء توزيع ثمار النمو، والتهميش الاجتماعي، وضعف الاستثمارات العامة، خاصة في الصحة والتعليم. كما أن عدداً محدوداً فقط من البلدان الافريقية محل الدراسة استطاع تحقيق بعض أهداف الألفية الإنمائية، بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولاتزال أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 وهو ما يؤكد أن المقاربات المالية وحدها غير كافية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

تؤكد هذه الدراسة على جملة من الاقتراحات ندرجها في النقاط التالية:

- إلغاء الديون غير القابلة للسداد يجب أن يكون جزءا أساسيا من أي مقاربة عادلة ومستدامة لحل أزمة المديونية في الدول الإفريقية.
- يجب على المجتمع الدولي، وخاصة الدول الدائنة، التحرك الجاد نحو إلغاء كامل وفوري للديون غير المشروعة أو غير القابلة للسداد، مع اعتماد آليات شفافة ومستقلة لتقييم شرعية الديون وأثرها على تفاقم ظاهرة الفقر في البلدان الإفريقية.

- إصلاح مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهما أهم الدائنين للبلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون– أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها، إذا ما أراد المجتمع الدولي بناء نظام اقتصادي أكثر إنصافًا. فهاتان المؤسستان، في صيغتهما الحالية، تعانيان من عجز ديمقراطي هيكلي، يتجلى في التمثيل غير المتكافئ للدول الأكثر فقرا التي تعاني التهميش، وفي احتكار مجموعة صغيرة من الدول الغنية لصنع القرار.
- إنهاء الشروط السياسية التدخلية التي تقوض سيادة الدول وتضعف القدرة على تصميم سياسات إنمائية وطنية.
- إنشاء آلية مستقلة لتسوية الديون السيادية تحت رعاية مؤسسة دولية شاملة مثل الأمم المتحدة.
- تعزيز قدرة الدول النامية على تعبئة مواردها المحلية، عبر مكافحة الفساد، وتنويع الاقتصاد، وضمان عائد عادل على الموارد الطبيعية.
- ضمان أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية المحلية، لا فقط المعايير المالية المحضة.

وأخيرا فإن فشل النهج القائم على "مقاس واحد للجميع"، والذي ساد لعقود في برامج الإقراض والتخفيف، يُثبت أن الحلول المستوردة والمفروضة من الأعلى لا يمكن أن تنجح في بيئات تنموية هشّة ومعقدة تعاني من فقر هيكلي. إن بناء نموذج شراكة جديد يقوم على احترام السيادة، والمساواة في اتخاذ القرار، وتكامل الأبعاد الاقتصادية والحقوقية، هو السبيل الوحيد للخروج من الحلقة المفرغة للفقر والديون التي طالما أنهكت الدول الإفريقية.

لذلك، تدعو هذه الدراسة إلى اعتبار قضية الديون ليست فقط مسألة مالية، بل مسألة عدالة تنموية وحقوق إنسان، تتطلب معالجة سياسية وهيكلية شاملة، تتجاوز العلاجات التقنية المؤقتة، وتعيد الاعتبار للكرامة والسيادة والعدالة في النظام الاقتصادي الدولي.

4- آفاق الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة وبناءا على النتائج المتوصل إليها، نقترح جملة المواضيع التي نعتقد أنها تشكل أفاقا لهذا البحث:

- دراسة مدى استدامة الديون على المدى المتوسط والبعيد في البلدان التي استفادت من مبادرات تخفيف الديون.
- تأثير الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية على قدرة البلدان الإفريقية الفقيرة على تحمل الديون.
- تعاظم دور الإقراض الصيني في تمويل التنمية في إفريقيا.
- تحديات زيادة الدين المحلي والخاص ودور الصناديق الانتهازية في تعميق مديونية البلدان الإفريقية.

قائمة المراجع

❖ **قائمة المراجع**

➢ **المراجع باللغة العربية**

- **الكتب:**

1. إريك توسان،داميان ميبه[2005]:« **خدعة الديون** » ، ترجمة مختار بن حفصة، مراجعة رندة بعث، دار الطليعة الجديدة،دمشق، ط1.
2. طارق أسامة صالح[2006]: «**الصحة و البيئة**»، مكتبة المجتمع العربي،عمان، ط1.
3. يحي السيد عمر [2018]: «**القروض الدولية وآثارها على إقتصادات الدول الإسلامية**» ، الطبعة الأولى، دار الأصول العلمية، أسطنبول.
4. عبد الرحمان سيف سردار[2015]:«**اقتصاد الفقر و توزيع الدخل**»،دار الراية، عمان.
5. عبد الرزاق الفارس[2001]:« **الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي**»،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
6. عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش[2013]:«**التنمية الاقتصادية ومشكلاتها:مشاكل الفقر-التلوث البيئي-التنمية المستديمة**»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
7. كريمة كريم[2005]:«**دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية**»،المجلس الأعلى للتقافة، القاهرة.
8. عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل مخلف الدعمي [2010]: «**قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**»، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان.
9. **أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجيستير**
10. إبراهيم علي أمال[2009]:«**سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر-نظرة اقتصادية-** »،مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب،البليدة.
11. يحي مسعودي[2009]:«**إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر-** »، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.
12. فاطمة الزهراء زرواط [2006]: «**اشكالية تسيير النفايات و أثرها على التوازن الإقتصادي و البيئي**» ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
13. شعبان فرج[2012]:«**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر- دراسة حالة الجزائر2000-2010**»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03.

- **التقارير**

14. البنك الدولي [2000]: «**تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقر**»، الطبعة الأولى، واشنطن.
15. البنك الدولي[2004]:« **تقرير ادماج النوع الاجتماعي في التنمية** » ، ترجمة هشام عبد الله، ط1،الموسسة العربية ، بيروت.
16. البنك الدولي [2007]:« **تقييم مبادرة HIPC و MDRI وتأثيرها على البلدان المؤهلة**»، واشنطن.
17. الأمم المتحدة[2007]:« **حالة النقل إفريقيا** »،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، نيويورك،اكتوبر2007.
18. الأمم المتّحدة [2015]: «**تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015**» ، نيويورك.
19. الأمم المتّحدة[2020]:«**تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020**» ، نيويورك.
20. الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2001]:«**تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان**».
21. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2003]: «**الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر**»، نيويورك.
22. الأمم المتحدة- الجمعية العامة [2006]:«**ا آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والدين الخارجي على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان**».
23. الأمم المتّحدة، الجمعية العامة [2013]: « **تقييم تأثير المبادرات الدولية لتخفيف أعباء الديون في حقوق الإنسان**»، تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل هبا من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "سيفاس لومينا".
24. الجمعية العامة للأمم المتّحدة [2015] :« **تحويل عالمنا: خطة التنمية المُستدامة لعام 2030**».
25. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[2002]:«**أثار الفقر والبطالة عل التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا**».
26. الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2014]:«**إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان و التنمية بعد عام 2014**».
27. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية[2001]:«**توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية**».
28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]:«**تقريرالتنمية الإنسانية العربية خلق فرص للأجيال القادمة**».

29. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2003]: «**الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية : نحو 2015 الانجازات والتطلعات** » ، نيويورك،NY 10017 ، الولايات المتحدة الأمريكية.
30. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر [2009]:«**تعدد الفقر ومناهج دراسته** ».
31. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة القاهرة[2012]:«**مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية – سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة**».
32. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2024]:« **الخروج من المأزق**» ، نيويورك2024.
33. لجنة إلغاء الديون غير الشرعية (CADTM) [2022]:« **إفريقيا وكيفية الخروج من فخ المديونية** »،بلجيكا.
34. منظمة الأغذية والزراعة [2008]:« **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2008 ، ارتفاع أسعار الأغذية –الأخطار والفرص** » ، روما.

- **المقالات والمداخلات العلمية**

35. الطيب لحيلح، محمد جصاص[2010]:«**الفقر التعريف و محاولات القياس**»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07:، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
36. جيهان عبد السلا م عباس[2006] :« **الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء ،دراسة قياسية منذ عام 2006** » ،مجلة كلية العلوم السياسية و الاقتصادية، العدد 16.
37. ديبا نارايان [2000]:«**الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير**»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،المجلد:37، العدد:4.
38. حاج قويدر قورين[2014]:«**ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**»، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
39. طاب جمال،بهلولي لبنى [2021] : « **الاثنية و الانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء** » ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 6
40. ياسمين يوسف إبراهيم [2023]:« **أثر الديون الخارجية التنمية الاقتصادية في الدول العربية**»، مجلة جامعة البعث، المجلد 45، العدد05.

41. يونس على أحمد[2010]:«**تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009**»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد:33.

42. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي[2004]:«**مؤشرات التنمية البشرية المفهوم الأساسيات والحساب**"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة.

43. محمود زنبوعة وآخرون [2003]: «**الآثار الاقتصادية والإجتماعية للديون الخارجية على البلدان العربية غير النفطية**»، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 05.

44. ملياني حكيم،حمادي موراد[2010]:«**واقع التلوث البيئي في الجزائر، سبل محاربته، و مدى ارتباطه بظاهرة الفقر**»، الملتقى الدولي الثالث، حول «**حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية-حالة الجزائر-**»، المنعقد يومي 3،4 ماي، المركز الجامعي خميس مليانة.

45. علي عبد القادر علي [2003] : « **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية** » ، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، تونس.

46. فحايرية أمال [2005]:« **أسباب نشأة المديونية الخارجية في الدول النامية**»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02.

47. [1] صالح صالحي[1999]: « **إصلاح صندوق النقد الدولي و تثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية و المستقبلية** » ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1999 ، دار الخلدونية.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

➢ **باللغة الفرنسية**

- **الكتب**

48. Jean Pierre Cline et autres[2003] :«**les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté**» ,2éme édition ; économica ;Paris.

- **التقارير**

49. Banque Mondiale[2006]: « **Allègement de la dette des pays les plus démunis Une mise à jour de l'évaluation de l'initiative PPTE** », Banque mondiale Washington, D.C.

50. Bureau internationale du travail [2009] : « **guide sur les nouveaux indicateur d'emploi des objectifs du millénaire pour le développement** », première édition.
51. CNUCED [2006]: « **Le développement économique en Afrique,(doublement de l aid:Assurer la grande poussèe)** »,2006 , New Yorlk .
52. Nations Unis :[1995] : **« rapport de la conférence internationale sur la population et le développement** ».
53. OCDE [2007]:« **financer le Développement aide publique et autre flux** ».
54. Union européenne [2009]: **« Rapport européen sur le développement** » ,vaincre la fragilité en Afrique, une nouvelle approche europeènne, Institut universitaire europeèn ,San Domenico di Fiesole.
55. PNUD[1997]:«**Rapport mondial sur le développement humain**».
56. PNUD[2002] : **« rapport mondiale sur le développement humaine**».

- **المقالات والمداخلات العلمية**

57. Damien Millet, Daniel Munevar, Éric Toussaint [2012]:«**Les chiffres de la dette 2012** », CADTM - Comité pour l'Annulation de la Dette du Tiers-Monde,Belgic .
58. Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éric Toussaint [2015]: « **Les chiffres de la dette 2015** », CADTM, Belgique.

- **أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجيستير**

59. Amewoa Agbessi Komla [2008]: **« L'aide Au Developpement Aide-T-Elle Le Developpement** », These De Doctorat Es Sciences Economiques, Universite De Limoges.

➢ **باللغة الإنجليزية**

- **الكتب**

60. Amart Ya Sen [2001] :«**Development As Freedom**», oxford university press, first published.
61. Mohamed hamed [2010] :« **poverty in Egypt, human needs and institutional capacities**», boston, Lexington books
62. Ocampo, J. A., & Ros, J., [2012] : «**Globalization and Development: A Handbook of New Perspectives**», Oxford University Press.
63. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S.[2010] : « **This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly**», Princeton University Press.

- **التقارير**

64. ADF- Planning and Budgeting Department (PPLB) [2006]: « **ADF Implementation Modalities of the Multilateral Debt Relief Initiative**».

65. African développement Bank group: [[2003 «**Risky Business: New Data on Chinese Loans and Africa's Debt Problem** », annual report2023.
66. African Export-Import Bank [2024]: « **State of Play of Debt Burden in Africa 2024, Debt Dynamics and Mounting Vulnerability** » .
67. African Union[2020] : « **Impact of the coronavirus (covid 19) on the african economy** » , 06/04/2020.
68. Deborah Brautigam, Yufan Huang, and Kevin Acker [2020] :« **Risky Business: New Data on Chinese Loans and Africa's Debt Problème** », Briefing Paper, No. 03/2020, China Africa Research Initiative (CARI).
69. African Bank [2008]: "**conflict resolution, peace and reconstruction in afric**" , african development report2008/2009, Oxford University Press, New York.
70. Devarajan, S., & Swaroop, V, [2000]: «**The Impact of Debt on Growth and Poverty**». Washington, D.C.: World Bank.
71. FAO [2011] : « **The state of food and agriculture, women in agriculture Closing the gender gap for développement »,** Rome .
72. International Development Association [2001]: « **Poverty Reduction Strategy Papers and IDA13**».
73. International Monetary Fund [1988] : « **External Debt Definition, Statistical Coverage and Methodology**», The Bureau of Statistics International Monetary Fund Washington, DC 20431 United States.
74. International Monetary Fund [1999]: « **HIPC Initiative: Strengthening the Link between Debt Relief and Poverty Reduction**».
75. International Monetary Fund and International Development Association [1999]: « **Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative— Strengthening the Link between Debt Relief and Poverty Reduction**», Prepared by the Staffs of the IMF and the World Bank.
76. IMF[2003]: «**The impact of external indebtedness on poverty in low-Income countries**», IMF working paper.
77. INTERNATIONAL MONETARY FUND [2003] : « **Debt Sustainability in Low-Income Countries—Towards a Forward-Looking Strategy»,** Prepared by the Staff of the Policy Development and Review Department Approved by Timothy Geithner.
78. International Monetary Fund And International Development Association [2004]: « **Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative: Status of Implementation**», Prepared by the Staffs of the IMF and World Bank Approved by Mark Allen and Gobind Nankani,.
79. International Monetary Fund And World Bank[2006]: « **Applying the Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries Post Debt Relief»,** Prepared by the Staffs of the IMF and World Bank.
80. IMF [2010]: « **Eligibility to Use the Fund's Facilities for Concessional Financing** », IMF Policy Paper, january 2010.
81. FMI [2010]: "**Regional Economic Outlook,(Sub-Saharan Africa , Back to High Growth?)**", Washington.
82. International Monetary Fund (IMF) [2011]: «**Sovereign Debt and Growth: Causes and Consequences**» . Washington, D.C.

83. International Monetary Fund (IMF) [2012]:«**The IMF and the Global Financial Crisis: A Decade of Research**», Washington, D.C.
84. IMF [2016]: « **Heavily indebted poor countries (HIPC) initiative and multilateral debt relife initiative (MDRI)** »,statistical ubdate, Electronic copies of IMF Policy Papers.
85. IMF [2018]: « **2018 review of program design and conditionality**», IMF policy paper.
86. IMF [2019]: « **A strategy for imf engagement on social spending**», IMF policy paper.
87. International Monetary Fund [2020]: « **Regional economic outlook. Sub-Saharan Africa : COVID-19 : an unprecedented threat to development** », Washington.
88. International Monetary Fund [2023] : « **2023 handbook of IMF facilities for low-income countries», ** Washington, D.C.
89. International Monetary Fund [2023]: «**The Extended Credit Facility (ECF)** », on: https://www.imf.org › Files › Factsheets › English pdf.
90. International Monetary Fund [2024] : « **Operational Guidance Note For Imf Engagement On Social Spending Issues**», Washington, D.C.
91. G8 Gleneagles[2005]: «**The Gleneagles Communiqué -Africa**».
92. Stockholm International Peace Research Institute [2022] : « **SIPRI Yearbook 2022,Armaments, Disarmament and International Security** ».
93. Thandika Mkandawire and Charles C. Soludo[2003] : « **African Voices On Structural Adjustment,A Companion To Our Continent Ourfuture** »,COUNCIL FORTHE DEVELOPMENT OF SOCIAL SCIENCE RESEARCH IN AFRICA ,Africa World Press.
94. The World Bank operations evaluation department2002 []: «**The HIPC Initiative: The Goals, Additionality, Eligibility, and Debt Sustainability**», The World Bank Washington, D.C..
95. Sandra R. Marcelino , Ivetta Hakobyan[2014] : « Does lower debt buy higher growth? the impact of debt relief initiatives on growth », IMF Working Paper, WP/14/230.
96. UNCTAD [2019]: «**Globalization and Development: The Role of Debt**» ,Geneva.
97. United nations [2007]:« **Strengthening the International Partnership for Effective Poverty Reduction**», united nation publication, New York.
98. United Nation, Department of economic and social affairs [2010]:«**Report on the world social situation2010: Rethinking poverty**».
99. United Nations, [2013];"**Commodity Dependence and Economic Vulnerability**», New York.
100. United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) [2024] : « **Aids At A CrossRoads** »,. Geneva: Joint United Nations Programme on HIV/AIDS; 2024. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.
101. World Bank [2006]: « **Global Development Finance: The Development Potential of Surging Capital Flows- I: Review, Analysis, and Outlook**», World Bank Publications.
102. World bank [2006]: « **The Agenda for Agriculture-Based Countries of Sub-Saharan Afric** »,world developement report.
103. World Bank [2014]: « **Debt and Development: The Impact of Debt on Social** », Washington, D.C.

104. World Bank: [2016] : «**Infrastructure and Poverty Reduction**». Washington, D.C
105. World Bank [2019]**: « Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) »,** Statistical Update, p :20, available on the site : https://documents1.worldbank.org/curated/en/419661565316083523/pdf/Heavily-Indebted-Poor-Countries-HIPC-Initiative-and-Multilateral-Debt-Relief-Initiative-MDRI-Statistical-Update.pdf
106. World bank [2022]: « **Poverity and shared prosperity 2O22,correcting cource** », Washington.

- المقالات والمداخلات العلمية

107. A. Ayoub, T.A. Wani and A. Sultan [2024]: « **External debt crisis & socio-economic fallout: Evidence from the BRICS nations**», Regional Science Policy and Practice journal.
108. Alexander E. Kentikelenis [2016]: « **IMF conditionality and development policy space, 1985-2014**», Review of International Political Economy.
109. Birdsall, N., Claessens, S., & Diwan, I. [2002]: **«Will HIPC Matter? The Debt Game and Donor Behavior in Africa**», Wider Discussion Paper, No. 2002/50, Center for Global Development.
110. Emmanuel Niyonzima[2024] : « Critical Analysis of Causes of African Underdevelopment in History Perspectives » ,Science Set Journal of Economics Research3(1), 01-09.
111. Glen Biglaiser,Ronald J. McGauvran [2022]: «**The efects of IMF loan conditions on poverty in the developing world »,** Journal of International Relations and Development (2022) 25:806–833.
112. Heuty, Antoine and Aristide Nonkam [2007]: « **Debt Relief and Public Financial Management in Africa**», Journal of African Economies, Vol. 16, no. 2, 2007.
113. Jenina Joy Chavez Malaluan , Shalmali Guttal [2003]: « **Poverty Reduction Strategy Papers ,A Poor Package for Poverty Reduction** », Focus on the Global South.
114. Noah Cheruiyot Mutai [2024] : « **Examining the sustainability of African debt owed to China in the context of debt-trap diplomacy** », Scientific African 24 (2024) e02164.
115. Sadia Shabbir , Hafiz M. Yasin [2015]: « **Implications of Public External Debt for Social Spending: A Case Study of Selected Asian Developing Countries**», The Lahore Journal of Economics.
116. Skylar brooks, domenico lombardi and ezra suruma[2014] : « **african perspectives on Sovereign debt restructuring** », CIGI papers, no. 43 — september 2014.
117. Stiglitz, J. E.[2002] : «**Globalization and Its Discontents**», W.W. Norton & Company.
118. Wolfgang Hein [2001]: « **Global Governance and the Evolution of a New Role of International Financial and Economic Institutions for Sub-Saharan Africa**», Deutsches Ubersee-Institut.

- مواقع الأنترنت

119. https://almerja.com/more.php?idm=192665.
120. http://data.albankaldawli.org.

121. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending .

122. https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-HIPC.
123. https://www.imf.org/external/np/esafhipc/1999/99101.htm.
124. https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2001/043001.htm.
125. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries.
126. https://www.imf.org/external/np/exr/mdri/eng/mdrians.htm#q01.
127. https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-EC.
128. https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Credit-Facility-ECF,
129. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview.
130. https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/10/02/pr17380-imf-executive-board-reviews-the-joint-imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-lics

131. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries.
132. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries.
133. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/10/22/cm102224-intergovernmental-group-of-twenty-four-on-international-monetary-affairs-and-development?utm_source=chatgpt.com, https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries.
134. https://www.un.org
135. https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc.

الملاحق

الملحق رقم (2-1): عناصر توافق اراء واشنطن

يمكن تلخيص عناصر توافق واشنطون في النقاط العشر التالية :

1. **انضباط المالية العامة** : ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول ، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام لاسيما ، الإنفاق العام الاجتماعي شاملا الدعم ، وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجانا في السابق ، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك ، بدعوى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة . ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات.
2. **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام** :نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية ، وبعيدًا عن الاستثمار في عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات .
3. **الإصلاح الضريبي**: ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي.
4. **إصلاح نظام الصرف الأجنبي**: للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة ، وهو ما ينطوي عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد في أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقًا للعرض والطلب.
5. **تأمين حقوق الملكية**: أي تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول ، وسرعة البت في المنازعات حولها ، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض في البنوك ، وكذلك طمأنة الرأسماليين على أموالهم بالنص في الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها.
6. **تفكيك القيود الإدارية**: أي التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام .. وهو ما يعني إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها.
7. **تحرير التجارة الخارجية**: وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية ، الفنية أو الصحية وما إليها ، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية ، أو عدم إلزامهم الشركات الأجنبية أيضًا بتصدير نسبة معينة من إنتاجها .. الخ

8. **الخصخصة** : أي بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة ، سواء أكانت شركات تعمل في مجال الإنتاج للسوق ، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد ، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة . وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولي الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك . كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين.

9. **تحرير الاستثمار الأجنبي** : أي إلغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التي قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية ، في حالة الخصخصة أو في غيرها ، وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال ، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلي للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك ، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب في البورصة.

10. **التحرير المالي**: ويقصد به تحرير أسعار الفائدة ، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق ، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان ، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزي . كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، أي إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.

المصدر: إبراهيم العيسوى، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة،ص52.

الملحق رقم (2-2):خريطة البلدان المعنية بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)

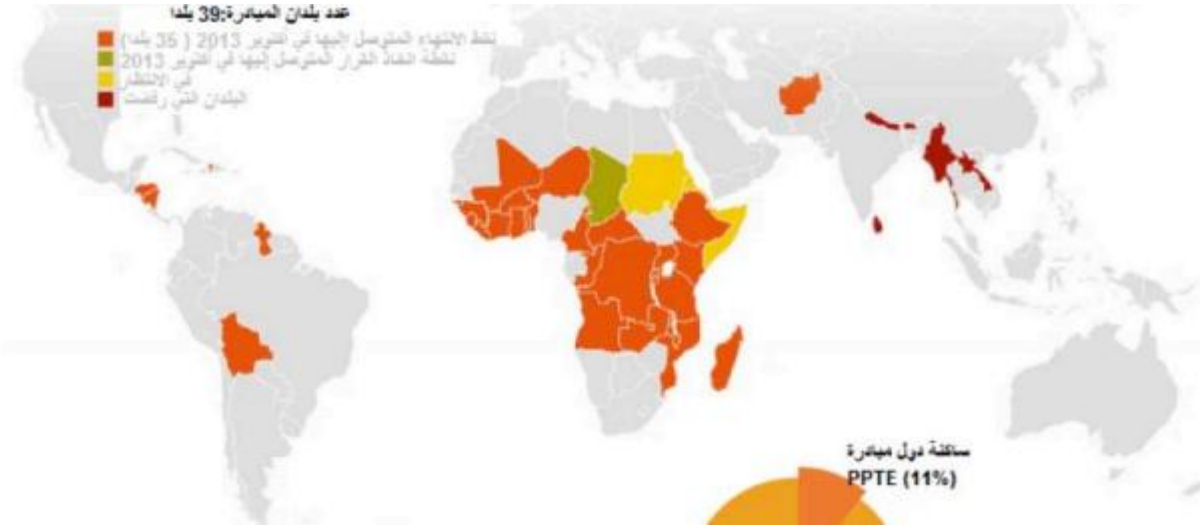

Source : Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éri Toussaint [2015]: « **Les chiffres de la dette 2015** », op cite,p :61.

الملحق رقم (2-3): مرتكزات أوراق استراتيجية الحد من الفقر

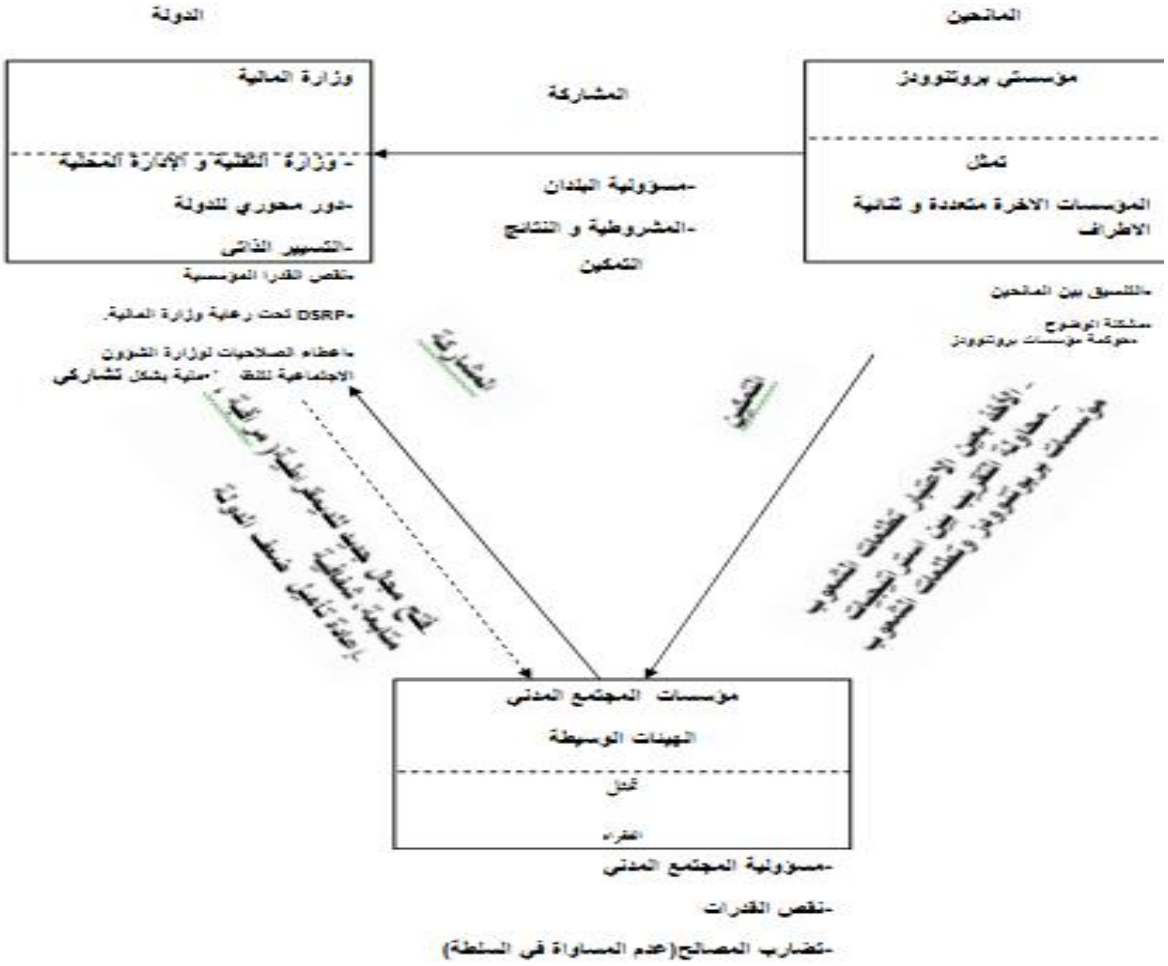

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , Les Nouvelles Strategie Internationales De Lutte Contre La Pauvreté, 2e édition,economica,paris,p177.

الملحق رقم (2-4): الجهات المشاركة في تخفيض الديون المتعددة الأطراف

المؤسسة الدولية للتنمية

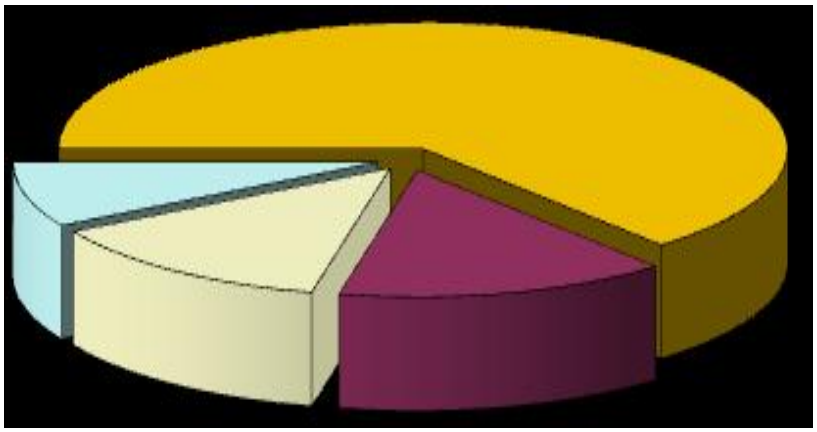

بنك التنمية

صندوق النقد الدولي **بنك التنمية الافريقي**

Source : Otaviano Canuto and Reza Moghadam[2009] :« **Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—Status of Implement** » , IFM and IDA,15 September 20

الملحق رقم (3-1): البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

البلد	القضاء على الفقر والجوع	معدل إتمام التعليم الابتدائي	زيادة نسبة التحاق الفتيات مقارنة بالفتيان في التعليم الابتدائي والثانوي	تقليل معدل وفيات الأطفال	تقليل معدل وفيات الرضع	تقليل معدل وفيات الأمهات	زيادة الوصول إلى مصدر مياه محسّن	زيادة الوصول إلى مصدر صرف صحي محسّن
ليبريا	تقدم غير كافي	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	تحقيق الهدف	تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	بيانات غير كافية	بيانات غير كافية
مدغشقر	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	تحقيق الهدف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف

مالاوي	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	تحقيق الهدف	تحقيق الهدف	تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
مالي	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
موريطانيا	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف
موزمبيق	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	تم تحقيق الهدف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	خرج الهدف
النيجر	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل
رواندا	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	تم تحقيق الهدف	تم تحقيق الهدف	تم تحقيق الهدف	تم تحقيق الهدف	تقدم غير كاف
ساوتومي و بريسبي	بعيد عن الهدف	تقدم غير كاف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بيانات غير متوفرة
السنيغال	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	تقدم غير كاف
سيراليون	بعيد عن الهدف	تقدم غير كاف	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل
الصومال	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بيانات غير متوفرة
السودان	تم تحقيق الهدف	بيانات غير متوفرة	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
تنزانيا	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	تم تحقيق الهدف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف
طوغو	بعيد عن الهدف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف

أوغندا	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	
زامبيا	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بيانات غير متوفرة	تم تحقيق الهدف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف
بنين	بعيد عن الهدف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
بوكينافاسو	تقدم كاف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف		بعيد عن الهدف
بوروندي	بعيد عن الهدف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
كاميرون	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	تقدم كاف	تقدم كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف
ج إفريقيا الوسطى	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
تشاد	تقدم كاف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
مدغشقر	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
ج الكونغو الديمقراطية	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
جمهورية الكونغو	تقدم كاف	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة
كوت ديفوار	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
اريتيريا	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	بيانات غير متوفرة	تقدم غير كاف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	بعيد عن الهدف
اثيوبيا	بعيد عن الهدف	تقدم كاف	تقدم كاف	تم تحقيق الهدف	تقدم كاف	تقدم غير كاف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف

غانا	تم تحقيق الهدف	تقدم كاف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف
غينيا	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف
غينيل بيساو	بعيد عن الهدف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	تقدم غير كاف	بعيد عن الهدف بشكل معتدل	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	بيانات غير متوفرة
غامبيا	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	تقدم غير كاف		بعيد عن الهدف	تم تحقيق الهدف	بعيد عن الهدف

Sourse : IMF [2016]: « **Heavily indebted poor countries (HIPC) initiative and multilateral debt relife initiative (MDRI)** »,statistical ubdate, Electronic copies of IMF Policy Papers, p15 :16.

ملاحظة:

تشير فئة "تم تحقيق الهدف" إلى أن الهدف الإنمائي للألفية قد تحقق بالفعل. أما فئة "تقدم كافٍ" فتعني أن متوسط معدل النمو المُسجل لآخر خمس سنوات يشير إلى أن الهدف الإنمائي للألفية يسير على الطريق الصحيح لتحقيقه في حال الحفاظ على معدل النمو. وتُعرّف فئة "تقدم غير كافٍ" بأنها تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بين عامي 2015 و2020. وتشير فئة "بعيدًا عن الهدف بشكل معتدل" إلى إمكانية تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بين عامي 2020 و2030. وتشير فئة "بعيدًا عن الهدف بشكل كبير" إلى أن الهدف الإنمائي للألفية لن يتحقق حتى بحلول عام 2030 إلا في حال حدوث تراجع في التقدم. وتُعرّف فئة "بيانات غير كافية" بأنها عدم وجود نقاط بيانات كافية لتقدير متوسط الخمس سنوات أو أن القيمة الابتدائية مفقودة

الملحق رقم (3-2): توزيع حقوق التصويت داخل صندوق النقد الدولي العام 2014

البلد	%	مج ترأسها	%	مج ترأسها	%
الولايات المتحدة	16,8	هولندا	6,6	مصر	3,2
اليابان	6,2	فنزويلا	4,9	النمسا	2,9
المانيا	5,8	ايطاليا	4,2	الهند	2,8
فرنسا	4,3	اندونيسيا	3,9	سويسرا	2,8
المملكة المتحدة	4,3	كوريا الجنوبية	3,6	البرازيل	2,6
الصين	3,8	كندا	3,6	ايران	2,3
السعودية	2,8	الدانمارك	3,4	الارجنتين	1,8
روسيا	2,4	غامبيا	3,3	الطوغو	1,6

Source : Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éri Toussaint [2015]: « **Les chiffres de la dette 2015** », op cite,p :64.

الملحق رقم (3-3): السكان و حقوق التصويت داخل صندوق النقد الدولي العام 2014

البلد	عدد السكان في 2012 (بالملايين)	حقوق التصويت في صند (ب%)
الصين	1350	3,8
الهند	1236	2,3
الولايات المتحدة	313	16,8
روسيا	143	2,4
اليابان	127	6,2
فرنسا	65	4,3
السعودية	28	2,8
بلجيكا	11	1,9
سويسرا	8	1,4
لوكسمبورغ	0,5	0,2

Source : Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éri Toussaint [2015]: « **Les chiffres de la dette 2015** », op cite,p :64.

الملحق رقم (3-4): توزيع حقوق التصويت داخل البنك العالمي العام 2014

البلد	%	مج ترأسها	%	مج ترأسها	%
الولايات المتحدة	16	بلجيكا	5,1	ايطاليا	3,2
اليابان	8	المكسيك	4,4	الجزائر	3,2
الصين	5,2	هولندا	4,1	سويسرا	3
ألمانيا	4,5	كندا	4	الكويت	2,8
المملكة المتحدة	4	استراليا	4	ماليزيا	2,8
فرنسا	4	الهند	3,6	الارجنتين	2,1
السعودية	2,2	فنلندا	3,3	زامبيا	1,8
روسيا	2,2	الفلبين	3,3	ساوتومي وبرنسيبي	1,8
				نيجيريا	1,6

Source : Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éri Toussaint [2015]: « **Les chiffres de la dette 2015** », op cite,p :65.

الملحق رقم (3-5): السكان توزيع حقوق التصويت داخل البنك العالمي العام 2014

البلد	عدد السكان سنة2012 (بالملايين)	حقوق التصويت في BIRD ب (%)
الصين	1350	5,2
الهند	1236	3
الولايات المتحدة	313	16
روسيا	143	2,2
اليابان	127	8
فرنسا	65	4
السعودية	28	2,2
بلجيكا	11	1,6
سويسرا	8	1,6
لوكسمبورغ	0,5	0,1

Source : Pierre Gottiniaux, Daniel Munevar, Antonio Sanabria, Éri Toussaint [2015]: « **Les chiffres de la dette 2015** », op cite,p :65.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الارتباط بين أهداف التنمية البشرية و الأهداف الإنمائية للألفية	42
(1-2)	قائمة الدول المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI):	84
(2-2)	حجم الديون المخففة عن 19 دولة المؤهلة المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI) بداية من 06جانفي 2006	85
(3-2)	الحدود الفاصلة والمقاييس المرجعية لأعباء الديون في إطار استدامة القدرة على تحمل الديون.	99
(1-3)	التعددية الاثنية في البلدان الإفريقية الفقيرة	112
(2-3)	الوفيات الناجمة عن الصراعات في دول إفريقيا الفقيرة (2021-2017)	114
(3-3)	التدخل الخارجي في دول إفريقيا	115
(4-3)	الانقلابات العسكرية في إفريقيا (2023/1996)	117
(5-3)	الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متوسط (2003-2005)	120
(6-3)	تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في البلدان الإفريقية الفقيرة الفترة (2000-2004 مليون دولار)	121
(7-3)	حصة البلدان الإفريقية الفقيرة من المساعدات الإنمائية المتدفقة لإفريقيا (مليار دولار)	121
(8-3)	المساعدات الإنمائية ومعدل النمو في البلدان الإفريقية الفقيرة (1970-2005)	123
(9-3)	تصنيف بلدان البلدان الإفريقية الفقيرة حسب توافرها على المواد الأولية	125
(10-3)	التبعية للمواد التصديرية للبلدان الإفريقية الفقيرة	126
(11-3)	قائمة الدول الهشة في إفريقيا	128

(12-3)	قائمة البلدان الإفريقية الفقيرة المستوردة والمصدرة للغذاء	134
(13-3)	نسبة الطرق المعبدة في إفريقيا	136
(14-3)	مقارنة الدين الخارجي بودائع أغنياء الدول النامية المودعة في بنوك دول الشمال (العام 2007 بمليارات الدولارات)	139
(15-3)	أرقام نفقات متناقضة	140
(16-3)	مؤشرات الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2006-2020)	143
(17-3)	برامج التكييف الهيكلي والفقر في بعض بلدان إفريقيا المثقلة بالديون	146
(18-3)	معاناة بعض البلدان الإفريقية الفقيرة مع الصناديق الانتهازية	158
(19-3)	الارتباط بين مبادرات تخفيف الديون وأوراق إستراتيجية الحد من الفقر	161
(20-3)	العلاقة بين النمو وأوراق إستراتيجية الفقر (PRSP)	163
(21-3)	الانجاز فيما يخص مبادرة (HIPC)	165
(22-3)	وضعية اريتريا قبل الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار العام 2019.	167
(23-3)	حالة الديون في البلدان الإفريقية المثقلة بالديون العام 2024	175
(25-3)	نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) للإنفاق الاجتماعي	180
(26-3)	نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة(HIPC)مقارنة بالإيرادات الحكومية	183
(27-3)	مخاطر التعثر في سداد الدين للبلدان الإفريقية المستفيدة من(HIPC) مبادرة وفقا لأحدث تقارير تحليل استدامة الدين (2025DSA)	187
(28-3)	متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (2008-2011) في بلدان(HIPC)	191

(29-3)	مقارنة الدين العام لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء ببقية دول العالم	197

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تطور مفهوم الفقر	7
(1-3)	تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000-2021)	133
(2-3)	تطور تدفق القروض الصينية إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000- 2022) (مليار دولار)	149
(3-3)	الدين الصيني كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي في البلدان المعرضة لضائقة مالية	150
(4-3)	التوزيع النسبي للقروض الصينية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب القطاعات (2022)	152
(5-3)	عدد الدول الإفريقية المعرضة لضائقة الديون ما بين العام (2019-2020)	153
(6-3)	مدفوعات الفائدة للاتحاد الأوروبي، مجموعة الدول السبع، إفريقيا	155
(7-3)	تطور خدمة الدين في بلدان مبادرة ((HIPC "مليار دولار أمريكي"	169
(8-3)	الدول الفقيرة المثقلة بالديون بعد نقطة الإنجاز: رصيد الديون بعد تخفيف أعباء الديون	171
(9-3)	الديون في البلدان الأفريقية، 1995–2028 (كنسبة من الناتج المحلي الإجماليGDP)	172
(10-3)	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات لبعض بلدان مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)	174

(11-3)	: متوسط الإنفاق الموجه لتخفيض الفقر وخدمة الدين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (2001–2012)	179
(12-3)	خدمة الدين ل 31 بلد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد مبادرة (MDRI)	185

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1-2)	عناصر توافق اراء واشنطن	225
(2-2)	خريطة البلدان المعنية بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)	226
(3-2)	مرتكزات أوراق استراتيجية الحد من الفقر	227
(4-2)	الجهات المشاركة في تخفيض الديون المتعددة الأطراف	228
(1-3)	البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	228
(2-3)	توزيع حقوق التصويت داخل صندوق النقد الدولي العام 2014	232
(3-3)	السكان و حقوق التصويت داخل صندوق النقد الدوليالعام 2014	232
(4-3)	توزيع حقوق التصويت داخل البنك العالمي العام 2014	233
(5-3)	السكان توزيع حقوق التصويت داخل البنك العالمي العام 2014	233

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تشكرات	
اهداء	
مقدمة عامة	

الفصل الأوّل: الفقر والمديونية: دراسة في الأسباب والتأثيرات والمقاربات الأممية للحد من الظاهرة		
تمهيد:		1
المبحث الأول: ظاهرة الفقر، أسبابها وانعكاساتها		2
1.1	ماهية الفقر	2
1.1.1	تعريفات الفقر	2
2.1.1	أنواع الفقر	7
2.1	مسببات الفقر	10
1.2.1	المسببات السياسية والأمنية	10
2.2.1	المسببات الاقتصادية	11
3.2.1	المسببات الاجتماعية	12
4.2.1	مسببات أخرى متنوعة	12
3.1	انعكاسات ظاهرة الفقر	14
1.3.2	الانعكاسات الاقتصادية	15
2.3.2	الانعكاسات الاجتماعية للفقر	16
3.3.2	الانعكاسات البيئية للفقر	17
المبحث الثاني: المديونية الخارجية ودورها في تفاقم ظاهرة الفقر في الدول النامية		18
1.2	الإطار النظري والمفاهيمي للمديونية الخارجية	19
1.1.2	ماهية الدّين الخارجي ومؤشراته	20
1.1.1.2	تعريف الدين الخارجي	20
2.1.1.2	أسباب أزمة المديونية الخارجية	21
2.1.2	أنواع القروض الخارجية	22
2.2	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية	24
2.2.3	الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية	29
2.3.2	الاعتماد على القروض لسداد القروض (حلقة مفرغة من الديون)	32
3.2.2	سياسات التقشف وتأثيراتها الاجتماعية	32
4.2.2	تقلبات أسعار الفائدة والعملات	32
5.2.2	الاعتماد على صادرات المواد الأولية لتسديد الديون	33

6.2.2	ضعف القدرة على الاستثمار في البنية التحتية	33
المبحث الثالث: المقاربات الأممية للحد من الفقر على الصعيد العالمي		34
1.4	الأهداف الإنمائية للألفية	34
1.1.4	إعلان الألفية	34
2.1.3	التعريف بالأهداف الإنمائية للألفية	35
3.1.3	الأهداف الإنمائية للألفية ...الطريق إلى التنمية المستدامة	41
4.1.3	أهمية الاهداف الانمائية	43
1.4.1.3	الأهداف الإنمائية كنقطة ارتكاز للسياسة الإنمائية الدولية	43
2.4.1.3	بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كسبيل للحياة المنتجة	43
3.4.1.3	الأهداف الإنمائية للألفية كدعامة للسّلم والأمن العالميين	44
2 .3	جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 (خطة التنمية المستدامة 2030)	44
1.2.3	الاختلافات بين أهداف التنمية المستدامة (2030) والأهداف الإنمائية للألفية (2015)	45
1.1.2.3	العالمية	45
2.1.2.3	الرؤية	46
3.1.2.3	الشمول	46
2.2.4	أهداف التنمية المستدامة 2030، المتعلقة بمحاربة الفقر	46
خلاصة الفصل الأول		53
الفصل الثاني: استراتيجيات ومبادرات صندوق النقد الدّولي والبنك العالمي لتخفيف الدّيون والقضاء على الفقر		54
تمهيد		54
المبحث الأوّل: النظريات الاقتصادية التي اعتمدت كأساس لصياغة استراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتخفيف الديون والقضاء على الفقر		55
1.1	النظرية الكلاسيكية	55

2.1	النظرية الكينزية	56
3.1	النظرية النقدية	57
4.1	نظرية الاختيار العام والإصلاحات الهيكلية	57
5.1	نظرية عبء الدين	58
6.1	نظرية التنمية المستدامة	58
7.1	نظرية النمو الداخلي	59
المبحث الثاني: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – (HIPC Initiative) 196:		59
1.2	التعريف بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIP Initiative) 1996	60
2.2	أهداف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC Initiative) 1996	61
3.2	مراجعة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCInitiative) 1996	63
4.3	مراحل تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "المعززة 1999"	67
1.4.2	مرحلة القرار(Decision Point)	67
2.4.2	مرحلة ما بعد القرار(Interim Period)	68
3.4.3	مرحلة الإنجاز(Completion Point)	68
4.4.3	مرحلة ما بعد الإنجاز(Post-Completion)	68
5.2	معايير الأهلية للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)	69
1.5.2	الأهلية المؤسسية والمالية	69
2.5.2	عبء الديون غير القابل للتحمل	70
3.5.2	سجل إصلاحي موثوق	70
4.5.2	إعداد وثيقة استراتيجية وطنية للحد من الفقر	70
المبحث الثالث: برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)		73
1.3	سياق تاريخي عن إنشاء برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر(PRGF)	74
2.3	ما الذي يُميز برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)؟	74

3.3	الفرق بين برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)وسابقه برنامج التكيف الهيكلي المعزز(ESAF)	75
4.3	أهداف برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF)	76
5.3	آلية عمل البرنامج برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر(PRGF)	77
1.5.3	المشاركة المجتمعية في إعداد استراتيجيات الحد من الفقر	77
2.5.3	الحوكمة الاقتصادية وإدارة الموارد	78
3.5.3	شروط الإقراض	78
المبحث الرابع: مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف (MDRI) 2005		79
1.4	أسباب نشأة مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف(MDRI)	80
1.1.4	الانتقادات المتزايدة لمحدودية (HIPC) من حيث التأثير العملي	80
2.1.4	ضغط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	80
3.1.4	التزام مجموعة الثماني في قمة "غلاين إيغلز" G8 2005 Gleneagles	81
2.4	أهداف مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة متعددة الأطراف(MDRI)	82
3.4	شروط التأهل للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI)	83
4.4	آليات تطبيق مبادرة تخفيف أعباء الدّيون المتعددة الأطراف (MDRI)	86
1.4.4	صندوق النقد الدولي(IMF)	87
2.4.4	البنك العالمي (BM)	87
3.4.4	بنك التنمية الإفريقي(AFDB)	87
المبحث الخامس: التسهيل الائتماني الموسع (ECF)		88
1.5	نشأة التسهيل الائتماني الموسع	88
2.5	أهداف التسهيل الائتماني الموسّع	89

1.2.5	معالجة اختلالات ميزان المدفوعات على المدى الطويل	89
2.2.5	دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي	89
3.2.5	تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام	90
4.2.5	دعم السياسات الاجتماعية وحماية الفئات الهشة	90
5.2.5	تقوية مؤسسات الدولة والحوكمة	90
6.2.5	خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص	90
3.5	شروط الاستفادة من التمويل الائتماني الموسع ومزاياه	91
1.3.5	شروط الاستفادة من التسهيل الائتماني الموسع	91
2.3.5	مزايا التسهيل الائتماني الموسع	92
4.5	محتوى البرامج المدعومة من التمويل الائتماني الموسّع(ECF)	93
1.4.5	تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي	94
2.4.5	تحفيز النمو الاقتصادي المستدام	94
3.4.5	تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي	95
4.4.5	تحسين الحوكمة ومحاربة الفساد	95
المبحث السادس: مبادرة الإطار المشترك للاستدامة المالية (Debt Sustainability Analysis - DSA):		96
1.6	النشأة والسياق الدولي لمبادرة الإطار المُشترك للاستدامة المالية DSF	96
2.6	إطار استدامة القدرة على تحمل الدين	97
3.6	دور الإطار المشترك في التوازن بين إدارة الدين والتنمية الاجتماعية	100
1.3.6	تمكين الإنفاق الاجتماعي	100
2.3.6	الربط بين إطار استدامة تحمل الدّين ومبادرات تخفيف أعباء الدّين	100
3.3.6	تحفيز السياسات الوطنية لمكافحة الفقر	101
4.3.6	إطار استدامة تحمل الدين كأداة داعمة لأهداف التنمية المستدامة	101
المبحث السابع: قيود المبادرات الحالية لتخفيف أعباء الدّيون		102
1.7	هيمنة الدائنين	102

2.7	تعريف ضيق للقدرة على تحمل الدّيون	103
3.7	الشروط الصارمة المصاحبة للمبادرات	103
4.7	غياب الإضافة الحقيقية	104
5.7	تهديد الصناديق الانتهازية	105
6.7	ضيق معايير الأهلية	105
7.7	تجاهل الأسباب الجذرية للأزمة	106
خلاصة الفصل الثاني		107
الفصل الثالث : تقييم إستراتيجيات ومبادرات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تخفيف ديون البلدان الإفريقية الفقيرة والفضاء على الفقر		108
تمهيد		108
المبحث الأول: واقع الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون		109
1. 1	تحديات التنمية في البلدان الإفريقية الفقيرة	109
1.1.1	التحديات السياسية	109
1 .1.1.1	حقبة الاستعمار وما خلفته من تدهور	110
2 .1.1. 1	الصراعات الإثنية والصراع على الموارد	111
3.1.1.1	الصراعات العسكرية المحلية والإقليمية	113
4. 1.1.1	التدخلات الخارجية	115
5. 1.1.1	الفساد وغياب الحكم الراشد	117
2.1.1	التحديات الاقتصادية	118
1 .2.1.1	العجز عن تعبئة الموارد المحلية والاعتماد على الموارد الخارجية	119
2.2.1.1	اقتصاديات زراعية	124
3.2.1.1	ضعف قطاع التصنيع	125
4.2.1.1	التجارة في البلدان الإفريقية الفقيرة	125
3.1.1	التحديات المؤسساتية	127
4.1.1	التحديات البيئية	128
2-1	الفقر وضعف التنمية البشرية	129
1 .2.1	واقع الفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة	129
1.1.2.1	الفجوة التكنولوجية	129
2.1.2.1	التمييز بين الجنسين	130
3.1.2.1	الايدز والملاريا	131

2.2.1	ضعف التنمية البشرية	132
3.2.1	انعدام الأمن الغذائي	133
4.2.1	فقر البنية التحتية	135
1.4.2.1	حالة النقل	135
2 .4.2.1	ضعف قطاع الاتصالات	136
المبحث الثاني: المديونية والفقر في البلدان الإفريقية الفقيرة		137
1.2	الأسباب التاريخية لتفاقم أزمة الديون في البلدان الإفريقية الفقيرة	137
1.1.2	انفجار أزمة المديونية المثقلة	137
2.1.2	عوامل تفاقم المديونية	138
1.2.1.2	الفساد	138
3.2.1.2	أسباب اقتصادية	140
3.1.2	أثار تفاقم عبء الديون على البلدان الإفريقية	141
1.3.1.2	تراكم خدمة الديون	142
2.2	دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إدارة أزمة الديون الإفريقية	143
1.2.2	الآليات التقليدية لإدارة أزمة المديونية	143
1 .1.2.2	المرحلة الأولى [1977-1979]	143
2 .1.2.2	المرحلة الثانية [1980-1986]	143
3.1.2.2	المرحلة الثالثة [1987-1994]	144
2.2.2	فشل الآليات التقليدية في القضاء على الفقر	145
3.2	واقع مديونية البلدان الإفريقية	147
1 .3.2	الجهات المقرضة للبلدان الإفريقية	147
2.3.2	دخول الصين كمقرض رئيسي	148
1.2.3.2	تطور قروض الصين في المنطقة	149
2 .2.3.2	توزيع القروض الصينية وفقا للقطاعات	151
3.2.3	تأثير الدين الصيني على الدول الإفريقية المثقلة بالديون	152
3.3.2	تأثير جائحة كوفيد-19 على مديونية البلدان الإفريقية الفقيرة	153
4.3.2	ارتفاع الفوائد على الدّيون الإفريقية	154

5.3.2	ارتفاع الدين المحلي، الدين الخاص، ديون الصناديق الانتهازية	156
1.5.3.2	زيادة الدين العام المحلي	156
2.5.3.2	زيادة الدين الخارجي للقطاع الخاص	156
3.5.3.2	الصناديق الانتهازية	157
المبحث الثالث: تقييم الاستراتيجيات الجديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للقضاء على الفقر		158
1.3	تقييم فعالية أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر(PRSPs)	159
1.3	تقييم فعالية أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر(PRSPs)	160
2.1.3	أوراق إستراتيجية الحد من الفقر بين النمو والفقر	163
2.3	تقييم دور مبادرة تخفيف الديون للدول الإفريقية (HIPC)	164
2.2.3	تخفيف الدين	169
1.2.2.3	تخفيف خدمة الدين	169
2.2.2.3	تخفيف الدين الإجمالي	170
3.2.3	نسبة الدين من الصادرات والناتج القومي الإجمالي	173
4. 2.3	إضافة مبادرة (HIPC) إلى المساعدات الإنمائية	176
5.2. 3	المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) للإنفاق الاجتماعي و الإيرادات الحكومية	178
1.5.2.3	المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) للإنفاق الاجتماعي	178
2-5-2-3	المبالغ المحررة في إطار مبادرة (HIPC) إلى الإيرادات الحكومية	182
3.3	المبادرة المتعددة الأطراف (MDRI) وتحقيق الأهداف الإنمائية	184
1 .3.3	الإضافة التي قدمتها مبادرة (MDRI)	185
2 .3.3	مبادرة (MDRI): تحقيق الأهداف الإنمائية (MDGs)	186
3.3.3	إشكالية استدامة الديون	189
1.3.3.3	تقييم استدامة الديون حسب نظام صندوق النقد الدولي(DSF)	189

2.3.3.3	حدود تقييم تحليل صندوق النقد الدولي(DSF)	190
4.3.3	أثر تخفيف عبء الدين على الاستثمار	193
5.3.3	أثر تخفيف الديون على النمو	193
المبحث الرابع: أفاق حل المديونية المثقلة للبلدان الإفريقية		196
4.3	تقييم برنامج صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتعزيز النمو(PRGT)	196
1.4	إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نحو مقاربة عادلة للقضاء على الفقر	197
1 .1.4	إصلاح آلية التصويت والتمثيل في المؤسستين	197
2.1.4	إعادة النظر في مشروطية القروض والمساعدات	197
3.1.4	إشراك الجهات الفاعلة الجديدة في عملية تخفيف الديون	198
4.1.4	إنشاء آلية رقابة تحد من حصانة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي	198
4.2	إلغاء ديون الدول الإفريقية الفقيرة	199
1.2.4	الأسباب المبررة لإلغاء الديون	199
1.1.2.4	الأسباب الأخلاقية والسياسية	199
2.1.2.4	الأسباب البيئية	201
2.2.4	إلغاء الديون دون شروط مجحفة	201
3 .4	التعاون الدولي من أجل البلدان الإفريقية الفقيرة	201
1.3.4	إقامة نظام تجاري عادل	202
2.3,4	إصلاح نظام الاقتراض	202
3.3.4	نحو نموذج إفريقي لإدارة رشيدة للدين العام	203
خلاصة الفصل الثالث		205
الخاتمة		206
تصنيف المراجع الاكاديمية		
الملاحق		225
فهرس الجداول		232

فهرس الاشكال		232
فهرس الملاحق		234
فهرس المحتويات		234

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور استراتيجيات المؤسسات الدولية المتعلقة بتخفيف الديون في القضاء على الفقر، في البلدان الإفريقية الفقيرة و المثقلة بالديون عن طريق ربط استخدام الديون المخففة في الإنفاق الاجتماعي ووضع سياسات تقضي على الفقر.

من أجل ذلك تناولت الدراسة تحليل مدى فعالية الاستراتيجيات الجديدة لكل من **البنك العالمي وصندوق النقد الدولي** لتخفيف ديون البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون و المتمثلة في مبادرتي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) ومبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف (MDRI) ،و برنامج الحد من الفقر وتعزيز النمو (PRGF) و المشروطة بإعداد ما يعرف بأوراق استراتيجيات الحد من الفقر(PRSPs).

خلصت الدراسة إلى أن هذه الاستراتيجيات قد شكلت تحولًا مغايرا في طريقة معالجة أزمة الديون الإفريقية خلال العقود الأخيرة، لكن نجاحها كان كميا في الفترة التي تلت تطبيق المبادرات، فقد ساهمت في تقليص حجم الدين الخارجي بشكل ملحوظ، وخفض مخاطر التعثر، وفتحت المجال أمام زيادة الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، لكن على مستوى القضاء على الفقر لم يكن هناك تحسنا كبيرا، وهذا راجع إلى أنها لم تحدث تحول هيكلي عميق في الاقتصاديات الإفريقية، مما أبقى هذه البلدان في حالة تبعية مالية وتقنية للمؤسسات الدولية وعدم الخروج من دائرة الفقر.

الكلمات المفتاحية: البنك العالمي ،صندوق النقد الدولي، الفقر، البلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون.

Abstract

This study aims to identify the role of international institutions' debt relief strategies in poverty eradication in poor and heavily indebted African countries by linking the use of debt relief to social spending and the implementation of poverty reduction policies.

Therefore, this study analyzes the effectiveness of the new strategies implemented by the World Bank and the International Monetary Fund (IMF) to alleviate the debt burden of heavily indebted poor African countries (HIPCs). These strategies include the HIPC Initiative, the Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI), and the Poverty Reduction and Growth Program (PRGF), which is contingent upon the preparation of Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs). The study concludes that these strategies represent a significant shift in how the African debt crisis has been addressed in recent decades. However, their success has been largely quantitative in the period following the implementation of the initiatives. They have contributed to a substantial reduction in external debt, lowered default risks, and allowed for increased public spending on social sectors. Despite this, there has been little improvement in poverty eradication. This is because these strategies have not brought about a profound structural transformation in African economies, leaving these countries financially and technologically dependent on international institutions and trapped in a cycle of poverty.

Keywords: World Bank, International Monetary Fund, poverty, heavily indebted poor African countries